



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم
العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية

بغنوان
**الشمولية المالية وأثرها على النظام البنكي
الجزائري**
دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية

إشراف
أ.د تشيكو فوزي

إعداد
بوكحلة الحاجة خديجة

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان	أ.د بوثلجة عبد الناصر
مشرفا	جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر	أ.د تشيكو فوزي
ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس	أ.د بن سعيد محمد
ممتحنا	جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان	د بن لدغم فتحي
ممتحنا	جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان	د بن خالد نوال
ممتحنا	جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر	د يقور أحمد

السنة الجامعية
2019/2018

الإهداء

إلى نبع الحنان و رمز العطاء، إلى من كان دعائها سر ناجحي

جدتي الغالية

إلى من قال فيهما ربي عز و جل "وَإخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا" سورة الإسراء

أبي رحمه الله و أسكنه فسيح جناته
و أمي العزيزة أطل الله عمرها

إلى سندي و روعي و من شارك معي أفراحي و أحزاني و دعمني
بتشجيعاته و لم يبخل علي بنصائحه

زوجي

إلى فلذات كبدي و أغلى الناس إلى قلبي أولادي

محمد عبد الحي و عائشة هبة الرحمن

إلى من ساندوني من بعيد و أعانوني بدعواتهم و دعمهم المعنوي

إلى أخواتي و أخوتي و أبناءهم

إلى كل عائلتي الكريمة كبيرا و صغيرا، و عائلة زوجي و أمه.

إلى كل أساتذة و موظفي كلية العلوم الاقتصادية بجامعة معسكر، و طلابي الأعزاء.

و أخيرا إلى أمي الثانية و روعي قلبي، إلى التي ضحى من أجلها مليون و نصف
مليون شهيد و ما زال يضحي من أجلها الشرفاء من رجال و نساء.

الجزائر العميقة

أهدي ثمرة جهدي و عملي المتواضع

كلمة شكر وتقدير

قال الله تعالى:

§ ".... قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وُلْدِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ...." §

الآية 14 من سورة الأحقاف

و عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

§ لا يشكر الله من لا يشكر الناس §

رواه أحمد و الترميذي و أبو داود.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و يذكره تتنزل الرحمات و بشكره تزيد الخيرات و الصلاة والسلام على فخر الكائنات و سيد السادات إمام المتقين و شفيع المذنبين سيدنا و حبيبنا محمد و على آله الغر الميامين و صحابته أجمعين و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

و بعد: أشكر أولاً الله عز وجل الذي علمني ما لم أكن أعلم، و وهب لي علماً نافعا، و على توفيقه لي بعد ما عنيت من صعوبات و تحديات لإنجاز هذا العمل المتواضع، و الذي أجاب دعواتي.

و أشكر الأستاذ الدكتور المشرف و المؤطر لهذه الدراسة " تشيكو فوزي " على ما قدمه لي من نصائح و توجيهات طيلة مشواري.

و أتوجه بتشكارات الخالصة و الخاصة و الامتنان للسيد " معلاش عبد الرزاق " على المساعدات الجبارة التي قام بها من أجل إتمام هذا العمل.

و أقدم جزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذ "فراح العربي" بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة معسكر على مساعدته لي في إنجاز و تعديل هذه الأطروحة، و الذي لم يدخر أي مجهود في تقديم يد العون.

كما أشكر جزيل الشكر أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم تأطير و تقويم و مناقشة هذه الرسالة: المكونة من رئيس اللجنة الأستاذ الدكتور بوتلجة عبد الناصر و باقي الأعضاء الموقرين جزاهم الله عني كل الجزاء.

و لا أنسى أن أخص بالشكر كل طاقم مكتبة الكلية بجامعة معسكر على تعاونهم و تفهمهم لطبيعة عملي من مدير المكتبة إلى آخر موظف فيها، شكرا جزيلا لكم.

و أخيرا أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل بعون الله و حفظه.

قائمة المحتويات

I.....	الإهداء
II.....	كلمة شكر وتقدير
III.....	قائمة المحتويات
X.....	قائمة الجداول
XIII.....	قائمة الأشكال
XV.....	ملخص الدراسة
2.....	المقدمة العامة
3.....	أ. إشكالية الدراسة
4.....	ب. فرضيات البحث
4.....	ت. مبررات اختيار الموضوع
5.....	ث. أهداف الدراسة وأهميتها
5.....	ج. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة
6.....	د. الدراسات السابقة
9.....	ذ. صعوبات الدراسة
9.....	هـ. هيكل الدراسة
11.....	الفصل الأول: الإطار النظري للشمولية المالية
12.....	المبحث الأول: عموميات حول العولمة
12.....	المطلب الأول: المراحل التاريخية للعولمة
12.....	أولاً: التقسيم الأول
14.....	ثانياً: التقسيم الثاني
19.....	ثالثاً: التقسيم الثالث
23.....	المطلب الثاني: مفاهيم وأبعاد العولمة
23.....	أولاً: مفاهيم العولمة
26.....	ثانياً: أبعاد العولمة
29.....	المطلب الثالث: جوانب العولمة الاقتصادية الحديثة
30.....	أولاً: العولمة التجارية
32.....	ثانياً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة
37.....	ثالثاً: التدفقات المالية
38.....	المطلب الرابع: خصائص العولمة الاقتصادية وعواملها
38.....	أولاً: خصائص العولمة الاقتصادية
39.....	ثانياً: عوامل انتشار العولمة
41.....	المطلب الخامس: أهداف وآثار العولمة الاقتصادية

41	أولا: أهداف العولمة.....
42	ثانيا: آثار العولمة الاقتصادية.....
47	المبحث الثاني: المقاربات النظرية للعولمة المالية.....
47	المطلب الأول: مقارنة HENRY BOURGUINA.....
47	أولا: قاعدة 3D.....
51	ثانيا: نجاح الابتكارات المالية: les innovations financières.....
54	ثالثا: الوظائف و الخلل الوظيفي: Fonctions et dysfonctionnements.....
57	المطلب الثاني: مقارنة Michel Aglietta حول العولمة المالية.....
57	أولا: تعريف العولمة المالية.....
58	ثانيا: مظاهر الشمولية المالية.....
60	ثالثا: نتائج أو آثار الشمولية المالية من وجهة نظر: Aglietta.....
62	رابعا: أسباب الانفتاح المالي l'ouverture financière.....
63	المطلب الثالث: المقارنة بين المقاربتين.....
63	أولا: من حيث التعريف.....
64	ثانيا: من حيث المظاهر أو الطرق نحو الشمولية المالية.....
65	ثالثا: من حيث نتائج العولمة المالية.....
67	المبحث الثالث: ماهية العولمة المالية.....
67	المطلب الأول: مراحل نشأة الشمولية المالية.....
67	أولا: مرحلة التدويل المالي: l'internationalisation financière.....
69	ثانيا: مرحلة العولمة المالية أو المرحلة العابرة للقارات transnationale.....
70	ثالثا: مرحلة الشمولية المالية (La globalisation financière).....
71	المطلب الثاني: مفاهيم و أبعاد الشمولية المالية.....
71	أولا: مفاهيم الشمولية المالية.....
73	ثانيا: أبعاد الشمولية المالية.....
74	المطلب الثالث: أسس أو محددات الشمولية.....
74	أولا: عدم الفصل بين أقسام سوق رأس المال.....
75	ثانيا: إزالة القيود التنظيمية.....
75	ثالثا: تقليص الوساطة المالية.....
76	رابعا: اقتصاد غير مرئي: « dématérialisation ».....
77	خامسا: عدم التزام الدولة: « désengagement de l'Etat ».....
	المطلب الرابع: دور المؤسسات المالية الدولية و أسواق رؤوس الأموال في توسيع
78	الشمولية المالية.....
78	أولا: المؤسسات المالية الدولية.....
80	ثانيا: أسواق رأس المال: Les marchés des capitaux.....
88	الفصل الثاني: الإطار التحليلي للشمولية المالية.....
89	المبحث الأول: عوامل تطور و نشوء الشمولية المالية.....

89	المطلب الأول: العوامل الأساسية.....
89	أولاً: العوامل الحكومية: Les facteurs gouvernementaux
	ثانياً: العوامل المتعلقة بالسوق و الطلب: les facteurs liés aux marchés et à
89	la demande.....
90	ثالثاً: عوامل التكاليف: Les facteurs de coûts.....
90	رابعاً: عوامل المنافسة: Les facteurs concurrentiels.....
94	المطلب الثاني: العوامل المساعدة.....
95	أولاً: نشوء و تطور سوق العملات الأوروبية.....
95	ثانياً: تطور سوق سندات اليورو-دولار.....
95	ثالثاً: زيادة أهمية تدفق رؤوس الأموال و الاستثمار الأجنبي المباشر IDE.....
96	رابعاً: تنامي الرسمالية المالية.....
96	خامساً: عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية.....
97	المبحث الثاني: خصائص و مؤشرات الشمولية المالية.....
97	المطلب الأول: خصائص الشمولية المالية.....
97	أولاً: هيمنة آليات السوق.....
98	ثانياً: ديناميكية و حركية العولمة.....
99	ثالثاً: الاعتماد المتبادل للاقتصاديات.....
99	رابعاً: تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات.....
100	المطلب الثاني: مؤشرات العولمة المالية.....
100	أولاً: مؤشر حجم المعاملات عبر الحدود للأسهم و السندات.....
100	ثانياً: مؤشر حجم و بنية الأصول المالية في العالم.....
101	ثالثاً: مؤشر تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.....
102	رابعاً: مؤشر دخول الصناديق السيادية و صناديق التحوط.....
104	خامساً: المضاربات الآجلة.....
105	المبحث الثالث: علاقة الشمولية المالية بأهم ظواهر التحولات المالية العالمية.....
105	المطلب الأول: العولمة المالية و التحرير المالي.....
105	أولاً: تعريف التحرير المالي.....
107	ثانياً: أشكال التحرير المالي.....
110	المطلب الثاني: العولمة المالية و الابتكارات المالية.....
110	أولاً: تعريف الابتكارات المالية.....
111	ثانياً: أنواع الابتكارات المالية.....
114	المطلب الثالث: الشمولية المالية و الاندماج المالي.....
115	أولاً: تعريف الاندماج المالي.....
116	ثانياً: شروط الاندماج المالي الدولي.....
118	ثالثاً: تحليل الاندماج المالي.....
122	رابعاً: قياسات اندماج النظام المالي.....

124	المبحث الرابع: نتائج الشمولية المالية.....
125	المطلب الأول: المزايا أو الفرص.....
125	أولا: تخصيص أمثل للموارد المالية يحفز النمو العالمي.....
125	ثانيا: الحماية الكبيرة ضد الأخطار بسبب الابتكارات المالية.....
126	ثالثا: تحسين نوعية المؤسسات.....
126	المطلب الثاني: سلبيات الشمولية المالية.....
126	أولا: ارتفاع الأخطار المالية.....
127	ثانيا: عدم الاستقرار المالي « l'instabilité financière ».....
127	ثالثا: إمكانية ظهور فقاعات المضاربة و أزمات مالية.....
141	الفصل الثالث: النظام المصرفي في ظل الشمولية المالية.....
142	المبحث الأول: العولمة المصرفية.....
142	المطلب الأول: تعريف و عوامل العولمة المصرفية.....
142	أولا. تعريف العولمة المصرفية.....
143	ثانيا: عوامل العولمة المصرفية.....
145	المطلب الثاني: آثار العولمة على النظام المصرفي.....
145	أولا: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية.....
146	ثانيا: تنويع النشاط المصرفي و الاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية.....
146	ثالثا: اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية و آثارها على قوة المنافسة في السوق المصرفية.....
147
147	رابعا: التوسع في عمليات الاندماج المصرفي.....
148	خامسا: زيادة حدة الأزمات المصرفية.....
148	سادسا: ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل.....
149	سابعا: إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية.....
149	ثامنا: بروز و تطور المصارف الإلكترونية.....
150	تاسعا: انتشار البنوك الإسلامية على المستوى العالمي.....
150	المبحث الثاني: الاندماج المصرفي و خصوصية البنوك العمومية من حتميات العولمة المصرفية.....
153
153	المطلب الأول: الإندماج المصرفي.....
153	أولا: ماهية الإندماج المصرفي.....
162	ثانيا: واقع الإندماج المصرفي.....
171	المطلب الثاني: خصوصية البنوك.....
171	أولا: مفهوم و أبعاد الخصوصية.....
174	ثانيا: أسباب و أهداف خصوصية البنوك.....
176	ثالثا: شروط و ضوابط نجاح خصوصية البنوك.....
179	المبحث الثالث: شروط عصرنة السوق المصرفية.....

179	المطلب الأول: المصارف الشاملة.....
179	أولاً: ماهية المصارف الشاملة.....
182	ثانياً: إيجابيات و سلبيات البنوك الشاملة.....
186	المطلب الثاني: التحرير المصرفي و إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية.....
187	أولاً: التحرير المصرفي.....
190	ثانياً: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية.....
193	المطلب الثالث: أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تنمية القطاع المصرفي.....
193
195	أولاً: ماهية الصيرفة الإلكترونية.....
201	ثانياً: واقع الصيرفة الإلكترونية و تطورها في العالم.....
203	ثالثاً: الابتكارات على مستوى وسائل الدفع الإلكترونية و عوامل تطورها.....
204	رابعاً: إيجابيات الصيرفة الإلكترونية و خصائصها.....
208	المبحث الرابع: دور الأزمات المالية في وضع سياسية حمائية.....
208	المطلب الأول: لجنة بازل و مراحل تأسيسها.....
209	أولاً: تعريف لجنة بازل المصرفية و أهدافها.....
210	ثانياً: تقديم لجنة بازل I و الجوانب الأساسية للاتفاقية.....
212	ثالثاً: تعديلات لجنة بازل الأولى (1995-1998).....
213	المطلب الثاني: لجنة بازل الثانية Bâle II.....
213	أولاً: مفهوم لجنة بازل II.....
214	ثانياً: أهداف و أسس اتفاقية بازل II.....
216	ثالثاً: نقائص اتفاقية بازل II.....
217	المطلب الثالث: اتفاقية بازل III.....
217	أولاً: تعريف اتفاقيات بازل III.....
217	ثانياً: الإصلاحات التي جاءت بها اتفاقية بازل III.....
219	ثالثاً: محاور اتفاقية بازل III.....
226	الفصل الرابع: النظام المصرفي الجزائري في ظل الشمولية المالية.....
227	المبحث الأول: مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري [منذ الاستقلال-1989].....
227	المطلب الأول: فترة بعد الاستقلال [1962-1968].....
228	المطلب الثاني: مرحلة إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري [1970-1985].....
229	المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية للفترة الممتدة بين 1986 و 1989.....
232	المبحث الثاني: النظام البنكي الجزائري في ظل إصلاحات 1990.....
232	المطلب الأول: النظام البنكي الجزائري في مرحلة 1990-2003.....
232	أولاً: قانون النقد و القرض.....
243	ثانياً: النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد و القرض إلى 2003.....

المطلب الثاني: النظام المصرفي من بعد 2003 إلى 2008.....	249
المطلب الثالث: تقييم النظام المصرفي الجزائري في فترة من 2009 – 2019 ...	253
المبحث الثالث: واقع و آفاق النظام المصرفي الجزائري في ظل الشمولية المالية.	260
المطلب الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و التحرير المالي و المصرفي	260
أولاً: التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة.....	261
ثانياً: خطوات تحرير القطاع البنكي.....	262
ثالثاً: الآثار المتوقعة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على النظام المصرفي الجزائري.	263
المطلب الثاني: واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل الاندماج المصرفي	266
والخصوصة.....	266
أولاً: النظام المصرفي الجزائري و الاندماج المصرفي.....	266
ثانياً: خصوصة البنوك العمومية في الجزائر.....	269
المطلب الثالث: واقع الصيرفة الالكترونية و البنوك الشاملة في الجزائر.....	272
أولاً: الصيرفة الإلكترونية على مستوى البنوك الجزائرية.....	272
ثانياً: واقع البنوك الشاملة في الجزائر.....	279
المطلب الرابع: تأثير اتفاقية بازل على النظام المصرفي لجزائري.....	283
أولاً: اتفاقية بازل I و II و مدى مطابقتها للرقابة و الاستشراف على البنوك الجزائرية	284
ثانياً: اتفاقية بازل III و مدى تطبيقها على مستوى البنوك الجزائرية.....	290
المبحث الرابع: إسقاط محاور الشمولية المالية على بعض بنوك النظام المصرفي	294
الجزائري.....	294
المطلب الأول: هيكل القطاع المصرفي الجزائري لسنة 2019.....	294
أولاً: البنوك.....	294
ثانياً: المؤسسات المالية.....	300
المطلب الثاني: متغيرات، عينة و أدوات الدراسة.....	301
أولاً: متغيرات الدراسة و فرضياتها.....	301
ثانياً: مجتمع، عينة و أدوات الدراسة.....	303
المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة.....	305
أولاً: معلومات خاصة بالبنك.....	305
ثانياً: محور التحرير المالي و المصرفي.....	307
ثالثاً: محور الاندماج المصرفي و الخصوصة.....	313
رابعاً: محور التزام البنوك الجزائرية بقواعد اتفاقية بازل.....	321
المطلب الرابع: اختبار فرضيات الدراسة.....	326
الخاتمة العامة.....	331

341	المراجع
353	الملاحق

قائمة الجداول

- الجدول 1.1: قياس الانفتاح نحو التبادلات العالمية.....16
- الجدول 1.2: هيكل الصادرات الأوربية (بملايين الدولارات الجارية و بالنسب، المتوسط السنوي الثلاثي) إلى غاية 1910.....21
- الجدول 1.3: نمو حجم التجارة العالمية للبضائع. بالنسبة لمناطق مختلفة (تغير سنوي بالنسب).....23
- الجدول 1.4: نمو قيمة تجارة البضائع بالمنطقة، 1990-2001 (بملايير الدولارات و النسب).....31
- الجدول 1.5: تجارة البضائع للدول النامية، 1990-2001 (بملايير الدولارات و النسب).....32
- الجدول 1.6: ديناميكية IDE في نهاية القرن XX، التوزيع الجهوي لمدخلات و مخرجات IDE، 1989-2000 (بمليارات الدولار).....33
- الجدول 1.7: توزيع مخزونات IDE لسنة 2003.....36
- الجدول 1.8: تطور عدد الفقراء في العالم.....45
- الجدول 1.9: حصص المستثمرين التأسيسيين (II) و البنوك (B) المتحصل عليها من الأصول (بالنسبة).....50
- الجدول 1.10: الوظائف و اختلالات الوظيفية.....54
- الجدول 1.11: صفقات يومية في سوق الصرف (تقرير BRI، أبريل 2007، بمليارات الدولار).....83
- الجدول 1.12: حصص أهم النقود في الصفقات.....83
- الجدول 2.1: تطور اللجوء المباشر إلى أسواق رؤوس الموال من طرف القطاع الخاص.....98
- الجدول 2.2: مديونية الأعوان غير الماليين.....98
- الجدول 2.3: حركة رؤوس الأموال في الأسهم و السندات (1970-2002).....100
- الجدول 2.4: بنية و حجم الموجودات المالية بالنسبة المئوية.....101
- الجدول 2.5: متوسط حركة التداول اليومي للنقد الأجنبي للفترة 1986-1995(مليار دولار).....102
- الجدول 2.6: صناديق الاستثمار السيادية في الدول العربية التي تمولها الدولة... 102
- الجدول 2.7: مركز صناديق التحوط في امتلاك السندات قبل الأزمة.....103
- الجدول 2.8: حركات رؤوس الأموال العابرة للحدود(transfrontaliers).....108
- الجدول 2.9: تطور الصفقات العابرة للحدود (بنسبة PIB).....118

الجدول 2. 10: قياسات اندماج النظام المالي.....	123
الجدول 2. 11: تخفيض قيمة الأصول و المؤونات لخسارة أكبر المؤسسات المالية	138
الجدول 3. 1: العمليات العشر الكبرى للدمج و الإستحواذ المصرفي منذ 1998 .	165
الجدول 3. 2: إستراتيجية Nordea.....	167
الجدول 3. 3: أهم عمليات الدمج للفترة 1999 -2002 (مليون دولار).....	170
الجدول 3. 4: خصوصية البنوك العمومية العربية.....	177
الجدول 3. 5: أكبر 10 بنوك أوربية (المبالغ بمليار يورو و النسب).....	186
الجدول 3. 6: عدد البطاقات المصرفية عبر الشبكة في العالم سنة 2002.....	199
الجدول 3. 7: مجالات استخدام البطاقات و تطورها سنتي 2001-2002.....	200
الجدول 3. 8: عدد مستعملي قنوات الصيرفة الالكترونية في أوربا بين 1999- 2004	202
الجدول 3. 9: عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى العالم سنة 2005	203
الجدول 3. 10: مزايا الصراف الآلي بالنسبة للبنك و المستعملين.....	207
الجدول 3. 11: نسبة استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف راشد في العالم بين سنتي 2005 – 2013	207
الجدول 3. 12: أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل I (داخل الميزانية).....	211
الجدول 3. 13: أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية	211
الجدول 3. 14: الأسس الثلاثة لبازل II.....	214
الجدول 3. 15: نسبة الأموال الخاصة و الرافع المالي للبنوك الأمريكية و الأوربية (2008).....	215
الجدول 3. 16: رزمة تطبيق بازل III.....	221
الجدول 4. 1: موارد البنوك العمومية و الخاصة (بمليارات دينار في نهاية الفترة)	247
الجدول 4. 2: قروض البنوك العمومية و الخاصة (بمليارات الدينار وفي نهاية الفترة).....	248
الجدول 4. 3: نسب مردودية الأموال الخاصة في كل من المصارف العمومية و الخاصة. (الأرقام بالنسب المئوية).....	252
الجدول 4. 4: السيولة المصرفية خلال الفترة 2009 -2010 الوحدة بمليارات الدينار الجزائري	255

الجدول 4. 5: تطور فائض الودائع و القروض خلال الفترة 2009-2018 الأرقام	256
بمليارات دج(نهاية الفترة).....	256
الجدول 4. 6: وكالات و شبابيك البنوك والمؤسسات المالية.....	257
الجدول 4. 7: مستوى الصيرفة و نسبة إجمالي خلال 2009-2010 أصول قطاع	258
المصارف/ PIB.....	258
الجدول 4. 8: تطور معدلات الفائدة* و التضخم خلال الفترة الممتدة 1990-2002	261
.....	261
الجدول 4. 9: نشاط نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض	276
خلال سنة 2017.....	276
الجدول 4. 10: عدد الصرافات الآلية في الجزائر خلال: 2002-2015.....	278
الجدول 4. 11: أنواع البطاقات الالكترونية وخدماتها.....	278
الجدول 4. 12: عدد استخدامات البطاقات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2010 -	279
2013.....	279
الجدول 4. 13: أوزان ترجيح المخاطر بالبنوك الجزائرية حسب التعليم 74 - 94	284
.....	284
الجدول 4. 14: نسب الملاءة المصرفية في البنوك العمومية و الخاصة في الجزائر	290
خلال فترة: 2006 – 2012.....	290
الجدول 4. 15: مؤشرات ملاءة القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة: 2013 -	291
2017.....	291
الجدول 4. 16: عينة الدراسة.....	304
الجدول 4. 17: مدى تدخل الدولة في تحديد الإطار القانوني و التنظيم المصرفي	307
الجدول 4. 18: ظاهرة التقليل من الحواجز المالية بالنسبة للنظام الجزائري....	308
الجدول 4. 19: التقليل من القيود القانونية على مستوى البنوك الجزائرية.....	310
الجدول 4. 20: مشروع الخصخصة في الجزائر.....	314
الجدول 4. 21: مدى تجاوز البنوك الجزائرية مع مشروع الاندماج المصرفي...	316
الجدول 4. 22: السبب في عدم تطبيق مشروع الاندماج المصرفي في الجزائر ..	319
الجدول 4. 23: الرقابة و الإشراف المصرفي طبقا لاتفاقيتي بازل II و III.....	322
الجدول 4. 24: نسب الصيرفة الالكترونية و استعمال البطاقات الالكترونية.....	323
الجدول 4. 25: سبب انخفاض مستوى الصيرفة الالكترونية.....	324
الجدول 4. 26: عصرنة أنظمة الدفع محور للإصلاحات المصرفية الجزائرية ...	326

قائمة الأشكال

- الشكل 1.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول سنة 2006..... 29
- الشكل 1.2: نسبة إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول (2005)..... 29
- الشكل 1.3: عوامل انتشار العولمة حسب Porter..... 41
- الشكل 1.4: مساهمات مشتقات القروض (بملايير الدولارات)..... 53
- الشكل 4.2: تحرير رأس المال..... 110
- الشكل 5.2: تحرير القطاع الداخلي..... 111
- الشكل 6.2: انفتاح الأسواق المالية..... 111
- الشكل 3.1: البنوك الإسلامية في الدول الغربية..... 152
- الشكل 3.2: القيمة الإجمالية للدمج- الإستحواذ الأوربي، 2003-2012..... 169
- الشكل 3.3: وظائف البنوك الشاملة الحديثة..... 182
- الشكل 3.4: المردود المتوسط للأموال الخاصة بعد الضريبة حسب نوع البنوك . 185
- الشكل 3.5: الرقمنة و أثرها على تخفيض التكاليف ب 20% و ارتفاع ب 10% 206
- الشكل 4.1: تطور الودائع بالدينار و القروض الداخلية(قروض على الاقتصاد و نم صافية على الدولة)..... 256
- الشكل 4.3: تطور الأصول المالية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي خلال: 2009-2017..... 259
- الشكل 4.2: التطور المقارن لإجمالي الناتج الداخلي و مجموع الأصول المصرفية من 2007-2016..... 259
- الشكل 4.4: تقنية التوريق في الجزائر..... 281
- الشكل 4.5: مكونات الأموال الخاصة في البنوك و المؤسسات المالية وفقا لتعليمة بنك الجزائر..... 288
- الشكل 4.6: نموذج الدراسة..... 302
- الشكل 4.7: طبيعة المؤسسات المالية..... 305
- الشكل 4.8: نوع الهيئة المالية..... 306
- الشكل 4.9: طبيعة نشاط المؤسسات المالية..... 306
- الشكل 4.10: الاستقلالية في منح الاعتمادات البنكية..... 308
- الشكل 4.11: وجود قيود ومراقبة على سعر الفائدة..... 310
- الشكل 4.12: نسبة الودائع على مستوى خصوم الميزانية..... 311
- الشكل 4.13: نسبة حصة المساهمة في أصول الميزانية..... 312
- الشكل 4.14: تطبيق تقنية التوريق المالي على مستوى المصارف..... 312

- الشكل 4. 15: موافقة البنوك العمومية على مشروع الخوصصة..... 313
- الشكل 4. 16: فشل بنك الخليفة سبب في ارتفاع درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي
316
- الشكل 4. 17: التأمين على وسائل الدفع 317
- الشكل 4. 18: التأمين على القروض 318
- الشكل 4. 19: التأمين على السلع..... 318
- الشكل 4. 20: التأمين على الأشخاص..... 319
- الشكل 4. 21: قيام المصرف بوظائف أخرى غير الوظائف التقليدية..... 320
- الشكل 4. 22: تأثير المصارف الشاملة على تطوير النظام المصرفي الجزائري . 320
- الشكل 4. 23: الحد الأدنى لرأس مال البنك عند تأسيسه..... 321
- الشكل 4. 24: نسبة الملاءمة المصرفية في المصارف 322
- الشكل 4. 25: استخدام البطاقة البنكية في سحب النقود 325
- الشكل 4. 26: استخدام البطاقة البنكية في التجارة الالكترونية..... 325

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع النظام المصرفي الجزائري وسط التغيرات و التحولات المالية الكثيرة و المعقدة التي شهدتها الأنظمة المالية الدولية، المتمثلة في ظاهرة الشمولية المالية. ثم تقديم اقتراحات عن ما يمكن القيام به لتسوية الاختلالات التي حققها النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و لا يكون ذلك إلا عن طريق تطبيق آليات السوق المصرفية الدولية و الاستفادة من تجربة الأنظمة المصرفية العالمية - سواء المتقدمة أو سائرة في طريق النمو.

فالشمولية المالية سلاح ذو حدين، جانبا إيجابيا يجب الاستفادة منه و استغلاله أحسن استغلال؛ و آخر سلبي يجب اتخاذ الحيطة و الحذر لتفادي مساوئه. فهي من جهة تسمح بجلب رؤوس الأموال و الخبرة الأجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية، و من جهة أخرى تنقل عدوى الأزمات المالية و تخل بالأنظمة المصرفية على وجه الخصوص.

و قد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول: فصلين عن الشمولية المالية الأول تناولها من الناحية النظرية أما الثاني فخصص لتحليل هذه الظاهرة من خلال أهم مؤشرات قياسها، و الفصلين الآخرين كانا حول مدى تأثر الأنظمة المصرفية الدولية بظاهرة الشمولية و دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري من خلال عرض واقعه و تطوره خلال الفترة الممتدة بين 1962-2018، و دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية و مدى تكيفها مع أبعاد الشمولية المالية. لتتوصل في النهاية إلى أن النظام المصرفي الجزائري من خلال مكوناته لم يتكيف بصفة مطلقة مع الشمولية المالية مقارنة بالأنظمة المصرفية لباقي الدول.

الكلمات المفتاحية: الشمولية المالية، العولمة المصرفية، الاندماج المصرفي، الخصوصية، الصيرفة الالكترونية، اتفاقيات بازل.

ABSTRACT

This study analyzes the reality of the Algerian banking system amidst the many financial changes and the complex transformations witnessed by the international financial systems, namely the phenomenon of financial globalization. then offering suggestions on what can be done to solve the imbalances achieved by the Algerian banking system since independence, by applying the mechanisms of the international banking market and capitalizing the experience of global banking systems - whether Developed or in the way of growth.

Financial globalization is a double-edged sword, which has a positive aspect to be followed; another negative aspect to be avoided, to bring capital and expertise for economic development. In order to complete our study, we divided it into four chapters: two chapters on financial globalization in theory and the analysis of the most important indicators of their measurement. The other two chapters were about the effects of the phenomenon of globalization on international banking systems and the last chapter we dedicated to studying the state of the Algerian banking system through presenting its reality and its development during the period 1962-2018, and a field study of some Algerian banks and how far they respond to the dimensions of financial globalization. Let us finally conclude that the Algerian banking system through its components has not been totally affected by the financial globalization compared with other systems.

key words: Financial globalization, banking globalization, Banking consolidation (integration), privatization, Electronic Banking, Basel Convention

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تمهيد

لقد شهدت العلاقات المالية ما بين الدول عدة تطورات و تغيرات منذ زمن بعيد، لكن بالرغم من الانقطاع الذي عرفته هذه التغيرات بعد الحربين العالميتين و الأزمات المالية الحادة خصوصا أزمة الركود العالمي لسنة 1929. عادت من جديد و بحلة و نمط جديدين على الساحة الدولية. فقد تطورت من التدويل المالي، الذي تميز بأهمية كتلات حركات رؤوس الأموال التي كانت تتم عن طريق الأنظمة البنكية الدولية. إلى توحيد الأسواق المالية الدولية و عولمتها بعدما كانت منغلقة، حيث تم إسقاط أو إزالة كل العراقيل أمام تداول رؤوس الأموال، عن طريق إزالة الحواجز بين مختلف أجزاء أسواق رؤوس الأموال المحلية و الدولية.

فالتحول المالي الذي شهده العالم هو ذلك التطور العميق الذي عاشته الأنظمة المالية الأنجلوسكسونية خلال السبعينيات، و الدول الأوربية خلال الثمانينيات، لتتبناه الدول الناشئة في التسعينيات. و كان أساس هذا التحول قاعدتين أساسيتين: هما الشمولية المالية كما يسميها الأنجلوسكسونيين و العولمة المالية في نظر الفرنكوفون و الابتكارات المالية.

فتميزت فترة الثمانينات بارتفاع مذهل لتدفقات رؤوس الأموال و الصفقات المالية الدولية، التحرير المالي بمحاوره الثلاثة المتمثلة في تحرير القطاع المالي الداخلي، الانفتاح المالي و تحرير حساب رأس المال. كما اتسمت بالاندماج المالي بين مختلف الدول.

و نظرا لأهمية هذه العملية و الفرص التي جلبتها إلى كل الدول سواء المتقدمة أو النامية منها، خلفت أيضا بعض المخاطر التي هددت استقرار الأنظمة المالية المحلية و الدولية بسبب الترابط بين مختلف أسواق رؤوس الأموال و بين الأنظمة المصرفية لكل الدول. و هذا ما كان محل اهتمام كل المفكرين الاقتصاديين المختصين في المالية الذين حاولوا تحليلها من كل النواحي. و من خلال الدراسات التي قام بها هؤلاء الباحثين، لم يجمعوا على تعريف واحد لهذه الظاهرة، نظرا لكونها ظاهرة معقدة و شائكة. فكانت هذه الدراسات ما بين مؤيد و معارض لها، و التي أصبحت حتمية لكل الدول.

فقد مسّت هذه التحولات و التغيرات العميقة كل جوانب الأنظمة المالية للدول: من هياكل قاعدية، قوانين تنظيمية، طرق تسيير و المنتجات المالية المتداولة. و هذا ما أدّى إلى انتشار ظاهرة العولمة المالية و تطورها على مستوى كل الكرة الأرضية ليصبح

بذلك العالم قرية صغيرة توحدت فيها الأسواق المالية العالمية، و الأنظمة البنكية التي كانت و لا زالت تعتبر المحور المركزي للنظام المالي و مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لما تلعبه البنوك من دور أساسي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال وظيفتها التمويلية و ما توفره من موارد مالية. و هكذا أصبح النظام المصرفي مجبرا على التكيف مع هذه التحولات و التطورات الجذرية التي ساعدت على تنميته و توجيهه نحو العالمية أو الشمولية، و التي تسمى بالعولمة المصرفية.

و الجزائر كباقي الدول تعرضت لاختلالات على مستوى نظامها المصرفي لما شهده من اهتزازات مالية داخلية، تمثلت في الفضائح المالية و الاختلالات التي تعرضت لها البنوك الجزائرية بسبب سوء تسيير الموارد المالية. و للخروج من هذه الأزمة، قامت السلطات الوصية بعدة إصلاحات منها ما هو نابع من السياسة الاقتصادية و المالية للدولة و منها ما فرض عليها من طرف الهيئات المالية الدولية. و هكذا وجد النظام المصرفي الجزائري نفسه أمام تحديات صعبة و تحولات عميقة، تمثلت في الشمولية المالية التي كانت عاملا أساسيا في تغييره و محاولته لمواكبة هذا التطور.

و حتى تتجه نحو العالمية، لجأت الجزائر كباقي دول العالم الثالث إلى إجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية و التطهير المالي لجهازها المصرفي، - بعدما عانى كثيرا من التخلف و التراجع - ، حتى تجعل نظامها يتميز بالنجاعة و يعمل وفقا للمعايير العالمية في تقديم خدماته إلى المتعاملين الاقتصاديين سواء خواص أو عموميين و يسهل معاملتهم المالية سواء المحلية أو الدولية، و حتى يتمكن أيضا من الاندماج في الأنظمة المالية العالمية الحديثة.

و هذا كان من خلال ما حدث له من تطورات و تغييرات جذرية محاولا الامتثال إلى ضغوطات العولمة من جهة و توصيات الهيئات المالية الدولية من جهة أخرى.

أ. إشكالية الدراسة

مر النظام المصرفي بمراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فمسيرته كانت طويلة و حافلة بالتغييرات و التصحيحات الهيكلية و تعديلات على مستوى القوانين و التشريعات المصرفية، التي كانت أولها قانون النقد و القرض سنة 1990 و بعدها الأوامر التي جاءت لتعديله و هي الأمر المعدل و المتمم لسنوات: 2003، 1994 و 2007 و كل هذه الأوامر جاءت لتعدل من هيكل و نظام المصارف الجزائرية رغبة منها لمسايرة التطورات و التحولات التي عاشتها الأنظمة المالية العالمية، بالرغم من تأخرها إلا أنها حققت شوطا لا بأس به حتى تخضع لمتطلبات و شروط الشمولية المالية.

فمن خلال ما سبق تُطرح الإشكالية التالية:

هل تأثر النظام المصرفي الجزائري فعليا بالشمولية المالية و أبعادها؟

و للوصول إلى حل هذا المشكل سنستعين بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، التي سيتم الإجابة عنها في فصول الأطروحة:

✓ ما هي مظاهر الشمولية المالية و كيف ساعدت على تنمية الأنظمة المالية لمختلف الدول؟

✓ هل أثرت الشمولية المالية سلبيا أم إيجابيا على الأنظمة المالية؟

✓ ما هو دور العولمة المصرفية في تنمية النظام المصرفي الجزائري؟

ب. فرضيات البحث

و لمعالجة مشكل الدراسة ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- بسبب التأخر في تبني الإصلاحات المالية و المصرفية لم يتمكن النظام المالي الجزائري من الاندماج مع الأنظمة المالية العالمية و مواكبة التطورات التي حدثت على المستوى العالمي.
- لقد أثرت الشمولية المالية سلبيا على النظام المالي الجزائري بصفة خاصة و الاقتصاد بصفة عامة، من خلال نقل عدوى الأزمة المالية له.
- إصدار قانون النقد و القرض، أخذ في طياته بعين الاعتبار مبدأ العولمة المصرفية.

ت. مبررات اختيار الموضوع

- هناك مجموعة من الأسباب التي دفعتني لأن أختار هذا الموضوع بالذات و هو الشمولية المالية و أثرها على النظام المصرفي الجزائري المتمثلة فيما يلي:
- لإكمال ما شرعت فيه في مذكرة الماجستير التي كانت تحت عنوان "التنمية المالية و الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية"؛
- هناك جدل و اختلاف كبيرين حول ظاهرة الشمولية المالية بين مؤيد و معارض، فارتأينا بدافع الفضول أن نتطرق إليه و عرض بعض العناصر التي

يتم ذكرها في دراسات سابقة و هذا من خلال بعض المقاربات النظرية التي تناولت هذا الموضوع؛

- بسبب تخصصي في هذا الميدان حاولت أن أصل إلى مستوى النظام المصرفي الجزائري مقارنة مع الأنظمة التي سايرت الشمولية المالية.

ث. أهداف الدراسة و أهميتها

أما فيما يخص الأهداف المرجوة من هذا البحث ما يلي:

- بما أننا باحثين أكاديميين ضمن تخصص المالية، كان من واجبنا تحليل وضعية النظام المالي الجزائري وسط التغيرات و التحولات التي شاهدها الأنظمة المالية الدولية ال و هي الشمولية المالية؛

- التوصل إلى حلول تمكن النظام المصرفي الجزائري من التكيف مع الشمولية المالية و في نفس الوقت اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة التي تحميه من مخاطرها.

أما الأهمية العلمية للدراسة فتكمن في إثراء المكتبة الجزائرية بمواضيع ذات صلة و تكون باللغة العربية، نظرا لقلة المراجع باللغة العربية و كثرتها باللغة الأجنبية و حتى نساعد طلابنا الأعزاء في بحوثهم و مذكرات تخرجهم.

ج. منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة

و في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، التحليلي. في الفصلين الأول و الثاني، حيث يتم وصف في هذه الدراسة ظاهرة الشمولية المالية و كيفية تطورها و من جهة أخرى يتم تحليل تطور هذه الظاهرة و تأثيراتها الإيجابية و السلبية على الأنظمة المالية بصفة خاصة و الاقتصاد بصفة عامة. أما في الفصل الخص بدراسة حالة الجزائر سنتبع المنهج التجريبي أو المنهج المتكامل بحيث سنستند على دراسة حالة البنوك الجزائرية و وضعيتها وسط الشمولية المالية و محاولة إيجاد العلاقة بين ما هو نظري و يحدث في الواقع من خلال تحليل أثر هذه الظاهرة بأبعادها الثلاثة المتمثلة في التحرير المالي، الاندماج المالي و الابتكارات المالية على النظام المالي الجزائري و خصوصا النظام المصرفي.

أما الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات فهي المسح المكتبي و استعمال مواقع إلكترونية و الإستبانة و استعمال بعض الأدوات الإحصائية من أجل التحليل و هي SPSS 20.

د. الدراسات السابقة

للشروع في دراستنا استعنا ببعض الدراسات التي تناولت موضوع الشمولية و علاقتها بالأنظمة المصرفية سواء بالفرنسية أو العربية:

1. دراسة عبد الرزاق سلام: القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح(2012):

كان الهدف من هذه الدراسة الوصول إلى: محاولة تقييم الوضعية المالية للمصارف الجزائرية ومدى إمكانية تحسينها من خلال الإصلاح المصرفي، و بالتالي تحديد مدى قدرة المصارف الجزائرية على مواجهة أى الآثار السلبية الناجمة عن هذه التطورات. أما الإشكالية المطروحة فكانت عن متطلبات إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل العولمة. و قد توصل الباحث إلى توفر القطاع المصرفي الجزائري على العديد من الإمكانيات التي تسمح بتحقيق هدفه الأساسي والمتمثل في تمويل الاقتصاد و تنمية احتياجات الزبائن و حجز مكانة له ضمن المنافسة العالمية خاصة و أن التطورات العديدة التي نجمت عن العولمة أدت الى الضغط المستمر على المصارف الجزائرية. و بعدها اقترح مجموعة من التوصيات أهمها: فتح الحدود أمام العمل المصرفي الجزائري، و تبني استراتيجية مصرفية شاملة لتعظيم المكاسب من انفتاح الأسواق المالية و أخيرا التزام البنوك الجزائري بمقررات بازل الثلاث.

2. دراسة سليمان ناصر: تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر: الأسلوب و المبررات (2006).

كان الهدف من هذه الورقة البحثية هو إبراز واقع القطاع المصرفي الجزائري العمومي، أهم مميزاته و الإجراءات اللازمة لتأهيله حتى يكون قادر على منافسة البنوك الخاصة دون اللجوء إلى خصوصته.

أما عن الإشكالية المطروحة فكانت: هل تعتبر خصوصية البنوك العمومية هي الحل الوحيد لتطوير النظام المصرفي الجزائري و تأهيله ليكون منافسا قويا للبنوك الأخرى؟ و قد استخلص النتائج التالية: أن المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية تقتصر على البنوك العمومية، الخدمات المصرفية المقدمة من طرفه هي تقليدية و ضئيلة مقارنة مع الخدمات المقدمة من طرف البنوك الأجنبية و أخيرا التخلف في استعمال وسائل الدفع الحديثة.

و أخيرا اقترح بعض الإجراءات لتأهيل القطاع المصرفي الجزائري و هي: مراجعة المنظومة القانونية و تفعيل تطبيقها في الميدان، تشديد إجراءات الرقابة لمكافحة الإفلاس و الاختلاس، إعادة النظر في الامتيازات الممنوحة للمؤسسات المصرفية العمومية.

3. دراسة زيدان محمد و دريس رشيد، تحت عنوان:

متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي

و يكمن الهدف من هذه الدراسة في إبراز أهمية أهم إفرات ظاهرة العولمة و المتمثلة في ظاهرة الاندماج المصرفي في تحسين مستوى أداء البنوك و تدعيم قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية. و التطرق إلى أهم التحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي.

و قد توصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات و هي: عدم إمكانية الجزر من المنافسة المصرفية العالمية حتى و إن تمكنت من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و تحرير تجارة خدماتها المصرفية، و ذلك بسبب محدودية إمكانياتها و خدماتها و ضعف مستويات أدائها، مقارنة مع البنوك العالمية الكبرى التي تتميز بقدرتها و جودة و تنوع خدماتها و كفاءتها الإدارية و قدراتها التسويقية. و على هذا فإن الوضعية الحالية تستدعي سرعة تأهيله لتعظيم مكاسب الاندماج في الاقتصاد العالمي و تقليل المخاطر المحتملة و محاولة التكيف مع واقع التحولات و التطورات العالمية في مجال الصيرفة و المالية.

و لا يكون ذلك إلا إذا قامت السلطات المعنية بالإجراءات التالية:

- تفعيل الشراكة مع البنوك الأجنبية خاصة في جانبها التقني من أجل تأهيل البنوك العمومية؛
- تبني فلسفة التسويق المصرفي على مستوى البنوك الوطنية؛
- إدخال الوسائل التكنولوجية و المعلوماتية الحديثة في مجال العمل المصرفي؛
- تنويع الخدمات المصلافة و تبني إدارة الجودة الشاملة في البنوك؛
- العمل على تأهيل الإطار البشري و ترقية أداءه مما يحقق أهداف البنوك.

4. دراسة ARROUDJ Halim بعنوان (2015):

Réforme et modernisation du système bancaire algérien durant la période 1990-2010

تهدف هذه الدراسة لإظهار أهم الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية على نظامها المصرفي خلال الفتوة 1990-2010 . و منها تلك الخاصة بتحرير الخدمات المالية التي فرضتها الهيئات المالية الدولية و ذلك لتأمين المرحلة الانتقالية من اقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر خصوصا بعد الفترة الزمنية الطويلة التي عاشها النظام في ظل اقتصاد موجه.

و قد طرح الإشكالية التالية: « La libéralisation financière conduit-elle au développement du système bancaire Algérien ? »

و كانت نتائج هذه الدراسة كالتالي: أن مجال الإصلاح المالي في الجزائر مازال في طور الإنجاز ، فالقطاع المصرفي، التأميني و كذا البورصة مازال في طور العصرنة و أن تحديات الإصلاح المصرفي الجزائري كبيرة خصوصا وأن السوق المصرفي الجزائري مازال في مرحلة نضجه.
أما آفاق دراسته فخلصت إلى مستقبل المالية الإسلامية في الجزائر، إشكالية حوكمة المصارف الإسلامية.

5. دراسة Benslimane Hanane & Bakreti Lakhdar. تحت عنوان

Evaluation du système bancaire de l'Algérie: De la Répression à la Libéralisation financière.

و قد تمحور موضوع هذه الدراسة حول: دراسة مدى وجود التحرير المالي على مستوى الاقتصاد الجزائري و تأثيره على النظام المصرفي. و قد تم طرح الإشكالية التالية:

Quelle bonne politique pour l'économie algérienne, répression ou libéralisation financière ?

فأما النتيجة المستخلصة من هذه الدراسة: أن بعد 1990 تميز النظام المصرفي الجزائري بتحرير النشاط المصرفي من خلال الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية، لكن بالرغم من ذلك تم تسجيل كبح مالي من طرف البنوك العمومية التي تهيمن على النشاط المصرفي الجزائري، و بهذا فإن الإصلاحات المصرفية لم تحقق النمو الاقتصادي المطلوب.

6. دراسة Bouadam.K & Meliani.H، تحت عنوان:

Quelles visions stratégiques pour la réforme bancaire en Algérie ?

حاول المؤلفان من خلال هذه الورقة البحثية إبراز أهم التحديات التي واجهها النظام البنكي الجزائري أمام التطورات العالمية الراهنة و المنافسة المصرفية العالمية، و على إثر ذلك اقترحا نظرة استراتيجية لتحقيق الاستقلالية المالية و التسيرية. ليخرجا بهذه الاستنتاجات:

- أن استراتيجية الإصلاح على مستوى الاقتصاد الجزائري موجهة أساسا لرفع النمو بنسبة قوية و دائمة و تخفيض البطالة، و هذا ما توصلت إليه نسبيا.
- أما فيما يخص التغيير العميق على مستوى النظام البنكي لا زال قائما و لم يتم بصفة نهائية.

و لعصرنة النظام المصرفي الجزائري اقترحا التوصيات التالية:

- خوصصة البنوك العمومية أو اللجوء إلى الشركاء الأجانب، من أجل تعميق الوساطة المالية و توسيع القطاع الخاص.
- تعميق الأسواق المالية، إدراج مكثف للتكنولوجيا و الهندسة الحديثة و تعزيز القدرة التنافسية في القطاع.

د. صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي اعترضت دراستنا تكمن في صعوبة ترجمة بعض المصطلحات المالية و هي مصطلحات علمية يجب ترجمتها حسب معناها الاقتصادي. أما عن الدراسة الميدانية: فقد واجهتنا صعوبات في الحصول على معلومات من كل البنوك بعض المؤسسات المالية، فمنهم من رفض قبول الإجابة على الاستبيان و أخرى لم ترجع لنا الاستبيان. و هذا يمكنه أن يعطينا نتائج ناقصة.

ه. هيكل الدراسة

لقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة و أربعة فصول و أخيرا الخاتمة العامة، و هذا للإجابة على التساؤلات المطروحة و الإشكالية و الإلمام بكل جوانب الموضوع.

ففي الفصل الأول تم تسليط الضوء على الإطار النظري للشمولية المالية، لإبراز مفهوم العولمة بصفة عامة و مراحل نشأتها، و عرض أهم المقاربات النظرية التي تطرقت إلى الشمولية المالية و المتمثلة في مقاربتي Bourguinat و Aglietta و أخيرا تحديد ماهية الشمولية المالية، أبعادها و المؤسسات المالية الدولية المسؤولة عن توسيعها.

أما الفصل الثاني فكان حول الإطار التحليلي للشمولية المالية، فتناول عوامل تطور و نشوء الشمولية المالية، خصائصها و مؤشراتنا و نتائجها و محاولة إبراز العلاقة التي تربط هذه الظاهرة بأهم ظواهر التحولات المالية.

و تناولت الباحثة **في الفصل الثالث** أهم التغيرات التي طرأت على النظام المصرفي في ظل الشمولية المالية و المتمثلة في العولمة المصرفية، الاندماج المصرفي و خصوصية البنوك العمومية. كما تعرضت لأهم شروط عصرنة السوق المصرفية في ظل هذه الظاهرة و أخيرا إبراز دور الأزمات المالية في وضع قواعد للسياسة الحمائية.

و في الفصل الرابع و الأخير تم التطرق إلى واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل الشمولية المالية و مدى تكيفه مع هذه الظاهرة. فتطرقنا إلى أهم الإصلاحات التي قامت بها السلطات الوصية لتنمية هذا النظام بالإضافة إلى عرض أهم النقائص و العوائق التي عرقلت تنمية هذا النظام حتى يصل إلى المستوى المطلوب من طرف الهيئات المالية الدولية. و لتحليل مدى تأثير العولمة المالية على النظام المصرفي الجزائري قمنا بدراسة ميدانية لبعض البنوك التي تكون القطاع المصرفي الجزائري.

الفصل الأول
الإطار النظري للشمولية
المالية

الفصل الأول

الإطار النظري للشمولية المالية

تمهيد:

العولمة ليست ظاهرة حديثة بل تمتد جذورها إلى عصور سابقة، فهي إذن ظاهرة قديمة لكنها بأبعاد جديدة. فهناك عصر العولمة ما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها عصر العولمة الثاني الذي تميز بانكماش المكان و الزمان و اختفاء الحدود و هذا ما أدى إلى وجود علاقات و ارتباطات عميقة و سريعة بين الناس في مختلف أنحاء العالم بصورة جديدة و حديثة و هذا بفضل التقدم التكنولوجي.

فالعولمة الحديثة أو الحالية تميزت بزيادة الاندماج « l'intégration » و الاعتماد المتبادل « l'interdépendance »، تطور التكنولوجيا و وسائل الاتصال التي لم تكون موجودة من قبل. بدءا من أسواق النقد الأجنبي و أسواق رأس المال التي يتصل بعضها البعض عالميا، بحيث تعمل على مدى 24 ساعة. أصبحت تتم الصفقات و المبادلات بين أقصى الأرض و أدناها و من شرقها إلى غربها و بين شمالها و جنوبها في وقت قصير جدا و بدون تنقل الأشخاص من أماكنهم، و هذا كله كان بواسطة شبكات الاتصال (الإنترنت ، الإنترنت و الإكسترنانت) بالإضافة إلى وجود التجارة الإلكترونية و أجهزة الهاتف النقال و شبكات الإعلام الفضائي و الأقمار الصناعية إلخ من وسائل التكنولوجيا الحديثة. و للعولمة عدة أبعاد منها العد الاقتصادي الذي، و ينقسم إلى قسمين هناك البعد الذي يتطرق إلى عولمة الإنتاج (أي السلع و الخدمات) و هناك البعد المالي للعولمة (تدفقات رؤوس الأموال) و هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: عموميات حول العولمة،

المبحث الثاني: المقاربات النظرية للشمولية المالية

المبحث الثالث: ماهية الشمولية المالية أبعادها و المؤسسات المالية الدولية المسؤولة عن توسعها.

المبحث الأول: عموميات حول العولمة

قبل التطرق إلى العولمة المالية يجب التطرق إلى العولمة بصفة عامة ، مراحلها التاريخية، أنواعها و عوامل انتشارها في هذا المبحث سنتناول كل هذه المعلومات.

المطلب الأول: المراحل التاريخية للعولمة

العولمة عملية قديمة ظهرت منذ العصور القديمة أو قبلها و يبين ذلك تصريح Sénèque في مقولته الآتية " لم أولد في زاوية صغيرة من الأرض، وطني هو العالم بأكمله" فهو تنبأ من قبل ببعض العولمة. فقد تم تدعيم دافع العالمية مبكرا، منذ العصور القديمة أو قبلها عند ميلاد أكبر سلطة و توسيع للديانات التي كان لها ميول و نداء للعولمة. فالإسلام قد انتشر عبر كل الحدود و ما وراءها و عبر كل القارات حتى دخل كل زاوية من زوايا العالم، و هذا دليل على أن جذور العولمة ليست حديثة الوجود بل بعيدة جدا¹.

من هنا نستنتج أن العولمة مرت بعدة مراحل، حيث تم تقسيمها بطرق مختلفة حسب وجهات نظر المفكرين، و سيتم إبراز هذه الاختلافات من خلال التقسيمات التي سيتم عرضها:

أولاً: التقسيم الأول

حسب نموذج رولاند روبرتسون فإن العولمة تطورت عبر المراحل الخمسة الآتية² :

1.1 المرحلة الأولى: المرحلة الجينية أو مرحلة التكوين

حيث بدأت في أوروبا في أوائل القرن الخامس عشر و انتهت في منتصف القرن الثامن عشرة. وتميزت بنمو المجتمعات القومية و إذلال كل القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى ، وانطلاق الجغرافيا الحديثة.

2.1 المرحلة الثانية: مرحلة النشوء أو البروغ

التي امتدت من منتصف القرن الثامن عشر إلى غاية سنة 1870، و خلال هذه الفترة تحولت فكرة الدولة المتجانسة و تبلورت مفاهيم جديدة تخص العلاقات الدولية و بين الأفراد مما ساعد على إنشاء الاتفاقيات الدولية و مؤسسات خاصة بتنظيم العلاقات و

1 Nonjon.A.(2004). La mondialisation /Les mutations technologiques et structurelles, La mondialisation : genèse, acteurs et enjeux. Transversale, collection sous la direction D'Alain Nonjon et de pierre Dallenne. Ellipses Edition Marketing, Paris. PP 46-47.

2 أحمد أباطة.(2010). العولمة المصرفية. دار النهضة العربية، ص 26.

الاتصالات بين الدول. و تم قبول المجتمعات غير الأوروبية ضمن المجتمع الدولي و بدأ الاهتمام بالقومية و العالمية.

3.1 المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق

هنا ظهرت مفاهيم كونية جديدة مثل : خط التطور الصحيح، المجتمع القومي المقبول و اتسمت بما يلي: إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي ، ظهور قضية العولمة ضمن قضايا إنسانية أخرى ، نشوب الحرب العالمية الأولى و عصابة الأمم.

4.1 المرحلة الرابعة: الصراع من أجل الهيمنة

امتدت من العشرينيات إلى غاية منتصف الستينيات، تميزت ببدء الخلافات و الحروب الفكرية حول مصطلح العولمة التي شرعت في مرحلة الانطلاق و نشأت صراعات فكرية حول صور الحياة و أشكالها المختلفة. و قد شهدت هذه المرحلة إنشاء منظمة الأمم المتحدة.

5.1 المرحلة الخامسة: عدم اليقين

بدأت منذ الستينيات و أدت إلى حدوث اتجاهات أزمات في التسعينيات، و تم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي و تصاعد الوعي الكوني ، حدث هبوط على القمر، تعمقت القيم ما بعد المادية ، انتهاء الحرب الباردة، شيوع الأسلحة الذرية و ارتفاع في المؤسسات الكونية و الحركات العالمية، انتهاء نظام ثنائي القطبية و هنا زاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي و تدعيم نظام الإعلام الكوني¹

فالعولمة ليست ظاهرة حديثة بل تمتد جذورها إلى عصور سابقة، فهي إذن ظاهرة قديمة لكنها بأبعاد جديدة. فهناك عصر العولمة ما قبل الحرب العالمية الثانية و بعدها عصر العولمة الثاني الذي تميز بانكماش المكان و الزمان و اختفاء الحدود و هذا ما أدى إلى وجود علاقات و ارتباطات عميقة و سريعة بين الناس في مختلف أنحاء العالم بصورة جديدة و حديثة و هذا بفضل التقدم التكنولوجي. بحيث تطور حجم تبادل رؤوس الأموال في أسواق العملات عبر العالم إلى أكثر من 1,5 تريليون دولار يوميا، تطور حجم التجارة العالمية أو الدولية التي أصبحت تستقطب خمس ما ينتجه العالم من سلع و خدمات. فلم تقتصر العولمة على السلع و الخدمات و رؤوس الأموال المتبادلة بل تعدت إلى باقي مجالات الحياة و هذا يوضح أن هناك أنواع عديدة للعولمة. فالعولمة هي ظاهرة لها أبعاد سياسية ، اقتصادية و اجتماعية و ثقافية. فالعولمة الحديثة أو

1 أحمد أباطة.ع.د. مرجع سابق، ص 27.

الحالية تميزت بزيادة الاندماج « l'intégration » و الاعتماد المتبادل « l'interdépendance » ، تطور التكنولوجيا و وسائل الاتصال التي لم تكون موجودة من قبل. بدءا من أسواق النقد الأجنبي و أسواق رأس المال التي يتصل بعضها البعض عالميا بحيث أصبحت تعمل على مدى 24 ساعة. أصبحت تتم الصفقات و المبادلات بين أقصى الأرض و أديانها و من شرقها إلى غربها و بين شمالها و جنوبها في وقت قصير جدا و بدون تنقل الأشخاص من أماكنهم، و هذا كله كان بواسطة شبكات الاتصال (الإنترنت ، الإنترنت و الإكسترنانت) بالإضافة إلى وجود التجارة الإلكترونية و أجهزة الهاتف النقال و شبكات الإعلام الفضائي و الأقمار الصناعية إلخ من وسائل التكنولوجيا الحديثة.

ثانيا: التقسيم الثاني

و هناك من يقسم العولمة إلى ثلاثة مراحل أساسية و هي ملازمة للرأسمالية القديمة، لكن استعمال المصطلح الحالي كان في بداية 1980¹.

فأول انطلاقة كانت بسبب الاكتشافات الكبيرة في نهاية القرن الخامس عشر XV ، و تميزت بتراجع تبادلات البحر الأبيض المتوسط لصالح التجارة العابرة للمحيط. و قد تم ميلاد الرأسمالية التجارية الكبيرة و موصوفتها بالاقتصاد العالمي.

1.2 العمر الذهبي الأول

انفتح مع الثورة الصناعية التي انطلقت في القرن الثامن عشر من إنجلترا إلى قلب أوروبا التي تريد اكتشاف، توحيد و إدماج العالم لصالحها. كما تألفت و سيطرت على العالم بمؤشرها الصناعي، بحيث انفجرت التجارة الخارجية للقوات القارية (MDS2,5 فرنك في فرنسا سنة 1847 إلى MDS 15 سنة 1913، و من 5 إلى 25 MDS بالنسبة لألمانيا)، و هذا حسب R. و قد قدرت تدفقات رؤوس الأموال ب 150 MDS التي تم توظيفها على مستوى الكرة الأرضية (أكثر من 50% من طرف بريطانيا العظمى، 30% من طرف فرنسا) و ما بين 1887-1913 بلغ حجم الاستثمارات الفرنسية في الخارج حوالي 3,5% و مثلت نسبة الدخل الوطني و مخزونه 20% من الناتج الداخلي الخام PIB سنة 1913. في نظر J. Williamson تميزت فترة القرن التاسع عشرة (XIX) بالتباين في مستويات الأجور و تنمية اقتصاديات أوروبا و أمريكا، أما بالنسبة لثلث العالم ارتبطت فقط بالتبادلات. و قد ساعد على ظهور السوق العالمي في هذه الفترة عدة عوامل: كإنشاء السكك الحديدية و الثورة البحرية، بالإضافة إلى انخفاض تكلفة النقل التي شجعت التدفقات التجارية الجديدة

1 Nonjon.A.(2004). Op.cit. P47.

إقليمياً أولاً و بعدها دولياً. وكانتمصدر للربح و القوة. و اتجهت التدفقات المالية أيضا إلى أن تصبح دولية" تدفق الذهب الأوربي إلى العالم". و تميزت أيضا باستعمار دولتين عظيمتين بريطانيا و فرنسا لبعض الدول الضعيفة اقتصاديا من أجل الحصول على ثرواتها الطبيعية.

و أخيرا فالكل أكد على نجاح ما سماه Polanyi « La société de marché généralisé » في وسط القرن التاسع عشر . لكن الاندماج عن طريق الهجرة و عن طريق رؤوس الأموال كان اقوى من الاندماج التجاري الذي كان أقل توجها.¹

2.2 العولمة الهشة (فترة التراجع)

امتدت ما بين الحربين العالميتين حيث تم طي عملية الانفتاح العالمي للدول الأوربية. فانتساع القطيعة الناجمة عن الحرب العالمية خلال 1920 أدت إلى ضعف سيرورة العولمة حيث تراجعت التجارة العالمية و ضعفت القارة القديمة، بسبب الكوارث الديمغرافية و حالة عدم التأكد النقدي و المالي، أزمت فائض الإنتاج، دعم الحمائية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى 1914 و انهيار العملات الأوربية : كانهيار المارك الألماني سنة 1923، انخفاض العملة الفرنسية أما بريطانيا فعملتها كانت مرتبطة بالذهب منذ 1914 و ارتفعت كتلتها النقدية من 29 إلى 470 مليون جنيه إسترليني و تراجع معدل الصرف ب 27٪ مقارنة مع فترة ما قبل الحرب.² فقد عرفت القوى العظمى في هذه الفترة تراجع في الصادرات، ركود اقتصادي و ارتفاع في نسبة البطالة و التضخم و هروب رؤوس الأموال في فرنسا. بالإضافة إلى كل هذه الاضطرابات على المستوى النقدي و المالي العالمي، أدت الحرب العالمية أيضا إلى ركود لتجارة العالمية بسببتهور التبادلات فبعدها كانت تقدر الصادرات الأوربية من المواد الأولية ب 81٪ أصبحت تؤمن فقط ب 67٪ سنة 1929.

و هذا كله ساعد على ظهور قوى غير أوربية كاليابان، كندا، أستراليا و خصوصا الولايات المتحدة كقوة عالمية، لأنها ضاعفت حصتها من الصادرات الخاصة بالمنتجات المصنعة حيث بلغت خلال هذه السنة 19,5٪ بدلا من 10٪. و أصبحت هي المورد الأول و الأساسي لرؤوس الأموال بحيث استثمرت المؤسسات الأمريكية 10 مليار دولار على المدى البعيد منها ثلث في أوربا. و ضاعفت بنوكها سلفياتها إلى الدول التي تعاني من عجز في ميزانها التجاري كـ: ألمانيا، دول أمريكا اللاتينية، أستراليا . و هكذا تحطمت العولمة بسبب أزمة الحروب (الحرب العالمية الأولى و

1 Nonjon.A.(2004). Op.cit. P48.

2 Bénichi. R. (2006). Histoire de la mondialisation. 2emeED Vuibert , P93.

الثانية) و أزمة الكساد العالمي 1929، و استمرت بوضع الدول الحامية les états « * providence التي أضعفت إيديولوجية التبادل الحر « Libre-échange » و هذا ما أدى إلى الركود سنة 1930 بسبب ارتفاع الإنتاج بسرعة أكبر من التبادل.

3.2 العمر الذهبي الثاني أو العولمة الحديثة

التي انطلقت من جديد بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق الرجوع إلى مبدأ حرية التبادل و هذا بعد إمضاء اتفاقيات G.A.T.T سنة 1947 التي تتضمن الأحكام الخاصة بالتعريفات الجمركية و التجارة. و الجدول في الأسفل يبين مدى تطور التبادلات العالمية لأكبر الدول:

الجدول 1.1: قياس الانفتاح نحو التبادلات العالمية¹

تطور معدل الانفتاح بين 1960 و 1993	معدل الانفتاح في 1993	
2X	٪11,1	الولايات المتحدة
ثابت	٪10,5	اليابان
+9 نقاط	٪22,3	فرنسا
+5,6 نقطة	٪27,2	المملكة المتحدة
+27,6 نقطة	٪67,9	بلجيكا

فقد شهدت العولمة قفزة جديدة في بداية السبعينيات من حيث قوتها وطبيعتها. فقد جمعت هذه العولمة الجديدة بين التحرير الاقتصادي وإبداعات التكنولوجيا. فمنذ 1970 توحدت خمس أنواع من العولمة²:

- عولمة الأسواق و أولويتها على التطورات الاجتماعية؛
- عولمة الاتصال و أولوية تداول المعلومة؛
- العولمة الثقافية و امتداد أو انتشار نماذج الاستهلاك الشامل « consommation »؛
- العولمة الإيديولوجية؛
- العولمة السياسية.

و قد أقر الأمين العام السابق لـ FMI " M.Camdessus " أن العولمة أمت بأربع ظواهر منذ 1970 :

1 El kadiri, Y. Richir, M. Somville, L. Toselli, F. Vasseur, M. (2003). Rapport du module Environnement Mondialisation. Ecole Nationale Supérieure des Mines, saint-Etienne, P6.
2 Nonjon, A. (2004). Op.cit. P49.

- تصميم هيكله المؤسسات على شبكات على المستوى العالمي و هذا كان تحت أثر التطور التقني لبحوث تعظيم التسيير و الإنتاجية و التقنين المالي؛

- تصميم المحيط المالي الشامل تحت أثر نهاية مراقبة الصرف، الابتكار المالي و تطور نقل المعرفة و المعطيات. ومن أجل التكامل المالي صاغ « H. bourguinat » الموصوفة ثلاثية الأبعاد (3D) الآتية: التقليل من التقنين، التقليل من الوساطة و التقليل من الحواجز؛

- النقل الشامل أو العام و الفوري للمعلومات، تحت تأثير تكنولوجيا المعلومات ؛

- و أخيرا الوعي بالرأي العام العالمي بأن المشاكل الكبرى للتنمية البشرية هي عابرة للقارات و لا يمكنها أن تتوقف على المستوى الوطني.

1. عولمة سنوات 1970 ما هي إلا نتيجة لثلاث مراحل¹:

- **مرحلة التدويل:** « P'internationalisation » ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية بعدما كان يتم التبادل بين بعض الشركات و الدول، أي الانتقال من مرحلة إقليمية إلى مرحلة تميزت بتبادلات جد سريعة من كل الأنواع (رؤوس الأموال، البضائع، الأشخاص، الثقافة، المعلومات) بين جميع الدول بسبب ازدهار التجارة الدولية و تطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال. و قد تفتحت المؤسسات نحو الخارج عن طريق الانبساط (extraversion). و قد كانت المملكة المتحدة صاحبة المبادرة بتبني سياسة التبادل- الحر بين 1848 و 1875.

- **المرحلة العابرة للقارات:** « transnationalisation » بدأت بعد 1945 و تميزت بظهور الاستثمار المباشر الخارجي (IDE) و سياسة النقل إلى الخارج (délocalisation) المدعومة خلال 1970، ففي البداية مست قطاعي المناجم و الفلاحة و انتقلت إلى القطاع الصناعي (le secteur manufacturiers) ابتداء من 1960، و لم يصبح للحدود الدولية أي تأثير على نشاط المؤسسات العابرة للوطنية (transnationales) بسبب تحرير تدفقات البضائع ورؤوس الأموال. و منذ 1960 لجأت الدول الصناعية لإنشاء فروع لها في الخارج من أجل الإنتاج بدلا من عملية تصدير المنتجات المحلية، فأصبحت تصنع منتجاتها في الخارج أكثر من صناعاتها داخل الوطن.

- **مرحلة الشمولية** « la globalisation » ظهرت خلال الثمانينيات و تميزت بظهور شبكات على المستوى القاري خصوصا شبكات البورصة الممتازة التي تعمل

1 Nonjon.A.(2004). Op.cit. P51.

24/24 سا و 7/7 أيام. بالرغم من تفاوت و فارق في الوقت بين الدول التي ترابطت و اندرجت ضمن نظام العالم «LE système monde» في محتوى شبكة المعلومات ، الصور ، المنتجات متعددة الجوانب التي تعدت الحدود أو الجدران « passe-muraille ». فأصلها موجود في قاموس الشركات متعددة الجنسيات المهيمنة على حركة الاقتصاد الدولي و المتحركة في أسواق المال و الخدمات.

فقد تسارعت العولمة منذ 1970 بسبب العوامل الآتية:

- ظهور أو بروز الاستثمارات المتقاطعة في العالم إلى غاية الرقم القياسي ل2000: ب MDS1300 للاستثمار المباشر الأجنبي؛
- ظهور المؤسسات الشاملة للاستراتيجيات القارية؛
- انطلاق التكنولوجيا الجديدة للمعلومات و الاتصالات NTIC، و شمولية التكنولوجيا « techno-globalisme ». فالنمط الجديد للعولمة تزامن مع الثورة الصناعية الثالثة « 3 eme révolution industrielle »
- سقوط جدار برلين أدى إلى دمج الاقتصاديات الاشتراكية ضمن النظام الشامل للتبادلات؛
- الضعف النسبي و الترك الجزئي لجزء من سيادة الدولة.

فالشمولية باختصار هي المفهوم الذي يشير إلى " ضغط العالم" و " تكثيف الوعي بأن العالم في الكل" ¹ (R. Robertson) .

2. أنواع المنطق الجديدة منذ سنوات 1970:

- **منطق الشبكات:** من خلاة عولمة 1970 ظهر أعوان جدد خواص غير حكوميين تجمعهم علاقة فيما بينهم و مع الدولة، بفضل الشبكات التي تجمع بين المحاور (الطرق، الخطوط الهاتفية... إلخ) و العناصر العقدية (المدن) الضرورية لتنظيم التدفقات (الأشخاص، البضائع، رؤوس الأموال، المعلومات و القيم).
- **منطق الاحتكار:** في إطار العولمة، يتم تحديد استراتيجية دولة وفقا لأخرى، تعتبرها كشريك أو كخصم.
- **المنطق القاري للاقتصاديات:** الذي يعتبر منحدر لجهوية العولمة، التي تزامنت مع إدخال النووي على الفضاء العالمي.

1 Nonjon.A.(2004). Op.cit. p 54.

■ **منطق الجهوية للاقتصاديات:** تعتبر آلية الاندماج الجهوي الحالة الفعلية للانضمام للعولمة دون رجوع. على مستوى كل القارات تم إخطاة نسيج شبكات التحالفات التجارية، إنشاء أسواق جهوية. و تعتبر العمليات الخاصة بالأقليمية الخطوة الأولى نحو تعددية الجنسيات: فنمو التبادل- الحر الإقليمي لمنطقة معينة يزيد من الطلب الخارجي لهذه المنطقة و يستفيد من باقي العالم. فالطابع الإقليمي يمكنه إذن أن يرافق بفعالية العولمة.

ثالثا: التقسيم الثالث

يرى كل من ¹ Aglietta & Le Cacheux أن هناك مرحلتين أساسيتان للشمولية تتمثل في:

1.3. الشمولية الأولى

دامت هذه المرحلة ثلث القرن من (1880- 1914)، و تميّزت بظاهرتين عظيمتين هما : التحويلات القوية لرؤوس الأموال من الدول الأكثر تقدما نحو الدول النامية، و من جهة أخرى استقرار التبادلات. فالعامل الأول لهذه العولمة تبادلات البضائع و توحيد سوق عالمي موجه من طرف أوروبا. بحيث تضاعفت التدفقات التجارية في هذه الفترة عبر العالم بـ 25 مرة ، فبلغت قيمة التبادلات الدولية بـ 40 مليار سنة 1913 بعدما كانت تقدر بـ 2 مليار دولار سنة 1830. و رافق الاعتماد المتبادل-أساس الهيكل الديناميكي للشمولية الأولى- التقسيم الدولي للعمل بحيث تقوم دول أوروبا الغربية بتصدير المنتجات المصنعة، تجهيزات و منتجات استهلاكية، أما باقي دول العالم فيلعب دور منتج و مصدر المنتجات الخام، السلع الغذائية و المواد الأولية الفلاحية. و أهم ما ميز هذه المرحلة أيضا سياسات الحمائية التي انتهجتها الدول التي رجعت إلى الحماية الجمركية سنة 1880 بعد فترة التبادل الحر الأوربي، لكن الدولة الوحيدة التي حافظت على نظام التبادل- الحر هي إنجلترا². بالإضافة إلى ثورة النقل و الاتصالات التي مست أولا أوروبا ابتداء من 1830 و انتقلت بعدها إلى الدول الجديدة و المستعمرات. لقد ساعد كل من انخفاض أسعار النقل و التطورات التكنولوجية التي أدت إلى تخفيض تكاليف تدفقات التبادلات، على تقليص المكان و تخفيف عقبة المسافة. و قد تجلت مظاهرها في ظهور السكك الحديدية، حيث تم افتتاح أول خط في السكك الحديدية بإنجلترا بين ليفربول و مانشستر سنة 1982. و قد عمّ إنشاء القطارات بسرعة كل دول أوروبا (أولا فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، اليونان إلخ). فقد ارتفعت الشبكة العالمية في مجملها من 600000 كم سنة 1890 إلى مليون كم

1 Aglietta.M& Le Cacheux.J.(2007).De la première à la seconde globalisation, Revue de l'OFCE, no102,P 2-5.

2 Bénichi.R . Op.cit, P 21-24.

سنة 1910. و ساعد التقدم التكنولوجي إلى تحسين القاطرات التي سمحت بزيادة السرعة و الحمولات المنقولة، و أيضا ساهمت في تخفيض أسعار النقل، حيث تم تقدير هذا الانخفاض من طرف Paul Bairoch من 10 سنة 1850 إلى 1 سنة 1913¹. كما كان تجميع المعلومات على الأصول المحفوظ بها في الخارج من أجل تقدير المخزونات العالمية جزئيا بعد الحرب العالمية الأولى. لقد أثر اختراع المحرك البخاري على الثورة البحرية، و بالتالي أدى نقل البضائع عبر السفن البحرية إلى انخفاض مستوى الأسعار و قد قدر الانخفاض من 7 إلى 1 خلال القرن 19 من طرف نفسه Paul Bairoch .

فخلال هذه الفترة لعب التقدم التكنولوجي دورا مهما في نمو التبادلات، بحيث أدى اختراع السفن البحرية إلى تقليص الوقت لتسليم الطرد و المعلومات . و ارتبطت الثورة الحقيقية بالتيلغراف؛ و كان لاختراع مصطلح الاتصالات خلال هذه السنة، أثره على تداول المعلومات الفورية و إمكانية التفاوض المباشر ما بين الشركاء المتباعدين عبر العالم. و كل هذا قاد إلى عملية الاندماج الاقتصادي العالمي في نهاية القرن 19؛ فخلال هذا القرن ارتكزت التبادلات العالمية على الدول الأوروبية فقدرت ب 3/2 ، فنسبة التبادلات داخل أوربا بلغت 40% من التجارة العالمية و وصلت إلى 20% بين أوربا و العالم من التجارة العالمية على مدى قرن بأكمله. حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية و كندا موردان أساسيان للقطن الخام و القمح للدول الأوروبية، لكن نسبة الصادرات الأوروبية من المنتجات المصنعة بسبب زيادة الحمائية « protectionnisme » و هذا ما سيظهره الجدول 2.1 في الأسفل.

و قد أكد هيكل التبادلات في هذه الفترة على التقدم الاقتصادي للدول الأوروبية ضمن التقسيم الدولي. و استفادت الدول الأوروبية من عدم تماثل المعلومات لأنها كانت المصدر الأساسي للمنتجات المصنعة (95% من المجموع العالمي سنة 1880، 81% سنة 1913). كما انخفضت المنافسة الخارجية أمسية الحرب العالمية الأولى بسبب انخفاض الصادرات الأوروبية العالمية للمنتجات المصنعة إلى 10% فقط.

أما الميزة الثانية للشمولية الأولى هي عولمة التدفقات المالية، بحيث اتسمت هذه المرحلة بتدويل رؤوس الأموال و فاقت التدفقات المالية التدفقات التجارية، فبلغت الأموال المستثمرة أو الموظفة خلال سنة 1820 مليار دولار و وصلت إلى 48 مليار \$ في سنة 1913؛ فقد لعبت التدفقات المالية دورا مهما في مسيرة العولمة بدعم التقسيم الدولي للعمل، من خلال تنمية التجارة، تصدير التكنولوجيا و نماذج التنظيم في العالم

1 Bénichi.R.(2006).Op.cit. P30

بأكمله. و قد تميزت تدفقات رأس المال في هذه المرحلة بتصدير رؤوس الأموال المتكونة من 80٪ استثمارات في السندات العمومية (أي الاكتتاب في قروض أصدرتها الدول الأجنبية أو شراء أسهم أو سندات الشركات الأجنبية). كما خصت تحركات رؤوس الأموال أيضا الاستثمارات المباشرة للمؤسسات. و شهدت هذه الفترة أيضا ظهور أول الشركات الصناعية متعددة الجنسيات التي أنشأت فروع لها في الخارج، و حتى تنهرب من ارتفاع التعريفات الجمركية قامت بنقل جزء من إنتاجها إلى أماكن أخرى من العالم.

الجدول 1. 2: هيكل الصادرات الأوروبية (بملايين الدولارات الجارية و بالنسب، المتوسط السنوي الثلاثي) إلى غاية 1910¹

	Europe	Amérique du Nord	Amérique du Sud	Asie	Afrique	Océanie	Total
EN VALEUR							
1800	(495)	(80)	(50)	(35) ¹	(10)	(1)	(670)
1830	465	76	5°	41	11	2	645
1840	597	85	85	75	21	8	871
1850	772	139	101	9i	30	10	1143
1860	1 421	191	162	210	67	53	2 104
1870	2 326	303	224	315	68	57	3293
1880	2925	339	243	350	101	92	4051
1890	3 216	391	332	419	137	131	4626
1900	3896	370	292	536	242	147	5 843
1910	5866	657	648	847	415	212	8646
EN % DU TOTAL							
1800	(74)	(12)	(7,5)	(4)	(1,5)	(0,1)	(100,0)
1830	72,1	11,9	7,8	6,3	1,6	0,3	100
1840	68,5	9,8	9,8	8,6	2,3	0,9	100
1850	67,6	12,2	8,9	7,9	2,6	0,8	100
1860	67,5	9,1	7,7	10	3,2	2,5	100
1870	70,6	9,2	6,8	9,6	2,1	1,7	100
1880	72,2	8,4	6	8,6	2,5	2,3	100
1890	69,5	8,5	7,2	9,1	3	2,8	100
1900	71,1	6,7	5,3	9,8	4,4	2,7	100
1910	67,8	7,6	7,5	9,8	4,8	2,4	100

لعبت المؤسسات الأصلية للدول الأوروبية الصغرى دورا مهما في حركة تعددية الجنسيات حيث سمح لها بتعويض الحجم غير الكافي في سوقها الوطني مثلا : مؤسسة Nestlé السويسرية، Ericson السويدية.... إلخ؛ و يكمن الاختلاف الآخر عن الفترة الحالية في احتكار تصدير الأموال من طرف المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا بالإضافة إلى بلجيكا، سويسرا و السويد.

1Bénichi.R. (2006). Op.cit.p30.

صنّفت المملكة المتحدة في المرتبة الأولى من حيث تصدير الأموال، بحيث بلغت مستحققاتها في الخارج مخزون يقدر بـ 18 مليار سنة 1913، وكانت فرنسا هي المورد الثاني عالمياً لرؤوس الأموال التي بلغت 9 مليار \$ خلال نفس السنة، أما في المرتبة الثالثة كانت ألمانيا حيث بلغ مخزونها سنة 1913، 5,6 مليار \$؛ أما الولايات المتحدة التي شرعت في تصدير الأموال سنة 1913 و وصلت مستحققاتها في الخارج إلى 3,5 مليار \$، لكنها بقيت دائماً مدينة أكثر من دائنة. لأن رأس المال المستثمر داخلها بلغ 7 مليار \$. و المنحنيان يوضحان ذلك.

2.3. الشمولية الحديثة

تميزت المرحلة الوسطى من القرن XX - بعد خسوف الفترة ما بين الحربين- بانتعاش تدريجي للعولمة خلال فترة الثلاثين المجيدة (trente glorieuses) و بتسريعها و توسيع نطاقها إلى شركاء جدد منذ 1980؛ و قد تجلّى هذا الرجوع في حركية التبادلات العالمية للبضائع منذ خمسون عاماً. بحيث تميزت فترة نهاية القرن بمتابعة سياسات الانفتاح على المنافسة و إدماج الدول المنغلقة حتى الآن، دول العالم الثالث و الدول الاشتراكية السابقة في المرحلة الانتقالية بعد انهيار النظام السوفيتي و الصيني. و قد حول هذا التوجه الكون إلى سوق موحد حيث تقلصت المسافات عن طريق التقدم التقني.

بالإضافة إلى عولمة التجارة اتسمت هذه الفترة أيضاً بعولمة الاستثمارات عن طريق الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي تطورت منذ 1970 كما تأتي من العناصر الثلاث للثالث، الولايات المتحدة، أوروبا الشرقية و اليابان و من الدول الناشئة الجنوبية أيضاً. و قد جاءت هذه الإستراتيجية لعدة أهداف منها تعديل طبيعة المؤسسات متعددة الجنسيات، و تعديل عميق للتقسيم الدولي للعمل الذي تجلّى في المظاهر التالية: نقل الصناعات القائمة على اليد العاملة إلى الدول النامية، إعادة توزيع الاقتصاديات المتقدمة نحو القطاعات الصناعية ذات قيمة مضافة عالية، نحو وظيفة البحث و المختبر أو نحو الخدمات. تتجاهل الرأسمالية الحديثة أكثر فأكثر الحدود و الدول؛ والشكل الثالث للعولمة منذ 1980، هو الشمولية المالية و التي تعني تداول رؤوس الأموال بصفة مكثفة و البحث عن فرص توظيفها، و من العوامل المحفزة لذلك التقليل من التقنين المالي و مرونة معدل الصرف .

فهذه المرحلة الجديدة للعولمة لا تعتبر امتداد لعولمة نهاية القرن XIX . فقد تطورت التجارة العالمية في ظل حرية التبادل و ليس من خلال سياسة الحمائية، و بوتيرة قوية جدا مما أدّى إلى اعتماد متبادل لا ينفصل بين الاقتصاديات الوطنية. لعبت الاستثمارات المباشرة الأجنبية دوراً مهماً في حركية رؤوس الأموال و كانت المنظم الأساسي لعالم

مزدوج حيث تحتكر الدول الغنية الوظيفة الصناعية أما الدول النامية تدنت إلى وظيفة موردة للمنتجات الخام و الفرص؛ أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة اللاعب الأساسي في توزيع النشاط الصناعي عبر الكون. و الجدول 3.1 التالي يبين نمو حجم التجارة العالمية في القرن العشرين:

الجدول 3.1: نمو حجم التجارة العالمية للبضائع. بالنسبة لمناطق مختلفة (تغير سنوي بالنسب)¹

Exportations				Importations		
2000-04	2003	2004		2000-04	2003	2004
4	5	9	Monde	4,5	5-5	10
0	1	7,5	Amérique du Nord	3,5	4,5	10,5
6,5	6	13	Amérique du Sud et centrale	1,5	1,5	17,5
3	2	6,5	Europe	2,5	3-0	6,5
3	1,5	6,5	Union européenne (25)	2	2,5	6
9,5	13	13	Communauté d'États indépendants (CEI)	15	13	15
8	n,5	14	Asie	8	13	14,5
3	5	10,5	Lapon	3,5	7	7
6,5	10,5	14,5	Six pays ou territoires commerçants de l'Asie de l'Est	4,5	5,5	14,5

المطلب الثاني: مفاهيم و أبعاد العولمة

أولاً: مفاهيم العولمة

لقد تعددت آراء و مفاهيم العولمة نظراً لانحياز الباحثين الإيديولوجي و توجهاتهم الفكرية إزاء العولمة المتميزة بالرفض أو القبول. و قد نتج عن هذا التباينات كثيرة عند استعمال هذا المصطلح، فبالتالي كان من الصعب صياغة تعريف موحد و محدد و دقيق لهذه الظاهرة المعقدة و المتشابهة. و منه سنعرض بعض التعاريف و ليست كلها نظراً لكثرتها و تشابه بعضها.

" هي كلمة مثل باقي الكلمات و التي تعني ببساطة تدويل أكثر للنشاط الاقتصادي الذي يعبر عن الاندماج و الاعتماد المتبادل للاقتصاديات الوطنية." (thomson1999)²

1 Bénichi.R. (2006). Op.cit. P159.

2 BOLDUC.D et GREEN.Antoine.A. (2000) « La mondialisation et ses effets ». revue de la littérature Université Laval Québec, Canada, P6.http://www.creden.univ-montp1.fr/

"الشمولية هي عملية « processus » أو مجموعة من العمليات التي تجسد عملية التحول على مستوى التنظيم الكوني للعلاقات الاجتماعية و الصفقات- تقييمها يكون من حيث مدى انتشارها، كثافتها، سرعتها و تأثيرها - و تولد تدفقات و شبكات النشاط العابرة للقارات أو الأقاليم، التفاعل و ممارسة النشاط." (Held et al. 1999)¹.

" العولمة هي عملية لبلورة العالم في مكان واحد، وأن يفضي ذلك إلى ظهور حالة إنسانية عالمية" رونالد روبرتسون (Ronald Robertson 1987).

و عرفها أيضا في كتابه عن العولمة عام 1997 المترجم إلى العربية عام 1998 على أن " العولمة تشير إلى ضغط العالم و تصغيره من ناحية، و تركيز الوعي به ككل من ناحية أخرى"²

" العولمة مرحلة جديدة من مراحل بروز و تطور الحداثة تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل و الخارج، و يتم فيها ربط المحلي و العالمي بروابط اقتصادية، سياسية، ثقافية و إنسانية" (Anthony Giddens) .

" العولمة ببساطة هي الاندماج المتزايد للاقتصاديات في العالم بأكمله بسبب تنمية التبادلات الجارية و التدفقات المالية. و تؤدي إلى تحويل اليد العاملة و المعارف طبيعيا، و تسرع من الدمج الاجتماعي و التقدم التقني." (FMI)

" العولمة هي التبادل المعمم بين مختلف جهات الكون، فالفضاء العالمي هو إذن فضاء للصفقات الإنسانية" (Olivier Dollfus 1997).

" يمكن أن تعرف العولمة على أنها العملية التي من خلالها يزداد الاعتماد المتبادل بين الأسواق و الإنتاج لمختلف الدول تحت تأثير تبادل السلع و الخدمات بالإضافة إلى التدفقات المالية و التكنولوجيا، فهي ليست ظاهرة جديدة لكنها استمرار للتطور الذي بدأ منذ زمن" (اللجنة الأوروبية 1997).

" إنها امتداد لحرية تبادل السلع، الخدمات، رؤوس الأموال، الأشخاص و الأفكار بين كل الدول بإزالة كل الحواجز السياسية التي تفصلهم." (Antoine Ayoub 1998).

1 BOLDUC.D et GREEN.Antoine.A,(2000).Op.Cit. P 8.http://www.creden.univ-montp1.fr/

2 رضا عبد الواحد أمين. (2007). الإعلام و العولمة. دار الفجر للنشر و التوزيع، ص 47.

" هي سهولة حركة الناس، المعلومات، السلع، [و الخدمات و رؤوس الأموال]، بين الدول على النطاق الكوني». السيد ياسين.¹

" مصطلح يستعمل لوصف عملية تعميم التبادلات بين مختلف الأصناف من البشر، بين مختلف أماكن الكون. فالعولمة تركز على أن تقدم مستوى ملائم لمجتمع على مستوى الأشخاص و العالم. كما أنها تسارع للعلاقات المتبادلة بين مختلف أجزاء العالم، و الشمولية هي الصيغة الحالية للعولمة، التي أصبحت أكثر أهمية على المستوى العالمي في نهاية القرن العشرين".²

"هي أهم ما يتسم به عالم اليوم من التداخل الواضح و المتزايد لأموال الاقتصاد و الاجتماع و السياسة و السلوك دون اعتداد بذلك بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء خالص لوطن محدد أو لدولة معينة و دون إجراءات حكومية" (إسماعيل صبري عبد الله)³.

" العولمة هي مرحلة جديدة من مراحل بروز و تطور الحداثة تتكشف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل و الخارج، و يتم فيها ربط المحلي و العالمي بروابط اقتصادية و ثقافية و سياسية و إنسانية".⁴ (Anthony Giddens)

لم يتفق المفكرون لحد الآن في إعطاء تعريف موحد لمصطلح ظاهرة العولمة بسبب الاختلاف في وجهات نظرهم لفهم و استعمال هذا المصطلح. فمن خلال ما سبق من التعاريف لاحظنا عدم الإجماع على صياغة واحدة لعملية العولمة فمنهم من يصفها بالكوكبة، و الآخر بالشمولية، و منهم من يضيف عليها طابع الكونية و البعض الآخر يطلق عليها اسم العولمة.

و لتحديد ماهية هذه الظاهرة ركز جلهم على عملية الاندماج و الاعتماد المتبادل لاقتصاديات الدول (السلع و الخدمات و الأموال) أيالبعدها الاقتصادي، و البعض منهم تناولها من حيث البعد الاجتماعي أي تكاثف العلاقات الاجتماعية بين الدول من خلال تسهيل حركة الأشخاص في كل أقطار العالم، و منهم من ربطها بالسياسة من خلال إزالة الحدود السياسية للدول ذات السيادة و آخرين ميزوها بتدفق و انتشار المعلومات

1 عبد الحليم عمار غربي. (2013). العولمة الاقتصادية. مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر و التوزيع و الترجمة، سوريا، ص 22. الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com.

2 Cynthia ;G. (2012). Dictionnaire critique de la mondialisation. Armand colin, p 429.

3 عبد الحليم عمار غربي. (2013). مرجع سبق ذكره. ص 24.

4 رضا عبد الواحد أمين. مصدر سبق ذكره، ص 48.

في كل أنحاء العالم من خلال شبكات الاتصال الموجودة. و هناك من وصفها على أنها العملية التي أدت إلى ضغط و تصغير العالم.

فالعولمة هي إذن ظاهرة مست و تشعبت في كل نواحي الحياة: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الشخصية، البيئية، العسكرية. فالربط بين كل زاوية من زوايا العالم و انفتاح أي دولة نحو عالمها الخارجي كان بسبب تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي أدت إلى تقليص المسافات بين القارات و عبر المحيطات و نشر المعلومات مهما كان نوعها و طبيعتها و انتمائها في لمح البصر و بأقل التكاليف، كما ساعدت على إزالة الحدود و القيود مابين الدول مهما كان موقعها الجغرافي.

فالتعريف الذي قدمه روبرتسون يوضح بأن العولمة هي إلغاء الحدود و الحواجز بين الأفراد و هذا أدى إلى ضغط العالم و تقليصه و زيادة الوعي به. لكن ظاهرة الإنكماش للعالم ليست حديثة بل هي قديمة في نظام حياة الإنسان، لكنها تسارعت بمعدلات مذهلة في العالم الجديد خصوصا خلال فترة التسعينيات عكس العالم القديم، بسبب التطورات العلمية و المعلوماتية الجديدة الناجمة عن الثورة التكنولوجية التي حولت العالم إلى سوق واحد، و مثال ذلك شبكة الإنترنت التي أحدثت ثورة في نظام الاتصالات و أدت إلى تغيير جذري في بعض أشكال الحياة الاجتماعية كظهور السوق الإلكترونية و التجارة الإلكترونية. كما ساعد أيضا على تعميق الإنكماش بروز قوى و مؤسسات و شخصيات و اتجاهات سعت لذلك.¹

يستعمل مصطلح "العولمة" حاليا لوصف التدويل المتزايد لأسواق السلع و الخدمات، النظام المالي، المؤسسات و قطاعات النشاط، للتكنولوجيا و المنافسة.²

تعدد مفاهيم العولمة يؤكد على أنها عملية متعددة الأبعاد.

ثانيا: أبعاد العولمة

العولمة ظاهرة متعددة التوجهات و الأبعاد كما جاء في المفاهيم السابقة و كما أشار إليها مثلا أنتوني جيدنز على أنها الربط بين المحلي و العالمي بروابط اقتصادية و ثقافية و سياسية و إنسانية، فهي إذلا تقتصر فقط على الانفتاح من ناحية واحدة اتجاه

1 رضا عبد الواحد أمين. مصدر سبق ذكره، ص 47-48.

2 OCDE, (2005). Manuel de l'OCDE sur les indicateurs de la mondialisation économique » . publié en anglais sous le titre : OECD Handbook on Economic Globalisation Indicators.P16.site :www.oecd.org/fr/industrie/ind/34965041.pdf.

العالم بأكمله لكن هناك عدة مجالات كما تم التطرق إليها فيما سبق. فالعولمة هي ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية، سياسية، ثقافية و اجتماعية (انسانية).

1.2 العولمة السياسية

من أجل انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في كل بقعة من العالم فرضت القوانين الدولية- التي تسنها الدول المتقدمة التي تعتبر البلد المنشأ لهذه الشركات- على دول العالم الثالث التقليل من دور و تدخل الدولة في نشاط هذه الشركات و فرض الديمقراطية، الحريات العامة و الإعلام و حقوق الإنسان.

2.2 العولمة الثقافية و الاجتماعية:

من بين أهداف العولمة على المستوى الاجتماعي و الثقافي، زرع الأخلاق و القيم و المبادئ الغربية في دول العالم الثالث عن طريق المؤسسات الدولية الناشطة في المجال الاجتماعي و الإنساني كمنظمة حقوق الإنسان، منظمة حقوق الطفل و منظمة حقوق المرأة..... إلخ. التي تستغل الحالة الاجتماعية المتدهورة و ندرة الموارد في هذه الدول. حيث تقوم بدور فعال للمساعدة المعنوية و المادية لهذه الفئات و من هنا تضفي على ذلك الطابع الثقافي و تستقطب هذه الفئات لجانبها. فالعولمة الاجتماعية تركز على مفهوم " المجتمع المدني العالمي " أو " الشعب العالمي " المهموم بمشكلات و قضايا عالمية¹ لا تقتصر على قارة أو مجموعة من الدول أو على جزء من الكرة الأرضية بل على الكون كله. فالعولمة الثقافية و العولمة الاقتصادية.

3.2 العولمة الاتصالية:

ترفع العولمة الاتصالية شعار " المعلومات في كل وقت و في كل مكان و لكل الناس"² فالتطور الحاصل في ثورة الاتصالات جعل من العالم قرية واحدة من حيث تداول المعلومات المكتوبة و المرئية و المسموعة. و قد ساعد العولمة الاتصالية على التوسع مجموعة من الأدوات منها الأقمار الصناعية، شبكة الإنترنت، الحواسيب الالكترونية. و هي مرتبطة بالبعد الاقتصادي، بحيث صناعة الاتصال هي التي تقود الاقتصاد اليوم.

4.2 العولمة الاقتصادية

البعد الاقتصادي هو البعد الأكثر بروزا من الأبعاد الأخرى و هو الذي أعطى الفرصة للأبعاد الأخرى للظهور و الانتشار، فهي تتأثر و تؤثر على الأبعاد الأخرى. و قد تم تكريس هبفضل الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات « GAAT ».

1، عبد الحليم عمار غربي. (2013). مرجع سبق ذكره، ص 32.

2، مرجع سبق ذكره، ص 34.

فالعولمة الاقتصادية هي الاعتماد المتبادل للسلع و الخدمات و تدفقات رؤوس الأموال و الانتشار السريع و الواسع للتكنولوجيا (تعريف صندوق النقد الدولي)¹.

تزايد حرية الأفراد و الشركات في القيام بمعاملات اقتصادية مع نظرائهم في بلدان أخرى (تعريف البنك الدولي)².

فالعولمة هي ظاهرة قديمة عمرها خمسة قرون أدت إلى تطوير العنصر البشري و اقتصاديات الدول و التقدم التكنولوجي فمن خلالها زاد التكامل الاقتصادي بين الدول في العالم في شتى المجالات الاقتصادية: تجارة السلع و الخدمات، تدفقات رأس المال و تحركات الأفراد و التكنولوجيا.

و قد لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا مهما في تفعيل حركة العولمة عن طريق الاستثمار المباشر الخارجي (IDE) بحيث أنشأت فروعها في كل أقطار العالم عن طريق الاستثمار . و بهذا تعددت الاتجاهات للعلاقة الموجودة بين الاقتصاد العالمي و المحلي أو التأثير المتبادل بينهما. فهي ليست إذن علاقة ذات اتجاه واحد من الاقتصاد العالمي إلى المحلي.

فهناك أربع جوانب للعولمة الاقتصادية:

- انتقال السلع و الخدمات؛
- انتقال رؤوس الأموال (استثمار أجنبي مباشر و استثمارات مالية)؛
- انتقال الأفراد؛
- انتقال التكنولوجيا.

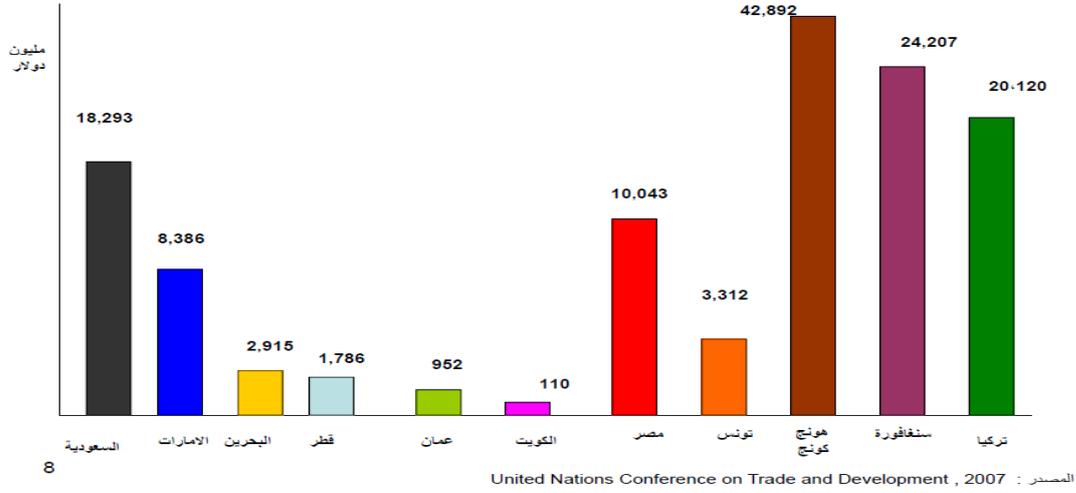
يرتكز البعد الاقتصادي على مفهوم اقتصاد السوق الذي يقوم على قانون العرض و الطلب الذي يعتبر أساس اتخاذ القرارات الاقتصادية و بسببه يفتح العالم على بعضه. فالعولمة الاقتصادية تدعو إلى المنافسة الحرة و الإنتاجية و لكن أي منافسة هذه التي تكون بين قوى اقتصادية غير متكافئة. فهي تعتمد على نمو و تعميق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول من خلال التكتلات الاقتصادية العالمية (كالاتحاد الأوروبي، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية).

و هي تقوم على مبدأ تحرير التجارة الدولية و فتح الأسواق المحلية للسلع الواردة من الخارج. و تطور الاستثمار الأجنبي عبر عدة سنوات بالإضافة إلى نسبة إجمالي التجارة

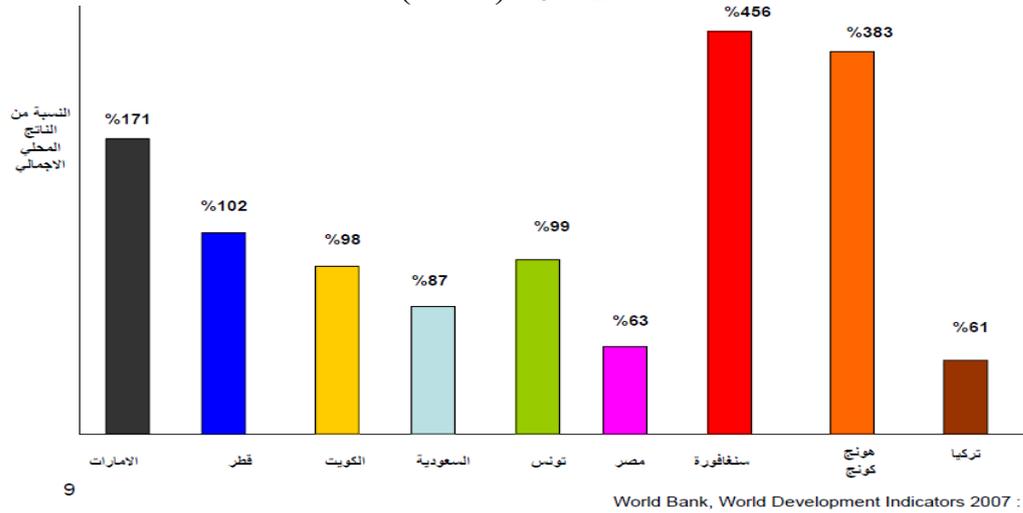
1، إدارة الدراسات الاقتصادية و المالية: دائرة المالية. (2007). العولمة الاقتصادية: فرص أم تحديات؟ حكومة دبي، ص 4، الموقع الإلكتروني: <http://site.iugaza.edu.ps/maagha/files/2017/02>.
2 ، المرجع السابق، ص 4.

الخارجية إبالنتاج الإجمالي الخام (PIB) لبعض الدول يبين مدى تسريع العولمة خلال العقد الزمني الأخير و يمكن تمثيل ذلك في الشكل 1.1 والشكل 2.1 الآتية بالمليون دولار و النسب المئوية.

الشكل 1.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول سنة 2006¹



الشكل 2.1: نسبة إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول (2005)²



المطلب الثالث: جوانب العولمة الاقتصادية الحديثة

تميزت العولمة الحديثة بوجود ثلاثة جوانب أساسية تمثلت في: العولمة التجارية، ظهور الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أخيرا الشمولية المالية.

1 إدارة الدراسات الاقتصادية و المالية: دائرة المالية. مرجع سبق ذكره ص 8.
2. مرجع سابق، ص 9.

أولاً: العولمة التجارية

تميزت فترة ما بعد الثمانينيات بنمو سريع للتجارة العالمية أكثر من ارتفاع الناتج المحلي الخام (PIB). و كان ذلك بفضل عدة عوامل: منها الرجوع إلى مبادئ حرية- التبادل من خلال الاتفاقية النقدية لبريتونوودز التي كانت تحتوي على تجسيد المشروع الأمريكي إلى الانفتاح التجاري للدول الموقعة على الاتفاقية. كما التزمت هذه الدول أيضا برفع المراقبة على الصرف في أحسن الأجل و لاستعادة قابلية تحويل عملاتها مع عملات أجنبية. بالإضافة إلى إنشاء بعض الهيئات الدولية التي دعمت التجارة العالمية و تحرير التبادلات ك: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارية «GATT» و التي تم تعويضها حاليا بالمنظمة العالمية للتجارة التي تم إنشائها سنة 1995، إنشاء منظمة دولية للتجارة «OIC»، بالإضافة إلى الأعمدة الثلاث لتأمين الأمن العالمي و المتمثلة في: الصندوق النقدي الدولي «FMI» المكلف بالسهر على الاستقرار النقدي، ONU المكلفة بالأمن الجماعي و L'OIC المسؤولة عن التضامن التجاري.

و قد تميزت فترة الثلاثين المجيدة أو فترة الرخاء الاقتصادي بنمو التبادلات العالمية ضعف حجم الإنتاج خلال السنة. فأصبحت التجارة العالمية ما بعد الحربين العالميتين أحد محركات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة و التوسع التجاري كما كان أساس المعجزات الاقتصادية التي سجلتها اليابان و ألمانيا الفيدرالية. و قد يفرض ظهور التبادل الحر على كل الدول المعنية بهذا الانفتاح بذل مجهود كبير من أجل التحضر حتى تتكيف مع المنافسة. فقد لجأت السلطات العمومية في هذا العصر إلى تطبيق بعض الاستراتيجيات من أجل الحصول على حصة في السوق العالمي، بالإضافة إلى الحفاظ على استقلالية المؤسسات الوطنية أمام عدوانية المؤسسات الأمريكية و تنمية استثماراتهم الخارجية ك: تعزيز هياكل الإنتاج و تركيز المؤسسات¹.

و قد شاهدت هذه المرحلة زيادة حادة في الأموال التي أنفقتها السلطات العمومية و المؤسسات للبحث و التنمية بمتوسط 2% من الناتج الوطني الخام (PNB)، و بمضاعفة البراءات المودعة في الدول المتقدمة. فقد كانت المنافسة شديدة بين الدول المتقدمة للحفاظ على الحصة السوقية أو اختراق أسواق عالمية أخرى بحيث وجدت منافسة المنتج و منافسة- السعر.

لكن هذا النمو المنفتح انقلب على الدول المتقدمة بسبب تراجع الاستثمارات و تباطؤ في عمليات الإنتاج و ارتفاع نسبة البطالة في بداية 1970. فالصدمات التي تراكمت خلال هذه السنة عرقلت التبادلات العالمية و عدلت في آفاق مختلف الشركاء. و قد بدأ

1 Bénichi.R. (2006). Op.cit.

الانتعاش في بداية الثمانينيات و تسارع في الدول السائرة في طريق النمو. و في نهاية القرن العشرين اتخذت التجارة العالمية منحى آخر و عدة تغيرات من بينها: أهمها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC) التي تم إحلالها مكان GATT. و التي تستجيب لتحقيق الرغبة العامة المعمول بها في النظام التجاري متعدد الأطراف الأكثر تفتحا و الأكثر عدلا لمصلحة الشعب، ارتفاع حجم تبادلات البضائع بأكثر من 6 % في السنة. في سنة 2000 تعدت حصة الإنتاج العالمي المصدرة ب 25 % مقابل 15 % سنة 1973. و في سنة 2001 تراجعت التبادلات التجارية ب 1 % في الحجم. لكن ما لبث السوق العالمي أن يستعيد ديناميكيته منذ 2002 و الجدول 1. 4 التالي يوضح هذا النمو في التجارة العالمية.

الجدول 1. 4: نمو قيمة تجارة البضائع بالمنطقة، 2001-1990 (بملايير الدولارات و النسب)¹

	Exportations				Importations (c.a.f)			
	Valeur	Variation annuelle en pourcentage			Valeur	Variation annuelle en pourcentage		
		2001	1990-2000	2000		2001	2001	1990-2000
Monde	6162	6	13	-4	6439	7	13	-4
Amérique du Nord	994	7	13	-6	1 410	9	18	-6
Amérique latine	349	9	20	-3	381	12	16	-2
Mexique	159	15	22	-5	176	15	23	-4
Autres pays d'Amérique Latine	190	6	18	-1	205	9	10	0
Europe occidentale	2484	4	4	-1	2527	4	6	-3
Union européenne (15)	2 290	4	3	-1	2 335	4	6	-2
Non compris les échanges intra-UE	873	5	7	0	914	5	15	-4
Économies en transition	285	7	26	5	268	5	14	11
Europe centrale/orientale	129	8	14	11	159	10	12	9
Fédération de Russie	103	-	39	-2	54	-	13	19
Afrique	141	4	28	-5	134	3	5	1
Moyen-Orient	239	7	42	-9	174	5	10	4
Asie	1 671	8	18	-9	1544	8	23	-7
Japon	405	5	14	-16	350	5	22	-8
Chine	266	15	28	7	244	16	36	8
Commerçants	582	10	19	-13	530	9	25	-13
Secteur Ti (6)^a								

1 Bénichi.R. (2006). Op.cit. P156.

^a République de Corée, Malaisie, Philippines, Taipei chinois, Thaïlande et Singapour.

الجدول 1.5: تجارة البضائع للدول النامية، 1990-2001 (بملايير الدولارات و النسب)¹

	Exportations					Importations (c.a.f.)			
	Valeur	Variation annuelle en pourcentage			Valeur	Variation annuelle en pourcentage			
		2001	1990-2000	2000		2001	2001	1990-2000	2000
Pays en développement	1991	9	23	-6	1850	9	20	-5	
Exportateurs de pétrole	350	7	46	-9	198	4	15	7	
Exportateurs de produits autres que le pétrole	1590	10	19	-5	1653	10	21	-14	
Commerçants secteur TI (6)^a	568	9	19	-13	530	9	25	-2	
Autres économies en dév.	1 022	11	19	0	1123	10	18	8	
Chine	266	15	28	7	244	16	36	-6	
Hong Kong, Chine	191	9	16	-6	202	10	18	-4	
Mexique	159	15	22	-5	176	15	23	0	
Brésil	58	6	15	6	58	10	13	-2	
Inde	44	9	19	4	51	8	10		

^a République de Corée, Malaisie, Philippines, Taipei chinois, Thaïlande et Singapour (TI : technologies de l'information).

Source : OMC, 2002.

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يكون هناك استثمار أجنبي مباشر عندما يقيم مستثمر ما في بلده الأصلي و يحصل على أصل في بلد آخر و هو (البلد المستقبل) بنية تسييره. هذه الوظيفة التي تفرق بين IED و الاستثمار في محفظة الأسهم و السندات أو أي أدوات مالية أخرى أجنبية.

و يعرفها بنك فرنسا كما يلي: "الاستثمارات المباشرة هي استثمارات دولية من خلالها تكتسب الكيانات المقيمة مصلحة دائمة في اقتصاديات أجنبية. تستلزم فكرة الفائدة الدائمة وجود علاقة على المدى البعيد بين المستثمر المباشر و الشركة المستثمرة و ممارسة الأول تأثيره على الثاني في مجال التسيير. يضم الاستثمار المباشر في المرة

1Bénichi.R. (2006). Op.cit. P156.

عملية أولية بين كيانين و كل العمليات المالية اللاحقة ما بينهما و بين المؤسسات من نفس المجمع الدولي."

و يوجد أربع أشكال من الاستثمارات الأجنبية حسب OCDE¹:

- مساهمة المؤسسة متعددة الجنسيات في رأس مال مؤسسة لدولة أجنبية و التي تعادل قيمة حصصها الاجتماعية. و يضم هذا النوع من الاستثمارات، الإدماج، الامتلاك و الاستثمار " جديد تماما" (خلق إنشاءات جديدة).
- خلق فرع جديد كليا . في هذه الحالة يتحقق الاستثمار المباشر بإنشاء وسائل إنتاج جديدة و توظيف مستخدمين جدد؛
- إعادة استثمار حصة من أرباح فرع المؤسسة متعددة الجنسيات التي لم توزع في شكل أرباح أسهم أو التي لم يتم استعادتها من طرف الشركة الأم. هذا الشكل من الاستثمار يمكن أن يمثل إلى غاية 60 % من التدفقات الخارجة للـ IED للدول ك: الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة.
- تدفقات رؤوس أموال أخرى التي تتعلق بالقروض أو السلفيات قصيرة أو بعيدة المدى التي تتم بين الشركة الأم و فرعها.

لقد ظهرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمؤسسات الأمريكية منذ 1956-1957 ، لكنها انتشرت كثيرا و بصفة استثنائية منذ 1970 حيث بلغت التدفقات السنوية 25 مليار دولار خلال هذه السنة لتصل إلى 50 مليار سنة 1985، 200 مليار في 1990، 300 مليار في 1996، 800 مليار في 1999 و 1400 مليار سنة 2000 لتتخفف إلى 735 مليار سنة 2001.

كان المحيط العالمي في هذه الفترة محفزا أساسيا لنمو IDE ، بحيث 100 دولة تبنت إجراءات التحرير في هذا المجال، لكن القليل منها لم تتمكن من خوض هذه التجربة أي لم تحاول جلب الاستثمارات. و بالرغم من توسعها إلا أنها لم تركز إلا في بعض الدول السائرة في طريق التقدم. و الجدول 6.1 التالي يبين مدخلات و مخرجات IDE بين 1989 و 2000.

الجدول 6.1: ديناميكية IDE في نهاية القرن XX، التوزيع الجهوي لمدخلات و مخرجات IDE، 1989-2000 (بمليارات الدولار)²

Région/pays

Entrées d'IED

1 Bénichi.R. (2006). Op.cit. P.170.

2 Bénichi.R. Op.cit. p 178.

	1989- 1994 (Moyenne annuelle)	1995	1996	1997	1998	1999	2000
Pays développés	137,1	203,5	219,7	271,4	483,2	829,8	1 005,2
Europe occidentale	79,8	117,2	114,9	137,5	273,4	485,3	633,2
Union européenne	76,6	113,5	109,6	127,6	261,1	467,2	617,3
Autres pays d'Europe Occidentale	3,1	3,7	5,2	9,9	12,3	18,2	15,8
Japon	1	-	0,2	3,2	3,3	12,7	8,2
États-Unis	42,5	58,8	84,5	103,4	174,4	295	281,1
Pays en développement	59,6	113,3	152,5	187,4	188,4	222	240,2
Afrique	4	4,7	5,6	7,2	7,7	9	8,2
Amérique latine et Caraïbes	17,5	32,3	51,3	71,2	83,2	110,3	86,2
Asie et Pacifique	37,9	75,9	94,5	107,3	95,9	100	143,8
Asie	37,7	75,3	94,4	107,2	95,6	99,7	143,5
Asie occidentale	2,2	-	2,9	5,5	6,6	0,9	3,4
Asie centrale	0,4	1,7	2,1	3,2	3,0	2,6	2,7
Asie du Sud, de l'Est et du Sud-Est	35,1	73,6	89,4	98,5	86	96,2	137,3
Asie du Sud	0,8	2,9	3,7	4,9	3,5	3,1	3
Pacifique	0,2	0,6	0,2	0,1	0,3	0,3	0,3
Pays en développement d'Europe	0,2	0,5	1,1	1,7	1,6	2,7	2
Europe centrale et Orientale	3,4	14,3	12,7	19,2	21	23,2	25,4
Monde	200,1	331,1	384,9	477,9	692,5	1 075,0	1 270,8

Sorties d'IED

Région/pays	1989- 1994 (Moyenne annuelle)	1995	1996	1997	1998	1999	2000
Pays développés	203,2	305,8	332,9	396,9	672	945,7	1 046,3
Europe occidentale	114,2	173,6	204,3	242,4	475,2	761,1	820,3
Union européenne	105,2	159	183,2	220,4	454,3	720,1	772,9
Autres pays d'Europe Occidentale	9,0	14,6	21,1	22	21	41,1	47,4
Japon	29,6	22,5	23,4	26,1	24,2	22,7	32,9
États-Unis	49	92,1	84,4	95,8	131	142,6	139,3
Pays en développement	24,9	49	57,6	65,7	37,7	58	99,5
Afrique	0,9	0,5	0	1,7	0,9	0,6	0,7
Amérique latine et Caraïbes	3,7	7,3	5,5	14,4	8	21,8	13,4
Asie et Pacifique	20,3	41,1	51,9	49,4	28,7	35,5	85,3
Asie	20,3	41,1	51,9	49,4	28,6	35,4	85,2
Asie occidentale	0,3	-1	2,3	-0,3	-1,7	0,7	1,3
Asie centrale		0,3	0	0,2	0,3	0,3	0,3
Asie du Sud, de l'Est et du Sud-Est	20	41,8	49,7	49,5	30	34,4	83,6

Asie du Sud	-	0,1	0,3	0,1	0,1	0,1	0,3
Pacifique	-	-	-	-	0,1	0,1	0
Pays en développement d'Europe	-	-	0,1	0,2	0,1	0,1	0,1
Europe centrale et Orientale	0,1	0,5	1	3,4	2,1	2,1	4
Monde	228,3	355,3	391,6	466	711,9	1005,8	1149,9

Source: CNUCED, World Investment Report, 2001.

بالرغم من تعدد الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية و المنتشرة في معظم المناطق الجغرافية العالمية بفضل سياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قلقة إزاء استدراك التكنولوجيا المتسارعة التي تستفيد منها الدول أين تستثمر هذه الشركات، وهذا ما صرح به الأمين العام للعمل خلال رئاسة كلينتون في كتابه "الاقتصاد العالمي" بأن يمكن للشركات متعددة الجنسيات ك boomrang géant أن تصدر مهاراتها، تكنولوجياتها، وطريقة تسييرها¹.

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في استنزاف IDE بفضل المرحلة الطويلة للنمو من 1992 إلى 2001 و جاذبية التكنولوجيا الجديدة للمعلومات و الاتصالات و بالتالي أكدت هذه الأخيرة تفوقها الباهر. فمنذ 1980 كانت تحتل المكانة العالمية الأولى للدول المستقبلية للاستثمارات الأجنبية و المورد الأول و لم تتوقف على دعم وجودها في أوروبا و آسيا و كل بقع العالم.

فالثورة التي حدثت على مستوى تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المتوافقة مع تخفيض تكاليف النقل، ساهمت على المستوى التقني الاقتصادي في نمو إنتاج المنتجات و الخدمات المنتشرة و المؤسسة في العديد من الدول.

فأصبح الآن من السهل تداول المكونات و قطاع الغيار من مكان لآخر في هذا الكوكب و تجميعها. و حاليا اتخذت الاستثمارات الأجنبية المباشرة منحى آخر و تغيرات جذرية منذ عشر سنوات، بحيث سمح تقدم التكنولوجيا في مجال الاتصالات لهذه المؤسسات أن تنقل كل أو جزء من خدماتها إلى الخارج سواء عن طريق إنشاء فرع لها في الخارج و هذا يسمى بـ (délocalisation captive)، أو عن طريق استدعاء مؤسسة محلية و يسمى بـ (délocalisation externalisée). كما أن المؤسسات متعددة الجنسيات تحولت إلى مؤسسات عالمية و هذا حسب التقرير الذي قدمته CNUCED سنة 2002 حول هذه المؤسسات بحيث هناك 65000 مؤسسة عابرة للقارات تمتلك 850000 فروع أجنبية التي توظف 54 مليون موظف، تحقق 10% من الناتج الداخلي الخام PIB العالمي و ثلث من الصادرات العالمية².

هذه المؤسسات سواء كانت عابرة للقارات، عالمية أو شاملة فهي منظمة عبر شبكات مصممة على مستوى الكون و تشترك في مواقع إنتاج و تسويق تكون في الغالب بعيدة جدا عن بعضها البعض في الفضاء. لديها منطقتين في عملية الاستثمار حتى تجعل من العالم سوق واحدة: الاستثمارات المباشرة الأجنبية الرأسمالية و أخرى أفقية: فالأول يكون عن طريق تقسيم مختلف مراحل تصميم، إنتاج و تسويق منتجاتها بإنشاء فروع

1 Régis Bénichi op.cit. p 173-174.

2 Régis Bénichi Op.Cit.P184.

لها في دول أجنبية تقوم بتصنيع منتجات نهائية أو نصف نهائية مختلفة. و بالتالي يصبح المنتج ذا تركيب عالمي بسبب البحث عن أحسن التكاليف التي تمثل إحدى عوامل الإنتاج. أما المنطق الثاني يجعل المستثمر يفضل إنشاء وحدات في الخارج تقوم بإعادة إنتاج سلع مماثلة لتلك المنتجة في دولته الأصلية بسبب بعض القيود (جمركية أو حمائية مانعة للتبادلات، تكاليف النقل) التي تعرقل عمليات التصدير. بحيث يشتمل مراحل العملية الإنتاجية من أجل تغطية السوق المحلي. لكن في الواقع التفرقة بين IDE الرأسية و IDE الأفقية غير واضح لأن الشركات متعددة الجنسيات تلتزم دائما باستراتيجيات اندماج معقدة، التي تشمل في نفس الوقت أشكال الاندماج الرأسي في بعض الدول و أفقي في دول أخرى. لقد شهدت الاستثمارات المباشرة الأجنبية خلال الفترات الأخيرة نموا كبيرا و توسعا متصاعدا على المستوى الدولي من حيث الحجم، عدد الصفقات الفردية، و التنوع الكبير الجغرافي و القطاعي لهذه الأخيرة. الكثير من الدول ترغب في تبني إستراتيجية تنمية الاندماج في الاقتصاد العالمي و هذا يركز على تحفيز الاستثمارات المباشرة الأجنبية. و يمكن تقسيم هذه الحوافز إلى ما يلي:

- **حوافز مالية:** و هي أن يمنح البلد المستقبل إلى المستثمر الأجنبي أموال في شكل علاوات على الاستثمار و قروض مدعومة (crédit bonifiés).
 - **حوافز جبائية:** هناك بعض الإجراءات التي يقوم بها البلد المستقبل خاصة الإعفاء الضريبي المؤقت و بعض الاستثناءات لحقوق استيراد المواد الأولية، لوازم وسيطة و سلع التجهيزات.
 - **حوافز غير مباشرة:** هناك عدة وسائل غير مباشرة محفزة على الاستثمار الأجنبي و موجهة لزيادة مردودية المستثمر. كتوفير الأرض و بعض الهياكل القاعدية بأسعار منخفضة عن سعر السوق من طرف الحكومة.
- و لنبين أهمية الاستثمارات المباشرة الأجنبية في العالم يمكن أن نظهر في هذا الجدول 7.1 بيانات حول مخزونات IDE 2003

الجدول 7.1: توزيع مخزونات IDE لسنة 2003¹

<i>Monde</i>	8 245 milliards de dollars
<i>Pays développés</i>	5 700
Europe occidentale	3 538
Union européenne	3 335
Amérique du Nord	1830
États-Unis	1 553
Asie – Pacifique	371
Australie	174
Japon	89

1 Régis Bénichi. op.cit.P183.

Nouvelle-Zélande	38
<i>Pays en développement</i>	2 280
Afrique	167
Amérique latine	647
Asie	1465
Asie occidentale	78
Asie centrale	31
Asie du Sud et du Sud-Est	1351
Chine	500
Hong Kong	375
Singapour	147
Inde	30
<i>Europe centrale et orientale</i>	263
Russie	52
Pologne	52
Hongrie	43
République tchèque	41

Source : CNUCED, 2004

ثالثاً: التدفقات المالية

تميّزت العولمة لفترة الثمانينات اندماج سريع للأسواق المالية، بعدما فرض نظام بريتونوودز بعد الحرب العالمية الثانية معدلات صرف ثابتة وإغلاق حسابات حركات رؤوس الأموال. لكن الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تميزت بتحرير تدريجي للتجارة و ظهور الاستثمارات المباشرة الأجنبية، أما فيما يخص العولمة المالية لم يكن لها أي وجود خلالها. أما الأسواق المالية الوطنية كانت منفصلة عن بعضها البعض. و مع انهيار نظام بريتونوودز شهد العالم عدة تغيرات خاصة بالنسبة للدول المصنعة، بحيث وجد النظام النقدي العالمي نفسه أمام ثلاث ثورات: التقليل من التقنين، التدويل و الابتكار. و هذا ما أدى إلى التحرير المالي الذي حفّز على حركة مرتفعة لرؤوس الأموال التي هي بدورها تزايدت خلال الثمانينيات بفضل ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي سمحت بالحصول على معلومات عن الأسواق

الأجنبية و متابعة تطورها عن قربن و تنمية الصفقات المالية للكون كله 24 سا/ 24
 سا، و ساعدت على ظهور أدوات مالية جديدة بالخصوص المنتجات المشتقة.¹
المطلب الرابع: خصائص العولمة الاقتصادية وعواملها.
أولا: خصائص العولمة الاقتصادية

لقد اتفق معظم الباحثون على أن العولمة الاقتصادية تميزت بمجموعة من
 الخصائص يمكن ذكر خطوطها العريضة في العناصر الآتية:

1.1 الاعتماد المتبادل: interdépendance

بفضل التبادلات التجارية، الاستثمارات المباشرة الأجنبية، تدفقات رؤوس الأموال و
 نشر المعلومات و التكنولوجيا، أصبحت الأنشطة و الأحداث الاقتصادية أكثر فأكثر
 واحدة من الكل أو الكون. فقد أصبحت التبادلات التجارية و الاستثمارات الأجنبية
 المباشرة أكثر ارتباطا الآن من نظام الإنتاج العالمي. و كما تم تقديره عن مساهمة
 الشركات متعددة الجنسيات و فروعها التي تمثل ما يقارب ثلث الصادرات العالمية. و
 كذلك الحال بالنسبة للتبادلات التجارية و أيضا التوظيفات في المحافظ و التدفقات
 المالية الأخرى التي أصبحت تمثل المحدد الأكثر أهمية لمحيط الاقتصاد الكلي. و
 نفس الشيء بالنسبة لنشر التكنولوجيا الجديدة التي أثرت على المنافسة بين المؤسسات،
 الطلب على اليد العاملة، تنظيم العمل و طبيعة عقد العمل.²

2.1 إلغاء الحدود الوطنية

أصبح من غير الممكن التفرقة بين المحلي و الشمولي بفضل إلغاء كل الحواجز و
 الحدود بين الدول، من خلال التخفيضات الجمركية على السلع الأجنبية و كذلك بفضل
 اللجوء إلى اندماج الأسواق المالية و المصارف الداخلية مع الأجنبية. بحيث اختفت
 الدولة بمفهومها القديم، فأصبح العالم بدون حدود.

3.1 صراع حول السيادة (conflit de souveraineté):

نتج عن الاعتماد المتبادل أكثر فأكثر مشاكل عابرة للقارات تجعل مسألة السيادة
 الوطنية محل نزاع.

4.1 تعقيد الأنظمة (complexité systémique)

نجم عن تعدد و كثرة المتعاملين و الروابط بينهم توسع و تعقيد النظام العالمي،
 و أدى إلى ضغوطات نظامية على مستوى أنظمتها و استقلالها.

5.1 ضغط المكان- الزمان: (la compression de l'espace-temps)

و هو إحدى مميزات العولمة التي أشار إليها معظم الباحثين، بفضل التقدم التكنولوجي
 أصبح العالم قرية صغيرة، بحيث ما يحدث في مكانا في العالم يمكن أن يصل إلى

1 Ait Mokhtar.O ;(2013). La mondialisation : caractéristiques et impacts. Revue académique des
 études sociales et humaines N°9,PP18-25.

2 Ait Mokhtar.(2013) Op.cit ,PP18-25

مكان آخر عن طريق تكنولوجيا الاتصال التي تطورت و نمت بفعل الانترنت. كما أن المسار الإنتاجي للشركات تغير جذريا فأصبحت تنتج بوتيرة سريعة تحسب سنويا و ليس بالأجيال (Mittleman,1996). بالإضافة إلى إلغاء المعنى التقليدي لمفهوم المكان، الإقليم و الجهة التي أصبحت منخفضة (Hiernaux-Nicolas, 1999)¹. لقد تم ضغط المسافات و الوقت على مستوى الصفقات الدولية و تخفيض التكاليف. " نحن نعيش عصر نهاية الجغرافيا".

ثانيا: عوامل انتشار العولمة.

بالإضافة إلى هذه الخصائص الرئيسية للعولمة هناك بعض القوى التي تحدد آثار هذه الظاهرة و التي ساعدت على انتشارها و توسعها و المتمثلة في العناصر الآتية:

1.2 الاستثمار الأجنبي المباشر (l'investissement direct étranger)

أصبح العامل الأساسي في مسار إعادة الهيكلة الصناعية على المستوى العالمي و في تنمية قطاعات الأنشطة العالمية.

2.2 تدويل الإنتاج (internationalisation de la production):

بحيث تتميز مكونات المنتجات، الخدمات و رؤوس الأموال ذات الأصل متعدد الجنسيات، دائما باتفاقيات التعاون أو بالاستعانة الخارجية ما بين المؤسسات. و لقد قامت بذلك الشركات متعددة الجنسيات التي زاد عددها خلال العقود الأخيرة الماضية ليصل إلى 60000 شركة أم تتحكم في 700000 فرع. و تتحكم 3/2 صادرات العالم من السلع و الخدمات. بحيث يزيد حجم أصولها عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي ل 46 دولة من دول العالم، و حجم مبيعاتها يفوق الناتج المحلي الإجمالي ل 25 دولة إفريقية.²

3.2 ثورة تكنولوجيا المعلومات

إن تسارع نشر التكنولوجيا على المستوى الدولي و تقصير دورة الإنتاج و الابتكار التكنولوجي، في نفس الوقت. كان من المحددات الأساسية للعولمة الاقتصادية و من مميزات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فإن تعميق الثورة التكنولوجية و المعلوماتية أدت إلى تحويل العالم إلى قرية صغيرة. فقد انتقلت التكنولوجيا و انتشرت بسرعة بفض مجموعة من الطرق من بينها: - براءات الاختراع و التراخيص بحيث تسمح الشركة صاحبة الاختراع لشركة أخرى لدولة نامية باستخدامه طبقا لشروط متفق عليها. - الاستيراد و التقليد، تقوم الدول النامية باستيراد السلع من الدول المتقدمة و

1 Bolduc,D&Ayoub,A.(2000). La mondialisation et ses effets : revue de la littérature. université Laval, Québec, canada.

2 إدارة الدراسات الاقتصادية و المالية، دائرة المالية، (2007). العولمة الاقتصادية: فرص أم تحديات؟ حكومة دبي، ص10.

تفككها إلى عدة أجزاء حتى تتوصل إلى طريقة الصنع . و الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي أيضا مسئولة عن نقل التكنولوجيا.

4.2 مضاعفة الاتفاقيات الجهوية لحرية التبادل.

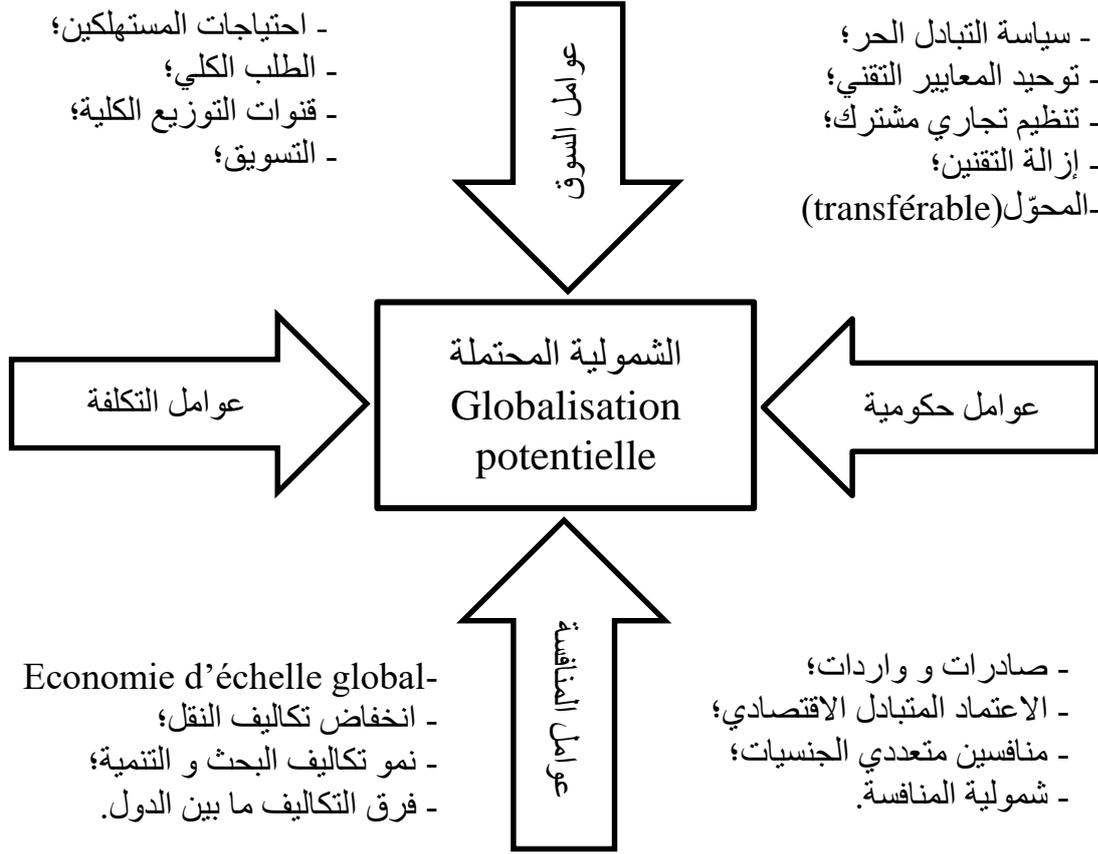
كاتفاقية العامة للتعريف و التجارة GATT التي تبنت كل صور التدخل في التجارة الدولية و قيامها على أسس و مبادئ تحريرها.

فحسب Porter فإن هناك أربع عوامل أساسية ساعدت على انتشار العولمة و يجسدها في هذا المخطط: بحيث تتمثل فيما يلي:¹

- عوامل السوق؛
- عوامل حكومية؛
- عوامل المنافسة؛
- عوامل التكلفة.

1 karyotis, C. (2005). mondialisation des marchés et circulation des titres. Ed Revue Banque pp46-47

الشكل 1.3: عوامل انتشار العولمة حسب Porter



المطلب الخامس: أهداف و آثار العولمة الاقتصادية

أولاً: أهداف العولمة

هناك ثلاثة أهداف أساسية سعت إليها المؤسسات الدولية عند نشر و توسيع نطاق العولمة عبر الكون و هي:

1.1 الوصول إلى سوق عالمي واحد مفتوح دون حواجز أو رسوم جمركية أو إدارية، أو قيود مالية. سوق يتسع و يشمل كل العالم بكافة أفرادها، مؤسساته و قطاعاته. بحيث المستهلك يمكنه اقتناء أي منتجات غير محلية بفضل إلغاء الحدود و تخفيض التعريفات الجمركية و تخفيض تكاليف الاتصال و نقل هذه المنتجات، عن طريق الثورة التكنولوجية و إنشاء فروع للشركات متعددة الجنسيات.

2.1 الدمج و التكامل بين اقتصاديات الدول و ثقافاتهما و لغاتها، حتى يصبح العالم قرية صغيرة تحكمها قوانين و مبادئ واحدة و هي قوانين الرأسمالية.

3.1 محاولة السيطرة على دول العالم الثالث التي لها ثروات طبيعية و معادن ثمينة: كالذهب، البترول..... إلخ من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي و من خلال وسائل

العولمة. عندما فشلت طرقها المباشرة المتمثلة في الاستعمار الذي كان من مظاهر العولمة القديمة.

ثانياً: آثار العولمة الاقتصادية

تم النظر إلى الشمولية من طرف الاقتصاديين بطريقة جد مختلفة. النظرة " التفاوضية" بالنسبة لليبراليين (بالمعنى الأوربي)، تعتبر شرط ضروري لكنها غير كافية للتنمية الاقتصادية العالمية بالنسبة لليبراليين (الأمريكان)، أما بالنسبة للتيار الفكري المعارض يتنبأ بأنها على الشكل الحالي تبدو خطيرة. و هذا يبين في الأخير أنها سلاح ذو حدين.

فالشمولية التفاوضية، نادى بها مجموعة من المفكرين أمثال:

Alain Minc، Gary Becker و Jeffrey Sachs. و الفكرة الأساسية لهذه النظرية تقوم على أنه من الضروري أن يسير النظام بفعالية كبيرة إذا تم احترام هذين القاعدتين: " دعه يعمل" و التبادل-الحر. فالشمولية ليست تحدي كما يراها Jeffrey Sachs، لكنها تحفز على تنمية الديمقراطية التي ترفض ضغوطات الحرب.

و قد تطرق المفكر الليبرالي Ohmae إلى أن أكبر الشركات متعددة الجنسيات و قوى السوق هي التي تهيمن على العالم المعاصر و أن العالم أصبح اقتصاد دون حدود. و أن في هذا العالم المترابط، لا يوجد دول فائزة أو مهزومة، لأن المستفيد من هذه المنافسة العالمية الجديدة هو سواء المستهلكين أو المنتجين¹.

أما نظرة الشمولية ضرورية لكنها غير كافية، توضح بأن المشكل ليس في " دعه يمر" كما يراها مناصري النظرة التفاوضية، بل كيف يكون ذلك و إلى متى يكون. وحتى و إن تم الإدعاء بحرية التبادل، فإن المؤسسات تحتاج إلى مساعدة الدولة. و يكون من الضروري تعديل مهم لسلوكيات الأعوان السياسية- الاقتصادية، و أيضا تعديلات للهياكل. و هناك العديد من الاقتصاديين الذين قدموا عملية الشمولية الأكثر إنسانية و الأحسن نجاحاً².

بالنسبة لـ Armartya Sen، فإن الشمولية بإمكانها أن تكون عاملاً مهماً لمحاربة البؤس، على شرط تنمية التضامن بين الأشخاص، مهما كانت أصولهم و دولهم. و في نفس السياق تعتبر PNUD ملائمة للشمولية التي تقترح أسواق جديدة، الجهات الفاعلة المحولة و معايير دولية معمة.

1Fontanel. J. (2005). Géoeconomie de la globalisation. Office des publications universitaires, PP 69- 72.

2Fontanel. J. (2005). Op.cit. p 75.

فمع ظهور الأسواق الجديدة، يتم تطبيق اتفاقيات متعددة الأطراف على الخدمات، البنوك، على التأمين و على حقوق الملكية الصناعي. و تتطور الأسواق المالية الدولية بسرعة بفضل التقليص من التقنين، و الترابط العالمي الدائم و ظهور أدوات جديدة (المنتجات المشتقة).

وتطور منظمات غير حكومية كثيرة وذات وزن (OMC, ALENA, G7,G10,G22,G77,OCDE, ASEAN)، ساعدت على انتشار الشمولية من خلال احترام قواعد التبادل الحر و تطبيق استراتيجيات شاملة.

و أخيراً، فرض معايير و قواعد جديدة على العالم ك: شيوع اقتصاد السوق، الخصوصية، تحرير الاقتصاد و المعايير التقنية الجديدة لأدوات الاتصال (الإنترنت، الهواتف الفاكس، النقل السريع).

فالشمولية هذه لم يرافقتها تحسن كبير في مؤشر التنمية البشرية في معظم الدول، هذا ما يستدعي القلق و تحد اللجوء المنهجي لقيم الشمولية ضمن عمل الفاعلين الاقتصاديين.

أما **Robert Reich** فإن الشمولية تقدم أسس النجاح و الازدهار لأقلية من المواطنين القادرين و الموهوبين، أو الذين يملكون رأس المال أو المعرفة. و عليه فإذا لم تحقق الشمولية التوحيد أو المساواة، فإنها تحفز على تحسين شروط الحياة العامة لكل فئات المجتمع على المدى البعيد. و يضيف نفس المفكر بأنه إذا كانت العولمة حدث الحياة، فيجب أن تنظم من طرف الولايات المتحدة.

الشمولية الخطيرة، هناك مجموعة من المفكرين الذين ينظرون إلى الشمولية نظرة تشاؤمية و منهم:

- **Edward T. luttwak** فيرى بأن محرك الرأسمالية « turbo-capitalisme » ليس فقط حرية التبادلات. فهو بالأخص غياب المراقبة السياسية، نهاية النقابات، رفض الأخذ بعين الاعتبار مصير الأجراء، هروب رؤوس الأموال و غياب كل القواعد. لا يوجد أي شيء جميل في الشمولية ، خصوصاً الرفض الحالي للأخذ بعين الاعتبار قيم نصف القرن الآتية.

- **Lester Thurow** فينظر إلى الشمولية على أنها خطيرة، يمكن أن تكون ضرورية، لكنها غير قابلة للجدل. فالخطر ليس في انفجار الرأسمالية كالمشيوعية، لأنها لا يمكن أن تتدمر تلقائياً. فالخطر لا يكمن في الكارثة التي توقد الذكاء، لكن الركود. التكنولوجيا و الإديولوجيات هي التي هزت أسس الرأسمالية. ففي ظل السيطرة الضعيفة و الأنانية، تترك العولمة الباب مفتوحاً أمام ثورة التمرد أو الصراع أو الركود.

لا يعتبر التحرر داء لكل دواء. فهناك العديد من أصحاب النظريات، أصحاب المذهب التجاري الجدد، الذين نفوا بأن فتح الحدود هو الحل لكل المشاكل العويصة الموجودة في العالم حالياً، كالفقر، الجوع و العنف. و ينظر Maurice allais إلى اقتصاد السوق بأنه لا يعمل إلا في إطار مؤسساتي، أخلاقي و سياسي الذي يؤمن له الاستقرار و التنظيم¹. إن الأسس التي تؤكد على فعالية التجارة الحرة لأي نظام اقتصادي آخر تستند على الفرضيات التي غالباً ما تظهر كحقائق أولية:

- تمثل المنافسة و التنافسية للسوق، نموذج تنظيمي الأكثر فعالية و الأكثر ملائمة؛
- يعتبر كل من التقدم التقني و الزيادة في الانتاجية ملائمان للشركة؛
- يمكن إنهاء عدم المساواة و الفقر تدريجياً، بفضل السير العادي للسوق؛
- تعتبر المشاكل الاجتماعية و السياسية مجرد نتائج للمشاكل الاقتصادية. الاعتماد على السوق (marchéisation) في العالم هو عامل مهم للسلام العالمي؛
- لا يمكن للدولة أن يكون لها دورا اقتصاديا من الدرجة الأولى. عليها أن تحرص على سلامتها المالية، التي تعتبر شرطا أساسيا للتنمية الاقتصادية على المدى البعيد.²

فمن خلال ما تم التطرق إليه عن النظريات المتعددة حول الشمولية يتجلى بأنها ظاهرة جلبت العديد من المزايا للعالم، و في نفس الوقت حملت في طياتها الكثير من السلبيات لأكبر فئة في العالم. و يمكن تلخيص الإيجابيات في العناصر التالية:

- التقليل من الفقر و تأمين التنمية الدائمة على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي، و هكذا أدت العولمة إلى زيادة رفاة الأفراد حيث تمنح الأفراد الفرصة لشراء منتجات أكثر تنوعا و أكثر جودة و بأقل التكاليف؛
- زيادة فرص نمو الشركات متعددة الشركات بسبب الاستثمار الأجنبي المباشر فأصبحت آفاق النمو بلا حدود (سوق أكبر للصادرات، الحصول على مواد خام و عمالة بتكلفة أقل)،
- زيادة النمو الاقتصادي، بحيث أصبح معدل النمو الاقتصادي العالمي مؤشرا هما لتقييم العولمة. هذا النمو يوزع بكامله بين الدول سواء كانت مصنعة أو نامية. حيث ارتفع نمو الدخل الفردي ما بين 1985- 2000 إلى أكثر من 3 ٪ سنويا فقط في 16 دولة نامية. و أقل من 2٪ سنويا في 55 دولة أخرى نامية و 23 منها كان سالبا.

1Fontanel. J. (2005).Op.cit. p83.

2Fontanel. J. (2005).Op.cit. p89.

فهذا النمو غير المتساوي أدى إلى صياغة جديدة لجغرافيا الاقتصاد العالمي. فالتغيير الجذري الذي حدث خص النمو الاقتصادي و السريع للصين منذ عشرون سنة.

1. أثر تحرير التجارة و الاستثمارات

لقد كان لتحرير التبادلات التجارية بين الدول أثر إيجابي على الشغل و الأجور في القطاع الصناعي لبعض الدول كدول آسيا، على عكس بعض دول أمريكا اللاتينية حيث كان الأثر سلبيا. أما فيما يخص IDE فكان لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، أما على الشغل فلم يكن لها أثر إيجابي عليه بسبب خروج معظم المؤسسات المحلية عن المنافسة الدولية بسبب عدم قدرتها عليها، و بسبب دخول التكنولوجيا من طرف الشركات الأجنبية. و هذا يعني أن البيانات الميدانية الخاصة بأثر IDE على الشغل نادرة و لا تسمح بالتعميم.

2. الأثر الاجتماعي و السلبي للعولمة

بسبب الأزمات المالية المتتالية التي خلفتها عناصر العولمة و مؤسساتها المالية ارتفعت مستويات البطالة، فمعدل البطالة ينخفض بمجرد مرور الأزمة، ليرتفع إلى المستوى الذي كان قبل الأزمة؛ كما أدت إلى عدم المساواة في المداخيل و الفقر خلال الفترات الأخيرة. ظهور الأثرياء كثيرا في العالم بسبب المداخيل الطائلة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات و هذا كان بالنسبة للدول المصنعة لكن ازداد عدد الفقراء في معظم دول العالم الثالث، و كما أوضحت الإحصائيات الدولية بأن عدد الأفراد الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم قد انخفض إلى النصف خلال ال 20 عاما الأخيرة في الدول النامية. و هذا ما يوضحه الجدول رقم 8.1 :

الجدول 8.1: تطور عدد الفقراء في العالم

	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008	2011
Moins de 1\$ par jour	1545	1369	1259	1365	1338	1150	1182	1096	886	806	798
Moins de 1,25\$ (seuil d'extrême pauvreté mondiale)	1938	1858	1768	1909	1910	1704	1743	1639	1390	1289	1300
Moins de 2\$	2585	2680	2710	2864	2941	2865	2938	2848	2596	2471	2320

Source : Banque mondiale* en millions.⁽²⁰⁾

فقد أدت العولمة إلى سيادة إديولوجية هيمنة السوق العالمي، دون حدود. واستعمار القيم الاقتصادية الحرة. وبهذا كانت العولمة سببا في تدمير بصفة تدريجية للقيم الوطنية و سيادة

الدول، لصالح الأعوان متعددي الجنسيات، والقيم الديمقراطية القابلة للمناقشة. تدعم التوافق في نماذج الاستهلاك، الثقافات والأذواق، دون الرجوع إلى أي إرادة شعبية.¹

¹Fontanel. J. (2005).Op.cit. p 90.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية للعولمة المالية

اتخذت العولمة منذ الثمانينات منحى آخر، حيث ولّت الدول أهمية كبرى خلال الفترة الأخيرة من القرن العشرين لتدفقات رؤوس الأموال أكثر من التدفقات الحقيقية. فزادت التبادلات المالية بين دول OCDE بأربع مرات أسرع من إنتاجها الداخلي PIB. فقد تطورت تجارة الخدمات المالية بخطوات كبيرة بسبب استخدام الأدوات المالية الجديدة، التي تنوعت بفضل تقدم الهندسة المالية (الابتكار المالي). وتوجه العالم نحو الاقتصاد أو (الفضاء) المالي أكثر من الاقتصاد الحقيقي. كما تميزت هذه الفترة أيضا بحركة رؤوس الأموال حيث يتم توظيفها نحو أسواق مالية أجنبية أكثر جاذبية كالولايات المتحدة الأمريكية، دول أوروبا الغربية. وقد أطلق على هذه العولمة بالعولمة المالية، التي أثارت رأي العديد من الباحثين و المفكرين الماليين، و من هذا المنطلق سوف نستعرض أهم المقاربات التي تناولت هذه الظاهرة التي غيرت العالم و الأنظمة المالية رأسا على عقب.

المطلب الأول: مقاربة HENRY BOURGUINA

يطلق على مالية اليوم بالـ financierisation و هي عبارة عن المسيرة التي يتم على أساسها تحرير الأنظمة المالية و تطوير معقد للتقنيات، تساعد على إدراج المالية في كل القطاعات الاقتصادية و التي أصبح لها دور مهم في الشمولية. و تظهر أولوية المالية بثلاث طرق!

- اختراق في كل الاتجاهات للحركة الثلاثية الأبعاد؛
- نجاح الابتكارات المالية؛
- ممارسة الوظائف بالنسبة للاقتصاد المعاصر لكنها لا تخلو من أهم الاختلالات.

أولا: قاعدة 3D

لقد أكد H.Bourguinat (1999)، على أن أسواق رؤوس الأموال عرفت ثورة ثلاثية الأبعاد 3 D «التمثلة في: التقليص من الحواجز، التقليص من القواعد التنظيمية، و أخيرا التقليص من الوساطة المالية.

1.1 عدم الفصل بين أقسام سوق رأس المال «décloisonnement financiers»

هي عملية انفتاح الأسواق الوطنية على مستويين الداخلي و الخارجي: فعلى المستوى الداخلي تفسر بانفجار مختلف أجزاء أسواق رؤوس الأموال في الداخل من خلال دمج مختلف أقسام الأسواق (النقدي، السوق المالي، سوق الصرف و سوق المنتجات

1Bourguinat, H, Teiletche , J&Duy, M. (2007). Finance internationale. Ed. Dalloz, P 43.

المشتقة). أما على المستوى الخارجي كان من خلال رفع مراقبات الصرف منذ 1990 للربط بين مختلف أسواق رؤوس الأموال الدولية لإنشاء سوق دولي واسع و موحد لرؤوس الأموال. و هذا العملية كان هدفها إنشاء سوق شامل و أعمق مناسب لكل المتدخلين للحصول على تشكيلة موسعة من وسائل التمويل، التوظيف أو تغطية الصرف.

فقد انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية، عندما تم السماح للبنوك التجارية بأن توظف الأوراق المالية لحساب زبائنها وسط 1980. و منذ سنوات 1990 بعض الدول سمحت بتدخل البنوك في عمليات السمسرة لاكتتاب الأوراق المالية، كما يمكنها أن تمارس نشاطات مرتبطة بالعقارات و التأمينات. و خلال 1986 انتقلت إلى بريطانيا حيث شهدت الانفجار العظيم (Big-Bang) و هي مجموعة من الإجراءات التي قامت بها إدارة مارغريت تاتشر التي تسعى لتحرير الأسواق المالية و قد قلبت سير بورصة لندن. و من بين التغييرات الجذرية الأخرى التي جاءت بها هذه الإجراءات: إلغاء التفرقة بين « Stockjobbers » و " stockbrokers ". فالأول مكلف بالتسعيرة و الثاني كان مكلف بالسمسرة¹.

و في الأخير تم وضع الصيغة النهائية لعملية انفتاح السوق البريطاني أمام غير المقيمين أو الأجانب الذين يحق لهم اقتناء 100٪ من أسهم المؤسسات البريطانية.

و آخر محطة كانت في فرنسا، بين 1984-1986 حيث أشرف M.Bérégovoy و فريقه على تحرير و إصلاح الأسواق المالية. فقد تم إنشاء العديد من الأسواق: MATIF التي تحث على تنمية المنتجات المشتقة لمعدلات الفائدة، و في سنة 1987 تم إنشاء MONEP أين يتم التفاوض على الخيارات على الأسهم.

و عموماً، فإن عملية عدم الفصل بين أقسام أسواق رؤوس الأموال أدخلت المتعاملين في منافسة حادة بسبب عدم التخصص (déspecialisation) و تحرير التعريف و سمح أيضاً بعرض تشكيلة موسعة للأوراق المالية (خلق منتجات جديدة)؛ و حتى يتم إزالة الحواجز القانونية يمنع على أن تمارس نفس الهيئة المالية نشاط بنك و دائع و نشاط بنك الأعمال. كما يتم إلغاء كل الإجراءات التي تمنع عولمة البنوك.

1Jean-pierre .A.(2008).Monnaies, finance et Mondialisation, 3emeédition .Vuiber-Economie, P140.

2.1. إزالة القيود التنظيمية « déréglementation financière »

وهي مرتبطة بشدة مع التحول السابق. و تهدف إلى التقليل أو إلغاء كل اللوائح التي توّطر النشاط المالي بهدف جعل النظام المالي مكان للمنافسة، بتوسيع فرص التوظيف و التمويل. و ذلك كان بفضل إلغاء مراقبة الصرف في قارة أوربا (أولا في بريطانيا سنة 1979، و بعدها من طرف فرنسا من 1985 إلى 1987)، فقد تم تحرير شراء و بيع العملات خصوصا لأجل. و يتم تحديد أسعار الصرف بحرية، و قد أدى هذا الإصلاح إلى الاندماج المالي للساحات المالية الدولية. و قد اعتمدت هذه السياسة على نظام تعويم أسعار الفائدة و أسعار صرف العملات.

الحجم الواسع للابتكارات المالية كان سبب في عملية التقليل من القيود التنظيمية و كانت سبب في ارتفاع المخاطر المالية (الصرف و معدل الفائدة) و قد انتشرت هذه الظاهرة في العالم من خلال:

- تكيف المنظمة و مراقبة الأسواق، مع الوسائل الجديدة الناتجة عن الابتكار المالي؛
- تفكيك مختلف الحواجز لزيادة الأحجام المتبادلة؛
- إحلال الهيئات المهنية للتسيير و المراقبة محل الدولة؛
- إلغاء مختلف القيود الكمية على الأسعار و معدلات الفائدة المدينة.

و على المستوى التقني، فإن الثلاثي: الإلكتروني- الإعلام الآلي- الاتصالات سمح بالترابط الضيق لمختلف الأماكن، من كل مناطق العالم و أمن وحدة المكان (الشبكة) و الزمان الضروريين لهذا السوق الذي يعمل باستمرار و على مستوى العالم بأكمله.

و من ناحية الأنشطة البنكية هي الأخرى شهدت تحريرا في معظم الدول المتقدمة، و هذا من خلال إلغاء بعض القيود المتعلقة بمعدل الفائدة من طرف السلطات. و قد سمحت إزالة القيود التنظيمية على توسيع تشكيلة نشاطات البنك، و هذا ما أدى إلى عدم الفصل بين أقسام الأسواق المالية، فمن جهة بإمكان مؤسسات القرض منح قروض بخصائص متنوعة أكثر من قبل و الحصول على أموال بطريقة حرة. و من جهة أخرى إمكانية توسيع أنشطتها على الأوراق المالية، خصوصا منذ أواسط الثمانينيات.

و كان لهذا التحول أثره على هيكل مداخل البنكية، بحيث وسعت البنوك في أنشطتها و طورت من خارج ميزانيتها، خصوصا في الأسواق المشتقة. فتعدّل في وظائف الأنشطة البنكية يتم من خلال إطارين للشمولية المالية:

- من جهة تخضع البنوك لمنافسة المستثمرين المؤسسيين و هذا ما يبينه الجدول 9.1 الآتي؛
- و من جهة أخرى ارتفاع المنافسة لم يؤدي لتراجع أهمية البنوك بالنسبة للاقتصاد.

الجدول 9.1: حصص المستثمرين التأسيسيين (II) و البنوك (B) المتحصل عليها من الأصول (بالنسبة)¹

2000		1999		1998		1997		1996		1990		1980		
B	II													
Nd	Nd	72,2	27,8	74,5	25,5	75,2	24,8	76,9	23,1	83,4	16,6	87,6	12,4	ألمانيا
75,1	24,9	74,1	25,9	73,1	26,9	76,1	23,9	79,6	42,0	92	8	Nd	Nd	اسبانيا
64,7	35,3	65,7	34,3	67,2	32,8	68,8	31,2	70,6	29,4	81,0	19,0	95,1	4,9	فرنسا
Nd	Nd	61,1	38,9	64,1	35,9	72,2	27,8	77,8	22,2	88,0	12,0	Nd	Nd	إيطاليا
66,6	33,4	63,5	36,5	66,2	33,8	67,6	32,4	67,4	32,6	75,2	24,8	77,5	22,5	المملكة المتحدة
49,7	50,3	47,5	52,5	48,0	52,0	48,3	51,7	50,1	49,9	57,3	42,7	63,9	36,1	USA

Source: M.Boutilier,F.Queron(2002), « Les places des banques dans la gestion de l'épargne financière des ménages: y aurait-il un modèle européen ? », Lettre économique de la CDC, n° 137, février.

لقد تصرفت البنوك اتجاه الشمولية من خلال إعادة توزيع أنشطتها. فكانت المستفيدة من حركة السوق (Marchéisation).

3. تقليص دور الوساطة المالية: « désintermédiation financière »

تعني لجوء المؤسسات المباشرة إلى الأسواق المالية من أجل التمويل دون مرورها عبر القنوات البنكية و أدى هذا إلى تنازل المؤسسات البنكية عن دورها الكلاسيكي في تمويل احتياجات الاقتصاد و لجأت إلى تجديد مهامها و وظائفها من خلال تدخلاتها المتنوعة في الأسواق المالية. فقد حفزت التحولات المالية المعاصرة على التوريق المالي (titrisation) و عملية إعادة توزيع الأنشطة البنكية، فأصبحت البنوك مقدم خدمات للمؤسسات التي تتوجه مباشرة إلى أسواق رؤوس الأموال و ليست الدائن الأساسي لها. بحيث أدى هذا التحول إلى تعديل و بعمق من ميزانياتها فأصبحت حسب الإحصائيات تحتوي على أوراق مالية أكثر: فمن ناحية الخصوم (أصل الموارد) ارتفعت حصة الأوراق المالية إلى 23,4٪ سنة 2002 بعدما كان 4,2٪ سنة 1980، أما من جانب الأصول (استعمال للموارد) فبلغت حصة الأوراق المالية 21,3٪ سنة 2002 بعدما كانت 3,8٪ سنة 1980.

و أصبحت تتدخل في الأسواق المالية بصفقتها مستثمرة أو مقدمة لخدمات إلى المؤسسات التي يمكنها و التي لا يمكنها الدخول إلى البورصة. و قد كان مبدأ التقليص من الوساطة المالية من بين النتائج الأولى المترتبة عن إزالة الحدود. و يفسر بالانتقال من وضعية المالية غير المباشرة أو الوساطة المالية حيث تلعب البنوك دور الوسيط بين أصحاب

1 Allegret.J-P. (2008). Monnaies, Finance Et Mondialisation, 3e édition Vuibert, P143- 144.

الفائض المالي و المؤسسات التي تعاني عجز في تمويل الاستثمارات حيث تمنحها قروض قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل. إلى وضعية المالية المباشرة التي من خلالها تكون العلاقة مباشرة بين من لهم القدرة على التمويل و من هم بحاجة إليه. حيث تتم العملية بإصدار أوراق مالية قابلة للتفاوض من طرف المؤسسات التي تحتاج إلى موارد مالية ليفتنيها الأفراد أو المؤسسات التي تملك هذه الموارد و مستعدة لاستثمارها و هذا ما يسمى في عالم المالية بالاستثمار المالي.

و يرتكز مبدأ التقليل من الوساطة المالية حسب H.Bourguinat على ثلاثة مبادئ:

- تقسيم القروض إلى أجزاء صغيرة في شكل أوراق بقيم ضعيفة (خصوصا بالنسبة للصناديق أو المستثمرين الخواص)؛
- تجديد منظم لتأمين القروض خلال فترات طويلة؛
- الحد من دور الوساطة المالية.

ثانيا: نجاح الابتكارات المالية: les innovations financières

تميز التحول المالي لفترة السبعينيات بظاهرتين: أولها خلق مجموعة من الابتكارات المالية من طرف المؤسسات المالية الخاصة. و كان أول من بادر بهذه الفكرة هو Leo Melamed الذي أنشأ سوق الخيارات بشيكاغو الذي كان تدفق مستمر لمنتجات جديدة أكثر حداثة؛ فالابتكار المالي هو "حدث لإبداع و من ثم نشر الوسائل المالية، التكنولوجيا المالية، المؤسسات و الأسواق".

و يرى Bourguinat أنه يجب أن ترفق الابتكارات المالية بإجراءات جديدة تتمكن من إدارة خطرين يؤثران على الأسواق: خطر معدل الفائدة و خطر معدل الصرف. فقد اقتحمت كل من البنوك و المؤسسات المالية المجال الافتراضي عن طريق تحسين نماذج الرياضيات و البرمجيات الآلية لاقتراح و خلق أدوات جديدة للأسواق.

و قد قسم هذا الباحث الابتكارات المالية إلى ثلاثة أجيال:

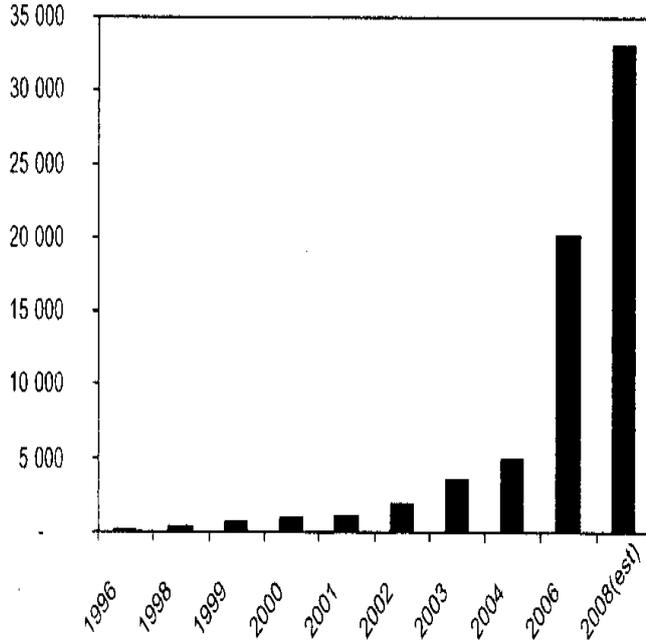
1. الجيل الأول: ظهرت أول الابتكارات المالية المتمثلة في التوريق في بداية السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتقل إلى أوروبا في الفترة الموالية، حيث انتشرت هذه التقنية في فرنسا سنة 1980 حسب إصلاحات Bérégovoy. فكانت لها إيجابيات مدهشة، فلم توسع من قاعدة القروض فقط، بل سمحت للبنوك بأن تفقد من وظائفها التقليدية مع ظهور المالية المباشرة فأعطت مرونة متزايدة لعمليات التمويل، بأسماء متنوعة ك Notes issuances facilities NIF, Treasury investments Growth Receipt ou (TIGRS). و سنة 1980 تم إدخال تسهيلات لإصدار قابلة للتجديد تسمح للنقابات البنكية

على أن ترفع الأموال الخاصة المهمة على أجزاء عديدة للسوق، بالمرور عبر عملات مختلفة (Multiple Options Facilities ou MOF).

2. الجيل الثاني: لا يوجد هناك فارق كبير للوقت بين المرحلة الأولى و المرحلة الثانية للابتكارات المالية. فهذه الفترة تميزت بظهور Swaps، العقود المستقبلية (Futures)، الخيارات (Les options) و منتجات أخرى أكثر تعقيدا و لها عدة وظائف. فمثلا SWAPS تسمح بتبادل شروط القرض (معدلات متغيرة مقابل معدلات ثابتة، قروض بالعملة الصعبة مقابل قروض بالعملة الوطنية أو التي تجمع بين الاثنين:) مقابل الالتزام بتسديد الفوائد و المبلغ الأصلي. و قد انتقلت بحرية و بطريقة بارزة بين مختلف أجزاء السوق أو بين السواق الوطنية المختلفة أين انفجرت بنجاح 1997 : 28000 مليار دولار في الأسواق بالتراضي و 7500 في الأسواق المنظمة . و نجد نفس النجاح بالنسبة للخيارات و العقود المستقبلية.

و تم فرض بقوة منتجات أكثر تعقيدا (sophistiqué) من بينها نذكر مشتقات القروض.

3. الجيل الثالث: تمثل مشتقات القروض الابتكار المالي العظيم للفترة العصرية) النصف الثاني من سنوات 1990 إلى يومنا هذا). فقد ظهرت أولا في الولايات المتحدة الأمريكية ، و مؤخرا في أوروبا، حيث انتقلت من 180 مليار دولار سنة 1997 إلى 1189 مليار سنة 2001 ، لتصل إلى 5021 مليار دولار سنة 2004 و 20207 مليار في 2006. لترتفع إلى أكثر من 30000 سنة 2008. المنحنى التالي يوضح تطور مشتقات القروض بمليارات الدولار:

الشكل 1.4: مساهمات مشتقات القروض (بملايير الدولارات) ¹

Source : British Bankers Association

و يعتبر وسيلة تسمح بتحويل جزء أو كل خطر القرض الذي تحمله ذمة محددة عن طريق عقد بين طرفين و تسمى ذمة كامنة (créance sous-jacente). فبائع هذه الورقة يلتزم بتسديد نظامي لمكافئة الفائدة، بتنفيذ دفع أو تسديد الذمة الأولية إذا طرأ حادث على القرض (إفلاس، إعادة هيكلة الدين، خلل في التسديد) أو حادثة أخرى تعاقدية محددة (مثلا تغيير التصنيف).

و من المنتجات الأخرى المالية للجيل الثالث²:

credit default swap(CDS): و هو عبارة عن عقد موحد لتحويل الخطر ، بحيث الهيئة الشارية للحماية A ضد خطر الخلل (risque de défaut)، كأنه بالتقريب كالذي يكتب علاوة تأمين، يغطي نفسه خلال فترة محددة و بالمقابل يدفع عموما كل ثلاثة أشهر مبلغ (Libor+Prime) للبائع B هذا الأخير بدوره يلتزم بالتعويض للشاري في حالة خلل أو عند ظهور حادث آخر للقرض المحدد مسبقا.

1 Bourguinat, H, J.Teiletche , M.Duy. op.cit.P47.

2 Bourguinat, H, Teiletche , J&.Duy, M. Op.cit. P48.

Collateralized Debt Obligations (CDOs): هذه المرة البنك A تحتفظ بالقروض دون تحمل الخطر المرتبط به مع شراء حماية لهذا الأخير و يوجد نوعان من هذا المنتج:

- مشتقة القرض (CDS) ذات رتبة "عليا" (بائع الحماية لا يتحمل إلا الخسائر المحتمل حدوثها على المحفظة، من خلال نسبة مئوية محددة؛
- مشتقة قرض بمرتبة " دنيا".

من خلال منتجات الجيل الثالث هذه، نستنتج أنه تم اتخاذ خطوة مهمة فيما يخص خطر القرض. و قد سمح التكلفة في الأسواق المالية على تحويل الخطر إلى بنوك أخرى و أيضا إلى القطاع غير البنكي (التأمينات و أيضا صناديق التقاعد، صناديق التحوط . إلخ). و بهذا يتجزأ خطر القرض و يكون مشتركا، و بالمقابل يضعف القطاع البنكي. و بسبب مشتقات القرض يمكن أن يؤدي إلى ظهور مشكل الخطر الأخلاقي . و من الناحية الجغرافية فإن الأخطار المالية تنتشر من منطقة جغرافية معينة إلى باقي مناطق العالم.

ثالثا: الوظائف و الخلل الوظيفي: Fonctions et dysfonctionnements

1. الوظائف الخمس العظمى

لقد ساهمت المالية المعاصرة في تحويل مبالغ كبيرة و مارست أيضا خمس وظائف رئيسية كما يعرض ذلك الجدول 1.10، لكن على مستوى كل وظيفة يتم تسجيل تشوهات و اختلالات (Rajan et Zingales,2003).

الجدول 1.10: الوظائف و اختلالات الوظيفية

الوظائف	الإختلالات الوظيفية
تحويل زمني للثروة	قلة (كثرة) الاستهلاك الحالي
تسيير الأخطار	الخطر الأخلاقي و سوء الاختيار
تراكم رأس المال	كثرة (قلة) التراكم القطاعي
نشر المعلومة	تقليد
تدفقات التسديد	أزمة سيولة

Source: Bourguinat, H, Teiletche , J&.Duy, M

حفزت المالية المعاصرة على القيام بعدة وظائف المذكورة في الجدول و نتج عن هذه الوظائف عدة اختلالات للنظام الاقتصادي و هذا ما يبينه الجدول في الأعلى.

فعلى مستوى الوظائف 1، 3 و 5 يمكن أن يحدث مجموعة من الصعوبات، خصوصا فيما يتعلق بتحويل الثروة الزمني مع، بسبب الإشارات الخاطئة من قبل معدلات (أو المروديات)، عدم كفاية (فائض) في الادخار كما حدث في الولايات المتحدة حاليا. و

ما يمكن استنتاجه أيضا السيولة الفائضة في الأسواق المالية يمكن أن يؤدي إلى الاستثمار الزائد في أي قطاع كما حدث في حالة " الاقتصاد الجديد " خلال الفترة 1998-2000 .

2. التقليد و الفقاعات: Mimétisme et Bulles

فيما يتعلق بالدور الإعلامي الذي تقوم به الأسواق، فإنه من الضروري تعظيم الوظيفة المالية التي تقبل فعليا جمع و نشر المعلومة حاليا بكفاءة لا مثيل لها بفضل التقدم التكنولوجي، دون أن ننسى الميول إلى التقليد الذي يعتبر من بين نقاط ضعف الكبيرة للأسواق المالية. الذي تليه مراحل تقدير أعلى (أدنى) للأسعار الذي يجب يطهر بعد ذلك بمجموعة من التصحيحات تكون جذرية و مؤلمة.

ويمكن أن يتسبب هذا التقليد في تكوين أشهر فقاعات المضاربة التي شاهدها الفترات " الوفرة اللاعقلانية " (Greenspan, 1996). و تتكون الفقاعة عندما تتجاوز أسعار الأصل قيمته المالية الأساسية أي تبتعد الأسعار عن مسار توازنها بطريقة متزايدة.

بحيث يساوي سعر الورقة المالية القيمة الأساسية مضاف إليها العنصر المضاربي B_t و يمكن أن نجسده في هذه المعادلة:

$$P_t = \sum_{i=1}^{\infty} \left(\frac{E_t(D_{t-i})}{(1+r)^i} + B_t \right)$$

و قد لاحظ كينز من خلال نظريته العامة أنه كل متعامل داخل الأسواق المالية لا يقرر وفقا لمعلوماته الخاصة لكن على أساس الرأي الذي يعرضه على المتعاملين الآخرين و هذا يكون بصفة دائمة. فهم يفاضلون بين التنازل عن فائدة مالية بسيطة في الحاضر و انتظار أكبر قيمة في المستقبل.

أما النظرية الجديدة التي تسمى بنظرية المالية السلوكية « Finance comportementale » التي ارتقت في تحليلها للسلوكيات الجماعية التي تتدخل في تكوين الفقاعة المالية. حيث يرى (Kahneman & Tversky, 1979) ¹ بأنه يوجد شلالات معلوماتية (cascades informationnelles) في كل مرة يمكنها أن تؤثر على رأي أو قرار المتعامل المالي، الذي يمكن أن يتعاضى عن معلومته الشخصية و يفضل المعلومة التي كانت غالبية في وقت من الأوقات . و هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على قرارات المتعاملين كمواقف المحللين الماليين (كوكالات التصنيف التي تصنف الشركات حسب

1 Bourguinat, H, Teiletche , J&.Duy, M. (2007). Op.cit. p 52.

ملاءتها المالية) أو بعض المستثمرين البارزين. و من هنا القرارات الفردية لا تتخذ من خلال معلومة شخصية بل على أساس تصرفات جماعية. حيث عندما يتم إطلاق شلاله معلومات، فيحدث تضارب في الآراء الذي ينتج عنه أسعار بعيدة جدا عن مستويات التوازن.

كما تكشف هذه النظرية أيضا، عن عدم التماثل بين حالة الخسائر و حالة الأرباح. فالخسائر الكبيرة تبقى راسخة في الذاكرة و تؤثر على سلوكيات المستثمر المالي الذي يعض عن الأصول المالية ذات الخطورة و في الحالة المعاكسة، فإن الأرباح الحالية تقلل من النفور عن الخطر و تحث على الاستمرار في التصرف كشاري، هذا حتى و إن كان هناك تقييم أكبر للأسعار. فالتقليد هو مسيرة نفسية أساسية للأسواق المالية.

3. الخطر الأخلاقي و سوء الاختيار : Aléa morale et anti-sélection

لقد بادر بتحليل مشاكل عدم تماثل المعلومات Georges Akerlof « l'asymétrie d'information » في مجال سوق السيارات أين يعلم البائع في سوق المناسبة، بكل الأخطاء، بينما يجهلها الشاري. و نفس الشيء بالنسبة للأسواق المالية، حيث يجب التأكد من مدى قدرتها على تأمين كل الأخطار . و هذا المشكل يكون بين المقرضين و المقترضين عندما لا يعلم النوع الأول إلا القليل عن الثاني و مشاريعه من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة و هذا يمثل عدم المساواة في الحصول على المعلومة التي تخلق مشكلتان أساسيتان هما: سوء الاختيار « anti- sélection » و الخطر الأخلاقي « risque morale » و هما عائقان مهمان أمام السير الجيد للأسواق المالية لكن وجود الوسطاء الماليين يسمح بحل جزء من هذه المشاكل.

فينجم سوء الاختيار: هو المشكل الذي ينتج عن عدم تماثل المعلومة قبل إتمام الصفقة. يكون هناك سوء اختيار في السوق المالي عندما يفود على الأرجح المقترضين إلى نتائج سيئة (أكثر خطرا) وهم الأكثر نشاطا و الذين يبحثون عن القرض و يحصلون عليه (يتم اختياره). و بسبب سوء الاختيار تمنح معظم السلفيات ذات الأخطار، و إذا ظن المقرضين على أنهم سيخسرون نقودهم، يمكنهم اتخاذ قرار عدم الإقراض نهائيا حتى و إن وجد من بين المرشحين أحسن المقترضين.¹

أما الخطر الأخلاقي: هو المشكل الذي يكون بعد إتمام الصفقة. الخطر الأخلاقي في السوق المالي هو الخطر الذي يلتزم به المقترض دون إنذار (غير أخلاقية) في الأنشطة غير المرغوب فيها من قبل المقرض لأنها تزيد من مخاطر المشروع الذي

1 Mishkin, F.(2010). Monnaie, banque et marchés financiers. 9e édition Pearson, PP 48-49.

خصص له القرض وبالتالي تقلل من احتمال سداه. فكلما زاد الخطر الأخلاقي من خطر الخسائر ، فهذا يمكن المقرضين من الامتناع عن الإقراض، حتى و إن كان المشروع الأولي جيد و حتى و إن لم يرغب في الحقيقة المقرضين رفع خطره.

تعتبر مشاكل سوء الاختيار و الخطر الأخلاقي الناجمة عن عدم تماثل المعلومات أهم العوائق أمام السير الجيد للأسواق المالية. لذلك وجد الوسطاء الماليون من أجل ضبط و تجنب هذه المشاكل.

لذلك يجب أن يلجأ المستثمرون إلى الوسطاء الماليين من أجل عملية الإقراض أحسن من اللجوء المباشر إلى أصحاب المؤسسات الاقتصادية أو الخواص (أصحاب العجز المالي)، لأنهم يعلمون أن هؤلاء الوسطاء أحسن تجهيزاً منهم لاختيار أحسن المقرضين و تجنب " الأخطار السيئة " و هذا ما يقلل من خطر " سوء الاختيار " كما أن هؤلاء الوسطاء هم خبراء في متابعة المقرضين و بإمكانهم معرفة و تقدير مدى قدرتهم على احترام تواريخ استحقاق الديون و تسديد كل مستحقاتهم المالية و هذا يقلص من الخطر الأخلاقي فهم بالتالي مختصين في تقليل مشكل عدم تماثل المعلومات.

يظهر عدم تماثل المعلومات و يخل من الوظيفة الإعلامية للنظام المالي، في بعض الأحيان بقدر كبير.

المطلب الثاني: مقارنة Michel Aglietta حول العولمة المالية

يتطرق Michel Aglietta إلى العولمة المالية بطريقة تختلف عن المفكر الأول Henri Bourguinat « من حيث التعريف، التسمية و العوامل و نتائج العولمة¹».

أولاً: تعريف العولمة المالية

يسمىها بالكوكبة أو الشمولية المالية (Globalisation Financière) و هي اسم يطلق على التحولات التي أثرت على مبادئ سير المالية، أو التي تظاهرت بها مبادئ المالية. فهي تحولات جذرية تزامنت مع تحرير الأنظمة المالية و التكامل الدولي (Intégration internationale). و قد ظهرت هذه التغيرات على مستوى المالية منذ ربع قرن، عندما تغير مبدأ الرأسمالية للدول المتقدمة، خصوصاً بعد انهيار نظام بريتونوودز « BrettonWoods » و التضخم الكبير لسنوات الستين.

1 Aglietta, M. (1999). la globalisation financière. L'économie mondiale 2000. ed la découverte, collection Repères Paris,P P52-67.

فالشمولية المالية هي تحول الأنظمة المالية المتعلقة بشدة مع تغير نمط النمو في الدول الرأسمالية المتقدمة. التي سادها مبادئ المالية المباشرة (التمويل عن طريق الأسواق المالية). و هو المنطق المالي الجديد الذي جاء مكان المبدأ الذي كان مهيمنا من قبل و هو التمويل عن طريق القنوات البنكية و هو ما سماه المفكرين الماليين بالمالية غير المباشرة. و تميزت المالية الجديدة أيضا بهيمنة متعاملين جدد و هم المستثمرون التأسيسيون (les investisseurs institutionnels).

ثانيا: مظاهر الشمولية المالية

من مظاهر الشمولية المالية الحديثة في نظر Aglietta:

1.2. تحول الأنظمة المالية: La transformation des systèmes financiers

تميزت فترة السبعينيات بهيمنة أنظمة مالية تحركها الأسواق التي ساعدت على تحرير التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بدلا من النظام المقنن أو المضبوط من طرف الحكومات في ظل مراقبة حركات رؤوس الأموال.

فالأليات المالية الأكثر تعقدا التي تنقل تدفقات رؤوس الأموال نسجت شيئا فشيء خيوط الاندماج المالي المضغوط بالاقتصاد العالمي. إنصدر عمليات تنوع أدوات التوظيف و القرض، ظهور الأسواق المشتقة يكمن في تحول الأنظمة المالية الوطنية. فقد كان تغير النظام النقدي المحرك الرئيسي لهذه العمليات.

فقد حدث تسارع و تباطؤ متتاليين في التضخم و باتساع كبير، الأمر الذي أدى ارتفاع كبير في معدل الفائدة الحقيقي.

فالانتقال من نظام نقدي ملائم للمدينين إلى نظام نقدي ملائم للدائنين نتج عنه حدوث أخطار للطرفين: فالأول يعاني من انخفاض في قيمة الممتلكات المالية غير المؤشرة أما الثاني سيواجه تدهور أو انخفاض في نوعية الديون. و عليه كان من الضروري البحث عن أدوات جديدة للحماية ضد الخطر و يكون من خلال الابتكارات المالية.

و من بين الأدوات غير النقدية للتمويل التي انتهجتها الحكومات للتقليل من الخسائر، كانت ترقية السندات العمومية الجذابة بالنسبة للمدخرين.

و إلى جانب هذه التغيرات في الاقتصاد الكلي هناك تطور هيكلي على المدى البعيد غير من طبيعة الأصول المالية التي يبحث عنها المتعاملين غير الماليين. و ابتداء من الثمانينيات، مما لا شك فيه أن سلوك العائلات في محيط يرتفع فيها معدل الفائدة كان المحرك الأساسي للتحرير المالي. فعامل السن لعب دور كبير أين أدى الجانب الزمني

للاستهلاك إلى طلب تراكم الثروة المالية . فخلال خمسة عشر سنة، فإن نسبة الثروة المالية بالنسبة للدخل ارتفعت بطريقة نظامية. فقد ارتفع في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث وصل في المتوسط خلال الفترة 1993-1997 ب 3،1% ، و في فرنسا و ألمانيا بلغت هذه النسبة 1،8 . أما معدلات الادخار لم تنمو بنفس الاتجاه.

2.2 المنطق المالي الجديد و مقارنته مع المالية غير المباشرة: la nouvelle logique financière

هناك عدة عوامل أدت إلى تحويل مفهوم المالية مضمونا من حيث الهياكل، السلوكيات و التنظيمات. ففي المالية الحديثة (مالية الأسواق) أصبح المستثمرون التأسيسيون (صناديق المشتركة للتوظيف) هم الأعوان الماليون المسؤولون عن تعبئة (Allocation) رأس المال.

إن المشكل الأساسي بالنسبة للمالية التي تتحكم في تخصيص رؤوس الأموال يكمن في إيجاد حل للضغط الموجود بين الاحتياجات إلى سيولة المدخرين و تعبئة الأموال الضرورية من أجل خلق القيمة.

فالبنوك تحل هذا الضغط من خلال تحويل الودائع السائلة إلى قروض تحتفظ في الميزانية إلى غاية تاريخ الاستحقاق. ففي فترة النمو القوي، كانت الوساطة البنكية مشجعا للمقترضين و الاقتصاد الوطني أيضا، و ذلك بتمويل معدلات الاستثمارات المرتفعة بفضل تكلفة منخفضة و ثابتة لرأس المال. إذن في الأنظمة البنكية المدعمة من طرف السلطات العمومية، فكانت الصدمات المالية قليلة و منعزلة. فخطر القرض الجماعي كانت تتحمله الدولة، أما الخطر الفردي كانت تسيره البنوك من خلال الحراسة الفردية للمقترضين في إطار العلاقة المستمرة مع الزبائن. فخطر السوق كان غير موجود تقريبا في الدول حيث تلعب الأسواق المالية دور سطحي في تمويل الدين العام حصريا.

أما بالنسبة لمالية الأسواق، تتدخل الأسواق المالية الثانوية لسندات الذمم لحل الضغط الموجود بين الاستثمارات و السيولة. و تكون هذه الأسواق منظمة، عندما تعمل بصفة طبيعية، عندما تحول ملكية الحقوق على الأصول الثابتة إلى سيولة، التي يتم الحفاظ عليها من خلال قوة أسواق رؤوس الأموال و بالمحافظ المتنوعة للمستثمرين التأسيسيين الحاملين الأكبر للأموال السائلة في الأسواق أين يقومون بشراء السندات. فالسيولة في هذه الحالة مختلفة كثيرا عن الودائع البنكية التي تؤخذ كليا و بصفة دائمة بسبب السيولة المؤمنة و تمكن البنوك الوصول إلى المصدر النهائي للسيولة خارج السوق (تسبيقات البنك المركزي).

و بالمقابل، فإن الأسواق الثانوية للأصول المالية لا يمكن أن تكون سائلة كلياً بما أن رأس المال الذي يمول سندات الذمم يكون ثابتاً. فلا يمكن انسحاب كل العالم من السوق في نفس الوقت. فالسيولة إذن مرتبطة بالتوازن الذي يحدث بين البائعين و المشترين. و الوجود الدائم لخطر خسارة رأس المال يجبر المساهمين في سوق الأصول المالية على المضاربة على التطور المستقبلي لأسعار السوق. فالمضاربة تعتبر ضرورة حتمية لسير الأسواق المالية.

فمن خلال توسيع تشكيلة التوظيفات المعروضة على المدخرين، نشر المعلومة الدائمة عن الأسعار و المردوديات، و مع زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية لعرض أحسن شروط الادخار، جعلت مالية السوق العلاقات بين الدائنين و المدينين أكثر إستراتيجية و أكثر تبعية لتقلبات معدلات الفائدة.

و بصفة عامة فإن وجود ظاهرة التحرر المالي في فترة الانكماش ، أدى إلى رفع من مردوديات الادخار. ففي الفترة الممتدة بين 1995-1998 ارتفع المردود المتوسط للتوظيف في أسهم مؤشر Standard & poors 500 في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 20٪، أما المردود الاقتصادي الصافي لرأس المال الإنتاجي لمجموع الشركات الخاصة غير المالية كان حوالي 12٪ و معدل الفائدة على المدى البعيد كان 6٪¹.

فقد تعدى التحرر المالي حدود الدول المتقدمة بصفة موسعة إلى باقي الدول الناشئة منذ بداية الثمانينيات.

ثالثاً: نتائج أو آثار الشمولية المالية من وجهة نظر: Aglietta

لقد نتج عنالشمولية المالية عدة آثار، حيث جلبت العديد من الفرص بالإضافة إلى العديد السلبيات التي هزّت الأنظمة المالية سواء للدول المتقدمة أو الناشئة و بصفة عامة كل دول العالم.

- اتساع التحرير المالي و انتشاره عبر كل حدود الدول النامية، منذ بداية الثمانينيات. أدى إلى حرية دخول رؤوس الأموال بطريقة غير متوقعة و التي حفزت على إصلاح المنظومة المالية لهذه الدول؛
- كما أدى التحرر المالي إلى تراكم احتياطات الصرف، الذي نتج عنه اقتصاد أكثر سيولة و انطلاق موجات البجوحة المالية داخل الدول المستفيدة.

¹Aglietta, M. (1999). Op.cit. ,P P52-67.

- تجعلنا عملية التحرر المالي أن نتصور ميزان مدفوعات بطريقة عكسية، فبدلاً من البحث عن الفوائض التجارية من أعلى الميزانية، نتوقع دخول الأموال من أسفل الميزانية.

- وأهم السلبيات التي تنتج عن التحرير المالي عدم الاستقرار المالي الذي تسببه

الأزمات المالية المتكررة، بحيث تكررت و تنوعت الأزمات المالية في كل الدول سواء المتقدمة أو النامية، فكانت أول أزمة بالمكسيك في نهاية 1994، بعدها اندلعت أزمة في دول آسيا الناشئة، فبدأت في تايلاندا في جويلية 1997 و انتشرت في كل المنطقة لتبلغ ذروتها في منتصف أكتوبر إلى نهاية ديسمبر من نفس السنة، و كانت لها انعكاسات واسعة النطاق على مجموع الدول الناشئة و في الدول التي التزمت بالتحرر المالي. و يتمثل مصدرها في زيادة مديونية المتعاملين الخواص .

و تشترك كل هذه الأزمات في المزيج من المديونية الدولية بالعملات الصعبة، التي زادت بسرعة أكثر من جذب رؤوس الأموال ذات عوائد أعلى من تلك الموجودة في الدول الأم للمقرضين، و أنظمة الصرف الصارمة التي يطبقها المستثمرين الأجانب. و تعتبر البنوك المحلية حلقات ضعيفة للاندماج المالي عن طريق المديونية.

و هناك عدة عوامل زادت من تراكم الأخطار: الاستدانة بالعملة الصعبة على المدى القصير و تمويل عمليات مضاربة حسب الحالة بالعملة الوطنية، استثمارات صناعية بمرودية مشكوك فيها و ديون عمومية ثقيلة بشكل خطير.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوجه السريع نحو التحرر المالي، دون وضع قواعد تنظيمية لتنويع الأخطار و فرض مؤونات أدنى لرؤوس الأموال، لكن أيضا دون مراقبة بنكية، كانت أرضية ملائمة لتطوير الأزمات.

و قد تكررت هذه الأزمات منذ أن أصبحت تمثل السندات المالية آمال للربح. دائما و في كل الأماكن أدى الحماس الجماعي لارتفاع مذهب لأسعار الأصول المالية ليتبعه انهيار تام للأسعار .

و من خلال المضمون الفردي لكل أزمة؛ نجد أن السبب في تكرارها هو منطق مالية السوق الذي تطرقنا إليه في السابق. بحيث سيولة السوق ليست حقيقة موضوعية بل هي تخيل جماعي للمساهمين، يمكن أن تتدهور بمجرد وجود تردد في الرأي الجماعي السائد.

و للأزمات المالية بعد آخر مريبك يتمثل في العدوى. (Contagion)، بحيث تنتقل الأزمة من سوق لآخر و من دولة إلى أخرى و ذلك بسبب التكامل المالي بين أسواق الصرف، الأسواق المالية و الأسواق المصرفية، و كذلك بين الأسواق المحلية و الأجنبية.

و يرى Aglietta أيضا أن معظم الأزمات المالية لديه بعد دولي، نظرا لتوجه المالية نحو الشمولية تحت تأثير البحث عن الأرباح، مع أن النقود تم تقسيمها عن طريق تعدد السيادة. و قد خلق الاعتماد المتبادل للأسواق ظاهرة عدم التأكد (l'incertain). و هذا ما حفز السلطات العمومية المكلفة بأمن الأنظمة المالية على البحث عن طرق لتعزيز أنظمة الحيطه التي تكون متناسقة داخل مجموع الأسواق الشاملة، و تهتم بالتنبؤ و حل الأزمات. هذا التنظيم الودي في السوق يجب أن يحرض الفاعلون الخواص على التحكم بأنفسهم في الأخطار التي يتخذونها.

رابعا: أسباب الانفتاح المالي l'ouverture financière

فقد كانت المديونية الدولية للبلدان النامية عقب الصدمات النفطية (le choc pétrolier) من مسؤولية الدول أو الوكالات الذي تكفلهم. نجم عن هذه الديون السيادية أزمة الملائمة المالية ابتداء من 1982. و تم تسييرها من خلال إعادة جدولة ديونها في إطار مخططات الإنعاش الموضوعه بمساهمة FMI، هذا الأخير قام بإعداد مذهب موحد للاقتصاد الكلي يفي بشروط خدمة الدين. و لتحقيق عملية تحويل العملات الصعبة إلى الدائنين ينبغي التنسيق بين معدلات الصرف الحقيقية التنافسية و التسيير الصارم للماليات العمومية من أجل الحصول على فائض في الميزانيات الجارية. و بدافع التغيير لوجهات النظر انطلق المخطط الأمريكي (BAKER) بين 1985 إلى 1988 و بعدها برنامج (Brady) لتخفيض الديون، من خلال تحويل الديون المصرفي إلى أسهم و سندات. و كان الهدف من هذا التغيير السماح للدول المدينة بأن ترجع إلى السوق الدولي لرؤوس الأموال الموسع للمستثمرين الجدد من أجل تمويل النمو غير التضخمي. في نهاية الفترة أغرت تجارب التثبيت الاسمي (l'ancrage nominal) للصرف كل من المكسيك، الأرجنتين للقضاء على التضخم.

تم تبني التحرير المالي حتى يكون القوة الدافعة للتغيرات الهيكلية التي تحسن من مردودية رأس المال في الدول ذات إمكانيات قوية للنمو الصناعي. و من أجل تشجيع حركة رؤوس الأموال مع التقليل من أخطار الصرف تم تبني التثبيت الاسمي لمعدلات الصرف على الدولار بدلا من معدلات الصرف المرنة. و من أجل زيادة قدرات المديونية للدول، و على الدول التي تكون أسواقها المالية المحلية بدائية أن تخلق أدوات ديون في شكل سندات مالية. و منه ستستفيد المدخرات الداخلية من منافسة كبيرة

للمقترضين الذين يحسنون من مكافأته. هذا ت ينتج عنه فعالية في تخصيص رؤوس الأموال.

و قد كان لهذا المذهب أثره البالغ ابتداء من 1991، بحيث أدى تطبيقه إلى انطلاقة دخول رؤوس الأموال أبعد من كل التوقعات. فتراكم احتياطات الصرف، جعل الاقتصاديات أكثر سيولة وانطلقت موجات من البحبوحة في الدول المستفيدة.

في أمريكا اللاتينية (ما عدا الشيلي التي وضعت مراقبة صارمة على رؤوس الأموال) تم استبدال الادخار الداخلي الذي انهار في القطاع الخاص بدخول رؤوس الأموال التي وجهت لتمويل استهلاك الطبقات الاجتماعية الثرية. ففي المكسيك تم تقييم معدل الصرف الحقيقي بـ 20% بين 1989 و 1994 و عجز الميزان الجاري الذي وصل إلى 8%.

أما في آسيا، كانت حصص رؤوس الأموال الأجنبية متممة للادخار الداخلي الذي كان مرتفعا. و سمحت وفرة الائتمان بالحفاظ على وتيرة النمو القوية مع فائض في الاستثمار المفرط في الطاقات الصناعية (كوريا) أو إثارة المضاربة العقارية (تايلاند، ماليزيا).

مع أن شروط الاقتصاد الكلي كانت مختلفة، فإن الدافع الكبير لعدم الاستقرار الذي أثاره التحرر المالي بسبب هشاشة البنوك المدينة بالدولار و الدائنة بالعملة المحلية. فقد تراكمت خسائر الائتمان، تواريخ الاستحقاق و الصرف. فزاد ضعف البنوك شيئا فشيء من حساسية دخول رؤوس الأموال المضاربية و الحد من أدوات السياسة النقدية لمحاربة المضاربة.

المطلب الثالث: المقارنة بين المقاربتين.

من خلال ما سبق عرضه عن المقاربتين، فإن هناك اختلاف و تشابه في وجهات نظرهم عن العولمة أو الشمولية المالية كما يسميها البعض. و يمكن أن تكون المقارنة بينهما من خلال عدة معايير: التعريف، المظاهر و النتائج الإيجابية و السلبية.

أولا: من حيث التعريف

1.1 يعرفها **H.Bourguinat**: على أنها مسيرة من خلالها يتم تحرير الأنظمة المالية و تطوير معقد للتقنيات. و قد أبرز أن أهمية الجانب المالي في كل القطاعات الاقتصادية جعلها تتطور بسرعة أكثر من الشمولية الحقيقية أو التجارية (تبادلات السلع و الخدمات).

2.1 أما **M.Aglietta**: فعرفها على أنها الشمولية أو الكوكبة المالية التي تطلق على تلك التحولات التي مست القطاع المالي و أثرت على مبادئ المالية غير المباشرة، حيث

غيرت من نمط التمويل الذي أصبح تهيمن عليه المالية المباشرة التي تعتمد على تمويل الأسواق المالية، الذي يسمى بالمنطق المالي الجديد الذي تزامن مع تحرير الأنظمة المالية و التكامل الدولي.

ثانيا: من حيث المظاهر أو الطرق نحو الشمولية المالية

1.2 لخص **H.Bourguinat** هذه الظاهرة في الحركة الثلاثية الأبعاد؛ نجاح الابتكارات المالية و أخيرا في الوظائف التي تؤديها و الاختلالات الناجمة عنها.

بالنسبة للأبعاد الثلاثة التي ساعدت على انتشار و توسع العولمة المالية فهي: التقليل من الحواجز (déclouisonnement) ، التقليل من القواعد التنظيمية (déréglementation) و أخيرا التقليل من الوساطة المالية (désintermédiation financière). و قد تزامنت هذه العمليات مع بعضها البعض، و ساعدت كثيرا على الاعتماد المتبادل، الاندماج و التحرير المالي. كما ساهمت كثيرا في خلق منتجات و تقنيات مالية جديدة و أكثر تعقيدا (sophistiqués)، تسمى بالابتكارات المالية التي يرى المفكر بأنه يجب أن ترفق بمجموعة من الإجراءات الجديدة التي تساعد على إدارة الأخطار المالية كخطر معدل الفائدة و معدل الصرف، بسبب اختراق البنوك و المؤسسات المالية للعالم الافتراضي. حيث مرت بثلاث مراحل أو أجيال: في المرحلة الأولى تم فيها ابتكار تقنية التوريق المالي؛ المرحلة الثانية تميزت بظهور بعض المشتقات المالية ك: swaps، العقود المستقبلية و الخيارات و أخيرا ظهر ابتكار مالي عظيم و هو مشتقات القروض.

2.2 أما **M.Aglietta**: فيتطرق إلى مظاهر الشمولية المالية بطريقة تختلف عن المفكر الأول لكنها تتشابه معها من حيث المضمون و تتمثل في: هيمنة الأسواق المالية على عمليات التمويل و هذه الفكرة تتناسب مع التقليل من الوساطة المالية التي تطرق إليها **H.Bourguinat**؛

- تحرير التدفقات الدولية لرؤوس الأموال مع الحد من النظام المقنن أو المضبوط في مراقبة حركات رؤوس الأموال و هذا ينطبق تماما مع البعد الثاني و هو التقليل من التقنين المالي؛
- و من المظاهر الأخرى، الآليات الجديدة الأكثر تعقيدا التي تساهم في انتقال تدفقات رؤوس أموال و التي أدت شيئا فشيء إلى الاندماج المالي بين كل أقسام سوق رأس المال الذي كان نتيجة لقاعدة إزالة الحواجز الموجودة بين مختلف أجزاء السوق المالي سواء من الناحية الداخلية أو الخارجية و هذا ما تطرق إليه أيضا المفكر **Bourguinat**.

- هيمنة المستثمرين التأسيسيون، و تميزت أيضا بالمضاربة التي اعتبرها المفكر حتمية ضرورية لسير الأسواق المالية.

و قد أطلق Aglietta على هذه التغيرات – التي حدثت على المستوى المالي- اسم المنطق المالي الجديد الذي هيمنت عليه المالية المباشرة

ثالثا: من حيث نتائج العولمة المالية

1.3 يرى Bourguinat أن المالية المعاصرة ساعدت كثيرا على تحويل مبالغ كبيرة و تمكنت من أداء خمس وظائف أساسية، التي أثرت بالمقابل على اختلال الأنظمة الاقتصادية. ففي نظره أن العولمة المالية سلاح ذو حدين، فمن جهة وفرت عدة فرص لاقتصاديات الدول، و من جهة أخرى تمكنت من زعزعتها و عدم استقرارها.

فمن أهم الوظائف التي قدمتها العولمة للاقتصاد العالمي هي: تحويل زمني للثروة ، تفسير الأخطار بفضل ابتكار أدوات و نماذج مالية قادرة على التنبؤ بالأخطار قبل وقوعها و السيطرة عليها، تراكم رأس المال، نشر المعلومة و إمكانية تدفقات التسديد.

أما الاختلالات الوظيفية الناجمة عن هذه الوظائف كما يراها المفكر فهي تتمثل فيما يلي: قلة (كثرة) الاستهلاك الحالي، مشاكل الخطر الأخلاقي و سوء الاختيار الناجمة عن مشاكل عم تماثل المعلومات بين المقرضين و المقترضين، كثرة (قلة) التراكم القطاعي، الميول إلى التقليد الذي يعتبر من بين نقاط الضعف الكبرى للأسواق بسبب نشر المعلومات وسط الأسواق المالية الذي ساعده التقدم التكنولوجي. و يؤدي التقليد إلى تكوين الفقاعات المالية.

2.3 وجهة نظر Aglietta

يرى بأن الشمولية المالية أثرت على الدول و أنظمتها المالية إيجابيا من ناحية، و من ناحية أخرى أخلت بأنظمتها المالية بصفة خاصة و أنظمتها الاقتصادية بصفة عامة. فقد تطرق إلى عنصر التحرير المالي الذي يعتبره أساس الشمولية المالية و هو الذي ساهم في التغيرات و الانقلابات التي تحدثت على الساحة المالية. فقد اتسع و انتشر التحرر المالي بسرعة عبر كل حدود الدول النامية، ساهم كثيرا في حرية دخول رؤوس الأموال و حرض على إصلاح المنظومات المالية؛ كما نتج عنه اقتصاد أكثر سيولة الذي ساعد في انطلاق موجات البحبوحة المالية بسبب تراكم احتياطات الصرف.

من بين الإيجابيات التي تطرق إليها، زيادة ثروة الأفراد نسبيا فيما يتعلق بالدخل المتاح عندما ترتفع أسعار الأصول المالية، و يمكنهم أيضا الاستدانة لرفع مستوى استهلاكهم و تحقيق قيم مضافة من اجل نفقات استثنائية. و تنطبق هذه الفكرة مع الوظيفة الأولى

التي تناولها Bourguinat في وظائف و اختلال وظيفي للشمولية المالية آل وهي تحويل زمني للثروة والذي يقابله إما قلة أو كثرة الاستهلاك. أما بالنسبة للمؤسسات، أين يعتبر مردود رؤوس الأموال، المعيار الأول الذي يجب احترامه في رأسمالية الملكية (capitalisme patrimonial). أثار اقتصاد رأس مالي إنتاجي على المدى البعيد و يؤدي إلى استثمار أكثر دوريا.

و قد ركز المفكر كثيرا على الآثار السلبية للتححرر المالي و منه للشمولية المالية، و التي تمثلت في عدم الاستقرار المالي الذي سببه تكرار و انتشار الأزمات المالية عبر الزمن و في كل أرجاء العالم، أين تم الالتزام بالتححرر المالي. فجل الأزمات التي عرفها العالم، كانت مالية ثم تحولت إلى أزمات اقتصادية و أهم الأزمات التي تحدث عنها المؤلف كانت: أزمة الديون السيادية و أزمة الصرف و أزمات معدلات الفائدة.

فإن عوامل زيادة الأخطار المالية في نظره كانت: الاستدانة بالعملة الصعبة لتمويل استثمارات صناعية بمرودية مشكوك فيها، و ديون عمومية ثقيلة بشكل خطير. و يرى أيضا بأن السبب الأخير لتكرار هذه الأزمات يكمن في منطق مالية السوق الذي تطرقنا إليه في السابق. و يقول بأن سيولة الأسواق ليست حقيقة موضوعية بل تخيل جماعي للمساهمين، يمكن أن تتدهور بمجرد تردد في الرأي الجماعي السائد و هذا ينطبق تماما مع ما سماه المفكر Bourguinat بالتقليد الذي يؤدي إلى الفقاعات المالية les bulles (financiers).

و نظرا لتوجه المالية نحو الشمولية و تحت تأثير البحث عن الأرباح، يرى بأن الأزمات المالية كلها أو معظمها اتخذت بعد دولي و بعد آخر هو العدوى، بحيث تنتقل من مكان اندلاع الأزمة إلى أماكن أخرى بسبب الاندماج المالي و الاعتماد المتبادل (l'interdépendance). الذي ساهم في خلق ظاهرة عدم التأكد (le monde incertain). فتصبح إذا معممة.

كما تناول أهمية حماية الأنظمة المالية من طرف السلطات العمومية و ذلك بتعزيز أنظمة الحيطه التي تهتم بالتنبؤ و حل الأزمات. كما نوه إلى أن التوجه إلى الأمام نحو التحرير المالي يجب أن يتزامن مع ضرورة وضع قوانين تنظيمية لتنويع الأخطار، فرض مؤونات أدنى لرأس المال و تحت الإشراف المصرفي، حتى تتفادى الحكومات الوقوع في الأزمات المالية؛ فالدول التي تتبنى الأنظمة البنكية المدعمة من طرف السلطات العمومية، تكون الصدمات المالية نادرة و معزولة.

المبحث الثالث: ماهية العولمة المالية

المطلب الأول: مراحل نشأة الشمولية المالية

إن الشمولية (الكوكبة) المالية كما تسمى اليوم ليست ظاهرة حديثة بدون ماضي، بل تمتد جذورها إلى زمن بعيد جدا عن ما قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية. لكنها لم تكون بنفس الآليات و بنفس الوتيرة التي هي عليها الآن. فبعد القطيعة التي عرفتها بسبب الحروب العالمية و الأزمات المالية المتكررة، تمكنت بعدها من أن تتخذ منحى آخر و انتشار واسع في كل أقطار العالم. و قد تم التطرق في الأعلى إلى المراحل التاريخية للعولمة بصفة عامة سوف نعرض حاليا أهم المراحل التي مرت بها الشمولية المالية حتى وصلت إلى ما هي عليها الآن، حيث قسمها معظم المفكرين إلى ثلاث مراحل أساسية متمثلة في ما يلي:

أولاً: مرحلة التدويل المالي: *L'internationalisation financière*

انطلقت في نهاية القرن XIX (بين 1870-1914)، حيث تميزت هذه الفترة بقوة تدويل الأسواق المالية. فبلغ آنذاك مخزون الأصول الأجنبية المستحوذ عليها من طرف الدول الصناعية بالتقريب 50% من ناتجها الداخلي الخام (PIB). لكنها سرعان ما انخفضت و بقوة لتصل بعد الحرب العالمية إلى أقل من 10%. و في المرحلة كانت بداية الانفتاح اتجاه تبادلات السلع و الخدمات و نفس الشيء بالنسبة لرؤوس الأموال. و ابتداء من 1950 انطلقت حركة كبيرة و قوية للتحرر المالي. و قد كانت تحت إشراف مجموعة من المؤسسات الدولية ك: صندوق النقد الدولي (FMI)، GATT، L'OECE-puis L'OCDE-، حيث تضافرت جهودها لتشجيع حرية تبادل السلع، قابلية تحويل النقود و الحد من مراقبة رؤوس الأموال. و من بين المبادرات الرئيسية، الرجوع إلى قابلية تحويل النقود الأوروبية (1951)، معاهدة روما (1957) أو مفاوضات Kennedy سنة 1971.¹

و هي مرحلة تمهيدية للعولمة، كان فيها الانفتاح نحو الخارج استثنائيا و مقتصرًا على أنشطة معينة وبعض المناطق الجغرافية. و تطور التدويل المالي منذ السبعينيات، و يعني " تضاعف حركات رؤوس الأموال بالإضافة إلى ظهور الشركات متعددة الجنسيات البنكية و المالية (شركات التأمين).

¹Bourguinat, H, Teiletche , J&.Duy, M. (2007). Op.cit. p15.

و تعرف أيضا على أنها " تنمية العلاقات المالية (سلفيات، قروض) بين مختلف الدول. بحيث تقوم الأنظمة المصرفية الدولية بتحويل كتلات مهمة من رؤوس الأموال"¹.

و هي الأخرى عرفت ثلاث فترات متتالية حسب Laubier² :

- تميزت فترة ما بين سنوات الخمسينيات و الستينيات، بإنشاء البنوك فروع لها (ad hoc) من أجل مرافقة زبائنها المحليين لإتمام عملياتهم في الخارج؛
- من نهاية الستينيات حتى وسط السبعينيات، تم تنمية سوق الأورو- نقود (euromonnaies) تحت تأثير القيود التنظيمية في الولايات المتحدة الأمريكية (ساعدت البنوك على البحث عن الأموال في الساحات الأجنبية) و الفوائض المالية التي حققتها الدول المنتجة للبتروول.
- و المرحلة الأخيرة تم تنمية سوق مالي شامل بسبب الابتكارات المالية التي حفزها التقليص من التقنين الماليو إحلال الأسواق المالية كأداة للتمويل بدلا من القروض البنكية.

و هناك بعض المظاهر الأخرى التي تم تسجيلها في هذه المرحلة يمكن ذكرها فيما يلي:³

- انهيار نظام بروتوودز في 1971 و إنهاء ربط الدولار و العملات الأخرى بالذهب، و هي مرحلة مهدت لتطبيق نظام أسعار الصرف المرنة؛
- ظهور و توسع أسواق " الأورو دولار " بدءا من لندن ثم إلى بقية الدول الأوربية؛
- انتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم و التي منحت العديد من القروض الدولية؛
- ارتفاع العجز في موازين المدفوعات و الميزانيات العمومية للدول المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة.

ففي مرحلة التدويل، تم خلق علاقات الاعتماد المتبادل بين الشركاء الأجانب لكن بقي الإطار الوطني هو المرجع الأساسي.

فعندما يعمم التدويل المالي على مستوى كل الأنشطة و على مستوى الكون، تقترب حدود العالم تحت تأثير التقدم التكنولوجي؛ حينئذ يصبح التدويل عولمة.

1 Yves capul, J & Garnier, O.(2013-2014). Dictionnaire d'économie et de science sociale, Ed hatier, 474-476.

2 karyotis, C. (2005). mondialisation des marchés et circulation des titres. Ed Revue Banque.p42.

3 عبد الله غ. (2013). العولمة المالية و الأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة و نبلاء ناشرون و موزعون عمان ص 80-81

ثانياً: مرحلة العولمة المالية أو المرحلة العابرة للقارات transnationale

هناك من يطلق على هذه المرحلة بالعولمة المالية و هناك من يسميها مرحل عابرة للقارات و هذه المرحلة الجديدة ظهرت في نهاية سنوات 1970 و خصوصا 1980. فتعرف العولمة على أنها مرحلة تنمية الكون دون حواجز أين يكون الكل قريب من بعضه البعض، يمكن الوصول إليه، حيث الكل يتصل و يمكن أن ينتج عنه زيادة التضامن و الاعتماد المتبادل. فالعولمة هي نتيجة للتدويل (الذي تخصص في اختيار الدول و الأنشطة) و تختلف عن الشمولية (التي أضافت إلى إلغاء المسافات و الحدود تلك الخاصة بالوقت الذي أصبح ممكنا تحت تأثير تكنولوجيا المعلومات).

حيث أخذت الشركات متعددة الجنسيات و الهيئات المالية بعين الاعتبار في مخططاتها و مشاريعها اختراق العالم بأكمله. حتى المستهلكين تغير سلوكهم اتجاه التأثيرات الخارجية بالتكيف معها (تنوع في المنتج)، الحركة السريعة للأشخاص و الأفكار التي تجردت من جنسيتها، تحويل التكنولوجيا بسرعة من دولة لأخرى، إضافة إلى الاستفادة من الفاعلين الجدد من آسيا و أمريكا اللاتينية أيضا. و هذا يعني أن دول قليلة بقيت بعيدة عن العولمة، فمعظم الدول أصبحت تساهم التبادلات العالمية كالدول النامية التي أصبحت أطراف مصلحة، من أجل تمويناتها و تمويلها، إضافة إلى الصين و دول الاتحاد السوفيتي القديمة اعترفت بأن لا يمكنها أن تبقى معزولة عن العالم لعدة أسباب. إضافة إلى بعض الدول الأخرى.

فهي تعرف أيضا بتعميم اقتصاد السوق مزدوج الانخراط، لقيم الديمقراطية المتعددة و حقوق الإنسان. و قد كان سقوط حائط برلين في 9 أكتوبر 1989 رمزا أو إشارة لنهاية تقسيم العالم إلى كتلتين إيديولوجيتين، و سجل مرحلة حاسمة و مهمة لمسار العولمة. و قد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- حرية حركات رؤوس الأموال بفضل رفع الرقابة عليها و تخفيض التعريفات الجمركية، و قد أدت هذه الإجراءات إلى انتشار واسع لعملية التحرر النقدي و المالي عالمياً؛
- احتلال سياسة التقليل من التقنين المالي مكانة مهمة لسير السوق و ذلك بإعادة تأطيره في مساحة أكثر ملائمة مما كان عليه أثناء تدخل الدولة؛
- التوسع الكبير في أسواق السندات و ارتباطها على المستوى الدولي و تحريرها من كافة القيود؛
- النمو السريع في الأصول المالية المشتقة و تعميق الإيداعات المالية بجمع كميات ضخمة من المدخرات العالمية؛

- توسيع صناديق المعاشات و الصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار.

ثالثا: مرحلة الشمولية المالية (La globalisation financière)

و هي آخر مرحلة للعولمة، لكنها أشمل من المرحلة السابقة بحيث شهدت تطورات عميقة و جذرية على كل المستويات، حيث امتدت من 1986 إلى يومنا هذا. فهي مصطلح إنجليزي تم ترجمته إل الفرنسية ب Globalisation، و يعني وضع شبكة عالمية للإنتاج و المعلومة. و حتى تكون الشمولية، ينبغي معالجة السوق على نحو شمولي على مستوى العلم بأكمله. و هذا ما تم التماسه لدى متخصصين في التسويق (Porter, 1986, Ohmae) (1990) حيث أن المؤسسات و المجموعات الكبرى عليها أن تصمم و تنفذ مشاريعها بنظرة شاملة¹.

فالشمولية هي تضيق الأرض، اختصار للزمن، بحيث أصبح العالم أكثر سرعة، أكثر حركية، أكثر أداء، أكثر حساسية و أكثر خطورة أيضا. و من أهم مميزاتها عن المراحل الأولى:

- تعميق الترابط المتبادل (interconnexion)؛
- انفتاح الأسواق مع عمليات التسيير و شبكات الإنتاج، فلم يكن أبدا مسح كوكبي للمعلومة مع قنوات الاتصال؛
- كانت نتيجة لعاملين أساسيين هما التكنولوجيا الحديثة و السوق. فقد أصبحت التكنولوجيا المهيمنة عن طريق الإعلام الآلي ضرورة في كل المجالات المالية. و السوق بدوره الذي فرض نفسه كمرجع عالمي؛
- إجراء أهم الإصلاحات في بريطانيا العظمى و التي تسمى ب « Big Bang » أتبعتها البورصات العالمية الكبرى بتحرير أسواق أسهمها؛
- ضم العديد من الأسواق الناشئة و ربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام في مراحل الشمولية المالية؛
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجزائها بفضل الاندماج الذي حققته بعض البورصات العالمية كبورصة Euronext و Nyse- Euronext. فأصبحت تسلك سلوك السوق الواحد. كما أن وسائل الاتصال الحديثة جعلتها تتصل فيما بينها في شبكة مالية واحدة و هكذا أصبحت تعمل 24/24 و 7 أيام/7؛ زيادة التعامل في سوق الصرف؛

1 Bourguinat, H, Teiletche , J&.Duy, M. (2007). Op.cit. p16.

- توسيع التمويل المباشر بالجوء إلى الأسواق المالية و تغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية¹.

- أصبح العالم قرية صغيرة، بحيث يتم نقل الملايين من أموال عملات الدول المتقدمة كالدولار واليورو أو أي عملة قوية في السوق العالمي من أقصى شرق الكرة الأرضية إلى أقصى غربها في ثواني معدودة بفضل التقدم التكنولوجي.

فقد أشرفت عليها المؤسسات المالية الخاصة و دعمتها القرارات السياسية (إزالة القيود التنظيمية و تحرير التبادلات)، التطورات التكنولوجية (تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الجديدة (NTIC) و انقطاع الجيو سياسة (انهيار الشيوعية)².

فمع التدويل يتم إسقاط ما هو وطني على الخارج، و مع العولمة باقي العالم يغزو الوطني، فمع الشمولية يمتزج الوطني مع العالمي . و يبدأ العالم الجديد.³

المطلب الثاني: مفاهيم و أبعاد الشمولية المالية

أولاً: مفاهيم الشمولية المالية

لقد اختلف الاقتصاديون المتخصصون في عالم المالية في تعريف الشمولية المالية، بحيث كل واحد منهم تطرق في تعريفها إلى بعض العناصر وأهم البعض منها و لذلك سوف يتم عرض بعض المفاهيم و ليست كلها:

" تسارع مسار التحرر المالي ابتداء من 1974 عندما رفعت الولايات المتحدة القيود على تصدير رؤوس الأموال التي فرضها نظام بروتون وودز لضمان استقرار معدل الصرف. و منذ أن رفعت أيضا الدول المتقدمة و العدد من الدول النامية القيود ، و هذا يعني حرية تصدير و استيراد رؤوس الأموال لشراء أو بيع الأصول الصناعية أو المالية و، بالتالي حرية كبيرة للمستثمرين".

" ظهرت شمولية أسواق رؤوس الأموال من قبل المؤسسات متعددة الجنسيات للبحث عن تسيير شامل لخزينتها، الذي تتطلبه تغيرات معدل الصرف و الفائدة، الابتكارات

1 عبد الله غ. (2013)، مرجع سابق الذكر ص 82-83

2 J.Yvescapul ;O.Garnier,Dictionnaire d'economie et de science sociale, P312-313

3 Isiroen.J M.().Une mondialisation en crise, Université Paris-Dauphine) ; LED a IRD,UMR 225 DIAL.p 2vue sur site :https://jean-marcsiroen.dauphine.fr/fileadmin/mediatheque/pages_perso/siroen/documents colloquehess.pdf

المالية و التقليل من التقنين. و أول سوق شامل كان سوق اليورو (c. (l'euromarché),
1de Boissieu1987).

" الانخفاض في تكاليف المعاملات المالية الدولية، و إنها الزيادة في تدفقات رؤوس
الأموال بين الدول و من دون قيود تذكر " (Helen Ray 2003)²

و عرفها نفس الباحث على أنها " الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى
ما يسمى بالانفتاح المالي الذي أدى إلى إلغاء القيود على حركة الأموال إلى الأسواق
المالية العالمية"³

" إنها الظاهرة التي نمت و تطورت بالموازاة مع نمو التجارة العالمية و نمو الاستثمارات
الأجنبية المباشرة، غير أنها عرفت انتشارا كبيرا بدخول نظام تعويم أسعار الصرف و
إزالة الحدود و القوانين الرديعية للنظام المالي على المستويين المحلي و العالمي" (عبد
المطلب عبد المجيد، 2006)⁴

الشمولية المالية "هي المسار الذي من خلاله تم تحرير و عصرنة الأنظمة المالية بفضل
حملة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات « NTIC » و الإصلاحات التي قامت بها
السلطات العمومية، التي سعت لتوحيد أسواق رؤوس الأموال (قصيرة و طويلة الأجل)
على المستوى الوطني و الدولي، و هي الظاهرة التي تسمح بتداول التدفقات المالية في
الوقت الحقيقي ما بين المتعاملين على مستوى الكون، مع تبني سوق موحد لرؤوس
الأموال، مع تشكيلة كاملة متصلة فيما بينها (نقدية، عقارية، بنكية، بورصات، منتجات
مشتقة) " (2007D.Plihon)⁵

و هناك من عرفها على أنها " تتميز بعملية تكامل أو اندماج الأسواق المالية الدولية
تحت تأثير عاملي التحرير المالي الدولي و ارتفاع الحركة الدولية لرؤوس الأموال".

" الشمولية المالية هي أولا عملية الاندماج المالي التي لم تتوقف عن النمو منذ 1970،
و أدت إلى خلق سوق موحد لرأس المال على مستوى الكون من خلال تكامل الأسواق
المالية، و قد سمح وجود سوق موحد بإزالة الحواجز بين الأسواق الوطنية المتميزة

1 karyotis, C. (2005). mondialisation des marchés et circulation des titres. Ed Revue Banque. P 42.

2.حسن كريم حمزة. (2011). العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع- عمان. ص 42.

3. حسن كريم حمزة ، نفس المرجع، ص 42.

4 نفس المرجع، ص42.

5 D.Plihon, (2007) « le financement de l'économie, nouveaux acteurs, nouveaux enjeux », cahiers français n°331, pp85-90, site internet :
https://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/libris/ 3303330403310
/3303330403310_EX.pdf

بالمنافسة غير الكافية بين الهيئات و الكثير من العوائق التي تعرقل ظهور وفورات الحجم (L'économie d'échelle). و هي أيضا تمديد لمسار التحرير المالي الذي شرع فيه على المستوى الداخل".¹

"تعرف الشمولية بأنها دمج نظام مالي محلي لدولة ما مع الأسواق و المؤسسات المالية الدولية، بحيث يفرض هذا الاندماج على الحكومات بأن تحرر قطاعها المالي الوطني و حساب رأس مالها"².

"الشمولية المالية هي عملية ترتبط مع الحركة الدولية لرؤوس الأموال، المتعلقة بإستراتيجية المؤسسات متعددة الجنسيات في شكل الإستثمار المباشر الأجنبي IDE (، لأن هذه المؤسسات تقوم بإعداد إستراتيجية من منظور شامل بعيد عن الجنسية الأصلية. كما تعني أيضا تعزيز التحويلات الدولية للادخار " .

فمن خلال المفاهيم السابقة عن ظاهرة الشمولية المالية يمكن استنتاج تعريف شامل لها. فهي مسار طويل انتقلت و تحولت فيه الأنظمة المالية من نمط تمويلي يعتمد بصفة كبيرة على الوساطة البنكية و يسمى بالمالية غير المباشرة إلى نمط آخر حيث ظهرت هيئات مالية جديدة تنافس البنوك في مجالها كالمسوق المالي- الذي يعتمد على مبدأ المالية المباشرة - و المؤسسات المالية المتخصصة. و هذا التحول أدى إلى تنمية القطاع المالي و حدثته كما نتج عنه أيضا إزالة بعض اللوائح و الأنظمة القانونية التي كانت تسير هذه الأنظمة في إطار الإصلاحات التي لجأت إليها معظم الحكومات التي سعت إلى توحيد أسواق رؤوس الأموال (نقدية، مالية ، سوق الصرف، محلية ودولية).

فالشمولية المالية كانت نتيجة للتحرر المالي الدولي لرؤوس الأموال، تحرير القطاعات المالية، اندماج الأسواق المالية الدولية و انفتاح الاقتصاديات الوطنية نحو الصفقات الدولية و هذا ما جعل من الأسواق العالمية سوقا موحدا لرؤوس الأموال.

ثانيا. أبعاد الشمولية المالية

و يمكن استنتاج ثلاثة أبعاد للشمولية المالية:

1.2 البعد الجغرافي

من خلال الارتباط ما بين الساحات المالية و ذلك من خلال شبكات الاتصالات العصرية الذي أدى إلى حرية حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى.

1 Enslème.Xa.(2012). La globalisation financière, Des vertus supposées aux dangers avérés.

2 Schmukler . S. L. Benefits and Risks of Financial Globalization: Challenges for Developing Countries, World Bank, p 1.

2.2 البعد الوظيفي

تجزئة أسواق رؤوس الأموال إلى سوق نقدي، سوق الصرف و سوق مالي (بورصة الأسهم و بورصة السندات.... إلخ).

3.2 البعد الزمني

تعمل الأسواق المالية باستمرار 24/24 سا و 7 أيام/7 و في الوقت الحقيقي بفضل التكنولوجيا الحديثة للمعلومات و الاتصالات (NTIC).

المطلب الثالث: أسس أو محددات الشمولية

إن الشمولية المالية هي ثمرة التقاء أربع ظواهر، من خلالها يمكن اللجوء المتزايد نحو السوق المالي لتمويل الاقتصاديات، تزايد حدة المنافسة بين مختلف المتعاملين في هذه الأسواق و إمكانية الدخول إلى كل أجزاء السوق. و المتمثلة في القاعدة ثلاثية الأبعاد « Les 3D » التي تطرق إليها هنري بورقينا في مقاربتة النظرية على أنها أساس انتشارها و توسعها: و هي عدم الفصل بين أسواق رأس المال و القطاع البنكي، خلق أسواق جديدة لرأس المال، إزالة القيود التنظيمية على الأنشطة المالية، الاعتماد على اقتصاد السوق.

أولاً: عدم الفصل بين أقسام سوق رأس المال

إن الشرط الضروري للشمولية المالية يكمن في انفتاح الأسواق الوطنية بمساعدة بروز أقسام الأسواق التي كانت موجودة من قبل. وهذا أدى إلى عدم التخصص في الأنشطة. فقد أدى التحرر المالي الذي لجأت إليه السلطات الأوربية إلى الرفع الحقيقي لمراقبة الصرف* في كل من فرنسا و المملكة المتحدة سنتي 1989 و 1987 على التوالي حسب (FMI). فعلمية عدم الفصل بين أقسام السوق المالي في الولايات المتحدة لم تقتصر على الأسواق المالية فحسب، بل تعدت إلى الوسطاء المصرفيين الذين تمكنوا من عدم التخصص « se déspecialiser ». و لهذا شملت هذه الظاهرة جل النظام المالي.

و من هنا نستنتج أن ظاهرة عدم الفصل بين أقسام السوق نتج عنها عدم التخصص في أنشطة البنوك و زيادة الضغط التنافسي بسبب ظهور منافسين جدد في نفس الميدان.

و من أجل توجه الأسواق المالية نحو اكتمالها -أي إمكانية حصول أي عون اقتصادي على عقد مالي يتمناه-، يعتبر الابتكار المالي مكمل ضروريا لظاهرة عدم الفصل بين أجزاء الأسواق المالية. فالمصلحة المتوخاة من هذا الإصلاح يؤدي إلى اكتمال أو شمولية أسواق رأس المال، من خلال عرض أحسن اختيارات التوظيف للمستثمر (المقترض) في السندات القابلة للتفاوض من حيث المدة. و من أمثلة هذه الأسواق: السوق الآجل

للأدوات المالية (MATIF) الذي تم تأسيسه سنة 1986 في فرنسا، بالإضافة إلى سوق الخيارات القابلة للتفاوض في باريس (MONEP) أين يتم التفاوض على خيارات الأسهم و المؤشرات، و تتطلب هذه الأخيرة تقليص القيود التنظيمية عن الأنشطة البنكية.

ثانياً: إزالة القيود التنظيمية

مع السياسة النقدية الجديدة التي خففت من القيود التنظيمية على الأنظمة المالية والنقدية، تم اقتراح بعض الابتكارات المالية مؤقتاً على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، لتتحول إلى باقي الساحات المالية العالمية الكبرى، و قد سمحت المنتجات الجديدة بتسيير عدم استقرار معدلات الفائدة و الصرف و الانتقال من سوق لآخر أو من عملة لأخرى.¹

ثالثاً: تقليص الوساطة المالية

و هي مقترنة بظاهرتين أساسيتان هما: (La marchéisation) و (la mobiliérisation du bilan des banques). فالظاهرة الأولى تعني خضوع الوسطاء الماليين إلى الأسعار المحددة على مستوى الأسواق المالية. أما الثانية فيقصد بها التغيير الذي تم على مستوى ميزانيات البنوك، حيث كانت فيها حصة السندات القابلة للتفاوض مرتفعة: فعلى مستوى الخصوم نجد اللجوء المتزايد للديون الثانوية (dettes subordonnées) مثل شهادات الودائع من أجل التمويل على المدى القصير و السندات للتمويل طويل الأجل. و عليه أصبحت الموارد التقليدية كالودائع تمثل 30% فقط سنة 2010 بعدما كانت نسبتها 87% سنة 1980 و 36% سنة 1993. و نفس الشيء حدث على مستوى أصول البنوك الفرنسية التي بلغت فيها حصة السندات 45% سنة 2010 بعدما كانت 5% و 25% سنتي 1980 و 1993 على التوالي.

فمن خلال ما سبق، يمكن استنتاج دور الأسواق المالية المتزايد في تمويل الاقتصاد، و هنا تتجلى لنا ظاهرة التقليص من الوساطة المالية للبنوك التي أصبحت تلعب دور الوسيط المالي الأكثر ربحاً بدلاً من الوسيط التقليدي (جمع الودائع و منح القروض). فمع هذه الظاهرة أصبحت البنوك تلعب دوراً غامضاً و متناقضاً، فقد استفادت من ظهور أسواق رأس المال الوطنية و الدولية و ساهمت فيها في آن واحد.

و قد كان لجوء البنوك إلى التقنية المبتكرة المتمثلة في التوريق (التسديد) سبباً في تقليص حجم القروض من ميزانية البنوك. بحيث سمحت لها هذه الأخيرة بالتنازل عن الذمم المشكوك فيها بفضل تحويل هذه القروض إلى سندات تطرح على مستوى السوق المالي من أجل التداول و تصبح في متناول مقترض آخر نهائي.

1 karyotis, C. (2005). Op.cit. P43.

فقد ساهمت هذه الإجراءات التي اتبعتها معظم الأنظمة المالية على المستوى العالمي كثيرا في توحيد أسواق رأس المال (السوق النقدي، السوق المالي و سوق الصرف... إلخ) الوطنية و العالمية. و بفضل إسقاط كل القيود التنظيمية بين هذه الأسواق تمكنت من العمل بصفة مستمرة 24 ساعة على 24. وعلى أن تعرض أشكال متنوعة و عديدة للادخار أمام أشكال متنوعة لاحتياجات التمويل.

و بالإضافة إلى القاعدة ثلاثية الأبعاد، هناك قاعدتين أخريتين يعتبران ضروريين لانتشار الشمولية المالية هما: الاقتصاد غير المرئي و عدم التزام الدولة، لتصبح قاعدة خماسية الأبعاد « 5 D ». و هذا من وجهة نظر CH.bialès.

رابعا: اقتصاد غير مرئي: « dématérialisation »

لقد شهدت الأسواق المالية كباقي القطاعات الاقتصادية تحولا مفاجئا و جذريا من حيث تنظيمه و سيره يتمثل في "إزالة الطابع المادي" (يعني ظهور الاقتصاد الافتراضي « virtuelle »). يعني اختفاء كل أو جزء من الركائز المادية و الملموسة التقليدية التي قامت أساسا على ممارسة هذا النشاط¹. أيتجريد كل من الأسواق و الأوراق المالية من خصائصها المادية، هذا يعني أن هذه الأسواق تسير بطريقة إلكترونية أي تخضع لأنظمة الإعلام الآلي بصفة موسعة و يمكن الوصول إليها بسهولة في أي زمان و أي مكان. و تعتبر الأسواق المالية من بين القطاعات الاقتصادية النادرة أين تتجسد فيها ازدواجية هذه ظاهرة إزالة الطابع المادي: فهي تخص كل الأدوات المالية بالإضافة إلى العمليات في حد ذاتها التي ابتعدت عن عملية تجسيد التبادلات ماديا بفضل ظهور الإنترنت التي كان لها دورا عظيما في هذا التطور: فعملية التفاوض في الأصول المالية غير المادية فهي تتم آليا و بطريقة غير مادية.

و العامل الأساسي في تحسين هذه الصورة يكمن في تطوير الوسائل النموذجية المستعملة من طرف كل الأسواق المالية ك UTP ; NSC ; CAC (***)؛ و هذه القاعدة لا تعني أن يستقل تماما و جود و سير الأسواق عن الاقتصاد المادي.

أما الأوراق المالية غير المادية (dématérialisé) فهي عملية يتم من خلالها اكتتاب الأوراق في حساب لدى المودع المركزي الوطني. فلا يوجد لها وجود مادي و تمثل بخط ضمن كتاب محاسبي. ففي بعض نواحي العالم غير المرئي، فإن الصفقات المالية أو النقدية تتم

1 Hubert de Vauplane. (2005). 20 ans de dématérialisation des titres en France, ouvrage collectif, Ed Revue Banque, P19.

من خلال أجهزة الإعلام الآلي، حيث يتم بيع و شراء الأوراق المالية دون الانتقال إلى الساحات المالية العالمية و من أماكن بعيدة.

وهناك أيضا بطاقات الائتمان التي تحمل شريحة مغناطيسية، التي تعتبر إحدى التقنيات التي ساهم في تطويرها ضرورة تحويل المال النقدي السريع. بحيث تعتبر أسهل وسيلة و أفضلها و أمنها لحمل الأموال و تحويلها.

و يمكن شراء المنتجات من ساحات تبادل التجارة المعروفة B2B ، أو B2C أو بمزادات C2C العلنية. كما تقدم آلات الآلية لسحب الأموال حول العالم العملة المحلية، و تستفيد بطاقة الائتمان من عضوية Plus و Cirus، و هكذا لا تتمكن الحكومات أن تعلم بالمبالغ المالية التي تسحب في الخارج، نظرا للسرعة و الدقة اللتان تتمتع بهما، بحيث لا تستطيع أدق الكاميرات و أسرعها أن تسجلها.¹

لقد ساهمت عملية إزالة الطابع المادي المتميزة بالنجاح بطريقة إيجابية وفعالة في خلق مشهد مالي جديد في أوروبا.

خامسا: عدم التزام الدولة: « désengagement de l'Etat »

لقد عرفت الأنظمة المالية تحولات جذرية منذ الثمانينيات في الدول المتقدمة، و لعل من بين العوامل التي فسرت هذه التحولات تنازل الدولة عن جزء كبير من دورها في وضع لوائح و سن القوانين التي تدير الأنظمة المالية. وترك الفرص إلى بعض الهيئات المالية المتخصصة و الخاصة لمراقبة و تنظيم الأسواق المالية و الحرص على سيرها الحسن و على نجاعتها.

بحيث يعود استقرار الأسواق المالية كثيرا إلى المنظمين الخواص أكثر من الهيئات العمومية. فقبل أن يحدد المنظمين معايير الحد الأدنى لرأس المال أو للسيولة بعد حدوث الأزمات المالية الحادة، قامت الأنظمة البنكية الخاصة بتطوير أنظمة « clearing » خلال القرن XIX².

1 ضياء مجيد الموسوي. (2013). عولمة أسواق رأس المال. ديوان المطبوعات الجامعية، ص13
 (***) (Cac) Cotation Assistée en Continu, Le Nouveau système de cotation (NSC),
 UniversalTradingProcess(utp
 2 karyotis, C. (2005). Op.cit. P43.

المطلب الرابع: دور المؤسسات المالية الدولية و أسواق رؤوس الأموال في توسيع الشمولية المالية

هناك العديد من المؤسسات المالية الدولية التي ساعدت على انتشار هذه الظاهرة وتعميمها في كل أقطار الكرة الأرضية من خلال التعليمات و القوانين التنظيمية التي فرضتها على دول الأعضاء.

بالإضافة إلى تطور أسواق رأس المال و ظهور متعاملين اقتصاديين خواص جدد سيطروا على الساحة المالية الدولية و ساهموا كثيرا في إنجاح عملية الشمولية المالية:

أولا: المؤسسات المالية الدولية

هناك ثلاث مؤسسات مالية دولية حفزت على تحرير الأنظمة المالية و على حرية حركة رؤوس الأموال و تتمثل في: الصندوق النقد الدولي (FMI)، البنك العالمي (La banque mondiale)، المنظمة العالمية للتجارة (OMC) حاليا و GATT سابقا.

1. صندوق النقد الدولي: Fonds monétaire international

تم إنشاء الصندوق بموجب اتفاقية " بريتونوودز " التي انعقدت في يوليو 1944 بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية التي استدعت 44 دولة لحضور المؤتمر النقدي. و سنة 1946 تم تحديد مهام الصندوق و المتمثلة في ما يلي: - إدارة السياسات النقدية العالمية؛

- تشجيع توسع التجارة العالمية و نموها المتوازن؛
- تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف؛
- إزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي، فضلا عن علاج الاختلالات الطارئة على موازين المدفوعات عن طريق توفير رصيد مالي دولي لهذا الغرض.

و من أهم محاور عمله¹:

- بذل المزيد من الجهود لمساعدة الدول في تنفيذ برامج التحرير الاقتصادي و دعم القدرة الذاتية للدول النامية؛
- قيام الصندوق و البنك بدور الوسيط لإقامة الحوار بين الدول المتقدمة و الدول النامية بحيث يكفل التفاهم بين الطرفين؛
- التأكيد على ضرورة مشاركة القطاع الخاص لزيادة فعالية سياسات التنمية في الدول النامية؛

1 عصام الدين أحمد أباطة (2010). العولمة المصرفية. دار النهضة العربية. ص 58-59

- تحقيق الاستقرار للنظام النقدي العالمي؛
- ضرورة إتباع آلية جديدة أفضل للتعامل مع مشكلة الديون خاصة بالنسبة للدول النامية.

2. البنك العالمي: La banque mondiale

و هو المؤسسة المالية الدولية الثانية التي كانت وليدة اتفاقية بريتونوودز و هي توأم للصندوق النقد الدولي و هدفه يتجلى في إنشاء و تعمير الدول التي خربتها الحرب العالمية الثانية. كما يهدف إلى التنمية الاقتصادية. و من بين الوظائف التي يؤديها البنك العالمي هي:

- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء الأقل نموا من الناحية الاقتصادية؛
- تشجيع الاستثمار الخاص و بما يضمن توسيع تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية من خلال الأفراد؛
- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء، مع القيام بتدريب موظفي حكوماتهم و ذلك لرفع معدلات التنمية.

و يضم البنك العالمي ثلاث مؤسسات رئيسية و يطلق عليها مجموعة البنك العالمي و هي¹:

أ- **البنك الدولي للتعمير و التنمية**، مهمته تكمن في إعادة بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب العالمية الثانية و تمويل مشاريع التنمية في المناطق المتخلفة من العالم.

ب- **الرابطة الدولية للتنمية (إيدا)**، تأسست لتقديم الأموال اللازمة لتنمية اقتصاديات الدول الأقل تقدما بشروط خفيفة و أقل عبئا على موازين مدفوعاتها من تلك التي تتضمنها قروض البنك العالمي.

ت- **مؤسسة التمويل الدولية**، الهدف من إنشائها هو تنمية اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو، حيث تشترك مع مستثمرين خواص في الاستثمار في مشاريع صناعية خاصة.

3. منظمة التجارة العالمية: OMC

من أجل تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة على الدول، اقترحت الولايات الأمريكية كالعادة الشروع في مفاوضات أخرى من خلال عقد مؤتمر دولي للتجارة و التوظيف ليتوصلوا إلى اتفاقية متعددة الأطراف سميت بالاتفاقية العامة للتعريفات

1 عصام الدين أحمد أباطة.(2010). مرجع سابق الذكر ص 60

الجمركية (GATT) و التي تم استبدالها في أبريل سنة 1994 في إطار جولة أوروغواي و هي الجولة الثامنة و الأخيرة بالمنظمة العالمية للتجارة. و تتجلى أهدافها في: رفع مستويات المعيشة و الدخل، توسيع الإنتاج و نطاق حركة التجارة العالمية، التأكيد على التوظيف الكامل لموارد العالم و السعي لإدراج مشاركة الدول النامية و الأقل نموا في التجارة العالمية بصورة أفضل.

و هي مكلفة بالقيام بعدة وظائف أهمها: وضع محاور التعاون المختلفة بينها و بين المؤسسات الدولية الأخرى (صندوق النقد الدولي - البنك العالمي) للوصول إلى أعلى درجة من درجات الترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية.

إن المؤسسات المالية و النقدية الدولية، التي تسيطر عليها قرارات الدول الصناعية المتقدمة أو القوى الاقتصادية العظمى و خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت المبادرة الأولى لفكرة إنشاء هذه المؤسسات، هي التي تحدد شروط و برامج الإصلاح الاقتصادي للدول النامية و المتقدمة على حد سواء و كان كل هذا في إطار العولمة.

ثانيا: أسواق رأس المال: Les marchés des capitaux

هو المكان أين يتم مطابقة عرض رؤوس الأموال المقترحة من طرف المستثمرين و الطلب الذي ينبع من المصدرين. و ينقسم هذا السوق إلى عدة أنواع حسب معيار استحقاق الأوراق المالية إلى:

1. أنواع أسواق رأس المال

1.1 السوق النقدي: Le marché monétaire

السوق النقدي هو سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل، يتم فيه تداول الأصول المالية على المدى القصير، و ينقسم إلى سوق ما بين البنوك و سوق الأوراق المالية القابلة للتفاوض. فالأول يكون التعامل بين البنوك و البنك المركزي، حيث يتم تبادل فوائض و عجز خزيرتهم¹ و لا يتعدى آجال الاستحقاق لا يتعدى 24 ساعة .

أما الثاني: فيتم فيه تداول منتجات تسمح بالتمويل المباشر على مستوى السوق النقدي، حيث يكون آجال استحقاقها أقل من سنة و تتمثل هذه المنتجات في: أوراق الخزينة (les billets de trésorerie) القابلة للتفاوض، فهي منتجات قابلة للتفاوض تصدر من طرف المؤسسات الاقتصادية التي تعاني من عجز في خزيرتها و يمكن بيعها قبل آجالها. و

IMoreau.O. chapitre 5 : Qu'est-ce que la globalisation financière ?site internet : https://www.lyceedadultes.fr/sitepedagogique/documents/eco/ecoTermES/e_TermES_spe_05_globalisation_financiere.pdf . consultez le 6 /09/2014 à 17 :41.

هناك أيضا شهادات الوديعة (certificat de dépôt) هي سندات ذمة تصدر من طرف المؤسسات المالية، و تصنف إلى عدة أنواع حسب المصدر.

وأخيرا يوجد أذونات الخزينة (les bons de trésor)، تقوم بإصدارها الدولة في إطار الديون العمومية لتمويل الخزينة العمومية على المدى القصير.

2.1 السوق المالي: Le marché financier

هو سوق الأوراق المالية طويلة الأجل، و هو المكان الذي يتم فيه تحويل الأموال من الأعوان غير المنفقة (inemployé) نحو من هم بحاجة إليها. ففيه يتم تبادل و تداول الأوراق المالية: الأسهم و السندات. فالأسواق المالية سواء الخاصة بالأسهم أو السندات تلعب دورا مهما في تشجيع فعالية اقتصادية أكبر لأنها تدير أموال أعوان ليس بإمكانهم استعمالها نحو من يستطيع استعمالها¹.

كما تعتبر أيضا عاملا مهما للنمو الاقتصادي المرتفع، وهذا إذا تميزت بالنجاعة²*

فالأسهم هي ورقة ملكية تمثل جزء من رأس مال الشركة أو المؤسسة. و تصدر الأسهم عند إنشاء الشركة أو في حالة رفع رأس المال الاجتماعي، تمنح لحاملها العديد من الحقوق و أهمها أنه يكون مساهما في الشركة، و له الحق في الحصول على أرباح الأسهم، التصويت على قرارات الإدارة العليا، الحق في المعلومة، الحق في الاكتتاب... إلخ.

و هناك عدة أنواع من الأسهم التي ظهرت مع تنمية الأسواق المالية و ابتكارات الهندسة المالية.

أما السندات: هي أوراق مالية تصدرها المؤسسات العمومية أو الخاصة، الدولة أو الهيئات المالية. فهي تعتبر بالنسبة للمكتتبين ذمة على المصدرين و تمنح لهم حق الحصول على مكافأة ثابتة، تتجسد في معدل الفائدة. و هي تعتبر أوراق مالية قابلة للتفاوض في السوق المالي، أي يمكن التخلي عنها قبل حقوق استحقاقها.

1Mishkin, F.(2010). op.cit. p 3

1Mishkin, F.(2010). op.cit. p 3

*هناك أربع معايير لنجاعة الأسواق المالية: - تخصيص فعال للموارد المالية بتخفيض التكاليف التشغيلية،

- تأمين المحاسبة المتزامنة بين الادخار و الاستثمار،

-تأمين السيولة بالرغم من مخاطر الوضعية الاقتصادية،

- تسمح بإعادة توزيع الأخطار حسب أفضلية و قدرات الأعوان.

1Ensemble.Xa.(2012). Op.cit. p 6 .

و تصدر هذه الأوراق المالية في السوق الأولي و الذي يسمى بالسوق الخيالي، أين يتم إصدارها لأول مرة، من خلاله تتمكن المؤسسات أو الدولة التي تعاني من العجز في التمويل أن تحصل على موارد مالية من أصحاب الفائض المالي و هم المكتتبون (les souscripteurs) في هذه الأوراق. التي يتم تسعيرها في السوق المالي الثانوي و هو سوق المناسبة بالنسبة للمستثمرين الماليين و يسمى بالبورصة. و تعني التسعيرة، تحديد أسعار البورصة من خلال تطابق العرض مع الطلب، و هنا يتحدد سعر الورقة المالية في مكان تدولها. و تتحقق التسعيرة المستمرة من خلال أنظمة الإعلام الآلي. و يقاس تطور السوق المالي من خلال تطور مؤشرات البورصة (les indices boursiers).

و السوق المالي الثانوي ينقسم إلى: سوق منظم *marché organisé* و سوق بالتراضي (*marché de gré à grés*) . ففي الحالة الأولى في السوق المنظم يتم الجمع بين الشاري و البائع في مكان واحد (حقيقي أو افتراضي) بصفة مباشرة أو من خلال أعاونهم، شركات البورصة، أعاون الصرف، السماسرة. و يعتبر سوق الأسهم من بين الأسواق المنظمة و من الأمثلة الحية عنها: بورصة (NYSE) أو (Euronext). أما الحالة الثانية و هي السوق بالتراضي و يسمى بالإنجليزية (*Over-the-counter*)، و فيه يقوم ماسكي السوق (*teneurs de marchés ou dealers*) بتحديد أماكن مختلفة أين يتم فيها بيع أو شراء مجموعة من الأوراق المالية إلى كل شخص مستعد لقبول أسعارها. و تكون متصلة بصفة دائمة مع شبكات إلكترونية، بحيث يتم نشر أسعار ماسكي السوق بصفة دائمة على الشاشات الإلكترونية، و يكون فيها التحديث (*la mise à jour*) بصفة مستمرة. و قد أصبحت هذه الأسواق أكثر منافسة و لا تختلف كثيرا عن الأسواق المنظمة¹ و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تدرج ضمن هذه الأسواق لأنها ممنوعة من دخول الأسواق المنظمة التي تستقبل سوى الشركات الكبرى. و في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر (*Nasdaq (National Association of securities dealers automated quotation system)*)

أما في أوروبا فبالرغم من التغييرات المهمة التي عرفتها الأسواق المالية إلا أنها لا تستقبل إلا نسبة قليلة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و يمكن أن يلعب السوق بالتراضي دورا مهما بالنسبة للأوراق المالية الأكثر تبادلا، و هي حالة سندات الحكومة الفيدرالية (*treasuries*)، أين يكون فيها حجم التبادلات أكبر بكثير عن مجموع عمليات NYSE. و توجد الأسواق بالتراضي بالنسبة للأدوات المالية كشهادات الودائع القابلة للتفاوض.

1Mishkin, F.(2010). op.cit. p35.

3.1 سوق الصرف: Le marché de change

سوق الصرف هو "مكان" مجرد (ليس له وجود جغرافي) أين يتم تنفيذ صفقات بالعملات الصعبة. مدمج على المستوى العالمي، حيث يشمل كل الساحات المالية، و هو يعمل بصفة دائمة 24/24¹ و من خصائصه انعدام الحدود و ليس له مكان جغرافي محدد و هو سوق على مستوى الكون.

و أهم المتدخلين في سوق الصرف هم البنوك التي تعمل لحساب زبائنها أو حسابها الخاص، السماسرة و بصفة استثنائية تتدخل البنوك المركزية و بعض المؤسسات الكبيرة جدا. و قد عرف تطور ملحوظ جدا ، و هذا ما يظهر في الجدولين 11.1 و 12.1 على التوالي:

الجدول 11.1: صفقات يومية في سوق الصرف (تقرير BRI، أبريل 2007، بمليارات الدولار)²

الأجزاء	1989	1992	1995	1998	2001	2004	2007
المجموع	590	820	1190	1490	1200	1880	3210
منها الفورية	317	394	494	568	387	621	1005
Terme sec	27	58	97	128	131	208	362
Swap cambiste	190	324	546	734	656	944	1714

Source : BRI

الجدول 12.1: حصص أهم النقود في الصفقات³

	1989	1992	1995	1998	2001	2004	2007
USD	45	41	41.6	43.6	45.2	44.3	43.1
EURO	-	-	-	-	18.8	18.6	18.5
Deutschemark	13.5	19.8	18.0	15.0	-	-	-
Franc français	1.0	1.6	4.0	2.5	-	-	-
Ecu et monnaie du SME	2.0	5.9	7.8	8.6	-	-	-
Yen	13.5	11.7	12.0	10.1	11.3	10.1	8.3
Livre sterling	7.5	6.8	4.7	5.5	6.6	8.4	7.5
Franc suisse	5.0	4.2	3.6	3.5	3.1	3.0	3.4
Dollar canadien	0.5	1.6	1.6	1.8	2.2	2.1	2.1
Dollar australien	1.0	1.2	1.3	1.6	2.1	2.6	3.3

Source : BRI.

و هناك نوعان من سوق الصرف:

1 D'arvisenet.Ph. (2008).Finance internationale, 2eme ed DUNOD.P11.

2 Op.cit.PP9-10

3 D'arvisenet.Ph. Op.Cit.PP9-10.

سوق الصرف الفوري (le marché des changes au comptant) و السوق لأجل (le marché à terme). و على مستوى سوق الصرف يتم تحديد معدل الصرف و هو سعر عملة مقابل عملة أخرى، يكون نتيجة لتطابق العرض مع الطلب: مثلا عرض اليورو مقابل الدولار (بيع اليورو/ شراء الدولار) و طلب اليورو مقابل الدولار (شراء اليورو/ بيع الدولار). فعندما يتم تسجيل عمليات الصرف ضمن ميزان المدفوعات فهنا تكون العمليات جارية (تحصيل التسديدات أو تسديد بالعملة الصعبة لقيمة أوراق تجارية للسلع أو الخدمات، تحويلات أحادية الأطراف، مكافأة عوامل الإنتاج أو التوظيفات)، رسوم أو تدفقات رؤوس الأموال، بالإضافة إلى العمليات التي ينفذها البنك المركزي¹.

أما اللجوء إلى السوق الآجل (Forward) يسمح للمؤسسة المصدرة أن تضمن الحصول على مبلغ ذمة محررة بالعملة المحلية من زبائنها أو مدينيتها على أن يكون التسديد خلال آجال محددة.

2. أهم المتدخلين في أسواق رأس المال

يسير سوق رأس المال مجموعة من المتعاملين الاقتصاديين ماليين و غير ماليين: و هم المصدرين المتمثلين في المؤسسات العمومية و الخاصة و الدولة أو الجماعات المحلية الذين بحاجة لتمويل استثماراتهم و لا يملكون السيولة الكافية لذلك، و من جهة أخرى نجد المستثمرين الذين يملكون فائض في دخلهم عن استهلاكهم و هم مستعدون لتوظيفه من أجل الحصول على القيم المضافة. لكن خبرتهم القليلة عن السوق المالي و عدم حصولهم على معلومات كافية عن الجهات الدائنة تجبرهم على اللجوء إلى مختصين في هذا المجال و يملكون كل المعلومات الخاصة بالأوراق المالية المتداولة في السوق المالي. و هم الوسطاء الماليين الذين يتوسطون المصدرين و المستثمرين. و يلعبون دورا مهما في الاقتصاد، من خلال مجموعة من الأدوار و المهام التي يقومون بها و المتمثلة في النقاط التالية: توفير السيولة؛ تقاسم الخطر مع المستثمرين الخواص، فهي تخلق و تباع الأصول بخصائص معينة فيما يخص الخطر و الذي يرتبط باحتياجات المدخرين. و من خلال تنويع المحافظ « diversification de portefeuille » الذي يسمح بتقليص تكاليف صفقة الوسطاء الماليين، و أخيرا التقليل من مشاكل عدم تماثل المعلومات « l'asymétrie d'information » التي تعرف على أنها عدم المساواة في الحصول على المعلومة بين الدائنين و المدينين و هي تخلق مشكلتان أساسيتان هما: سوء الاختيار « anti-sélection » و الخطر الأخلاقي « Le risque morale ». و لهذا السبب في كل الاقتصاديات المتقدمة، أصبح كل من الخواص و المؤسسات يوجهون مبالغ مالية مهمة جدا للوسطاء الماليين لإدارتها. فهؤلاء الوسطاء هدفهم الأساسي هو السهر على تداول جيد لرؤوس أموال

1 Op.Cit.P 12.

المقرضين نحو المقترضين و منه ضمان السير الجيد و العادي للاقتصاد. و هؤلاء الوسطاء الماليون هم في الأساس مؤسسات مالية نقدية و غير نقدية و يمكن حصرهم في المؤسسات لتالية

1.2 مؤسسات الإيداع (أو مؤسسات مالية نقدية)

و هم البنوك بكل أنواعها التي تجمع أموال من طرف المتعاملين الاقتصاديين ذوي الفائض المالي باستقبال ودائع جارية أو ودائع لأجل لتوجيهها سواء لمن يستهلك القروض التجارية أو القروض العقارية أو للحصول على سندات الخزينة أو أوراق مالية عمومية على مستوى السوق النقدي و يمكنها الحصول على محافظ مالية متنوعة من خلال السوق المالي . و بإمكانها إصدار أوراق مالية سواء سندات أو شهادات الوديعة ، وأيضا تحويل القروض إلى سندات تطرح في السوق المالي من خلال عملية التوريق « titrisation » .

2.2 مؤسسات الادخار التعاقدية

و هي مؤسسات تجلب أموال بطريقة نظامية على أساس عقد طويل الأجل . و تتمثل في شركات التأمين على الحياة و شركات التأمين على الأضرار التي تجمع أقساط من طرف أعضائها لتوظيفها على مستوى الأسواق المالية بانتظار استعمالها لتسديد الأضرار « sinistres » . و صناديق التقاعد التي أصبحت متطورة جدا في الولايات المتحدة الأمريكية و هي تدير أموال طائلة مدخرة من طرف الأجراء الأمريكيين الذين لا يملكون نظام تقاعدي بالتوزيع كما هو الحال في فرنسا.

3.2 مؤسسات الاستثمار « les entreprises d'investissement »

تضم الشركات المالية، الصناديق الجماعية للاستثمار و بعض صناديق الأدوات النقدية. فالصناديق الجماعية للاستثمار هي مؤسسات ذات وساطة مالية و تدير من طرف شركات تسيير خاصة، و هي منافسة للبنوك و شركات التأمين، تتبع حصص للجمهور و تستعمل هذه الأموال لشراء محافظ متنوعة من السندات و الأسهم المدرجة في البورصة و أخذ مساهمات في مؤسسات غير مدرجة و هذا النوع يندرج ضمن هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة « OPCVM ». بالإضافة إلى هذا النوع هناك بنوك الأعمال التي لا تستقبل ودائع و ليست وسيطا ماليا، لكنها تساعد المؤسسات على إصدار الأوراق المالية، من جهة تنصحها على نوع العملية التي تحققها كما تضمن لها أيضا الإصدارات و تنظيم توظيفاتها أمام الجمهور.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما جاء في الفصل الأول فإن العولمة مرت بعدة مراحل منذ القدم و هو كما قسمه العلماء و المفكرين حتى وصلت إلى ما هي عليه في الوقت الراهن. و هي ذات أبعاد كثيرة أهمها البعد الاقتصادي الذي تميز بتبادل للسلع و الخدمات و هو ما يسمى بالعولمة التجارية، و تميز أيضا بتوسع و ظهور الشركات متعددة الجنسيات التي ساعدت على انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر بكل أشكاله في العالم و أخيرا التدفقات المالية التي هي أساس العولمة المالية أو الشمولية المالية التي انتشرت و توسعت أكثر من أي عولمة بسبب حركات رؤوس الأموال الكبيرة التي تتم بين مختلف دول العالم و من أهم خصائصها التوسع و الانتشار السريع في ذات أبعاد جغرافية، زمنية و البعد الوظيفي و كان السبب الأول في ذلك هو التقدم التكنولوجي الذي ساعدها كثيرا على الانتشار. و نظرا لأهميتها بالنسبة لكل لاقتصاديات الدولو تشعبها و تعقدها أثارت اهتماما كثيرا من طرف المفكرين الاقتصاديين، فقاموا بتحليل هذه الظاهرة من كل الجوانب و خصوصا النتائج التي ولدتها هذه الأخيرة.

و من أهمهم Bourguinat et Aglietta . و كان هذا الفصل خاص بالإطار النظري للشمولية المالية، أما في الفصل الموالي سوف نقوم بتحليل هذه الظاهرة و معرفة أسباب تطورها و المؤشرات التي تقيس تطورها.

الفصل الثاني
الإطار التحليلي للشمولية
المالية

الفصل الثاني

الإطار التحليلي للشمولية المالية

تمهيد:

بعد التطرق إلى مفاهيم الشمولية المالية و مراحل تطورها و معرفة آراء المفكرين حول هذه الظاهرة، سنتوجه إلى تحليل هذه الظاهرة و معرفة الأسباب و العوامل التي ساعدت على انتشارها ليصبح العالم المالي مضغوط و صغير جدا. و تزامنت هذه الظاهرة مع ظواهر أخرى فتضافرت كل الجهود و المؤسسات حتى يستفيد كل العالم من فرص العولمة و تم اتخاذ كل التدابير و الإجراءات اللازمة للحد من السلبيات و الأخطار التي نتجت عن هذه الظاهرة.

فالشمولية كما يراها البعض سلاح ذو حدين فهي من جهة جلبت عدة فرص و إيجابيات للدول و في نفس الوقت تمخض عنها الكثير من الأزمات المالية و الاقتصادية و الأهم من ذلك انتشارها في كل أقطار الكرة الأرضية.

و من الظواهر التي صاحبته: التحرير المالي، الابتكارات المالية التي ساعدت على ميلاد منتجات جد معقدة و الاندماج المالي الذي نتج عن الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول.

و هناك مجموعة من المؤشرات التي من خلالها نقيس تطور هذه الظاهرة و نتمكن من تحليلها، كمؤشر النقد الأجنبي و حركات الأسهم و السندات.

و قد قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث.

المبحث الأول: عوامل تطور و نشوء الشمولية المالية

المبحث الثاني: عن خصائص و مؤشرات الشمولية المالية

المبحث الثالث: علاقة الشمولية المالية بأهم ظواهر التحولات المالية

المبحث الرابع: نتائج الشمولية المالية

المبحث الأول: عوامل تطور و نشوء الشمولية المالية المطلب الأول: العوامل الأساسية

هناك عوامل عديدة و مختلفة تضافرت و تناسقت لتساهم في انتشار العولمة المالية بصفة واسعة على مستوى الكون، لتصل إلى ما هي عليه في الوقت الراهن حتى أصبح يطلق عليها بالشمولية. لأنها شملت كل نواحي العالم وكل أجزاء القطاع المالي المحلي و العالمي، فتقلص العالم ليصبح قرية صغيرة بدون حدود زمنية و لا مكانية. فأصبحت الأسواق المالية و النقدية و المؤسسات المالية متصلة و متفاعلة مع بعضها البعض، لتكون نظام مالي فعّال و متطور قادر على تسيير الموارد المالية و تخصيصها بكفاءة. لكن تعددت الآراء في تحديد هذه العوامل، لكن سنحاول التطرق إليه كلها حتى نأخذ فكرة شاملة عن هذه الظاهرة الكونية القديمة و في حلة جديدة.

من خلال ما تم ذكره في الفصل الأول عن عوامل الشمولية في نظر Porter والتي تم اختصارها في الشكل سيتم إسقاطها على مستوى أنشطة البورصة و ما بعد البورصة: فقد ذكر Porter أربع عوامل رئيسية و هي: عوامل حكومية، عوامل التكلفة، عوامل السوق و عوامل المنافسة¹.

أولاً: العوامل الحكومية: Les facteurs gouvernementaux

لما كانت القيود الجمركية و التنظيمية تمثل أحد العراقيل أمام التبادلات الدولية، تم إلغائها تدريجياً بهدف حرية تداول رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الداخلية و الخارجية؛ كما أدى التكامل الاقتصادي بين أكبر المناطق إلى سهولة إنشاء أسواق داخلية حرة، بالإضافة إلى توحيد الشروط التقنية و التنظيمية: إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية اليورو أدت إلى إنشاء منطقة اليورو بالفعل.

ثانياً: العوامل المتعلقة بالسوق و الطلب و les facteurs liés aux marchés et à la demande

- تعتبر شبكات الاتصال بين مختلف البورصات و ما بعد البورصة، مهمة جداً لتداول المعلومات فيما بينها، ومنه أساس الشمولية المالية. تعتبر شبكة Swift* الدولية مثال حي و فعال.

Ikaryotis, C. (2005). Op.cit.P48

* (Swift (Society for Worldwide interbank Financial telecommunication) : هو شبكة دولية ما بين البنوك تم إنشائها سنة 1971 من طرف أكثر من 200 بنك لـ 15 دولة، يتجلى مبدأه في تحويل الرسائل الموحدة التي تغطي كل الميادين للأنشطة المالية الدولية، ينقل 700 مليون رسالة في السنة.

- التجانس في الطلب الدولي: بحيث يتحصل كل المستثمرون الدوليون على نفس المنتجات المالية، نفس التسيير الدولي للمحفظة، نفس المقاربة لتسيير الأخطار.

ثالثا: عوامل التكاليف: Les facteurs de coûts

- لقد أدت التكاليف المرتفعة بالمؤسسات لتوسيع منطقة نشاطها. كما هو الحال بالنسبة المراكز الدولية للمقاصة (les centrales de clearing) التي تخصصت في المفاوضات العابرة للقارات (transfrontalières) بعد انخفاض تكاليف الصفقات على مستوى أسواق اليورو (les euromarchés).
- تعتبر وفورات الحجم عامل قوي للشمولية، خصوصا بعد وضع المودعين المركزيين و إزالة الطابع المادي للسندات (dématérialisation des titres). كما انخفضت التكاليف كثيرا منذ حوسبة البورصات (أي إدخال الإعلام الآلي على مستوى البورصات).

رابعا: عوامل المنافسة: Les facteurs concurrentiels

لقد اتسعت دائرة المنافسة بين المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المالية بفضل التقدم التكنولوجي و التحرير المالي. فبسبب عملية إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية – تعديل القوانين التي تسيير عملية الوساطة المالية- تنوعت و تعددت المؤسسات المالية غير البنكية (مثل بنوك الاستثمار، شركات التأمين، صناديق التقاعد ، شركات التمويل المتخصصة) لتقديم و تنوع الخدمات المالية و أصبحت منافسا قويا للبنوك، مما أدى إلى تمديد حقل عملها خارج نشاطاتها التقليدية – جمع الودائع و منح القروض- فتوجهت إلى التوظيف، تسيير الأخطار و حتى التأمين بالإضافة إلى الاستثمار في الأسهم و السندات. و هذه الوظائف الحديثة سمحت للبنوك من أن تتراجع عن دورها في مجال الوساطة المالية.

حتى بالنسبة للأسواق المالية فقد اتسعت رقعتها الجغرافية، و تطورت المنافسة بينها، و تكونت المجموعات الاقتصادية المندمجة، فهذا كله أدى إلى اختفاء الأسواق المحمية.

حيث يوجد ثلاثة نماذج من البورصات حسب (Galper J.L 1999) من حيث الإستراتيجية القديمة و المستقبلية¹:

1 karyotis, C. (2005). Op.Cit, P P51-52.

- **النموذج الأول:** هو نموذج البورصة الشاملة (Global exchange) هي التي تعرض أكبر رسمة ممكن، سيولة أكثر و حجم أكبر من الصفقات، كبورصة نيويورك و لندن و يورونكست.
- **النموذج الثاني:** البورصة الجهوية (regional exchange) هي التي تركز على منطقة محلية، تعرض التسعيرة على المؤسسات، أما المستثمرين فهم من أصل محلي. و يمكن أن تتخصص في قطاع نشاطي خاص، كبورصة ستوكهولم المتخصصة في قيم الاتصالات.
- **النموذج الثالث:** البورصة المتنوعة (diversified exchange) هي التي تهيمن على منطقة جغرافية لكنها تعرض من خلال تسعيرة القيم الكلاسيكية، نشاط آخر مثال عن ذلك بورصة باريس التي تباع عبر الحدود نظام تسعيرتها الآلي. حيث تسعى من خلال إستراتيجيتها للتنمية التكنولوجية.

لكن مهما كان نموذج هذه الساحات المالية إلا أنها سعت و لازالت تسعى للتنمية، فعليها أن تحدد نقاط قواها و ضعفها بالإضافة إلى الفرص و التهديدات التي ستواجهها، و ذلك من خلال الوسائل و الهياكل القاعدية التي تملكها حتى تحتفظ بحصصها السوقية أمام منافسيها و تتمكن من التطور.

و هناك عوامل أخرى أساسية يمكن أن تضاف إلى ما سبق ذكره من عوامل و هي:

1. التقدم التكنولوجي و الإعلام الآلي: تعتبر المعلومة المادة الأولية في عالم المالية، حيث انتشرت في الأوساط المالية بفضل تقدم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و تطور الإعلام الآلي، التي استفاد منها كل المتعاملين الماليين الذين كانوا هم أول من استعمل كابلات التلغراف الدولية. بعد ذلك الهاتف، التيلكس و أخيرا شبكات الإعلام الآلي من الإنترنت و التكنولوجيا الجديدة التي قدمت إلى كل المتعاملين، إمكانية الاتصال الداخلي للأسواق و الساحات المالية و سهلت لهم عملية جمع و معالجة المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات المالية المناسبة و تسيير الأخطار. كما ساهمت أيضا في ابتكار منتجات مالية جديدة الأمر الذي أدى إلى توسيع تشكيلة المحافظ المالية و منه إلى تنويع الأخطار. و ساهمت التكنولوجيا الجديدة للمعلومات و الاتصالات أيضا في تنمية تكامل الأسواق المالية الدولية و بالتالي تسارع حركة الشمولية المالية.

فقد تركت التكنولوجيا بصمتها على المالية. بحيث أعطت دفعة جديدة للصفقات الدولية، بعدما أصبحت الأسواق النقدية و المالية عالمية¹. فمذ الثمانينيات، أصبحت الحواسيب

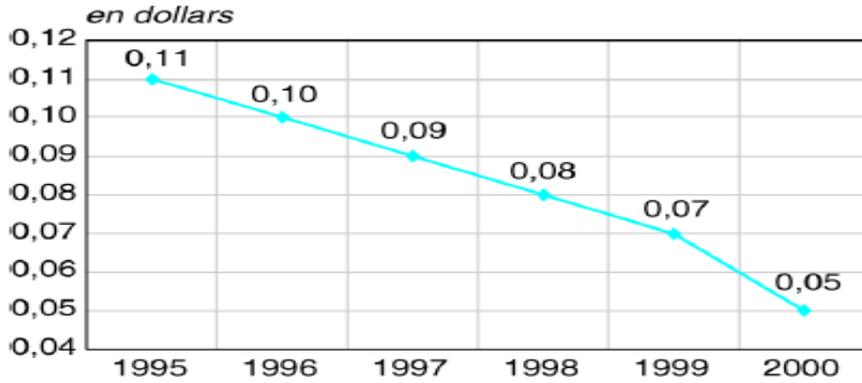
1 karyotis, C. (2005). Op.cit, P 44.

الآلية تعمل في شبكة واحدة بدلا من أن تعمل كل واحدة على حدى كما انخفضت التكاليف المتوسطة لمعالجة المعلومات، فبعدها كانت التكلفة تساوي 75 دولار لمليون عملية سنة 1960 بلغت سنة 1990 أقل من مائة سنت. و بعد فترة من الزمن أصبحت تكلفة الحواسيب تقسم على 1900¹. و الشكل 2. 1 التالي يبين الأثر الإيجابي للتكنولوجيا.

الشكل 2. 1: فوائد التكنولوجيا الجديدة و التقليل من التقنين²

Les bénéfices issus des nouvelles technologies et de la déréglementation

Coût marginal par action négociée



و يرى Bourguinat أن التقدم التكنولوجي و تنمية وسائل مالية جديدة أدى إلى خلق أسواق عالمية لرؤوس الأموال أفقيا و رأسيا. فأفقيا (horizontalement)، سمحت الشبكات الدولية للاتصال (Globex Reuter, Swift) الترابط بين مختلف الأسواق الوطنية في الوقت الحقيقي. أما رأسيا (Verticalement) تم وضع قنوات الوصل كالمقايضات أو (arbitrages) و جعل من كل سوق خاص (سوق نقدي، سوق الصرف، الأسواق الآجلة كالخيارات جزء لا ينفصل عن سوق موحد على المستوى العالمي³ .

فحاليا، أصبحت الشبكات الالكترونية للصفقات المالية تعمل بصفة مستمرة 24 ساعة/24 و 7 أيام/7 بين كل الساحات المالية للدول العظمى بين نيويورك، لندن، طوكيو و بون. و بفضل مسيرة العولمة أو الشمولية أصبحت هذه الساحات تتميز بنفس الخصائص و تواجه نفس المشاكل⁴:

- القانون الأساسي لوسطائها؛

1 Op.cit p 45.

2 Jacob A. Frenkel.(2001).Nouvelles technologies, risques et perspectives de croissance et d'inflation, Colloque : nouvelles technologies et politique monétaire, Banque de France, PP45-49.

3 Bourguinat H.(1990). Investissement direct étranger et globalisation financière. In: Revue d'économie financière,. Le financement de l'économie mondiale : les perspectives, , n°15 pp. 17-29.

4 karyotis, C. (2005). Op.cit,P 45.

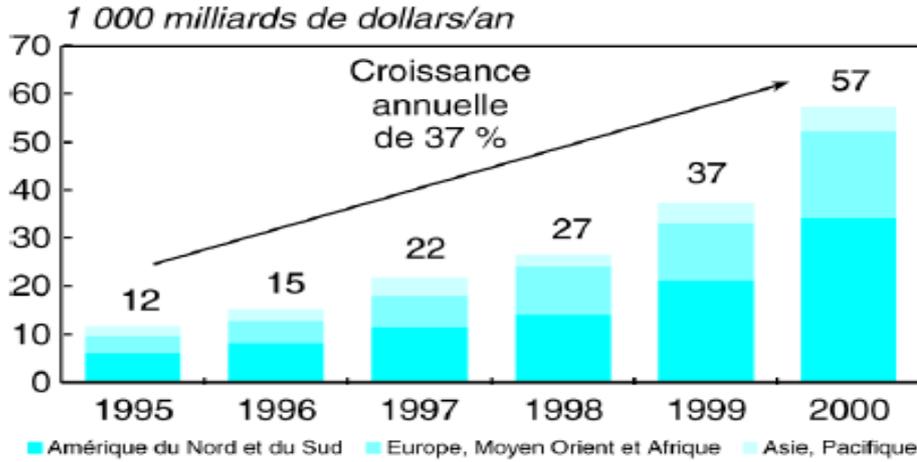
- فعالية أنظمة تسعيرتها؛
- أمان صفقاتها؛
- النجاعة التقنية لنظامها الخاص بالتسديد- تسليم الأوراق المالية؛
- التنوع في المنتجات المالية المقترحة على الفاعلين الاقتصاديين.

و من خلال الشكل 2.2 المبين في الأسفل نلاحظ علاقة التكنولوجيا باتصال الساحات المالية.

الشكل 2.2: علاقة التكنولوجيا الجديدة باتصال الساحات المالية مع بعضها في العالم¹

Les nouvelles technologies permettent l'interconnexion des places financières dans le monde

Approfondissement des marchés d'actions dans l'ensemble des régions



و حتى بالنسبة للبنوك فقد أدى التقدم التكنولوجي لتنميتها من خلال تنويع العمليات المصرفية و استخدام وحدات الصراف الآلي، نقاط البيع الالكترونية و خدمات البنوك المحمولة و تنامي الصيرفة الالكترونية (E- Banking) .

و قد تطورت البنوك بفضل التكنولوجيا عبر ثلاث مراحل²:

- أدت حوسبة أكبر عمليات الإنتاج إلى لجوء الاقتصاديات إلى البنوك (bancaisation) مع معالجة هائل من المعلومات عن طريق أنظمة الإعلام الآلي (batchs)؛

1 Jacob A. Frenkel.(2001), Op.cit. PP45-49.

2 Bouton D. (Novembre2001). Institutions financières et canaux de transmission de la politique monétaires. Banque de France – Colloque : Nouvelles technologies et politique monétaire ; PP 112-115.

- سمح كل من دخول الحواسيب الشخصية في الثمانينيات، و تسبير قاعدة المعلومات بخلق شبكات عملاقة و أراضيات تقنية لتسيير التبادلات؛ و هذا ما أدى إلى خلق أنظمة ما بين البنوك للتسديد و التسليم التي ساعدت على ارتفاع سرعة تحويل المعلومات و التدفقات؛
- تنمية الشبكات و الانترنت.

2. عولمة الاقتصاديات الوطنية : أدت إلى تقدم النشاط الاقتصادي الحقيقي بانتشاره في مختلف الدول و الجهات. و هذا كان بفضل إزالة الحواجز عن التبادلات الدولية. و ظهور الشركات متعددة الجنسيات التي بإمكانها إنتاج و توزيع منتجاتها و خدماتها في كل أقطار الأرض بمساعدة الشبكات العالمية. بحيث ارتفعت التدفقات الدولية للسلعو الخدمات فوصلت الصادرات العالمية لها سنة 2001 إلى 7،6 مليار دولار بعدما كانت تقدر 2،3 مليار دولار بين سنتي 1983-1992¹. و هذا النمو في الصادرات شجع على الطلب الدولي للتمويل، ساهم في التحرير المالي و ساعد على خلق احتياطي رؤوس الأموال و سيولة جاهزة أن تنتقل من بلد لآخر.

3. إصلاحات النظام النقدي و الدولي: كانت التحولات و الإصلاحات التي تمت على مستوى المحيط المالي و الأنظمة النقدية عاملا قويا لتوسع ظاهرة الشمولية المالية. فتحرير الأسواق المالية و رؤوس الأموال أو ما نسميه في العالم المالي بالتحرير المالي سمح بنشر مبادئ الاقتصاد الليبرالي في تسيير الأنشطة النقدية، البنكية و المالية. و من مظاهر هذه الإصلاحات الحركة ثلاثية الأبعاد (3D) التي تم التطرق إليها سابقا، الابتكارات المالية و نمو تدفقات رؤوس الأموال الدولية التي ارتفعت الخام منها 7.5 بليون دولار سنة 2000 بأربع مرات أكثر من 1990. أما الصافية فقد ارتفعت من 500 مليار دولار سنة 1990 إلى 1.2 بليون دولار سنة 2000².

و يعتبر كل من McKinnon و Shaw (1973) بأن التحرير المالي هو إستراتيجية تسمح بتحسين فعالية النظام المالي و بطريقة غير مباشرة تحفز على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: العوامل المساعدة

بالإضافة إلى هذه العوامل الأساسية هناك عوامل أخرى مساعدة: أدت إلى تنمية ظاهرة الشمولية المالية و تتمثل في العناصر التالية:

1 Häusler. G. (Mars 2002). la mondialisation de la finance, finance & développement ; PP 10-12.

2 Op.cit. pp 10-12.

أولاً: نشوء و تطور سوق العملات الأوربية

بحيث في بداية التسعينيات شرعت الأنظمة المصرفية للدول المتقدمة في إنشاء فروع لها خارج حدود أراضيها و العمل في الأسواق الأجنبية (أسواق النقد، تبادل عملات أجنبية، أسواق مالية). و قد تطور هذا السوق ليصبح سوقا عالميا تغطي خدماته و أنشطته كل أقطار الكرة الأرضية، فوصل عدد البنوك و المؤسسات المالية العاملة فيه سنة 1981 نحو 600 مصرفا من أصل 85 بلدا تسيطر على 400 فرع تابع لها. فساهمت هذه البنوك الدولية في تدويل رؤوس الأموال بين مختلف الدول و بالتالي سرعة كبيرة لحركة رؤوس الأموال عبر الحدود.

إن مساهمة السوق في تسريع مسار الشمولية المالية تمثلت بجانبين: أولها أنه يعد النواة لظاهرة التحرر المالي، مظرا لأنه يعمل بحرية لجذب رؤوس الأموال الدولية و تحديد سعر الفائدة و الثاني توسيع الرقعة الجغرافية لحركة رؤوس الأموال عبر الحدود¹

ثانياً: تطور سوق سندات اليورو-دولار

هو سوق تم إنشاؤه سنة 1963، نتيجة للقيود التي فرضتها بعض الدول على عملية تحويل أموالها. و قد ساعد كثيرا على عملية التدويل المالي نظرا لأهميته البالغة المتمثلة فيما يلي:

- تدفقات رؤوس الأموال من الدول المصدرة للبتروول بسبب معدلات الفائدة المرتفعة؛
- إمكانية الهيئات المالية البنكية الأمريكية على الاتصال السريع بعملائها في الخارج عن طريق الشركات متعددة الجنسيات TNCS؛
- الحرية التي يتمتع بها و الفوائد العالية المدفوعة على ودائعه مقارنة بودائع الدولار داخل سوق رأس المال الأمريكي.

و قد ساهم كثيرا في تسريع عملية الشمولية المالية، عند إرسائه لمبدأ إزالة القيود التنظيمية على تصدير و استيراد رؤوس الأموال، و تدعيم عمليات التحرير المالي من خلال تنويع أدوات جديدة من السندات.

ثالثاً: زيادة أهمية تدفق رؤوس الأموال و الاستثمار الأجنبي المباشر IDE

من خلال إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر زاد تدفق رؤوس الأموال الدولية، و قد برز هذا في تقرير صندوق النقد الدولي الذي بين آفاق الاقتصاد العالمي لسنة 1992.

1 حسن كريم حمزة . (2011). مرجع سبق ذكره.

فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر IDE نحو الدول النامية بين سنتي (1973-1977) حوالي 3,6 مليار دولار من 10,2 مليار دولار من التدفقات الصافية لرؤوس الأموال. و بين (1978-1981) بلغت 9,1 مليار دولار من IDE من أصل 26 مليار دولار. وقد ارتفعت تدفقات IDE من 75,8 مليار دولار للفترة (1981-1985) إلى 153,5 مليار دولار للفترة (1986-1990)¹، ليصل إلى 1388 مليار دولار عام 2000².

رابعاً: تنامي الرسمالية المالية

تطورت ظاهرة الشموالية في القطاع المالي بسرعة أكبر من القطاعات الأخرى بسبب تسارع و نمو الرأسمالية المالية التي تأثرت بتطور صناعة الخدمات المالية البنكية و غير البنكية. فقد حققت الاستثمارات المالية (أي الاستثمار في الأوراق المالية) أرباح طائلة أكثر من تلك التي يحققها الاستثمار الحقيقي. حيث تعدى الاستثمار المالي إلى الصعيد العالمي حيث يقدم موارد مالية (قروض و استثمارات مالية) بشروط خاصة.

و قد ربط دروكر (DRUCKER) الرأسمالية المالية بما يسمب "الاقتصاد الرمزي"، الذي تحركه رموز و مؤشرات الثروة العينية مثل الأسهم و السندات و منتجات مالية أخرى و مؤشرات البورصات العالمية مثل داوجنز و نيكاي... إلخ

خامساً: عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية

عدم تمكن الأسواق الوطنية من استيعاب حجم المدخرات و الفوائض المالية الناتجة عن تدفقات رؤوس الأموال الدولية، أدى إلى التوجه نحو الخارج للبحث عن فرص استثمار أفضل و معدلات عوائد أعلى³

1 IMF,(1996) « balance of payment , statistic year book, Washington,D.C, P130.

2 Uncatad, (2004) , World Investment Report, the Shift, Worlds Services, United Nation,New York, P 9.

3 ، غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 84.

المبحث الثاني: خصائص و مؤشرات الشمولية المالية

تتميز الشمولية المالية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها تختلف عن باقي أنواع العولمة و التي ساعدتها على أن تنتشر بسرعة أكثر عن باقي نظيرتها. و لقياسها هناك مجموعة من المؤشرات المستعملة لذلك.

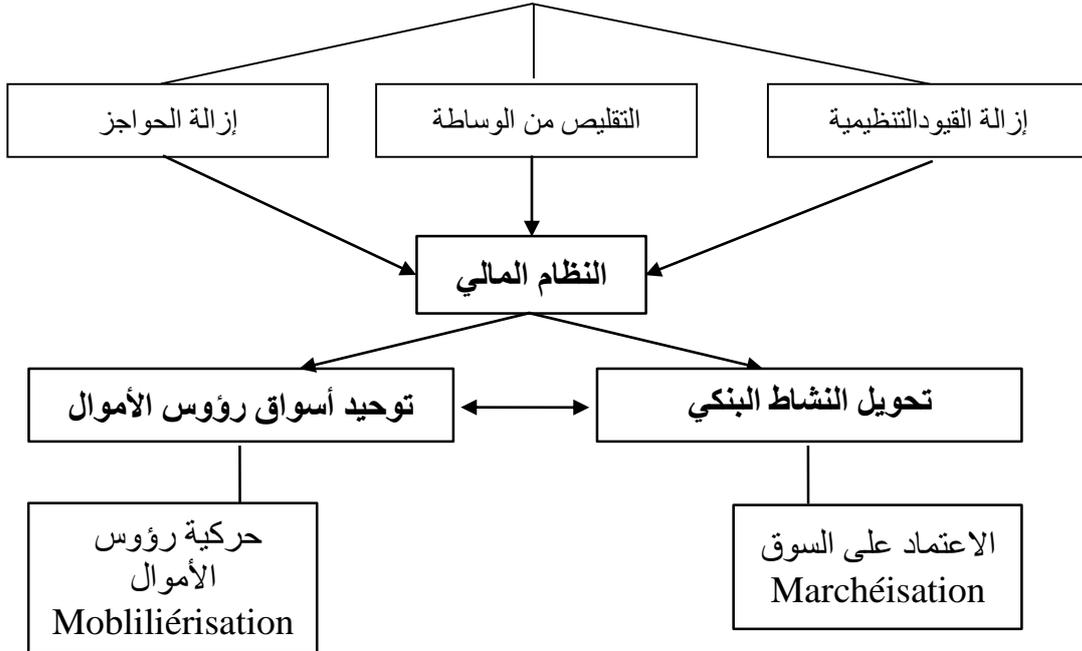
المطلب الأول: خصائص الشمولية المالية

من خصائص الشمولية المالية التي جعلتها تتميز عن باقي أنواع العولمة الاقتصادية و التي مكنتها من الانتشار بسرعة فائقة عبر الزمان و المكان ما يلي:

أولاً: هيمنة آليات السوق

إن أهم ما يميز الشمولية المالية هو اللجوء إلى الأسواق المالية من أجل التمويل بدلا من اللجوء إلى المالية غير المباشرة التي تعتمد على المؤسسات المالية البنكية و غير البنكية للحصول على قروض لتمويل الاستثمارات، و الشكل التالي يبين كيفية تحول الاقتصاديات التي مست الدول الصناعية.

الشكل 2. 3: تحول الاقتصاديات



karyotis, C. (2005). Op.cit, P17

أي الاتجاه نحو اقتصاد السوق الذي يعتمد على قانون العرض و الطلب في تحديد الأسعار و بهذا يتم إلغاء بعض القوانين التنظيمية لتسهيل انتقال رؤوس الأموال دوليا و هذا يدخل ضمن التحرير المالي الذي سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

والجدول 2. 1 التالي يبين مدى تطور اللجوء المباشر إلى سوق رؤوس الأموال من طرف القطاع الخاص سنتي 1996 و 2001 بالنسبة للدول الصناعية الكبرى.

الجدول 2. 1: تطور اللجوء المباشر إلى أسواق رؤوس الأموال من طرف القطاع الخاص¹
(حصص الأسهم و أوراق المديونية للمؤسسات المالية بالنسبة إلى مجموع القروض البنكية %)

ديسمبر 1996	جوان 2001	
68	78	الولايات المتحدة
50	60	المملكة المتحدة
35	60	فرنسا
50	58	هولندا
28	48	إيطاليا
40	45	بلجيكا
32	42	إسبانيا
20	40	ألمانيا

من خلال الجدول 2. 1 نلاحظ أن فرنسا هي التي شهدت تطورا ملحوظا في انخفاض المالية غير المباشرة و ارتفاع في المالية عن طرق الأسواق و هذا يتم توضيحه في الجدول 2. 2 الموالي.

الجدول 2. 2: مديونية الأعوان غير الماليين²

2003	2002	2001	2000	1999	ملايين €
1098781	1093440	1074730	974471	841649	الشركات
49.9%	51.4%	51.7%	55.3 %	58.4%	- القروض
27.8%	27.0%	27.4%	24.3%	23.2%	- الأسواق
596877	557785	524396	498161	469886	العائلات
983235	917197	853704	818745	784893	الإدارات العمومية
15%	14%	14%	15%	16%	- القروض
84%	81%	81%	80%	79%	- الأسواق
2678893	2568422	2452830	2291377	2096428	مجموع المديونية الداخلية

ثانيا: ديناميكية و حركية العولمة

إن أهم ما ميز العولمة المالية عن العولمة الإنتاجية هو الديناميكية و سرعة الانتشار و أصبحت المالية هي التي تهيمن على العملية الإنتاجية بسبب اللجوء إلى الاستثمارات المالية أكثر من الحقيقية. كما أن حركة رؤوس الأموال كانت ضعف حركة السلع و الخدمات بفضل إزالة الحواجز بين أسواق رؤوس الأموال المحلية و العالمية، الاندماج بين الأسواق المالية العابرة للقارات و القارية وكمثال على ذلك (Nyse- Euronext & Euronext) و كذلك الاندماج المصرفي، بالإضافة إلى التقليل من القوانين التنظيمية.

1 karyotis, C. (2005). Op.cit, P17

2 Op.cit, P21

ثالثاً: الاعتماد المتبادل للاقتصاديات

بفضل الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية إلى المنظمة العالمية للتجارة تغيرت ملامح الاقتصاد العالمي، حيث ساعدت هذه المنظمة على إزالة العراقيل الجمركية حتى تتمكن الدول و القارات من تبادل السلع و الخدمات و أيضا رؤوس الأموال فيما بينها، و من خلال تحرير التجارة العالمية سعت أيضا إلى تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية. و قد يؤدي هذا الاعتماد المتبادل إلى انتقال الفرص أو المخاطر من دولة إلى أخرى، (الأزمات المالية التي تنتقل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى باقي الدول النامية أو الصناعية و كذلك الفرص كالتيكنولوجيا، أو موجة انتعاشية)¹. كما أن زيادة درجة المنافسة أدت إلى إزالة العقبات أو تذليلها أمام التدفقات المالية و قيام أسواق عالمية مالية تتنافس فيها مختلف دول العالم.

رابعاً: تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات

لقد لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا مهما في انتشار العولمة بصفة عامة. و من خلال بعض المؤشرات التي تبين الدور الهام الذي لعبته هذه الأخيرة و من أهمها²:

- إجمالي إيرادات أكبر 500 شركة في العالم يصل إلى 45% من الناتج المحلي الإجمالي، وتستحوذ على نحو 40% من حجم الصادرات الدولية؛
 - تمثل الأصول السائلة من الذهب و الاحتياطات النقدية الدولية المتوفرة لدى هذه الشركات ضعفي الاحتياطي الدولي منها، هذا المؤشر يبين أن هذه الشركات تتحكم بشكل كبير في السياسة النقدية الدولية و الاستقرار النقدي العالمي؛
 - لعبت دور كبير في التقدم التكنولوجي، حيث يعود إليها الفضل في الكثير من الاكتشافات العلمية بسبب البحث و التنمية التي قامت بها هذه الشركات.
- و بالإضافة إلى هذه الخصائص الأساسية هناك بعض المميزات الأخرى و منها:
- كان للعولمة المالية الفضل في تبعية الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة من خلال المديونية الخارجية؛
 - تؤثر على توزيع الادخار العالمي و توظيفاته في عالم وحيد القطب؛
 - سمحت العولمة بنشوء مؤسسات مالية خاصة و صناديق تضارب في السوق المالي لتحقيق أسرع الأرباح و هذا ما أدى إلى تكرار الأزمات المالية (و من هذه المؤسسات المالية و الصناديق: صناديق التحوط و التقاعد، ZINZINS)؛

1 غالم عبد الله. مرجع سابق الذكر، ص 87.

2 غالم عبد الله. مرجع سابق الذكر، ص 88-89.

- حرية تحرك رؤوس الأموال بين دول العالم دون قيود مالية التي تهدف إلى تحقيق أرباح من خلال الاستثمار في الأسواق المالية العالمية.

المطلب الثاني: مؤشرات العولمة المالية

من خلال المفاهيم التي تم التطرق إليها في المباحث السابقة حول العولمة أو الشمولية المالية وخصائصها ومظاهرها تبين أن هناك عدة مؤشرات من خلالها يمكن قياس هذه الظاهرة ومدى تطورها وانتشارها عبر الزمان والمكان ولا سيما المؤشرين المهمين في القرن العشرين هما: مؤشر تطور حجم المعاملات في الأسهم والسندات للدول المتقدمة عبر الحدود، تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

أما المؤشرات التي ظهرت في الثمانينيات كما تطرق إليه بالوا، تم ذكرها في الخصائص سالفا.

أولاً: مؤشر حجم المعاملات عبر الحدود للأسهم والسندات

الذي تطور كثيراً وبسرعة فائقة عبر الزمن منذ 1980 يمكن أن نقيس مدى تطور الشمولية المالية بحيث انتقل من 10 % عام 1980 إلى 100 % سنة 1996 في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا وأزيد من 200 % في كل من فرنسا وإيطاليا وكندا لنفس السنة. و إلى 400 % في إيطاليا من الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة. و الجدول 2. 3 التالي يبين هذا التطور.

الجدول 2. 3: حركة رؤوس الأموال في الأسهم والسندات (1970-2002)¹
% من الناتج المحلي الإجمالي

الدول	1970	1975	1980	1985	1990	1995	1996	2002
الولايات المتحدة	2.8	4.2	9.0	35.1	98.0	135.3	151.5	297
اليابان	-	1.5	7.7	63.0	120.0	65.1	82.8	134
ألمانيا	3.3	5.1	7.5	33.4	57.3	169.4	196.8	348
فرنسا	-	-	8.4	21.4	53.6	179.6	229.2	960
إيطاليا	-	0.9	1.1	4.0	26.6	252.8	435.4	-
بريطانيا	-	-	-	367.5	690.1	-	-	-
كندا	5.7	3.3	6.9	26.7	64.4	194.5	234.8	464

المصدر: صندوق النقد الدولي، 1997، 73.

ثانياً: مؤشر حجم وبنية الأصول المالية في العالم

لقد تعاضم دور القطاع المالي والاستثمار فيه أكثر من الاستثمار في الموجودات المادية مما أدى إلى نمو وتسارع الشمولية المالية أكثر من نظيراتها في العالم. فقد بلغ حجم الأصول المالية في العالم 55 تريليون \$ عام 1980 ليصل إلى 150 تريليون \$ عام

1 أحمد منير النجار. (2005). عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية، مع الإشارة إلى السوق المالي الكويتي، المؤتمر العلمي الرابع: الريادة والإبداع استراتيجيات الأعمال في مواجهة العولمة، الكويت، 9 الموقع:

<http://www.philadelphia.edu.jo>

2001 ثم ارتفع إلى 241 تريليون \$ عام 2007 و قد بلغت نسبة الأصول المالية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في السنوات الثلاثة ما يلي (109،484،440)¹. و قد كان لارتفاع المذهب في هذه الأصول المالية الذي تجاوز تحمل الاقتصاد الحقيقي الأثر البالغ في في حدوث الأزمات المالية وخصوصا أزمة الرهن العقاري لـ 2008 و الجدول 2. 4 التالي يوضح هذا التطور.

الجدول 2. 4: بنية و حجم الموجودات المالية بالنسبة المئوية²

الدولة أو المنطقة	الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الأسهم	أوراق الدين	الموجودات المصرفية	إجمالي الموجودات المالية	نسبتها إلى الناتج
العالم	2001	31.0	28.9	41.8	150.1	484%
	2007	54.8	65.1	80.4	241.1	440%
منطقة اليورو	2001	6.1	4.3	9.5	38.3	625%
	2007	12.2	10.0	23.0	68.1	558%
أمريكا	2001	10.1	13.8	18.5	54.5	540%
	2007	13.8	19.9	30.3	61.4	445%
اليابان	2001	4.2	2.3	6.9	21.6	519%
	2007	4.4	4.7	9.2	24.0	547%
بريطانيا	2001	1.4	1.9	1.7	11	772%
	2007	2.8	3.9	3.8	19.3	690%
البلدان الناشئة	2001	7.2	2.0	2.3	14.4	243%
	2007	17.3	21.0	7.8	47.0	272%

المصدر: Global Financial Stability Report. IMF. March.2009

كما أن هناك تحول آخر يتمثل في تراجع دور المصارف كمرتكز للنظام المالي العالمي إلى أسواق الأسهم والأوراق المالية بأنواعها، و من الاعتماد على المصارف في تقديم القروض إلى التوجه نحو مؤسسات مالية أخرى و منتجات مالية جديدة، بحيث انخفضت الموجودات المصرفية من إجمالي الموجودات المالية التي كانت تمثل 35% عام 2001 إلى 40% عام 2007.³

ثالثا: مؤشر تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي

و هو تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي عام 1995 و هو ما يزيد 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس السنة⁴. و الجدول 2. 5 التالي يبين حركة تداول النقد الأجنبي للفترة 1986-1995⁵

1 حسن كريم حمزة. (2011). مرجع سبق ذكره، ص 47.

2 مرجع سبق ذكره، ص 47.

3 مرجع سبق ذكره، ص 48.

4 غالم عبد الله. مرجع سابق الذكر، ص 79.

5 أحمد منير النجار. (2005). مرجع سابق الذكر ص 10 .

الجدول 2.5: متوسط حركة التداول اليومي للنقد الأجنبي للفترة 1986-1995 (مليار دولار)¹

1995	1992	1989	1986	بيان العملية
1190	820	590	188	رقم التداول العالمي المقدر
%13.2	%11.6	%46.4	-	نسبة الزيادة السنوية للفترة
19.1	17.4	15.8	7.4	الصادرات العالمية من السلع و الخدمات
84.3	86.0	75.9	36.7	إجمالي الاحتياطيات الدولية عدا الذهب

المصدر: صندوق النقد الدولي، 1997، 75.

رابعاً: مؤشر دخول الصناديق السيادية و صناديق التحوط

في ظل التقليل من التقنين المالي والشمولية المالية، ظهر أعوان جدد يستثمرون في الأصول المالية بتوظيف الأموال العامة، إلى جانب المستثمرين التأسيسيين و البنوك. و هي صناديق استثمار عمومية ظهرت بقوة في الفترة التي نمت فيها الشمولية المالية و تسمي بالصناديق السيادية (les fonds souverains) بسبب انتمائها للدولة. و هي عبارة عن مؤسسات تقوم باستثمار أموال عامة (كفوائض احتياطي الصرف المتعلق بسياسات تدخل البنوك المركزية، على المدى البعيد، فوائض ميزان المدفوعات في حد ذاته و الناجمة عن إيرادات المعادن. و تستثمر موجودات الصناديق السيادية في الأوراق المالية الأكثر مردودية المتمثلة في الأسهم و السندات. و قد ارتفع عددها و ازدادت موجوداتها خصوص في منتف التسعينيات و في الألفية الأخيرة حيث بلغت سنة 2007، (44) صندوقاً*، أما موجوداتها فقد وصلت إلى نحو 216 تريليون دولار و ذلك وفقاً لبيانات مؤسسة (مورغان ستانلي) العالمية². و يؤكد (ستيفن جيي) رئيس قسم أبحاث العملات عالمياً بأن حركة تلك الصناديق ستسبب مشاكل عديدة للاقتصاد العالمي نظراً لضخامة حجمها، وبالتالي سيكون لها أثر و مضاعفات قوية على الأسواق المالية. و الجدول 6.2 التالي يبين أهم الصناديق السيادية العربية و موجوداتها.

الجدول 2.6: صناديق الاستثمار السيادية في الدول العربية التي تمولها الدولة³

الدولة	اسم الصندوق	التأسيس	الموجودات (مليار دولار)
الإمارات	مركز أبو ظبي للاستثمار (ADIA)	1976	600
السعودية	ساما	1999	380
الكويت	الأجيال القادمة	1953	266
الإمارات	دبي للاستثمار	2006	15
ليبيا	الاستثمار الأجنبي العربية الليبية	2006	50
قطر	هيئة الاستثمار القطرية	2003	65
الجزائر	تسوية الإيرادات	2000	14
البحرين	ممتلكات	2006	47
الإمارات	مبادلة	2002	25
عمان	الاحتياطي العام	1985	10
السعودية	الاستثمار العام	2007	60

1 أحمد منير النجار. (2005). عولمة الأسواق المالية و أثرها على تنمية الدول النامية ص 10.
 * الصناديق الثمانية الأكبر تملكها كل من الإمارات (ADIA)، سنغافورة (GIC)، و السعودية و الكويت و النرويج (323 مليار) و روسيا (110) ثم الصين (صندوقان 102 مليار دولار).
 2 حسن كريم حمزة. (2011). مرجع سبق ذكره، ص 48.
 3 مرجع سابق. ص 50.

Source : RGE Monitor Estimates,RachelZiemba, Foreign Assets of Selected , Wealth Funds/Government Vehicles,August, 2008.

أما صناديق التحوط: Hedgefunds

التي تزايدت أعدادها إلى 9575 صندوق عام 2007 و بأصول تقارب 1.6 تريليون دولار، بعدما كانت 610 صندوق عام 1990. فهي عبارة عن صناديق استثمارية لها علاقة كبيرة بتجاوز المضاربة المالية و عدم استقرار الأسواق المالية¹ تستعمل تقنيات التحوط ضد مخاطر مالية، تفتقر للشفافية، لا تخضع لقيود تنظيمية، تتعامل في منتجات مهيكلة، مسجلة في الملاذات الضريبية offshore و إدارتها تتم من قبل مسيرين خارج البلاد، غير ملزمة بنشر معلومات مفصلة حول محافظها. فهي تستهدف تحقيق عوائد أعلى مما هو سائد في الأسواق عبر تحمل المخاطر و تنويع الاستثمارات و تغييب الرقابة عليها من قبل السلطات، كما أنها تخضع لقوانين خاصة تختلف عن القوانين التي ترعى الصناديق العامة، كما أنها تضع معايير خاصة بها، بحيث لا تقل الحصة في أغلبها عن المليون دولار، و الخروج منها محدد بعدد من الشروط تختلف من صندوق لآخر، و تعتمد في تمويل استثماراتها القصيرة الأجل على الاقتراض بمبالغ كبيرة. فكل هذه الخصائص و أسلوبها الخاص في العمل تبين مدى خطورتها على مستوى الأسواق المالية، و هذا كله جعل الأنظار تلتفت نحو صناديق التحوط عند نشوب أزمة نقص السيولة subprime لأنها كانت تمتلك في فترة الأزمة 46% من مجموع التزامات الدين المعزز بضمان CDO و قد بلغت نسبة الشرائح الدنيا و الوسطى (Equity & Mezzanine) 80% ما يعادل 1400 مليار دولار أمريكي و الجدول 2.7 في الأسفل يبين ذلك.

الجدول 2.7: مركز صناديق التحوط في امتلاك السندات قبل الأزمة²

La place des hedge funds dans la détention de CDO avant la crise

	Assurances (%)	Hedge funds (%)	Banques (%)	Asset Managers (%)
AAA	6,9	12,1	14,5	5,8
AA	1,2	4	3,5	4
A	0,3	4,6	1,4	2,9
BBB	0,6	4,3	0,3	4
BB	0	2,3	0,3	0,3
Equity	0,9	19,1	4,9	1,7
Total en %	9,8	46,5	24,9	18,8
Total en Mds USD	295	1 396	746	564

Source : A. Blundell-Wignall (2007), à partir de données privées de banques, p. 45.

و هناك مؤشر آخر يوحي بتنامي العولمة المالية و هو وجود البنوك الخاصة التي تدير أصولا مالية للأثرياء و طبقا لإحصائيات مؤسسة (PAM)، فإن أكبر 20 بنكا خاصا في العالم تدير حاليا أصولا مالية تصل إلى 10.5 تريليون دولار و هي تمثل 12% من إجمالي سوق الثروات العالمية و يأتي بنك (ميريل لنش) تصدر القائمة بثروة بلغت

1Cartapanis. A;TEilEtche. J ; (2008). Les HedgeFunds et Lacrise financière internationale; Revue D'économiefinancière; P2,3. Site : https://www.persee.fr/doc/ecofi_0987-3368_2008_hos_7_1_5206

2 Op.cit. P 3

1.62 تريليون دولار يتبعه بنك (يو أس بي) بثروة تبلغ 1.61 تريليون دولار و جاء ثالثاً (سيتي غروب) بثروة بلغت 1.44 تريليون دولار، إن تلك المؤشرات ما هي إلا دلائل تشير إلى تنامي ظاهرة العولمة المالية في الاقتصاد العالمي¹.

بالإضافة إلى مؤسسات مالية غير مصرفية التي تقدم خدمات مالية، من خلالها أصبحت منافسا قويا للبنوك و تتمثل هذه المؤسسات في (صناديق التقاعد، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، المصارف المتخصصة،... إلخ). بحيث انخفض نصيب البنوك التجارية من الأصول المالية العائلية من 50% إلى 18%، في حين ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو 42%.

خامساً: المضاربات الآجلة

لقد هيمنت المضاربات الآجلة من العقود في البورصات و أسواق المالية العالمية، خصوصاً بعد الابتكارات المالية التي ظهرت على مستوى الأسواق المالية من منتجات مالية معقدة غير تقليدية كالمشتقات، الخيارات الآجلة و المقايضات.

1، حسن كريم حمزة. (2011). مرجع سبق ذكره، ص 51.

المبحث الثالث: علاقة الشمولية المالية بأهم ظواهر التحولات المالية العالمية

لقد ارتبطت الشمولية المالية في مسيرتها بعدة ظواهر التي أدت إلى تحولات على مستوى الأنظمة المالية و التي ساعدت أيضا على توسع الشمولية و سرعة انتشارها. و التي أطلق عليها M.Aglietta اسم منطق المالية الجديد. وتتمثل هذه الظواهر في التحرير المالي، الاندماج المالي و الابتكارات المالية. و من خلال هذا المبحث سوف نبرز العلاقة الوطيدة الموجودة بين الظاهرة المدروسة و الظواهر المذكورة.

المطلب الأول: العولمة المالية و التحرير المالي

لنجاعة الأسواق المالية و من أجل تلبية الحاجيات الجديدة للتمويل، لجأت معظم الدول المتقدمة و أولها الولايات المتحدة الأمريكية بداية من الثمانينيات، لتحرير أنظمتها المصرفية و المالية بإزالة كل القيود القانونية التي تؤثر على معدل الفائدة الدائن و المدين. فالتحرير المالي -الذي انتهجته معظم الدول المتقدمة أولا و بعدها تبنته الدول الناشئة و منها كل دول العالم الثالث- يأخذ ثلاثة أشكال كما أشار إليها المفكران (Scmukler.S&Kaminsky.L, 2003)1 و هي: تحرير القطاع المالي الداخلي، فتح أسواق رؤوس الأموال و أخيرا تحرير حساب رأس المال.

و تكمن جذور التحرير المالي في انهيار نظام بريتونوودز بين 1971 و 1976 عندما تم إلغاء تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، و بعدها تم تبني نظام معدلات الصرف العائمة. و قد تم تقديم التحرير المالي كبديل للقيود الدولية التي تقلل من الادخار و تعرقل تخصيص الموارد من خلال نموذج الليبراليان الجدد (néolibéraux) Mc-Kinnon& Shaw (1973)

أولاً: تعريف التحرير المالي

"التحرير المالي هو الانتقال من نظام مالي ذا طابع إداري أي نظام يعتمد على اقتصاديات المديونية التي تهيمن عليها المالية غير المباشرة إلى نظام مالي ذا طابع تحرري أي يعتمد على اقتصاد السوق و الذي يهيمن عليه التمويل المباشر" (M. Aglietta 1995)²

"يرتكز التحرير المالي على آليات السوق في تحديد قوانين و قواعد سير الأنظمة المالية من أجل زيادة الادخار المالي خصوصا الادخار طويل الأجل و تمويل الاستثمارات

1 Kaminsky.G. L; Schmukler. S. L. (June 2003). short-run pain, long-run gain:the effects of financial liberalization, national bureau of economic research, Cambridge, Working Paper 9787 <http://www.nber.org/papers/w9787>, pp 1-3.

2 Aglietta. M. (1995). Macroéconomie financière. La découverte.

الإنتاجية و الأكثر ربحية، و لذلك يجب عدم تدخل الدولة في تحديد معدلات الفائدة إلى مستوى أقل من قيمتها الحقيقية لأن هذا يؤدي إلى ادخار ضعيف بسبب المكافأة القليلة. كما يجب وضع شروط لمنافسة مفتوحة بين المقترضين العموميين و الخواص " Mc-Kinnon&Shaw, 1973)

يعرف التحرير المالي أيضا على أنه " تفكيك كل أشكال المراقبة القانونية سواء كانت كمية أو نوعية ذات طابع تقييدي مفروض من طرف الدولة على الهياكل المؤسسية، أدوات و أنشطة أعوان مختلف أجزاء القطاع المالي سواء على المستوى الداخلي أو الدولي(Boyer et al., 2004) 1

فالتحرير المالي كما أشار إليه مختلف المفكرين المذكورين أعلاه بصفة عامة هو " التحول من أنظمة مالية قائمة على الاقتصاد الموجه و المخطط و على المراقبة و القيود القانونية التي تحدها الدولة، إلى أنظمة مالية تهيمن عليها آليات السوق التي تترك المجال إلى المؤسسات، الأسواق المالية و المؤسسات المصرفية بأن تعمل بحرية و دون قيود قانونية و لا مراقبة (أي من نظام بمراقبة إلى نظام بدون مراقبة). و الأنظمة المالية المحررة تضع شروط ملائمة لمنافسة حرة بين مختلف الفاعلين الماليين. فقد صاحب التحرير المالي الذي ظهر أولا في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة السبعينيات القاعدة ثلاثية الأبعاد و المتمثلة في: إزالة الحواجز بين الأسواق المالية فبفضل التحرير المالي كما يرى كل من Mc Kinnon et Shaw يتم توجيه الادخار نحو الشبكات الرسمية (البنوك، الوسطاء الماليون، البورصة) و هذا ما يسمح بتوحيد أسواق رؤوس الأموال و بالتالي اختفاء القطاع الموازي (informel) و هذا هو التقليل من الحواجز (le décloisonnement، إزالة القيود التنظيمية (déréglementation) بحيث يتم إلغاء القيود التنظيمية على مستوى القطاع المصرفي، و تحرير القطاع المالي الداخلي يسمح بالتقليل من ثقل المنتجات المنظمة في ميزانية البنوك، و كنتيجة لذلك تجد البنوك نفسها أمام حركات معدلات السوق². و أخيرا التقليل من الوساطة المالية (désintermédiation)، من خلال الانفتاح المالي نحو الأسواق المالية و هيمنة المالية المباشرة في عمليات التمويل، و حتى البنوك أصبحت مستثمرا ماليا فعلا داخل الأسواق المالية.

1 Bengamra.S&Plion.D.(2007). Politiques de libéralisation financière et crises bancaire ; revue Economie internationale, N°112 ; Editeur La documentation Française ; PP5-28 ; Site :<https://www-cairn-info.www.snd11.arn.dz>.

2 MARONE. M.(2010). Systèmes financiers et canaux de transmission de la politique monétaire. Thèse de doctorat à l'université de bourgogne, laboratoire d'économie et de gestion. Site : <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00567708>. P 11.

و تهدف سياسات التحرير المالي إلى تحسين نجاعة النظام المالي، التقليل من أخطار تقلبات الصرف و معدلات الفائدة و تلبية حاجيات جديدة للتمويل (Mc-Kinnon 1973)

ثانيا: أشكال التحرير المالي

هناك ثلاثة أشكال للتحرير المالي حسب (Scmukler.S&Kaminsky.L, 2003): تحرير القطاع الداخلي، انفتاح الأسواق المالية وتحرير حساب رأس المال. و تقاس هذه الأبعاد الثلاثة بمؤشرات مفصلة، تأخذ بعين الاعتبار و في نفس الوقت جوانب متعددة الأبعاد و كثافة التحرير المالي. فهذه المؤشرات تسمح بالتمييز من جهة، الأبعاد الثلاثة للتحرير- القطاع المالي الداخلي (المصرفي)، الأسواق المالية و تحرير حساب رأس المال- و من جهة أخرى الأنظمة الثلاثة للتحرير: الموجه، المحرر جزئيا و المحرر كليا. فمؤشر التحرير لكل قطاع مالي يتراوح بين 0 و 2: فيأخذ القيمة 0 عندما يكون القطاع المالي موجه، عندما تبقى كل القيود في مكانها؛ القيمة 2 عندما يكون محررا، مع تحرير كل الأبعاد؛ و القيمة التي تتراوح بين 0 و 2 يعني أن النظام محرر جزئيا، عندما يكون على الأقل بعد محرر¹.

1. تحرير حساب رأس المال: la libéralisation du compte de capital

إن جوهر عملية التحرير المالي الذي تقوم عليه شمولية الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال. فحساب رأس المال هو: مجموعة متنوعة من التدفقات المالية- الاستثمار الأجنبي، تدفقات محفظة الأوراق المالية) بما في ذلك الاستثمار في الأسهم العادية)، و القروض المصرفية، التي تشترك في تملك المقيمين في بلد ما للأصول في بلد آخر- الموجودة في ميزان المدفوعات الوطني.² و تحريره بمعناه الواسع يعني، تخفيف أو إلغاء القيود على تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية. كما يعني أيضا تحرير حركة رؤوس الأموال لمختلف المتعاملين الخواص المقيمين و الأجانب نحو خارج أو داخل البلد. و حتى تتمكن الدول من تحرير حساب رأس مالها يجب أن يكون هناك اندماج مالي من درجة أعلى مع الاقتصاد العالمي.

و عملية التحرير تكون متفاوتة بين الدول فمنها من ينتهجه على نطاق واسع فيشمل كافة المعاملات و أنواع التدفقات المالية، و هناك من يقتصر على تحرير جزئي لبعض مكونات حساب رأس المال و الجزء الآخر تبقى القيود على ما هي.

1 Bengamra.S&Plion.D.(2007).Op.Cit. PP3-28.

2، ضياء مجيد الموسوي. (2013). عولمة أسواق رأس المال. ديوان المطبوعات الجامعية. ص 25

فهو بصفة عامة يعني التخلي عن مراقبة القروض الأجنبية، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وعمليات الصرف. و الجدول 2. 8 المحدد في الأسفل يبرز تطور حركات رؤوس الأموال منذ السبعينيات إلى غاية الألفين و ذلك عبر الحدود:

الجدول 2. 8: حركات رؤوس الأموال العابرة للحدود¹ (transfrontaliers)
(المتوسط السنوي بمليارات الدولارات)

1976-1980	1981-1985	1986-1990	1993	2000
29	72	170	581	900

2. انفتاح الأسواق المالية: l'ouverture des marches financiers

لقد أدى إلغاء الحواجز بين أسواق رأس المال في الداخل و الخارج إلى الانفتاح نحو الأسواق المالية الدولية أي أن الصفقات المالية أصبحت تتم على المستوى العالمي. و قد أدى هذا أيضا إلى سير الأسواق المالية العالمية بدون انقطاع بسبب الاتصال المستمر بينها. كما أصبح بإمكان المستثمرين الأجانب شراء أسهم أو سندات لمؤسسات مدرجة في بورصة وطنية. و قد أسفر عن هذا الانفتاح أولا توحيد العملة بين دول أوروبا فأصبح اليورو هو العملة المحلية لكل دول أوروبا. و بعدها اندمجت خمس بورصات أوروبية لتسفر عنها بورصة يورنكست لتتحد مع بورصة Nyse فيتم ميلاد بورصة عابرة للقارات هي « Nyse-euronext ».

ويشمل انفتاح الأسواق المالية إلغاء كل القيود على الأوراق المالية بالنسبة للمقيمين أو الأجانب ، و إعادة رأس المال، الفوائد و الأرباح².

3. تحرير القطاع المالي الداخلي: La libéralisation du secteur interne

و الذي يخص بالضرورة القطاع المصرفي، و يضم تحرير معدلات الفائدة المدينة و الدائنة، معدلات الفائدة للقروض، تقليل أو إلغاء الاحتياطات الإلزامية و المقاييس الموجهة لدعم المنافسة.

فحسب كل من (Williamson et Mahar (1998) فإن التحرير المالي مرتبط بخمسة أبعاد: وجود مراقبة على القروض الائتمانية، مراقبة على معدلات الفائدة ، حواجز للدخول إلى القطاع المصرفي، التنظيم الحكومي للقطاع المصرفي والبنوك العمومية داخل النظام المالي³.

1 karyotis, C. (2005). Op.cit, p 09

2 Bengamra.S&Plion.D.(2007).Op.Cit. PP 3- 28.

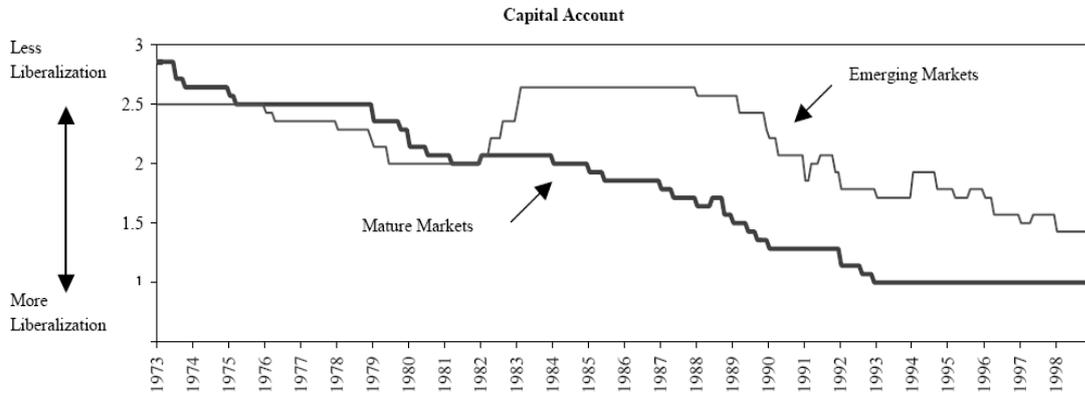
3 Kaminsky.G. L; Schmukler. S. L. (June 2003). Op.cit P 1-5.

و حتى يتم تحرير القطاع المالي و المصرفي هناك مجموعة من الإجراءات يجب إتباعها¹:

- إعادة تكوين رأس المال المصرفي؛
- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها؛
- إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقوف الائتمانية و الاحتياط القانوني؛
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة حماية المودعين؛
- تقليل الحواجز أمام الانضمام إلى السوق و الانسحاب منه؛
- زيادة استقلالية المؤسسات المالية؛
- الحد من تدخل الدولة في منح الائتمان و ذلك بتخفيض القيود المباشرة عليها.

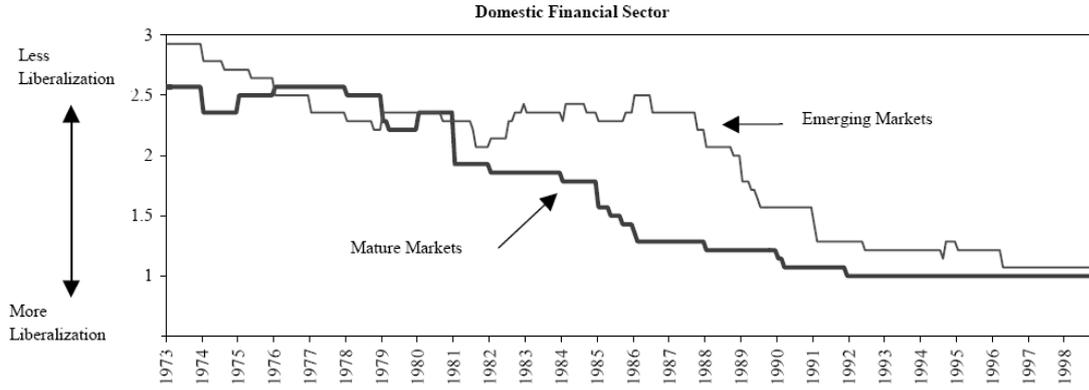
و الأشكال 2.4، 2.5 و 2.6 التالية تبين لنا مؤشرات التحرير المالي بأشكاله الثلاثة:

الشكل 4.2: تحرير رأس المال

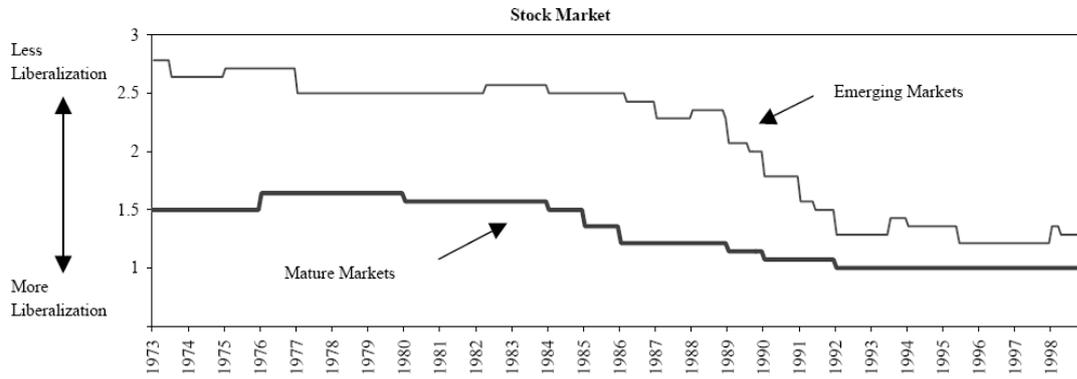


1 غالم عبد الله. مرجع سابق ذكره، ص 141.

الشكل 5.2: تحرير القطاع الداخلي



الشكل 6.2: انفتاح الأسواق المالية



المطلب الثاني: العولمة المالية و الابتكارات المالية

تميز التحول المالي لفترة السبعينيات أيضا بظاهرة الابتكارات المالية إلى جانب التحرير المالي. التي لم تتطور بنفس الوتيرة في كل أرجاء العالم، حيث كانت الدول الأنجلوسكسونية (الولايات المتحدة، كندا وإنجلترا) هي الرائدة في هذا المجال، لتليها بعد ذلك الدول الأوروبية في 1980 و في 1990 انضمت إليهم الدول الناشئة. فمع تطور الابتكارات المالية، كان انتشارها سريعا. و مع ذلك تمكنت الدول التابعة من تدارك التأخر بسهولة.

أولا: تعريف الابتكارات المالية

فحسب De-boissieu "الابتكارات المالية تعني الانخراط في التكنولوجيا المالية الجديدة بالإضافة إلى ظهور منتجات مالية جديدة"¹

1 De Boissieu .CH. (2009). Les systèmes financiers : mutations, crises et régulation, 3^{me}ED Economica, P11.

و Silber عرفها " بأنها تغيير في التقنيات المستعملة، السياسات الصناعية و التشغيلية و الذي يسمح بتعديل الوظائف. و تعني أيضا تبني فكرة جديدة من طرف المنظمة و من أجل نفس الهدف"¹

فالابتكارات المالية هي العملية التي من خلالها يتم تعديل المنتجات المالية الموجودة أو تقديم منتجات أخرى جديدة إلى جانب الأدوات المالية التقليدية و قد سميت بالمنتجات الهجينة. و يوجد أربع أنواع من الابتكارات: ابتكار المنتج، ابتكار العمليات، ابتكار السوق و الابتكار التنظيمي.

ثانيا: أنواع الابتكارات المالية

وجدت عدة نظريات قامت بتقسيم الابتكارات المالية لكن المتبناة أساسها المستعملة من طرف Joseph A. schumpeter و هي الابتكارات الصناعية.²

1. تصنيف Schumpeter

من خلال نظرية الابتكارات الصناعية Schumpeter نميز الابتكارات المالية التالية:

- ابتكارات العمليات ذات البعد التكنولوجي: دخول اتصالات الحاسوب
- (Télématique) ضمن الخدمات المصرفية و المالية، النقود الالكترونية، إزالة الطابع المادي للأوراق المالية.
- ابتكارات المنتج و التي تتميز بظهور منتج جديد أو بتعديل خصائص المنتج الموجود من قبل.
- ابتكارات السوق و التي تفسر بافتتاح سوق أو استغلال جزء جديد من السوق،
- و يمكن ذكر مثال عن السوق الثانوي في فرنسا سنة 1983، مخصص للمؤسسات ذات الحجم المتوسط، السوق الأجل للأدوات المالية (MATIF) سنة 1986 و سوق الخيارات القابل للتفاوض لباريس (MONEP) سنة 1987، بالإضافة إلى الأجزاء NextTrack المخصص للسماسة و Next warrant المخصص لأذونات الخيارات.
- الابتكارات التنظيمية الناجمة عن ظهور التنظيمات الجديدة، من أمثلتها: MultilatiralTradingFacilities و هي أنواع جديدة من البورصات الآلية التي تدخل

1 Op.Cit. P11.

2 De Boissieu .CH.Op.Cit. P 10.

في منافسة مع ساحات السوق التقليدي، أو التأمين المصرفي Bancassurance الذي يوحد بين النشاطات البنكية و التأمينات.

و تختلف الابتكارات المالية عن الصناعية في عدة نقاط من بينها، يؤدي خلق منتجات مالية جديدة إلى تمديد تشكيلة المنتجات الموجودة و ليس لإلغائها.

و يرى Silber بأن الابتكارات المالية تسارعت بفضل ثلاث أنواع من القيود: قيود قانونية؛ زيادة المنافسة؛ و ارتفاع الأخطار المتعلقة بتقلبات معدلات الفائدة و معدلات الصرف المتزايدة¹.

ففي النوع الأول من التحليل المتمثل في العائق القانوني، فإن الأعدان الخواص في الفضاء المالي يلجأون إلى الابتكارات المالية كوسيلة لتخفيف بعض القيود التي تعيق نشاطاتهم. فقد دفعت بعض القيود ذات الطابع القانوني البنوك لتنمية بعض الصيغ التي تسمح لها بأن تتجاوز مثلا السقف المحدد للمعدلات الدائنة أو أن تخلق منتجات جديدة تلغي وعاء الاحتياطات الإجبارية.

أما فيما يخص المنافسة بين المؤسسات تمثل النوع الثاني من القيود. في الوقت الذي يتكيف فيه المنافسون تستطيع المؤسسة المبتكرة أن تحتكر السوق لفترة قصيرة (First mover advantage) و تستفيد من صورة الماركة كما تحفز على الاستثمار في البحث و التنمية (R&D).

أما النوع الأخير من القيود المتمثل في الأخطار. إن تصاعد الأخطار و ضرورة تفاديها يفسر تنمية المنتجات المشتقة (العقود لأجل المغلقة، الاختيارات، Swaps) من طرف البنوك ليتم التفاوض عليها بالتراضي في السوق ما بين البنوك، قبل أن يتم توحيدها و التفاوض عليها في السوق المنظم. فقد ظهرت المنتجات المشتقة كوسيلة لتغطية مثالية للأخطار. فالمبادرة نحو الابتكارات المالية لم تقتصر فقط على المتعاملين الخواص (Artus et de Boissieu, 1995)، بل كانت من طرف السلطات العمومية في الدول الأوروبية مقارنة مع الدول الأنجلوسكسونية. بحيث قامت هذه الأخيرة بإنشاء أسواق جديدة أو دخول إلى منتجات جديدة. فالقيود هي أصل هذه الابتكارات العمومية و التي كانت لأمرين مهمين: تمويل العجز العام، للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو المسسات العمومية الكبرى؛ و المنافسة الخارجية للساحات المالية.

1 OP.cit. P 12

فقد قويت، نمت وتسارعت الشمولية المالية بسبب تزايد و تسارع الابتكارات المالية، ومن أهم مظاهرها: التوريق المالي و تنويع و تعقيد الأدوات المالية.

2. التوريق المالي

الذي يعرف بأنه تقنية مالية تقوم بها هيئة قرض فتحول أصولها (أساسها القرض) إلى أوراق مالية قابلة للتفاوض (سندات) في السوق المالي، فهي تسمح لهيئة القرض بأن تعيد تمويل نفسها بسرعة قبل حلول آجال القرض و حماية نفسها من عدة أخطار كخطر عدم التسديد. فالتوريق إنتاج جديد مشتق من التقليص من الوساطة المالية و الابتكار المالي.

و يعرف أيضا على أنه: " تقنية مالية تركز على رهن القروض الفردية مقابل سندات مالية مقسمة إلى أقساط حسب مبدأ التبعية، حتى تحمي الأقسام الأكثر خطورة الأقسام الكبيرة « senior » عندما ترتفع قروض الرهن".¹

فهو تقنية مالية تركز على تجميع عدد من القروض الفردية ثم تصنف حسب درجة المخاطرة، ومقابل مجمع القروض POOL يتم إصدار أوراق مالية مقسمة إلى مشتقات حسب مردوديتها: العليا، الوسطى و الدنيا. فالمشتقة العليا Senior تعتبر ذات أخطار قليلة و تصنف ب AAA و الوسطى mezzanine تحتوي على درجة خطورة مرتفعة و ذات مردودية أكبر و تصنف ب BBB أما الدنيا equity تعتبر أخطر بكثير من الوسطى و تتطلب مردودية أعلى و لا تصنف ². على أساس أن تحمي المشتقة ذات الأخطار العالية المشتقات العليا عندما ترتفع مخاطر قروض المجمع.

3. تعقد و تنوع الأدوات المالية

ظهرت العديد من الأدوات المالية الجديدة ذات أصول مالية كامنة أو مرجعية كالأسهم و السندات و المواد الأولية و الصرف. فقد ظهرت خلال سنة 1980 أدوات مالية أخرى كالمنتجات المشتقة، التي من بينها الخيارات، العقود المستقبلية و المقايضات swaps التي تعتبر قديمة جدا. فقد ارتفع مجموع المراكز المفتوحة على مقايضات معدلات الفائدة و الصرف، و على خيارات معدلات الفائدة إلى 286000 مليار دولار في نهاية 2006

1 M.Aglietta, Lyon.(2008). dix questions sur la crise ,Extrait d'un article pour le nouvel observateur, Journée d'économie.

2 M.Aglietta, Lyon 2008. IBID,

مقابل 3450 مليار سنة 1990، فقد ارتفعت بمعدل يقارب 32% سنويا، و كان هذا حسب (International Swaps and Derivatives Association).¹

أما حاليا فهناك العديد من المنتجات المشتقة التي تتميز بالغموض ليس بسبب تسميتها بالأنجلوسكسونية، لكن حقيقة في تعقدها ومن أهم هذه المنتجات هي: الرهون العقارية (Subprimes Mortgages)، الأوراق المالية المدعومة بأصول

(Asset Backed Securities ABS)، السندات المدعومة بالرهن العقاري

(Mortgage Backed Securities MBS)، السندات التجارية المدعومة بالرهن العقاري

(Commercial Mortgage Backed Securities CMBS)، (Residential Mortgage Backed

Securities RMBS)، مقايضة العجز الائتماني (Credit Default Swaps CDS) مقايضة العجز

الائتماني على أساس الأوراق المالية المدعومة بأصول (Credit

default Swaps based on Asset-backed securities ABCDS)

فكل هذه الأدوات المالية تشترك في نفس الخصائص لكن بدرجات متفاوتة:

- الطابع الإختياري، على هذا الأساس فهي تنتمي إلى عائلة المنتجات المشتقة،

وبما أنها أكثر تعقيدا عن منتجات الأساس، سميت بالمنتجات المهيكلة؛

- إمكانية تجزئتها مع تشكيل مخاطر مختلفة حسب الأجزاء، وبهذا يكون هناك

مستثمرين مختلفين، حسب درجة نفورهم من الخطر؛

- كل هذه الأدوات هي غير منظمة أي بالتراضي (De gré à gré)، لا يتم التفاوض

عليها في السوق. وتكون بأسعار نموذجية و لا تخضع لتسعيرة السوق. و من هنا

يمكن توقع الأخطار المحتمل وقوعها مع هذه الأنواع من الأدوات. و هنا يتم

طرح عدة تساؤلات: ماهي السيولة النقدية التي يمكن أخذها بعين الاعتبار؟ و ما

هو معدل التحيين الموظف؟ هذه الأسئلة يصعب الإجابة عنها.

لكن مهما يكن، فإن هذه الابتكارات أدت إلى تغيير جذري لتسيير الأخطار وتخفيض

احتياجات إلى الأموال الخاصة من طرف المتعاملين الاقتصاديين والماليين.

المطلب الثالث: الشمولية المالية و الاندماج المالي

لقد أدى النمو القوي للصفقات المالية، خلال سنوات الثلاثين الأخيرة إلى التوجه نحو

اندماج قوي للأسواق المالية الوطنية. و بالرغم من صعوبة قياس درجة الاندماج المالي

و بالتالي الوصول إلى نتائج متضاربة، إلا أن الدراسات الأخيرة تقاربت و خلصت إلى

1 Jacquillat.B.(2007). Le capitalisme financier du XXIe Siecle, in Olivier Pastré, La guerre mondiale des banques, Presses Universitaires de France, Cahiers du cercle des économistes, PP45-56.

انتشار واسع للاندماج المالي و ذلك خلال الفترة الزمنية 1990 و 2000 . لكن لا يمكننا الجزم بأن مرحلة الشمولية المالية، هي توحيد الأسواق المالية الوطنية.

إن عملية الاندماج المالي التي أدت إلى الشمولية تدور حول محورين أساسيين: من جهة، تميزت فترة 1970 بعدة مظاهر أهمها: الارتفاع المذهل لاختلالات المدفوعات الدولية، إعادة تدوير الدولارات النفطية (Pétrodollars) أدى إلى انقطاع على مستوى المالية الدولية مع تكثيف حركات رؤوس الأموال المطورة من قبل خلال النصف الثاني من سنوات 1960، ومن جهة أخرى الارتفاع السريع للعجز المالي لدول OCDE خلال فترة الثمانينيات الذي نجم عنه احتياجات كبيرة للتمويل، تغطي من الادخار العالمي. بحيث ارتفع العجز من 2,5% سنة 1975 إلى 3% سنة 1980.

أولاً: تعريف الاندماج المالي

عرف مفهوم الاندماج (التكامل) المالي اهتمام بالغ خلال السنوات الأخيرة. فمخاوفه كانت مفيدة لبعض المتعاملين الاقتصاديين، سواء المقاولين، المستثمرين و متعاملي السوق.

الاندماج المالي كما عرفه H.Bourguinat سنة 1992: " هو عملية وصل بين الأسواق المالية الوطنية، الذي يؤدي إلى سوق مالي عالمي متجه نحو توحيد متزايد"¹

"الاندماج المالي الدولي يعرف على أنه عملية تدويل رؤوس الأموال من أجل الوصول إلى سوق دولي لرؤوس الأموال"².

" يرجع التكامل المالي إلى العلاقة التي تربط بين دولة ما مع أسواق رؤوس الأموال الدولية"³

فالاندماج المالي هو عملية ديناميكية في تطور مستمر عبر الزمن، من خلالها تتمكن الأسواق المالية الوطنية لدول مختلفة من أن تتصل مع بعضها البعض لتسهيل حركية رؤوس الأموال من الدول الناشئة و النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة بفضل الإنترنت الناجم عن التقدم التكنولوجي. بحيث تعمل أسواق رؤوس الأموال بمختلف أجزائها 24 سا / 24 و 7 أيام/ 7 و ذلك بسبب فارق التوقيت بين دول العالم و بهذا تصبح الأسواق

1 Rey.N. (1997). L'intégration financière internationale En Perspective. Thèse de Doctorat de sciences économiques, Université Paris-Nord; site Internet : www.ferdi.fr, P7 .

2 Op.cit. P 8.

3 Prasad.E, Rogoff.K et autres.(2003). Effets de la mondialisation financière sur les pays en développement : Quelques constatations empiriques, Site : https://users.nber.org/~wei/data/prwk2003/prwk2003_french.pdf , P 7.

المالية العالمية تعمل باستمرار و يتم توحيد المعايير و القوانين و طريقة العمل و و توحيد الأسعار من هنا توحدت الكثير من الأسواق المالية الوطنية و اندمجت لتصبح كيانا واحدا يشمل أسواق مختلفة من كل نواحي العالم. مثال Euronext و NYSE- Euronext..... إلخ .

ثانيا: شروط الاندماج المالي الدولي

هناك شروط منطقية للاندماج المالي، بالإضافة إلى وجودها في مناخ تاريخي محفز مع تظافر 3 حركات أساسية: عدم الفصل بين الأسواق، التقليل من التقنين، Marchésation.

1.2 الشروط العقلانية للاندماج

أ- **حركية رؤوس الأموال:** يزيد الاندماج المالي أكثر مع حركة قوية لرؤوس الأموال – تعني إمكانية نقل الأموال بسهولة من سوق مالي إلى آخر و من دولة إلى دولة أخرى- التي تركز أساسا على غياب القيود القانونية، كمرقبة الصرف، و / القيود الجبائية.

لقد سعت كل الدول المصنعة إلى رفع المرقبة على حركات رؤوس الأموال تدريجيا و بطريقة حاسمة، بحيث كانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا الفيدرالية هما الرائدتان في هذا المجال، بالإضافة إلى بريطانيا التي لم تتأخر في هذا المجال و قررت إلى إلغاء كلي لمرقبة الصرف عام 1979 و من هنا لعبت دورا جوهريا و محفزا لباقي الدول، حيث تبعتها اليابان سنة 1980 التي قررت تخفيض المرقبة على حركات رؤوس الأموال تدريجيا بين المقيمين و غير المقيمين، وكان هذا شرط لتدويل ساحة توكيو. أما فرنسا فقررت التحرير الكلي سنة 1989.

ب- **قابلية استبدال الأصول: La substituabilité des actifs** تركز قابلية

الاستبدال على مستوى نفس الساحة النقدية، على إمكانية أو قدرة الأعوان المرور من أصل معين إلى آخر، أما على المستوى الدولي فهي إمكانية المرور من عملة لأخرى.

ينجم عن اتحاد الشرطين إمكانية اختيار بالمررة أماكن الاستثمارات و الركائز النقدية المعنية.

إن العوامل المحددة لتجديد المحافظ هي:

- المردود الإسمي النسبي؛
- خطر الصرف على العملات المختارة؛

- أخطار خارج الصرف (خطر سياسي، خطر تجميد الأصول،... إلخ) و الجباية.
ت- مستويات الاندماج المالي: يمكن تمييز نوعان من الاندماج المالي، الاندماج التام و آخر غير التام.

فالأول و هو الاندماج التام **L'intégration parfaite** فيكون بشكليين:

- **الشكل القوي** أين تتساوى أصول محررة بعملات مختلفة (بشرط تكون متساوية في المدة و درجة الخطر) في نسبة المردود بسعر صرف قريب.
- **الشكل الضعيف**، الذي من خلاله تؤخذ تكاليف الصفقة في العلاقة بين الفرق في صافي الفائدة و معدل التغيير في سعر الصرف المتوقع الذي لا يمثل بخط، لكن بشريط.

أما الثاني الاندماج غير التام **L'intégration imparfaite** تكون فيه المردوديات متقاربة، و درجة التقارب تكون تابعة لمرونة الطلب للأصول الداخلية بالنسبة لتغيرات نسب المردودية الوطنية و الأجنبية. كلما كانت المرونة مرتفعة، كانت درجة الاندماج المالي أقوى.

2.2 الحركات الأساسية الثلاثة المدعمة للاندماج المالي

هناك حركات ثلاثة اتحدت لتقوي و ترفع من مستوى الاندماج المالي مع مرور الزمن و المتمثلة: في عدم الفصل بين أجزاء السوق، التقليل من التقنين المالي و أخيرا *La marchéisation*. فالأولى و الثانية تم التطرق إليهما في الفصل الأول، أما الثالثة و التي تعني الزيادة المفرطة في حساسية الوسطاء الماليين اتجاه خطر السوق أي اتجاه الأسعار التي تحدد ضمن الأسواق المالية. فمن جهة تظهر المنافسة على مستوى تكوين الأسعار. فهذه الحركة بالنسبة للشروط المصرفية هي عبارة عن تحديد مؤشرات البنك بالنسبة لزيادته أساسها معدل السوق. أما من جهة أخرى، نلاحظ حركة متزايدة في الميزانيات المصرفية. و قد تم التطرق إليها أيضا في المباحث السابقة.

و أصول هذه الحركة تكمن: أولاً، في استقطاب اختلالات في الصفقات الجارية بين الدول المتقدمة الذي نجم عنه أشكال جديدة في التمويل الدولي تقوم على أساس الأوراق المالية، فمهما كانت وضعية هذه الدول سواء دائنة أو مدينة فهي تفضل اللجوء إلى السندات في كلتا الحالتين.

و ثانيا، ضرورة الرفع من الأموال الخاصة للبنوك أدت بها إلى أن تستثمر في الأسواق المالية الوطنية و الدولية كمصدرة للسندات¹. و الهدف من إحداث الحركة على مستوى الميزانية البنكية هو تخفيف الميزانية ببيع الذمم المشكوك فيها إلى الغير و التي تعتبر طريقة لتسيير أزمة الدين. بالإضافة إلى أن السبب الآخر لذلك هو هامش الوساطة* غير كافي لتغطية نفقات التشغيل و التصرف في الأخطار.

فالشمولية تزيد من أهمية الأسواق المالية في الاقتصاد العالمي، و دور المنافسة. بحيث أصبح فيها الوسطاء الماليون و خصوصا البنوك فاعلين أساسيين داخل هذه الأسواق.

ثالثا: تحليل الاندماج المالي

يتجلى و يقدر النطاق الواسع للاندماج المالي في عدة مظاهر أهمها: التطور الشديد للعمليات المالية العابرة للحدود و لمخزون الأصول المالية، ارتفاع التدفقات الخام لرؤوس الأموال بين الدول المتقدمة، زيادة قوة أسواق رؤوس الأموال الدولية.

1.3 تطور الصفقات المالية العابرة للحدود و مخزون الأصول المالية

لقد تصاعدت التدفقات السنوية لرؤوس الأموال عبر الحدود (و التي تشمل الاستثمارات في المحفظة – الأسهم و السندات-)، سندات الذمم، الاستثمارات المباشرة الأجنبية، الودائع و الاعتمادات المصرفية) منذ بداية الثمانينيات. و هناك بعض الدراسات الأخرى التي تبين بأن الصفقات على الأسهم و السندات فقط بين الدول المتقدمة عرفت تطورا ملحوظا و سريعا في أواسط السبعينيات. و الجدول 2. 9 التالي يوضح تطور الصفقات العابرة للحدود بالنسبة إلى PIB.

الجدول 2. 9: تطور الصفقات العابرة للحدود (بنسبة PIB)²

1999	1998	1997	1996	1995	-1990 1994	-1980 1989	-1975 1979		
125,8	166,3	163,6	129	110,2	94	36,5	4	الأوراق المالية	الولايات المتحدة
53,1	56,5	44,3	27,2	22,4	14,7	6,7	1,9	الأسهم	
56	72,4	78,3	66,1	55,2	74,5	63,3	2,2	الأوراق المالية	اليابان
29,1	18,2	17,1	13,4	9,6	9,8	9,7	0,6	الأسهم	
250,9	259,1	211,6	171	148,8	87,3	25	5,3	الأوراق المالية	ألمانيا
83,4	69,8	44,7	24,8	18,5	15,2	7,3	1,6	الأسهم	

Source : Banque de réglements internationaux.

1 Allegret.J-P. (2008). Monnaies, Finance Et Mondialisation, 3e édition Vuibert, P143- 144.

*الفرق بين مردودية القروض و تكلفة الموارد.

2 Allegret.J-P. (2008). Op.Cit. P151.

لكن تدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود بالإضافة إلى الأسهم و السندات كما هو مبين في الأعلى تضاعفت خلال سنة 1980، لترتفع خمسة أضعاف خلال فترة التسعينيات و أخيرا عرفت تضاعفا بين 2000 و 2007. حيث شهد عام 2007 رقما قياسيا للصفقات المالية العابرة للحدود فارتفع إلى 11000 مليار دولار (أكثر من 15 % من PIB العالمي)، لكن خلال فترة 2008-2009 و هي مرحلة الأزمة المالية الحديثة للرهن العقاري انخفض تدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود فوصلت إلى 1600 مليار دولار في 2009 و في 2008 بلغت 1900 مليار دولار أي انخفضت بمعدل 85 % . لكنها بدأت في الرجوع ابتداء من 2010 و اتخذت منحى معاكس للسنة التي سبقتها فوصلت إلى 4400 مليار دولار أي بمعدل 175 % (8 % من PIB)¹.

أما فيما يخص تطور المخزون العالمي من الأصول المالية منذ ثلاثون سنة، و حسب دراسة لمعهد McKinsey (2011). و هذا ما يبدوا في المنحنى رقم و الذي يبين أن مخزون الأصول المالية زاد بأربعة أضعاف بين 1989 (12000 مليار دولار أي بنسبة 109 % من PIB العالمي) و 1990 (54000 مليار دولار بنسبة 260 % من PIB العالمي). و قد تضاعف من 1990 إلى 2000 ليصل إلى 114000 مليار دولار سنة 2000، بمعدل 320 % من PIB العالمي. و قد استمر في التضاعف خلال فترة 2000 لتبلغ 212000 مليار سنة 2010 (356 % من PIB العالمي). لكنه تأثر سنة 2007 بالأزمة المالية العالمية لتتخف من 200000 مليار دولار إلى 175000 مليار دولار سنة 2008 لتعود سنة 2009 إلى مستوى 2007. فهذه الأرقام توضح تماما نمو مخزون الأصول المالية.

بالإضافة إلى هذه الإحصائيات، يكون من المهم التنويه إلى أن غير المقيمين هم من يمتلك هذه الأصول. فالمستثمرين الأجانب يمتلكون 15 % من الأسهم الأمريكية، 25 % من السندات الخاصة، 45 % من أذونات الخزينة الأمريكية مقابل 4 %، 1 % و 20 % على التوالي سنة 1975².

2.3 ارتفاع أسواق رؤوس الأموال الدولية

إن غاية النظام المالي الدولي هو السماح بتحقيق التبادلات المالية بين المتعاملين من جنسيات مختلفة، يعني ربط أعوان هم بحاجة إلى التمويل و آخرين لهم القدرة على التمويل على المستوى الدولي، أيضا تأمين التوازن بين الادخار و الاستثمار على المستوى العالمي، من خلال تحويل رؤوس الأموال دوليا. لهذا كان الوجه الآخر لحركة

1 Lemoine.M, Madies.PH et Madies. Th. (2013). Les grandes questions d'économie et de finance internationales, 2e édition De Boeck Supérieur. P 445.
2 Op.Cit. P 447.

الشمولية المالية هو ظهور أسواق رأس مال دولية أو أسواق الأورو، التي نشأت سنة 1950 مع سوق "اليورو-دولار". فالعمليات التي تنفذ على مستوى هذه الأسواق لا توجه بالضرورة إلى متعاملين من جنسيات مختلفة. لكن "عمليات -اليورو" تنجم من انعدام التوافق بين المكان الذي تتم فيه العملية و العملة التي تحرر بها هذه الأخيرة.

تتميز أسواق رؤوس الأموال الدولية أو أسواق اليورو بتمويل أنشطة خارج الحدود بحيث لا تكون العملة الأساسية تابعة لجنسية المقرض أو المقرض. فهي أسواق حرة «off-shore»، أسواق جملة «de gros» و ذات وساطة قوية.

و تنقسم هذه الأسواق إلى عدة أجزاء:¹

- سوق اليورو- عملات «euro-devises» و اليورو- قروض «euro-crédits» هو سوق تقوم فيه البنوك (euro-banques) بعرض إمكانية الإيداع و القرض باليورو، في إطار التمويل البنكي الكلاسيكي. أما اليورو- قرض هو عبارة عن قرض بمبلغ مرتفع (بمتوسط مليار إلى 40 مليار دولار)، يمنح بعملة اليورو، على المدى المتوسط و البعيد (بين 1 إلى 15 سنة). و قد شهد هذا السوق تطورا ملحوظا منذ 1980.

- **السوق الدولي للإصدارات في هذا السوق لا تمنح بنوك اليورو قروض من خلال ودائع بعملة اليورو بل تلعب دور الوسيط المالي بين المصدرين و المكتتبين في الأوراق المالية، و يوجد عدة إصدارات في هذا السوق: في هذا السوق: إصدارات الأوراق المالية تدعى تسهيلات الإصدار على المدى القصير- المتوسط؛ سندات- اليورو «euro-obligation» ؛ أسهم -اليورو «euro-actions» .**

فقد تطورت إصدارات سندات- اليورو هي الأخرى بكثرة فقد ارتفعت من 2014 مليار دولار سنة 1983 من شهر سبتمبر إلى 20837 مليار دولار في جوان 2007.

3.3 توسع شديد لسوق الصرف و الأسواق المشتقة

كان أساس و أصل الاندماج المالي الدولي التطور الكبير الذي شهده سوق الصرف منذ أواسط الثمانينيات، و هذا ما يوضحه الجدول التالي: بحيث ارتفع من 500 مليار دولار سنة 1989 إلى أكثر من 1500 مليار سنة 1998 ليصل إلى 4000 مليار دولار في أبريل 2010 (بالنسبة للأدوات التقليدية). لكن تراجع هذا السوق بين 1989 و 2001 بحيث انخفض الحجم اليومي إلى 1200 مليار سنة 2001، لكن صفقات الصرف

1 Lemoine.M, Madies.PH et Madies. Th. Op.Cit. P 450.

ارتفعت من جديد عكس سنة 2001 لترتفع بنسبة 50 % بين 2001 و 2004 ، ب 70 % بين 2004 و 2007، و 20 % بين 2007 و 2010 بسبب الانقطاع سنة 2009.

فقد تطورت هذه الأسواق ابتداء من بداية الثمانينيات. حيث زادت التدفقات المتبادلة في هذه الأسواق بعشرة أضعاف منذ 1990 (645 مليار دولار) بعدما كانت سنة 1983 (145 مليار) لتصل سنة 2007 إلى مبلغ 6200 مليار دولار. و بسبب الأزمة المالية شهدت الفترة بين 2008-2009 تدهورا كبيرا بمبلغ تويل سنوي لا يزيد عن 4000 مليار دولار. لكن سنة 2010 استرجعت النشاط المالي بصفة عامة، وبقي حجم الصفقات على مستوى الأسواق الدولية لرؤوس الأموال في نفس المستوى ل 2008-2009.

أما بالنسبة للأسواق المشتقة هناك أسواق منظمة و أخرى بالتراضي أين يتم تبادل المنتجات المشتقة و هي " عقود حيث تكون قيمتها تابعة (أو مشتقة) من أصل أو مؤشر كامن"¹ فبالنسبة للأسواق المنظمة فهي تتميز بعقود موحدة و التفاوض باستمرار، كما أنها تمتلك غرفة مقاصة التي تقلل من خطر الجهة المقابلة للمتعامل،

أما الأسواق بالتراضي (OTC) فهي تعالج منتجات غير موحدة مصممة تحت الطلب. و تكمن ميزته في عروضه المتمثلة في المبالغ و تواريخ الاستحقاق التي تلبي حاجيات المتعاملين. أما سلبياتها فتتمثل في غياب غرفة المقاصة التي تؤثر سلبا على استقراره، كما أنها تترك المجال لوقوع خطر الجهة المقابلة.

فالأدوات المشتقة للصرف والمعدلات عرفت ارتفاعا مذهلا منذ ظهورها في بداية سنوات 1980 و هذا و عموما فإن التفاوض بالتراضي على المنتجات المشتقة للأصول المالية (ما عدا المواد الأولية)، يمثل 80 % من التبادلات في الأسواق المشتقة.

4.3 التوسع الشديد لتدفقات رؤوس الأموال نحو الدول الناشئة

تم استعمال مفهوم الأسواق الناشئة لأول مرة من طرف الشركة المالية الدولية* سنة 1981 و ذلك لتمييز الاقتصاديات النامية التي تملك قوة نمو مرتفعة². أسواق رؤوس الأموال الناشئة* لها خاصية أساسية كونها تعرف تطورا سريعا منذ سنوات الثمانينيات. و من بين عوامل تطورها: آفاق التنمية الاقتصادية المرتبطة بالإصلاحات الهيكلية التي تسعى للتقليل من تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني ابتداء من سنوات 80؛ تقدم في

1 Allegret.J-P. (2008). Op.Cit. P 155.

*La société Financière Internatinalne appartient au groupe de la Banque Mondiale.

2 Allegret.J-P. (2008). Op.Cit. P 153.

* الأسواق الناشئة لـ 45 دولة من بينها نذكر : جنوب افريقيا، الجزائر، المملكة العربية السعودية، الأرجنتين، شيلي، الصين، كلومبيا، مصر، ماليزيا، الهند، تركيا، طايبوان..... إلخ .

مجال الاستقرار السياسي؛ عصرنة الهياكل المالية مع تنمية تمويلات السوق؛ و الاعتماد على سياسات اقتصادية للتحكم في التضخم و الاختلالات العمومية.

و لهذه الأسواق وزن كبير على مستوى الاقتصاديات العالمية. و يوضح المنحنى، تأثيرها على PIB العالمي. فقد شهدت الأسواق الناشئة لرؤوس الأموال تقدما سريعا من حيث درجة اندماجها المالي الدولي مقاسة بنسبة مخزون الأصول و الالتزامات الدولية على PIB.

فقد حدث تغيير جذري على مستوى هيكل التمويل الخارجي للدول الناشئة، حيث طغى التمويل الخاص على التمويل العمومي الذي تراجع حاليا إلى 5 % من مجموع رؤوس الأموال طويلة الأجل. بينما عرف مبلغ التدفقات الصافية لرؤوس الأموال الخاصة ارتفاعا قويا سنة 1990، و ووصلت في الارتفاع إلى غاية 1996 ليصل إلى 350 مليار دولار (ما يعادل 2.5% من PIB)، لتشهد بعدها هبوطا حادا سنة 1997 تحت الحد 200 مليار دولار لتسترجع مستواها سنة 2003 و تصل إلى 260 مليار دولار و سنة 2007 وصلت إلى مبلغ تاريخي وصل إلى 1200 مليار دولار. لكن مع الأزمة لفترة 2008-2009 التي ضربت الدول المتقدمة، انخفضت التدفقات المالية الداخلة ب 50 % لتصل إلى مستوى 600 مليار دولار. و خلال سنوات 2010 و 2011 ارتفعت هذه التدفقات إلى مستوى 1000 مليار دولار.

وأخيرا يمكن الإشارة إلى أنه منذ 1999 أصبحت الدول الناشئة هي المصدر لرؤوس الأموال الصافية، حيث ارتفعت التدفقات الخارجة لرؤوس الأموال الخاصة من 250 مليار دولار سنة 2000 إلى 650 مليار دولار سنة 2010.

رابعاً: قياسات اندماج النظام المالي

من خلال الجدول 2. 10 التالي يمكن عرض مختصر لقياس أجزاء الأنظمة المالية المتمثلة في الأسواق المالية، سوق الخدمات المصرفية و المالية و القطاع المصرفي. و ذلك من خلال المقاربات المباشرة و غير المباشرة.

الجدول 2. 10: قياسات اندماج النظام المالي¹

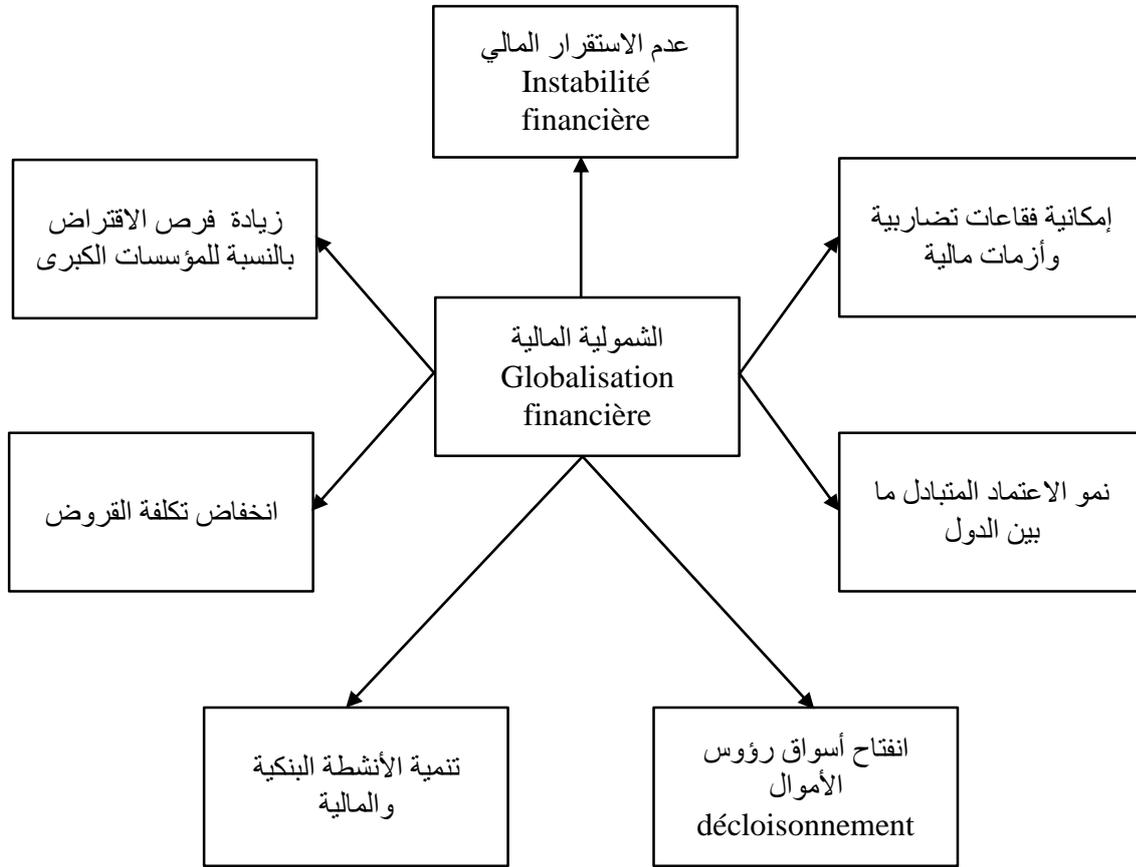
المقاربات غير المباشرة		المقاربات المباشرة	
قياس بالكمية	قياس بالسعر	تحديد الحواجز الاقتصادية والقانونية	
الإدخار- بين الارتباط الاستثمار (Feldstein/ Horiok,1980, Feldstein, 1982, Obstfeld,1985, Summer, 1988 , Sinn, 1992, Taylor,1994, 1996,Lemmen /Ejiffinger, 1995).	المساواة في أسعار أصول السوق المالي: • شروط التكافؤ في معدلات الفائدة) (Frankel, McArthur, 1988, Frankel,1993,Lemmen /Ejiffinger, 1995) • التكافؤ المكشوف لمعدلات الفائدة(Frtzschner,2011). • التكامل المشترك لمعدلات الفائدة(Conteno/Mello,1999)	حواجز على مراقبة رأس المال • القيود القانونية • تكاليف الصفقات • تكاليف المعلومة	1. اندماج الأسواق المالية أسواق الجملة: العلاقة بين متعاملي السوق المالي: صناعة و مؤسسات كبيرة على مستوى السوق النقدي
مستويات بين الارتباط الاستهلاك (Obstfeld,1989, 1994,1995, Bayoumi/McDonald, 1995,Olivei, 2000).	المساواة في الأسعار بالنسبة للخدمات المالية: • Le Cecchini Report .(1988) • التكامل المشترك لمعدلات الفائدةالحقيقية(19, Centeno/Mello, 99, Kleimeir/Sander, 2000 , Sander/Kleimeir, 2001).	• الحواجز التي تحول دون الدخول مثل وجود مراقبة على رأس المال. • القيود القانونية. • تكاليف المعلومة. • تكاليف الصفقة.	2. اندماج سوق الخدمات المصرفية و المالية
		• توحيد المصارف، إنشاء تكتلات، روابط رأسمالية و تجارية، الجباية. • قدرة المصارف على تقديم خدمات عبر الحدود « cross-border ». • إلغاء بعض الخصوصيات المحلية في مجال التقنين البنكي.	3. اندماج القطاع المصرفي

1 De Lima.P.(2004). Intégration du système bancaire et financier en Europe. Ed, Revue Banque, P 25.

المبحث الرابع: نتائج الشمولية المالية

تعتبر الشمولية المالية سلاح ذو حدين، بحيث جلبت المالية الحديثة التي تعتمد على تحرير الأنظمة المالية، التكامل و الانفتاح المالي عدة إيجابيات و مكاسب للاقتصاد بصفة خاصة و العالم بصفة عامة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبح خيار العولمة المالية يلقي الكثير من التحفظ نظرا للاختلال الوظيفي الذي لا زال يهدد الأنظمة المالية و يتسبب في اندلاع أزمات مالية متتالية و أهمها أزمة الرهن العقاري 2007-2008. التي هزت العالم بأكمله و استمرت لفترة أطول. والشكل 2. 7 الموالي يوضح النتائج الإيجابية و السلبية للشمولية المالية.

الشكل 2. 4: النتائج الإيجابية و السلبية للشمولية المالية¹.



1 Yves capul, J & Garnier, O.(2013-2014). Dictionnaire d'économie et de science sociale, Ed hatier, P 475.

المطلب الأول: المزايا أو الفرص

إن التغيير الجذري الذي حدث على مستوى الأنظمة المالية جلب العديد من الفرص للدول سواء على المستوى الوطني أو الدولي و المتمثلة في العناصر التالية:

أولاً: تخصيص أمثل للموارد المالية يحفز النمو العالمي

و يكون هذا من خلال السير الجيد للأسواق المالية و استدراك الدول النامية؛ فمن جهة يمكن أن نرى بأن الشمولية المالية أدت إلى تحسين قدرات الأنظمة المالية على تخصيص الموارد المالية على المستوى العالمي: فقد نتج عن توحيد الأسواق المالية على مستوى الكون و فتح الحدود الزمنية و المكانية إلى حرية حركة رؤوس الأموال عبر العالم، بالإضافة إلى النقل الجيد للمعلومة.

و كل هذا كان له أثره على توظيف أمثل لرؤوس الأموال سواء بالنسبة للمستثمر أو المقترض نظرا لشروط التمويل الجيدة التي يمكنهم الحصول عليها بسبب الخيارات المتعددة المعروضة. فالدول ، القطاعات والمؤسسات تمويل استثماراتهم المادية بفعالية و بأحسن الأسعار، كما بإمكان المستثمرين الخواص تنويع محافظهم بسهولة على المستوى الدولي. و منه نستنتج أن التخصيص الأمثل للموارد المالية أدى إلى نمو الإنتاج في الدول الأكثر ديناميكية و الدول الناشئة و هذا يزيد من الثروة العالمية.

أما من الجهة الأخرى فإن تنمية التبادلات يسمح نظريا للدول الأقل تقدما لاستدراك تأخرها : إن التخصيص الأمثل للموارد المالية يحفز من نمو قطاعات أنشطة الدول الناشئة و يزيد من ثروتهم العالمية. كما يمكن أن تكون تنمية التبادلات مصدرا للنمو على المستوى العالمي، و من الناحية النظرية يمكن أن تسمح للدول الأقل تقدما بان تستدرك تأخرها. لكن في الواقع حتى و إن كانت معظم التبادلات المالية تتم ما بين الدول المتقدمة إلا أن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة المتجهة نحو الدول الناشئة: هي التي تملك نفس الخصائص و لديها إمكانيات نمو و تنمية مالية مهمة (جنوب إفريقيا، الأرجنتين، البرازيل، الصين، شيلي، بلغاريا، مصر، كوريا الجنوبية،... إلخ)، وقد ارتفعت و هذا ما وسع في تمويل نموها. أما الدول الأقل تقدما (دول الساحل خصوصا) لم تستفيد من التمويلات الخارجية.

ثانياً: الحماية الكبيرة ضد الأخطار بسبب الابتكارات المالية

بغض النظر عن أزمة الرهن العقاري هناك مكاسب النجاعة المنتظرة من سير أسواق رؤوس الأموال بفضل سلسلة من العوامل:

- يسمح وجود أسواق واسعة و سائلة للأعوان الاقتصادية بتنوع توظيفها تهم و بالتالي تكون الأخطار مشتركة؛
- سمحت مضاعفة الابتكارات المالية منذ 1980 خصوصا للمتعاملين الاقتصاديين بتسيير و تغطية أخطار أنشطتهم الاقتصادية و المالية (خطر معدل الصرف، خطر معدل الفائدة ، خطر تغير أسعار المواد الأولية،..الخ)؛
- أدت تنمية سوق المنتجات المشتقة إلى تحسين الحماية ضد مختلف الأخطار. فالمنتج المشتق هو ورقة مالية تكون قيمتها مرتبطة بأصل آخر تسمى " الكامنة " هذا الأخير يكون مادي أو مالي. هذه الأوراق تستعمل كضمان من طرف المؤسسات بطريقة لا تحقق بها لا ربح و لا خسارة على عملياتها الاقتصادية.

ثالثا: تحسين نوعية المؤسسات

بسبب العولمة المالية و حتى تكتمل نتائج التكامل المالي و يتم تحديد المستوى الفعلي له كان من واجب معظم الدول أن تقوم بتصحيح هيكل الشركات، وذلك استجابة للمنافسة الأجنبية و لمطالب المستثمرين الدوليين. لأن نوعية المؤسسات تؤثر كثيرا على التدفقات الواردة للاقتصاديات النامية، كما يمكن أن تساعد نوعية المؤسسات الأحسن للتنوع في هيكل رأس المال بفضل استقطاب المستثمرين الأجانب الذين يمكنهم و بسهولة التنوع في محافظ أسهمهم على المستوى الدولي و تحمل خطر المحفظة حسب الأفضلية، مما يؤدي إلى تحقيق منافع إضافية للتكامل المالي.

المطلب الثاني: سلبيات الشمولية المالية

بالرغم من الفوائد التي جناها العالم و التي من المحتمل أن تتحصل عليها مختلف الدول من العولمة المالية، إلا أنه هذه الظاهرة ولدت و لازالت تولد بعض المخاطر أو الأزمات على المستوى الدولي، بسبب عدم استقرار النظام المالي الدولي الناتج عن تنمية عمليات المضاربة و الأقل شفافية (سوق بالتراضي أي غير منظم) . فقد أدى كل من تحرير الأنظمة المالية الدولية و تكامل الدول مع الأسواق المالية العالمية إلى انفجار أزمات مالية و انتشار عدواها. وهذه بعض سلبيات العولمة المالية:

أولا: ارتفاع الأخطار المالية

هناك العديد من الأخطار المالية. فهناك أخطار مرتبطة بتبادلات في السوق المالي و هي نوعان خطر القرض و يسمى أيضا بخطر الجهة المقابلة و هو خطر عدم التزام المدين بتسديد بمستحققاته إلى الدائن (يمكن أن يكون بنك الذي يمنح قرض، عون صاحب سند أو مالك لسهم في السوق المالي) في تاريخ الاستحقاق المحدد.

والنوع الثاني هو خطر متعلق بتغير أسعار البورصة و هو ناتج عن عدم التأكد من القيمة المستقبلية للسهم أو محفظة أسهم، فيمكن أن ينتج عنه أرباح (قيم زائدة) أو خسائر (قيم ناقصة). و يكون نتيجة للعوامل التالية:

- تدني الوضعية المالية للمصدر و هذا خطر الجهة المقابلة؛
- تدهور سوق الأسهم، يعني هذا مجموع القيم (التي تقاس عن طريق مؤشرات البورصة).

ثانيا: عدم الاستقرار المالي « l'instabilité financière »

النمو السريع لأسواق أقل أو غير منظمة (أسواق بالتراضي) بالإضافة إلى الأعوان التي لا تخضع لقواعد احترازية، من المحتمل أن يساهم في غموض و عدم استقرار المحيط المالي.¹ و يعتبر الخطر النظامي حاد جدا أكثر من تصرفات بعض الأعوان و معروف قليلا و من الصعب التنبؤ به، بسبب عدم تماثل المعلومات الناجم عن الخطر الأخلاقي و سوء الاختيار. كما يمكن أن ينتج عن غموض صناديق المضاربة « hedgefunds » (هم شركات مالية تقترح توظيف أموال خواص أثرياء في عمليات خطيرة لكن بمرود كبير يصل إلى 50%). أو بعض الصناديق السيادية الخضوع لبعض القيود التنظيمية و لا يسمح بتقييم واضح و سريع للنتائج المحتملة لبعض استراتيجياتهم الاستثمارية.

و ظهور آليات تحويل الخطر من الممكن أن يساهم في غموض و عدم الاستقرار المحيط المالي مثلا كتقنية التوريق المالي التي تستعملها البنوك من أجل تحويل خطر القروض بما فيها القروض المشكوك فيها إلى أوراق مالية يتم تداولها في الأسواق المالية. و بهذا لا يمكن مراقبة الخطر من طرف هيئة محددة. و الخطر إذا تم تحويله هذا لا يعني أنه قد اختفى² بل انتشر على مستوى النظام المالي ككل.

ثالثا: إمكانية ظهور فقاعات المضاربة و أزمات مالية

1.3 الأزمات المالية و الآليات الممكنة لتجنبها

لقد شهد العالم و لا زال يشهد حالات عدم استقرار الأنظمة المالية الشاملة بسبب الصدمات المالية المتكررة التي أصبحت تهدد نزاهتها و نجاعتها، و تنتشر بسرعة من

1Jérémy Charbonneau, Nicolas Couderc.(2008). Globalisation et (in)stabilité 3),ed la découverte p. 235-242. site : <https://www.Cairn.info/revue-regards-croises-sur-l-economie-2008-1-page-235.htm>

2 Jérémy Charbonneau, Nicolas Couderc ; Op.cit. p. 235-242

هيئة إلى أخرى و من دولة إلى عدة دول في العالم نتيجة لإزالة الحدود ما بين الأسواق و ما بين الدول بالإضافة إلى إزالة القيود التنظيمية.

و من بين الأزمات الكبرى و الحادة التي عرفها العالم أزمة الكساد العالمي سنة 1929، سنة 1990 أزمة اليابان، أزمة 1994 في المكسيك، في يوليو 1997 في دول شرق آسيا، أزمة الروس سنة 1998 ، بين 2000-2001 في الأرجنتين و أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية سنتي 2007-2008 التي تحولت إلى أزمة اقتصادية و تركت آثارها لحد الآن. و كل هذه الأزمات كان لها نفس البعد الدولي و اشتركت في نفس العوامل أولها و أهمها الانفتاح المالي.

1.1.3 الأزمات المالية، أنواعها، أسبابها، و نتائجها

أ. تعريف الأزمة المالية: هناك تعاريف متعددة و متنوعة للأزمة المالية مع تعدد الآراء و المقاربات المالية.

" اضطراب حاد و مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في بعض المؤسسات المالية تمتد آثارها إلى القطاعات الأخرى".¹

" عدم استقرار النظام البنكي و المالي لإحدى أو مجموعة من الاقتصاديات و تضم العملات، الهيئات المالية أو السوق المالي. و تختلف من حيث طبيعتها، و يمكن أن تمس قطاع أو مجموعة من القطاعات الاقتصادية، و يمكن أن تتحول إلى أزمة اقتصادية أو ركود"²

"انهيار كبير في أسعار الأصول و إفلاس المؤسسات بسبب الانقطاعات المكثفة التي تتميز بها الأسواق المالية".³

فالأزمة المالية هي حالة لا استقرار التي تميز المحيط المالي الكلي عندما تختل إحدى حلقاته، و بسبب بعض التصرفات الجماعية للأعوان الاقتصادية التي تقوم بعمليات المضاربة. و يمكن أن تنتشر على مستوى النظام المالي ككل و إلى كل أجزائه، كما يمكن أن تنتقل عدوى الأزمة على المستوى الاقتصادي و العالمي. و نميز عدة أنواع

1, فريد كورتل، كمال رزيق "الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية" المؤتمر العلمي الثالث حول "الأزمة العالمية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول –التحديات و الآفاق المستقبلية" جامعة الأردن 2009، ص3.

2 site internet ; www.mataf.net/fr/edu/glossaire/crise financière le 14 sept. 17.

3 Frederic Mishkin . Op.cit. P 279.

للأزمات المالية حسب طبيعتها و من أهمها: أزمات الصرف، الأزمات المصرفية و أزمات البورصة.

ب. أنواع الأزمات المالية:

- **أزمة الصرف أو العملة:** وتسمى بأزمة الصرف الأجنبي و هي تمس عملة دولة ما أو مجموعة من الدول، بحيث يتعرض معدل الصرف لهذه العملة لتغيرات قوية مقارنة مع العملات الأخرى. فقد ينخفض سعر الصرف الاسمي لدولة معينة بسبب المضاربة إلى 15٪ مقابل الدولار.
- **الأزمة المصرفية:** و تسمى بالذعر المالي و هي حالة عدم الاستقرار التي تمس النظام المصرفي نتيجة انهيار أحد المصارف. " تحدث عندما تتراكم حالات ضعف على مستوى النظام البنكي و التي يمكن أن تكون ظرفية(مشاكل السيولة أو مشاكل هيكلية أكثر خطورة عجز على مستوى الميزانية) و من المحتمل أن تحدث من خلال إفلاس بعض البنوك و سحب مكثف للنقود من طرف المودعين ما يدفع البنوك بإلغاء التحويل الداخلي للالتزاماتها و يجبر الهيئات النقدية على التدخل لتفادي انهيار النظام المالي"¹.

و يرى كل من ديمريغ كينت و ديتراجياش (1997): " يتزامن حدوث الأزمة المصرفية مع الشروط التالية:نسبة الذمم المشكوك فيها أكبر من 10٪ من مجموع الأصول البنكية ، نسبة تكلفة إنقاذ البنوك التي تعاني من صعوبات أكبر من 2٪ من PIB، تأمين البنوك التي تعاني من صعوبات و السائرة في طريق الإفلاس ، إفلاس على مستوى البنوك و التدخل العاجل للهيئات النقدية من خلال وضع سياسات ضمان الودائع". و يمكن أن تستمر الأزمات المصرفية وقتاً أطول من أزمات العملة و تؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي الذي ينجم عنه ركود اقتصادي.

● **أزمة الأسواق المالية: أو أزمة انفجار الفقاعات المالية أو المضاربة**

les bulles financiers

و هذا ما يؤدي إلى انخفاض في أسعار البورصة و هذا ما يدهور من ميزانية المؤسسات المقترضة، هذا التدهور يمكن أن يرفع من أخطار سوء الاختيار و الخطر الأخلاقي في السوق المالي الذي يحدث أزمة مالية. فأزمة الأسواق المالية هي انخفاض مفاجئ في مستوى الأسعار الذي يؤدي إلى خسائر فادحة تمس المدخرين أو المستثمرين الماليين –

1 Frederic Mishkin . Op.cit.P 284.

بالنسبة إلى الأولى فإن سعر الأسهم يقيم ثروتها الصافية و بالنسبة إلى الفئة الثانية فستقل عنهم فرص الحصول على موارد مالية- منه إلى انخفاض مستمر في القيمة الصافية لأصول الشركات المنظمة إلى البورصة. و هذه الأزمة يمكن أيضا أن تتحول إلى أزمة اقتصادية عامة.

● و هناك أزمات مالية أخرى كأزمة الديون السيادية؛ فالديون السيادية هي سندات تصدرها الحكومة بعملة أجنبية لتطرحها أمام مستثمرين أجنبى. و إذا عجزت عن الالتزام بالتسديد بسبب عدم قدرتها على الوفاء « l'insolvabilité » نظرا لارتفاع الديون العمومية للدولة، بسبب زيادة النفقات العمومية التي تدعم اقتصادها أو من أجل إصلاح منظومتها البنكية. و من هنا تحدث أزمة الديون السيادية، التي تؤدي أيضا تراجع حاد في تدفقات رأس المال الخاص، و إلى أزمة في الصرف الأجنبي. و أشهرها أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو بين سنتي 2010- 2011 بسبب العجز و الديون اليونانية التي أفلقت الأسواق الأوروبية و الدولية.

ت. عوامل الأزمات المالية

تعددت العوامل التي تسببت في اندلاع أزمات مالية متتالية و متعددة، مرة تكون داخلية و مرة أخرى خارجية للدول المتأثرة. فهناك منها ما يتعلق بالاقتصاد الكلي كالاختلالات على مستوى المحيط الكلي(لأن وجود محيط اقتصادي كلي سليم و مستقر يؤدي آليا إلى استقرار النظام المالي في مجمله و خصوصا النظام المصرفي الذي يتحسس كثيرا من أي اختلال)، هيكل مالي كلي (مؤسسات و أسواق مالية) حساس(نظرا لتمييزه بالمنافسة غير التامة، و المرتبطة بهيكلها ثنائي القطب. بالإضافة إلى جزء كبير من الأسواق يتميز بعدم تماثل المعلومات و نقص الشفافية)، نطاق قانوني و مراقبي غير متساوي، سوء التكيف مع تقلبات في الأسعار، ضغوطات المحيط المالي الدولي و أخيرا حركية تدفقات رؤوس الأموال على المستوى العالمي. و زيادة على هذه العوامل هناك عوامل مرتبطة بالاقتصاد الجزئي تتجسد في عدة عناصر يمكن حصرها في ما يلي:

- سوء تقييم الأخطار بسبب الالتزامات المفرطة للبنوك: بسبب التحولات التي كانت على مستوى المحيط المالي الكلي و التي أدت إلى ظهور مؤسسات مالية متخصصة و أكثر تطورا من البنوك التي لجأت إلى توسيع نشاطاتها بالكشف عن مصادر جديدة للمردودية زيادة على ذلك أقحمت نفسها في عمليات أكثر خطورة كعملية التوريق المالي.
- الابتكارات المالية: حسب L.Miotti & D.Plihon (2001) يعود فشل البنوك إلى حركة التحرير المالي من جهة، و غياب السياسات و الطرق الفعالة في تقييم و تفسير الأخطار. لقد ساعدت الابتكارات المالية على تنمية الأنظمة المالية الحديثة

و بالمقابل لم تسمح لوجود أسواق و مؤسسات مالية سليمة ماليا و ذات نجاعة قادرة على التكيف مع درجة تعقدها، وهذا ساعد كثيرا على فشل الكثير من البنوك و الهيئات المالية بسبب السباق المفرط نحو هذه المنتجات و الخدمات المالية الجديدة.

● **التحرير المالي و إزالة القيود التنظيمية:** لقد تسبب التحرير المالي غير الوقائي في حدوث أزمات مالية حادة عالميا و هذا حسب معظم الدراسات التي بينت ذلك.

نظرا للمنافسة الحادة التي كانت بين المصارف الأجنبية و الأخرى المحلية هذه الأخير التي كانت تفتقر إلى شروط المنافسة و منها التهيئة و الرقابة اللازمين لتسيير أنواع جديدة من المخاطر.

و إضافة إلى هذا كان لعدم وجود نظام مراقبة و إشراف ملائم على الهيئات المالية مع غياب إطار تنظيمي و مراقبي على مستوى القطاعات المالية أكثر تحررا سيؤدي حتما إلى مشكل الخطر الأخلاقي « l'aléa morale » الذي ينتج عنه عدم الاستقرار المالي.

● **أثر سوق الأصول المالية على الميزانيات:** لقد أثرت كثيرا و ضعية ميزانيات المقترضين على تصاعد مشاكل عدم تماثل المعلومات على مستوى الضام المالي. و هذا بسبب عدة عوامل منها: انهيار سوق البورصة، انخفاض غير متوقع لمستوى الأسعار، انخفاض غير متوقع لقيمة العملة الوطنية، انخفاض في قيمة الأصول.

● **الفشل المصرفي:** بسبب خطورة تدهور ميزانيات المؤسسات المالية عرفت هذه الأخيرة عجز كبير، و يمكن أن تنتقل العدوى من بنك لآخر حتى تصل إلى البنوك السليمة و الصلبة. و حتى بالنسبة للبنوك التي تمتلك ودائع يمكن سحبها بسرعة كبيرة، تتعرض لهذا النوع من التسلسل. و ينتج عن فشل البنوك في آن واحد زعر مصرفي « panique bancaire ». و المصدر الرئيسي لهذه العدوى هو مشكل عدم تماثل المعلومات¹.

● **زيادة عدم التأكد:** « La montée de l'incertitude » يؤدي ارتفاع عدم التأكد على مستوى السوق المالي الناجم عن فشل أهم المؤسسات المالية و ركود أو انهيار سوق البورصة إلى حالة سوء الاختيار « l'anti-sélection » أي عدم قدرة المقرضين على التفرقة بين أحسن أو أسوء القروض و هذا بدوره يؤدي إلى

1 Frederic Mishkin . Op.cit. P 283.

التوقف عن الإقراض و بالتالي انخفاض في قروض الاستثمار و منه يتدهور النشاط الاقتصادي.

- ارتفاع معدلات الفائدة: إذا ارتفعت معدلات الفائدة في السوق بسبب زيادة الطلب على القرض أو انخفاض عرض النقود، من المحتمل توقف أخطار القرض الجيدة عن البحث عن التمويل بينما يلجأ أصحاب أخطار القرض السيئ للاقتراض. و بهذا تتوسع دائرة سوء الاختيار الذي يدفع بالمقرضين للامتناع عن منح القروض مما يؤدي إلى انخفاض في القروض و منه تدهور في الاستثمار و النشاط الاقتصادي.

كما يلعب أيضا ارتفاع معدلات الفائدة دور كبير في اندلاع الأزمة المالية من خلال أثره على صافي تدفقات الدخل، الفرق بين الإيرادات و النفقات. فالمؤسسات التي تحصل على أرباح صافية كافية لتمويل استثماراتها يمكنها الاستغناء عن اللجوء إلى الاقتراض.

- اختلال في الموازنات التقديرية للدول: كما حدث على مستوى بعض الدول الناشئة كالأرجنتين، البرازيل، روسيا و تركيا التي عجزت عن تسديد ديونها بسبب اختلال في ميزانيتها العمومية. كما يساعد انخفاض في قيمة عملة دولة ما على تدهور ميزانية المؤسسات التي تتعامل بعملات أجنبية. و تؤدي هذه المشاكل بدورها إلى تفاقم سوء الاختيار و الخطر الأخلاقي، انخفاض في القروض و انكماش النشاط الاقتصادي!

2.1.3 أزمة الرهن العقاري كمثال عن أهم الأزمات العالمية للقرن 21

أ. مفاهيم عامة: هناك مفهومين أساسيين يجب تعريفهما أولا هما: الرهن العقاري و التوريق.

- القروض العقارية من الدرجة الثانية subprime: هي قروض بمعدلات فائدة متغيرة تمنح من طرف البنوك إلى العائلات الأمريكية ذات دخل ضعيف أو ملائمة مالية ضعيفة و هي قروض من الدرجة الثانية و قد تطورت بسرعة كبيرة بين 2001 و 2006 من 94 مليار دولار إلى 700 مليار دولار حوالي أكثر من 7مرات.
- أما عن التوريق فقد تم تعريفه في السابق.

ب. جذور و أسباب الأزمة

1. **جذور الأزمة:** تعود أزمة 2007-2008 إلى سنة 1980 حيث اتبعت الولايات الأمريكية سياستين مهمتين: الأولى تتمثل في إمكانية الحصول على سكن خاص من طرف كل مواطن أمريكي؛ و الثانية سياسة التقليل من القيود التنظيمية. بالإضافة إلى الأزمة المالية لـ 2001 التي خلفت وراءها هذه الإجراءات:
- أ. الحفاظ على سعر فائدة 1% من ديسمبر 2002 إلى غاية مايو 2004 (18 شهر) من طرف FED؛
- ب. تنمية منتجات مالية جديدة؛
- ت. عرض القروض من الدرجة الثانية على من هم أقل ثروة (No (NINJA) (income, No jobs, No assets) يعني (لا دخل، لا وظيفة، لا ملكية) و انتشرت بسبب و قد جاء هذا العرض من طرف سماسرة البنوك الإقليمية للعقارات. مقابل عمولة لكل عملية، حيث تكون ضعيفة في حالة عدم إمكانية الزبون من التسديد و من هذه اللحظة تقوم البنوك العقارية الإقليمية بتجميع القروض الأكثر خطورة لتبيعها إلى بنوك الاستثمار و التي تسمى ب (véhicules de financement particuliers) * التي تحولها هي بدورها إلى أوراق مالية مدعومة بأصل أو عقار تسمى (Mortgagebacked securities MBS) تباع في الأسواق المالية يقوم بشرائها مستثمرون آخرون على مستوى السوق المالي.
- فقد تم تسجيل ارتفاع في معدلات المديونية العقارية منذ سنة 2000، و هذا يعني أن قدرة العائلات على التسديد قد تدهورت. و هذا ما نتج عنه مصادرة العقارات بالنسبة للزبائن الذين سددوا فقط 5% إلى 15% من الحصة الخاصة مقابل 20% بين 1999-2000.
2. **أسباب الأزمة:** يمكن تلخيص الأسباب في أهم النقاط الآتية.
- لقد ساعد كل من التكامل و الاندماج ما بين اقتصاديات الدول بسبب العولمة المالية على محاربة التضخم و انخفاض معدلات الفائدة على السندات؛
 - لجوء المستثمرين إلى البحث عن فرص الاستثمار المربحة بفضل البحوث المالية و الاستقرار المالي و الاقتصادي قبل حدوث الأزمة و قد شجع هذا الوضع المؤسسات المالية على توسيع حجم الائتمان في ظل انخفاض معدلات التضخم و نسب الفائدة على القروض؛
 - ارتفاع الناتج الإجمالي الخام عالميا من 19% في فترة 1980-2000 إلى حوالي 30% خلال 2006 2007 ؛
 - وجود فائض في الميزان التجاري للدول الناشئة و الدول المصدرة للبترول و المواد الأولية أثناء هذه الفترة و عجز ميزان مدفوعات الولايات المتحدة

- الأمريكية نتج عنه تبادل المراكز المالية بين هذه الدول حيث أصبحت هذه الأخيرة مدينة للدول الناشئة بدلا من الدائنة؛
- والسبب الجوهرى الآخر كان السياسة النقدية التوسعية التي انتهجها البنك الاحتياطي الأمريكى. و لقد أثبتت الدراسات الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية بأن الارتفاع في قيمة العقارات ب 100 دولار يكون له تأثير إيجابى على مستوى الاستهلاك ب 2 دولار على المدى القصير و 9 دولارات على الأجلين المتوسط و البعيد. و أى انخفاض في قيمة الأصول العقارية يؤدي إلى حالة معاكسة و هذا يسمى بأثر الدخل؛
 - عدم الالتزام بالمعايير الخاصة بمنح القروض العقارية، بحيث تم خلق نوع جديد من القروض من الدرجة الثانية « sub-primes » و بدون ضمانات كافية لمساعدة كل المواطنين الأمريكيين على الحصول على سكن.
 - الإفراط في الرهان على نزاهة المقرض و مصداقيته.
 - رفع معدلات الفائدة من 1% إلى 5,25% من طرف البنك الفيدرالى الأمريكى لمحاربة التضخم مما أدى إلى عجز المستفيدين من هذه القروض على تسديد الأقساط الشهرية.
 - **التوريق:** قد ساعدت هذه التقنية كثيرا على الانتشار الواسع للأزمة على مستوى الأسواق المالية، لأنها ساعدت البنوك على أن تتخلى عن الذمم المشكوك فيها المتمثلة في القروض من الدرجة الثانية و ذلك بإيعادها عن الفضاء المصرفى، و طرحها على مستوى الأسواق المالية، حيث تم تداولها من قبل مستثمرين خواص هم بنوك الاستثمار (SVP) الذين قاموا بإعادة بيع منتجات التوريق إلى مستثمرين آخرين يبحثون عن توظيف أمثل للموارد بفضل امتلاك محافظ من الأوراق المالية مكونة من أوراق مالية رديئة و أخرى جيدة (senior). " لم تتمكن لا البنوك و لا وكالات التقييم من توقع الانخفاض العام لأسعار العقارات على المستوى الكلى للولايات المتحدة الأمريكية"¹ و قد أدى رفع معدلات الفائدة من طرف البنك الاحتياطي الأمريكى إلى عجز العائلات المستفيدة من قروض الرهن العقارى عن تسديد مستحقاتهم و من ثم حجز البنوك لمنازلهم، و قد نتج عن هذا كله انخفاض كبير في أسعار العقارات و إلزام البنوك على البيع بخسارة. فبدلا من حماية المشتقات السفلى من طرف العليا حدث العكس و تدمرت مع انخفاض قيمتها و ذلك بعد انتشار الخبر عن رداءة هذه المشتقات و عدم ربحيتها. و قد أدى هذا إلى عدم ثقة المستثمرين، تجميد الصفقات و منع تقييم الأوراق و بالتالى خلق حالة عدم التأكد. و قد اندلعت الأزمة بعدما تحولت العقارات إلى أوراق مالية تم تداولها في البورصة و هذا فتح

1 عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية أزمة Sub-prime ، Edition Légende 2009، ص42.

المجال أمام أزمة مست كل القطاعات : الصناعي، المالي و العقاري الأمريكي لتصبح بعد ذلك أزمة اقتصادية عالمية لم تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل كل العالم بسبب الترابط بين الأسواق المالية الدولية، و لازالت آثارها باقية لحد الآن. و المنحنى في الأسفل يبين توسع عملية التوريق.

الشكل 2.5: توسع عملية توريق السندات CDO قبل الأزمة



- دور وكالات التصنيف: Agence de notation حتى يضمن حاملي السندات حقهم في تسديد الفائدة و القيمة الاسمية من طرف المصدر هناك عامل الشفافية في تحديد درجة الخطر و المردودية من طرف شركات أمريكية متخصصة تسمى وكالات التصنيف و هي ثلاث شركات (standards&poors , Moody's, Fitch) و التي تلعب دورا مهما في تقييم نوعية الورقة أو قدرة المصدر و بعدها تصنفه حسب عدة معايير، من بينها جودة محفظة القروض. و في حالة قروض الرهن العقاري التي تجمع في مجمع القروض و تخضع للتوريق بعدها، تكون أكثر تنوعا بحيث تضم مشتقات عليا، وسطى و سفلى تم تصنيفها على أساس خطر مرتفع و تم منحها نقاط جيدة، AAA. و هذا ما أغوى كل من البنوك و المؤسسات المالية كصناديق التقاعد، صناديق المعاشات و شركات التأمين على أن هذه السندات تمثل منتوجات مالية ذات أخطار أقل من قروض الدولة و تجلب 0,5 إلى 1% بالزيادة، و نظرت إلى هذه السندات على أنها ذات مردود عالي. و لما تقطنت وكالات التصنيف بالأخطار الجسيمة التي تحملها هذه السندات قامت إعادة تقييمها إلى أحسن تقدير ممكن فقامت بتخفيضها من المرتبة AAA إلى مرتبة أقل بكثير. و نتج عن هذا التوقف عن بيع هذه السندات إلى المستثمرين من طرف معماريي التوريق و أصبحت هذه الأوراق غير سائلة، مما أدى إلى مواجهة البنوك لأسوء الصعوبات في إعادة تمويل مراكزها. و أزمات السيولة المتكررة أجبرت البنوك المركزية على وقف نزيها بتزويد عاجل للبنوك.

- **ضعف الرقابة و عدم تماثل المعلومات:** لقد ساعد كل من عامل إزالة القيود التنظيمية عن المعاملات المالية و تقليص الرقابة على النظام المالي ككل خصوصا المؤسسات المالية المتخصصة كثيرا لاندلاع و نشوب الأزمة المالية، خصوصا بعد تطور سوق مشتقات الائتمان. بالإضافة إلى مشكل عدم تماثل المعلومات بين الفاعلين الاقتصاديين الذي أدى إلى زرع الشك بينهم حول نوعية الابتكارات المالية المتمثلة في مشتقات القروض و عملية التوريق و قد أدى كل هذا إلى تراجع قيمة السندات. كما انتشر مشكل عدم تماثل المعلومات في سوق ما بين البنوك و الذي نتج عنه رفع في معدلات الفائدة و آل ذلك إلى شح في السيولة على مستوى النظام المالي ككل.

- **دور صناديق التحوط Hedgefunds في اندلاع الأزمة:** صناديق التحوط عبارة عن صناديق استثمارية لها علاقة كبيرة بتجاوز المضاربة المالية و عدم استقرار الأسواق المالية¹ تستعمل تقنيات التحوط ضد مخاطر مالية، تفتقر للشفافية، لا تخضع لقيود تنظيمية، تتعامل في منتجات مهيكلية، مسجلة في الملاذات الضريبية offshore و إدارتها تتم من قبل مسيرين خارج البلاد، غير ملزمة بنشر معلومات مفصلة حول محافظها. كل هذه الخصائص و أسلوبها الخاص في العمل تظهر مدى خطورتها على مستوى الأسواق المالية و هذا كله جعل الأنظار تلتفت نحو صناديق التحوط عند نشوب أزمة نقص السيولة subprime لأنها كانت تمتلك في فترة الأزمة 46% من مجموع التزامات الدين المعزز بضمان CDO و قد بلغت نسبة الشرائح الدنيا و الوسطى

(Equity & Mezzanine) 80% ما يعادل 1400 مليار دولار أمريكي.

3. **نتائج الأزمة:** خلفت الأزمة المالية للرهن العقاري ورائها عدة آثار منها ما يلي:
أ. **الآثار الاجتماعية:** لقد نجم عن 20% من القروض العقارية من الدرجة الثانية الممنوحة مصادرة المساكن، فما يعادل 200000 منزل تم مصادرتها كل شهر على كل الأقاليم الأمريكية. و في صيف 2008 مليونين من الأسر الأمريكية أصبحت تبحث عن السكن.

تم بيع بعض المنازل بالمزاد العلني بأسعار منخفضة بـ \$50000 و الكثير منها بقيت مهجورة.

و قد أدى انخفاض أسعار البيوت إلى تسجيل مشاكل عويصة في وسط العقارات سنة 2008، و انخفضت مشتريات المساكن بـ 15% سنة 2007 و بـ 13% سنة 2008 تلاها بعد ذلك تدهور شروط الحياة، نظرا لتسريح مكثف لعمال قطاعي العمارات و البنوك. فالعائلات ذات مستوى معيشي متوسط وجدت نفسها أمام شروط حياة خطيرة جدا.

1 A.Cartapanis ; J.TEilEtche ; Op,Cit. P2-3.

ب. الآثار الاقتصادية: ولدت هذه الأزمة عدة مشاكل اقتصادية داخل الولايات المتحدة الأمريكية لتنتقل بعدها إلى الدول الأوروبية و منه إلى باقي دول العالم. لتتحول إلى أزمة اقتصادية حادة عان منها العالم و لا زال يعاني و من النتائج الاقتصادية التي خلفتها الأزمة المالية هي كما يلي:

- تدهور ميزانيات البنوك: لقد تدهورت القيمة الصافية و ميزانيات الهيئات المالية بسبب الخسائر المسجلة على مستوى محافظ الأصول المثقلة بأصول ذات نوعية رديئة. فقامت هذه الأخيرة بتخفيض رافعها المالي و ذلك ببيع أصولها بخسارة مع تحمل كل الأخطار.

- النزاعات بين الوكالات أدت إلى زيادة مشاكل سوء الاختيار و الخطر الأخلاقي و قد نتج عن هذاتقليص في حجم القروض من طرف الهيئات المالية المفلسة، الأمر الذي كان مصدر خطر على المؤسسات التي أوقفت استثماراتها. و كل هذا أدى إلى انكماش في النشاط الاقتصادي و ركود خطير و ارتفاع في مستوى البطالة بحيث خسر مجموعة من عمال قطاعي العقارات و الهيئات المالية وظائفهم بسبب التسريحات المكثفة.

- خسارة و إفلاس العديد من البنوك و المؤسسات المالية الكبرى، فقد أعلن 16 مصرفاً من أكبر المصارف الأمريكية الإفلاس أو العجز. هذا الأمر تطلب تدخل البنك الاحتياطي الفيدرالي و الخزينة الفيدرالية سواء بإعادة شراء أسهم عديمة الفائدة أو عن طريق الدعم¹. ففي مارس 2008 قام البنك الفيدرالي الاحتياطي بإعادة شراء أكثر من 30 مليار \$ من أصول صعبة التقييم لأكبر بنك استثماري «Bear Stearns» الذي يملك أكثر السندات المرتبطة بقروض subprime. و في جويلية تم دعم كل من Fannie Mae و Freddie Mac شركتي التأمين الخواص من طرف الخزينة و الاحتياطي الفيدرالي، حيث تم ضمان و إعادة تمويل أكثر من 5000 مليار \$ من القروض العقارية و السندات المسندة إلى العقارات (RMBS) بعدما سجلت هذه الهيئات خسائر كبيرة في محافظها لسندات subprimes². لكن الكارثة التي حدثت على مستوى الأسواق المالية الأمريكية في يوم الاثنين 15 سبتمبر 2008 عندما أفلس رابع بنك استثماري ليمن برانرز LehmanBrothers حيث هبطت رسمتهاالبورصية إلى 73٪ بسبب الخسائر على مستوى أصولها التي بلغت 600 مليار (ما يعادل 430 مليار يورو) تم بيعها و الأخطر من ذلك عندما رفضت الدولة و الخزينة الفيدرالية مساعدة ليمان برورز و أعلنت عن إفلاسها التي جر معه أضرار كبيرة بالقيم المتقولة المتداولة في البورصات

1 عبد القادر بلطاس، مرجع سابق ص 65.

2 FredericMishkin,(2010). Monnaie, banque et marché financiers, 9eme édition Pearson, p 291.

الأمريكية. ففقدت أغلب المؤشرات المالية أكثر من 10٪ في بعض التداولات حيث انخفض مؤشر داوجنز ب 550 نقطة. و هناك هيئات مالية و بنوك أخرى تعرضت لخسائر كبيرة يمكن عرضها في الجدول التالي.

الجدول 2. 11: تخفيض قيمة الأصول و المؤونات لخسارة أكبر المؤسسات المالية¹

1. Banques et maisons de titres	Dépréciations et pertes	2. Compagnies d'assurances	Dépréciations et pertes
		American international group	
Citigroup Inc		ING Groep N.V	
Wachovia corp.		Ambac Financial Group	101,4
Banq of America Corp	112 ,2	Inc.	17,7
Merrill Lynch & Co .	101,9	Hartford Financial	12,1
UBS AG	69,6	SVCS GRP	11,6
HSBC Holding Plc	55,9	MetlifeInc	10,0
JP Morgan Chase & Co	53,1	Prudential Financial Inc.	9,2
Washington Mutual Inc.	50,1	Aegon NV	8,7
Wells Fargo & Company	49,2	Swiss Re	8,3
HBOS Plc	45,3	Allstate Corp.	7,8
Royal Bank of Scotland Group Plc	32,8	Allianz SE	7,6
National City Corp	29,5	MBIA Inc	5,8
Barclays Plc	29,0	Genworth Financial Inc-	5,4
Morgan Stanley	25,2	CLA	58,8
Credit Suisse Group AG	23,7	Autres assureurs	264,4
Deutsche Banc AG	23,0	Total	
BNP Paribas	19,2	3. Government sponsored entities	119,6
Autresbanques	18,7	Freddie Mac	118,3
Total	17,0	Fannie Mae	237,9
	343,7	Total	1601,4
	1099,1	GRAND TOTAL	
		(1+2+3)	

Sources : D'après Bloomberg et OCDE, 2008-2009

- فقدان العملة الأمريكية ما بين 15 إلى 20٪ من قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى؛ ارتفاع في الناتج الداخلي الخام PIB بسبب ارتفاع الأسعار.

1 Frederic Mishkin. Op.cit. p 292.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد نشأت و تطورت الشمولية المالية نظرا لعدة عوامل منها العوامل التكنولوجية، بسبب التقدم التكنولوجي في المجال المالي و الذي ساعد على ابتكار منتجات مالية جد معقدة ، زيادة أهمية تدفق رؤوس الأموال و الاستثمار الأجنبي المباشر، تنامي الرأسمالية المالية ، عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية. و قد تميزت هذه الظاهرة بعدة خصائص و هي: هيمنة مالية السوق، ديناميكيته، 3. الاعتماد المتبادل للاقتصاديات، تعاضد دور شركات متعددة الجنسيات.

و هناك مجموعة من المؤشرات لقياس الشمولية المالية و هي: حجم المعاملات عبر الحدود للأسهم و السندات، حجم و بنية الأصول المالية في العالم، تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، خول الصناديق السيادية و صناديق التحوط، المضاربات الآجلة.

فالشمولية المالية هي سلاح ذو حدين، حيث أثرت إيجابيا من جهة و من جهة أخرى كانت لها عدة سلبيات تمثلت في الاختلالات المالية و تكرار الأزمات المالية التي كانت أبرزها أزمة الرهن العقاري التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية سنتي 2007-2008. و انتقلت إلى كل أقطار العالم و تحولت إلى أزمة اقتصادية بعدما كانت تكتسي الطابع المالي.

الفصل الثالث

النظام المصرفي في ظل الشمولية المالية

الفصل الثالث

النظام المصرفي في ظل الشمولية المالية

تمهيد

يعتبر النظام المصرفي جزء لا يتجزأ من النظام المالي، و يعد المحور المركزي بالنسبة له بصفة خاصة و للنظام الاقتصادي بصفة عامة. فالتحولات المالية و التطورات الاقتصادية التي مست الأنظمة المالية و التي أفرزتها ظاهرة الشمولية المالية ، كان أيضا للنظام المصرفي نصيبا منها نظرا للدور الفعال الذي يقوم به هذا الأخير في تخصيص الموارد المالية سواء بطريقتين مباشرة أو غير مباشرة. فساعدته هذه التغيرات على التوجه نحو العالمية أو الشمولية. حتى يتمكن من التكيف مع متطلبات المحيط المالي الجديد، و يحافظ على حصصه السوقية و دوره داخل النظام المالي و الاقتصادي أمام المنافسين الجدد الذين فرضتهم ظاهرة الشمولية المالية.

فقد شهدت الساحة المصرفية العالمية في نهاية القرن العشرين و مع بداية القرن الحالي عدة تطورات و تحولات غيرت من مسار البنوك التي توجهت نحو العولمة المصرفية و التي تتمثل مظاهرها في مايلي: الاندماج المصرفي، التوجه نحو البنوك الشاملة، تحرير تجارة الخدمات المصرفية في إطار إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، التوسع في استخدام معاملات الصيرفة الالكترونية و إنشاء البنوك الافتراضية، التوريق المالي في إطار تدخلاتها في أسواق رؤوس الأموال.

و قد حققت هذه التحولات المالية للنظام المصرفي عدة مزايا و مكاسب كما كان لها بعض الآثار السلبية التي ساعدت على إفلاس العديد منها و إعادة رسملة البعض منها. و نظرا لحدوث أزمات متكررة على مستوى بعض البنوك التي تحولت إلى أزمة مالية و منها إلى أزمة اقتصادية، كان من الضروري لجوء الحكومات إلى وضع إجراءات قانونية و احترازية للحد من هذه الأزمات. و قد كان هذا في إطار معايير لجان بازل (Bale I, II III) .

المبحث الأول: العولمة المصرفية

المبحث الثاني: الاندماج المصرفي و خصوصية البنوك العمومية

المبحث الثالث: شروط عصرنة السوق المصرفية

المبحث الرابع: دور الأزمات المالية في وضع قواعد للسياسة الحمائية.

المبحث الأول: العولمة المصرفية

في نفس العالم الذي هيمنت فيه الأسواق المالية على عملية تمويل الاقتصاد و اكتست فيه أهمية متزايدة، بقيت البنوك في قلب النظام المالي من أجل تمويل الاقتصاديات، و ذلك من خلال توزيع القروض على العائلات، المؤسسات و المتعاملين الماليين (صناديق المضاربة...) و أيضا بفضل تدخلاتها في الأسواق المالية سواء كوسيط أو كمستثمر بحثا عن توظيف لرؤوس الأموال سواء لحسابها الخاص و لحساب زبائنها.

المطلب الأول: تعريف و عوامل العولمة المصرفية

أولا. تعريف العولمة المصرفية

و بما أن العولمة مست كل القطاعات و خصوصا القطاع الاقتصادي و منه القطاع المالي، لم يسلم منها القطاع المصرفي، الذي يعتبر أكثر القطاعات تأثرا و استجابة للتحويلات الدولية و المحلية الناجمة عن العولمة. فلجأت المصارف إلى التعديل في وظائفها التقليدية و التوجه نحو ميادين و مجالات جديدة و متنوعة، فقامت بإعادة هيكلة صناعة خدماتها، فاتجهت نحو البنوك الشاملة universal Banks. حيث تسعى إلى تنويع مصادر تمويلها و تنوع في توظيف مواردها المالية عن طريق الاستثمار في المحافظ المالية لمجموعة من المنتجات المشتقة داخل الأسواق المالية.

إن العولمة المصرفية هي انعكاس طبيعي للتطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، العولمة الاقتصادية و المالية. كما أدى انخفاض و إزالة القيود الوطنية فيما يتعلق بالتعاملات المصرفية إلى عولمة المصارف.¹

و تعرف العولمة المصرفية " حالة كونية فاعلة و متفاعلة تخرج المصارف من الإطار المحلي إلى آفاق عالمية و تدمجها بالسوق العالمي بكافة جوانبه و أبعاده المختلفة ، و بما يجعلها في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة و الهيمنة المصرفية" (عبد اللطيف، 2008)²

فالعولمة المصرفية تعرف على أنها حالة فاعلة و متفاعلة من خلالها انتقل البنك من المحلية إلى العالمية أو الشمولية مندمجا في السوق المصرفي العالمي. و لمواكبة

1 عبد المطلب عبد الحميد. (2015). الاندماج المصرفي و خصخصة البنوك تحليل مقارن. الدار الجامعية – الإسكندرية ، الطبعة الأولى، ص 50.

2 عبد الرزاق حمد حسين، علي خضير عباس. (2012). العولمة و آثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية (الجزائر حالة دراسية)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية/ المجلد 8/ العدد 24، جامعة تكريت- كلية الإدارة و الاقتصاد، ص 157.

التحولات الكبيرة سعت البنوك إلى التطور السريع و الهيمنة و السيطرة المصرفية على سوق رؤوس الأموال حتى لا تتعرض للتراجع أو التهميش أو الابتلاع من طرف المؤسسات المالية الجديدة التي اكتسحت سوقها المصرفي. و هذا لا يعني أن المصارف ستتخلى عن مكانتها في السوق المحلي بل أنها ستخترق أسواق عالمية لاكتساب عملاء جدد و توسيع نشاطها على الصعيد العالمي".

فمن خلال التعريف يشير مصطلح العولمة المصرفية إلى نمو و تداخل العلاقات بين البنوك بمختلف دول العالم، فأصبحت بذلك تعمل و تتنافس في سوق عالمي متسع، و كأنها تعمل في مكان و بيئة واحدة.

تتمكن المصارف من خلال العولمة المصرفية، من التواجد بفاعلية في كل ميادين النشاطات الاقتصادية على المستوى العالمي. و من أجل الوصول إلى متطلبات التحولات العالمية و توسيع في نشاطاتها يجب عليها الارتباط القوي بالتجمعات و التكتلات و المصرفية، و هذا يوجهها نحو التكامل أو الاندماج المصرفي الذي يساعدها على تحسين من جودة أداءها.

تتطلب العولمة المصرفية التي تنبعث من داخل المصرف قدرته العالية على إنتاج خدمات مصرفية فائقة الجودة، و هذا يمكنها من اختراق الأسواق المصرفية الدولية و التأثير فيها من خلال استراتيجيات تسويقية فعالة لجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن، و اتباع كل سبل الحماية و التحوط و السرية التامة و الأمن لدعم الصورة الجميلة و السمعة الجيدة لدى الجماهير.

ثانياً: عوامل العولمة المصرفية

لجوء المصارف إلى العالمية كباقي المؤسسات كان لعدة عوامل:

1. تجنب المخاطر عن طريق تنويع الأسواق، و خاصة خطر المنافسة و تشبع الأسواق المحلية؛

2. انخفاض التكاليف في الدول المضيفة (كتكاليف العمالة، و بعض مقومات الإنتاج الأخرى) مقارنة مع تلك المفروضة في الدول الأم؛ التطورات الاقتصادية الهائلة أدى إلى عدم استيعاب المصارف المحلية للقدرات الإنتاجية، بالإضافة على عدم قدرتها على التحوط ضد المخاطر المصرفية، كل هذا دفع بالبنوك إلى العولمة من أجل توزيع و تنويع المخاطر بحكم التخصص في تقديم الخدمات و تقسيم العمل الدولي الذي فرضه النظام الرأسمالي الحر، بالإضافة إلى نمو البنوك و المصارف العالمية التي ساهمت و بشكل كبير في تهميش و إبعاد المصارف المحلية على

مستوى السوق المحلي و خوفا من خطر الابتلاع و الاختفاء بسبب المنافسة القوية كان على البنوك التوجه نحو البنوك الشاملة أو اللجوء إلى الاندماج أو التكامل المصرفي. و هناك عدة أسباب أدت إلى ظهور مصارف عالمية و تراجع البنوك المحلية و هي:

- انتهاج سياسة التحرر الاقتصادي و فتح أسواق الدول النامية أمام الشركات متعددة الجنسيات، ساعد على هيمنة البنوك العالمية الكبرى على نصيب من الأسواق المحلية؛

- تبني البنوك سياسات متحفظة أمام زيادة حجم المخاطر المنتظمة و غير المنتظمة سواء على مستوى السوق المحلي أو على مستوى الأسواق العالمية و كل هذا أدى بها إلى تغيير استراتيجيتها سواء على مستوى تمويل بعض الأنشطة أو بعض العملاء أو على مستوى التوظيف و هذا ما يضطرها إلى التخلي عن خططها التوسعية المستقبلية؛

- خضوع البنوك المحلية إلى قواعد، ضوابط عالمية تحددها مؤسسات الرقابة و الإشراف العالمية المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي اللذان يفرضان إجراءات التسوية و إعادة الهيكلة حتى تتماشى مع الواقع المعاش.

- تطور الشركات العابرة للقوميات و متعددة الجنسيات و التي تمتلك رؤوس أموال ضخمة و حجم أصول كبيرة ، تكون بحاجة ماسة إلى بنوك عالمية تقدم خدمات مصرفية حديثة و متاحة في أي زمان و مكان حيث ترغّب فيه هذه الشركات، كما أن من الشروط المفروض عليها هي ضرورة حصر نشاطها و معاملاتها المصرفية فيبنك واحد يكون ضخما يتولى مسؤولية و أمانة مستقبل هذه الشركات.

3. مشاركة البنوك في تشجيع و تطوير الأسواق المالية من خلال ضمان و تغطية الاكتتاب و كذلك المساهمة في تكوين صناديق الاستثمار التي تتعامل في الأسواق المالية، بالإضافة إلى حملات الترويج التي تقوم بها الإدارات المتخصصة بالبنوك و التعامل بالأوراق المالية داخل السوق المالي؛

4. التحول إلى الصيرفة الشاملة بسبب تنمية الإطار المؤسسي لبعض المصارف، ما جعلها تخترق ميادين عمل جديدة و خدمات مالية حديثة: كالتمويل التأجيري و صيرفة الأعمال و أنشطة أسواق رأس المال و التأمين المصرفي و الخدمات المصرفية الخاصة؛

5. ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية و سرعة تدفقها بسبب حرية حركة تدفقات رؤوس الأموال و تنامي الشركات متعددة الجنسيات و العابرة للاقارات التي أصبحت تحتاج إلى بنك عالمي يقدم لها خدماته المصرفية أينما وجدت؛

6. التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي سهلت عمليات الدفع، التعامل و التداول على المستوى الدولي و العالمي، و ذلك من خلال انخفاض في تكاليف النقل، الاتصال، زيادة جودتها و التقديم الفوري و السهل للخدمات المالية و المصرفية بفضل الكمبيوتر و تطوير الشبكات الدولية للاتصال و المعلومات؛

7. إزالة الحواجز و القيود الجمركية في إطار اتفاقية تحرير الخدمات المالية و المصرفية التي توصلت إليها المنظمة العالمية للتجارة. كل هذه العوامل ساهمت كثيرا و بفعالية على الاندماج و التوحد بين المصارف الكبرى في سوق عالمي واحد الذي أصبح يحتوي على كيانات مصرفية ضخمة و مترابطة و متكاملة قادرة على إرضاء زبائنها من خلال تقديم الخدمات المصرفية ذات الجودة العالية و بالسرعة الفائقة و الدقة و الفعالية. كما ساعده أيضا انتشارها الجغرافي عبر كل أقطار العالم من أجل استيعاب المخاطر.

و قد عزز كل، هذا تناقص دور الدولة و انخفاض قدرة الحكومات على التحكم في النشاط الاقتصادي خاصة و أن كثافة حركة رؤوس الأموال و حريتها و سرعة انتشارها عبر الحدود و ما تطرحه من تحديات و مخاطر كانت دافعا قويا لظاهرة العولمة المصرفية.

المطلب الثاني: آثار العولمة على النظام المصرفي

كان للتحويلات المالية و التطورات الاقتصادية و المصرفية آثارها البالغة في تطوير و تنمية آليات تسيير الجهاز المصرفي من ناحية هيكله، تنظيمه و عمله. و في نفس الوقت ساهمت الأنشطة المصرفية العابرة للحدود في الانتشار الموسع و السريع للشمولية المالية، و كانت محرك مهم لها في بداية 2000. بهذا كان التأثير متبادلا بين الشمولية المالية و النظام المصرفي، إما إيجابيا أو سلبيا. و من أهم آثار العولمة على النظام المصرفي بصفة عامة و الجهاز المصرفي بصفة خاصة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولاً: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية

الصناعة تعرف على أنها مجموعة من الأنشطة الموجهة نحو إنتاج السلع و الخدمات. تستلزم المهارة و الخبرة. و تستند إلى مهنة أو شركة. و تمر بمجموعة من العمليات:

التصميم، التصنيع، التوزيع و التسيير. فهل يمكن أن تنطبق هذه المميزات على بنك اليوم؟ فالإجابة بالتأكيد غير مؤكدة. فالنشاط المصرفي يتبع العملية التي تركز على خبرة صاحب البنك فيما يخص الوساطة. فالبنوك تصنع و تصدر " العلامة"¹.

إن المنتج المصرفي الصافي الذي يسوق على مستوى مكاتب أمامية « Front-offices » موزعة في كل العالم، يركز على إنتاج مخصص أو متنوع حسب حجم أداة الإنتاج.

لذلك أصبحت العولمة السريعة للصناعة المصرفية تطرح بطريقة استعجالية مشكل تحسين تقنيات مراقبة الحسابات و متابعة الابتكارات المالية على المستوى الدولي.

لقد حدث تغييرا كبيرا في أعمال المصارف، حيث وسعت دائرة و نطاق أعمالها المصرفية على المستويين المحلي و العالمي. و هذا جعلها تعدل في نوعية الخدمات المالية و المصرفية، حيث اتجهت إلى تقديم خدمات جديدة لم تكن تقدمها من قبل و هذا كان واضحا على مستوى هيكل ميزانيتها. بحيث لم تصبح عمليات الائتمان المصرفي هي المصدر الرئيسي لأرباحها بل من الموجودات الأخرى، كما انخفضت نسبة الودائع من إجمالي الودائع المصرفية، و كان هذا بسبب ممارسة المصارف لأنشطة أخرى لا تعتمد على الإقراض. كما أثرت العولمة المصرفية على الجهاز المصرفي بطريقة أخرى غير مباشرة فتراجع دورها على مستوى الوساطة المالية نتيجة لبروز مؤسسات مالية غير مصرفية كمنافس قوي للمؤسسات المصرفية في مجال الخدمات المالية و من بينها شركات التأمين و صناديق المعاشات و صناديق التقاعد و صناديق التحوط.

ثانيا: تنوع النشاط المصرفي و الاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية

بفضل التقليص من القوانين المصرفية و إزالة الحواجز بين الأسواق الداخلية و الخارجية و تحرير الخدمات المصرفية و هي الركائز الأساسية للعولمة المصرفية تمكنت المصارف من تنوع مصادر تمويلها. و ذلك من خلال التنوع في نشاطاتها المصرفية، فلجأت إلى إصدار شهادات إيداع ابلة للتداول، اللجوء إلى الإقراض طويل الأجل خارج الجهاز المصرفي سواء نحو سوق الأسهم أو السندات أو سوق المنتجات المشتقة. أما على مستوى الاستخدامات و التوظيفات المصرفية، فقد سعت إلى تنوع القروض الممنوحة بإنشاء الشركات القابضة المصرفية و تحويل الديون المصرفية إلى سندات قابلة للتفاوض و التداول في السوق المالي عن طريق تقنية التوريق، و اللجوء إلى الاعتمادات الإيجارية (les crédits bail)، التدخل في سوق الصرف و

1 Dhafer.S. (2007).L'industrie bancaire : Mondialisation des acteurs et des marchés, Ed Revue Banque. P 15.

الاستثمار في السوق المالي و إنشاء صناديق الاستثمار و ممارسة نشاط التأمين من خلال المشاركة مع شركات التأمين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية و إدارة الاستثمارات لصالح العملاء.

ثالثاً: اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية و آثارها على قوة المنافسة في السوق المصرفية

في إطار تسارع العولمة المالية تحررت الخدمات المالية و المصرفية من القيود القانونية من خلال جولة الأورغواي عام 1994 التي أسفرت عنها إتفاقية الجات المعلنة عن ضرورة تحرير التجارة العالمية و من بينها الخدمات المالية و المصرفية و تمخض عنها عدة نتائج منها تحديد أشكال المنافسة داخل السوق المصرفية و المتمثلة في النقاط التالية:

1. المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء على المستوى المحلي أو العالمي؛
2. المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى؛
3. المنافسة بين البنوك و المؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية.

فقد أدت هذه المظاهر بالإضافة إلى إزالة الحواجز الجغرافية إلى احتدام المنافسة داخل السوق المصرفية و ذلك من أجل تلبية حاجيات و رغبات العملاء المصرفية و المتجددة. خصوصاً بعد اقتحام المؤسسات المالية غير المصرفية و شركات التأمين و شركات الأوراق المالية و مؤسسات الوساطة المالية مجال النشاط المصرفي و المالي.

رابعاً: التوسع في عمليات الاندماج المصرفي

لاكتساب القوة و الاستمرارية وسط المنافسة القوية للمؤسسات المالية العملاقة و المصارف الشاملة و في ظل العولمة سعت المصارف إلى عملية الاندماج المصرفي و هو ظاهرة عالمية من خلالها يتم اتحاد أكثر من بنك مع بعض ليصبح بنكا واحداً، أي ذوبان كيانان مصرفيان أو أكثر في كيان واحد و يتخلى المصرف المندمج عن استقلاليتته و يدخل في المصرف ليصبح مصرفاً واحداً و باسم مشترك بينهما. و الهدف من الاندماج المصرفي هو تحقيق وفورات الحجم و دافع التوسع بزيادة العوائد مع زيادة حجم المصرف و تحسين الربحية في إطار تحرير الخدمات المصرفية¹.

1 عبد الرزاق حمد حسين، علي خضير عباس. (2012). مرجع سبق ذكره ص 159.

و لقد أصبح الاندماج المصرفي إحدى الاستراتيجيات التي تعتمدها الدول القوية لتعزيز وتقوية قاعدة رأسمال مصارفها و أيضا الصمود أمام المنافسة التي نتجت عن التحولات المالية و المصرفية على مستوى الأنظمة المالية في العالم.

خامسا: زيادة حدة الأزمات المصرفية

و تسمى بالذعر المالي « panic financier » و هي حالة عدم الاستقرار على مستوى النظام المصرفي نتيجة انهيار أحد المصارف.

و قد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وطيدة و تزامن بين إجراءات العولمة و التحرير المصرفي مع الأزمات المصرفية التي تصاعدت في كل من الدول المتقدمة و النامية كجزائر مثلا تم إفلاس كل من بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري و هما ينتميان إلى البنوك الخاصة. و بسبب هذه الأزمات المصرفية التي أثرت على النظام المالي أولا ثم على النظام الاقتصادي لجأت الحكومات و المؤسسات المالية الدولية (كالمجموعة 20) إلى وضع معايير من أجل الرقابة المصرفية و تتمثل في لجنة بازل (I, II, III) و أجبرت البنوك لكل الدول الالتزام بها.

سادسا: ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل

مع تزايد العولمة ومع توسع النشاط المصرفي و تنوع الخدمات المصرفية واجهت المصارف عدة مخاطر مالية و مصرفية من بينها الأزمات أو الصدمات المالية المتكررة، التي أجبرتها على اتخاذ كل أساليب التحوط و مواجهة هذه المخاطر، و ذلك بتحديد نسبة كفاية رأس المال الخاص الذي أقرته لجنة بازل للأنظمة المصرفية و الممارسات الرقابية سنة 1988 (Bale I). فأجبرت البنوك على الالتزام به كمياري عالمي. و سنة 1995 تم إجراء تعديلات على مستوى هذا القرار ليولد قرار آخر من لجنة بازل و يسمى (Bale II) و وضع إطار جديد و شامل لكفاية رأس المال من طرف اللجنة يتماشى و التطورات الجارية في السوق المصرفية العالمية، كان من أجل تحقيق عدة أهداف رقابية منها: تعزيز أمان و سلامة النظام المالي، تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر. فالإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال يركز على تكوين رأس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة و المتزايدة. و بعد حدوث أزمة الرهن العقاري سنة 2007-2008 تم القيام بعدة إصلاحات على مستوى النظام المصرفي في إطار لجنة بازل الثالثة (Bale III)، تم الإعلان عنها في 16 ديسمبر 2010 لضمان مستوى أدنى لرؤوس الأموال الخاصة حتى يضمن القوة المالية للبنوك.

سابعاً: إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية

بسبب تقليص درجة سيادة الدولة في السياسة النقدية و المالية التي فرضتها حتمية العولمة، تأثرت البنوك المركزية (السلطة القانونية الأساسية لتطبيق السياسة النقدية و المالية) بهذه الإجراءات و خاصة التحرير المالي و المصرفي و ظهور مؤسسات مالية كثيرة خاصة أو متخصصة سواء كانت محلية أو دولية، و هذا ما حد من تدخل و تحكم البنوك المركزية في السياسة النقدية و إدارتها.

ثامناً: بروز و تطور المصارف الإلكترونية

لقد أدى التطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات خلال فترة التسعينيات إلى تحول عميق على مستوى النشاط المصرفي. بحيث ظهرت الصيرفة الإلكترونية بجانب البنوك الافتراضية التي ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف التسعينيات، لتلحق بها بلدان أخرى من العالم التي لجأت إلى خدمات البنوك الافتراضية.

و يقوم البنك الافتراضي على قواعد و أسس إلكترونية يتم من خلالها استعمال التكنولوجيا الجديدة للمعلومات و الاتصالات في تقديم الخدمات المصرفية الحديثة بأمان و إمكانية تسيير الزبون الافتراضي بأقل تكلفة من تسيير الزبون التقليدي. و يتعامل البنك مع زبائنه من خلال شبكة الإنترنت، حيث يقدم لهم كل الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية أو المؤسسات المالية غير المصرفية.

لقد تطورت و انتشرت الصناعة المصرفية الإلكترونية بسرعة كبيرة تمكنت من تغطية نسبة مهمة من السوق المصرفي، بحيث كان تمثل نسبة المصارف و اتحادات الائتمان التي تقدم خدماتها بطريقة إلكترونية 6% من السوق أي ما يعادل 1200 مصرف خلال 1998، ليرتفع إلى 75 % سنة 2000 أي 12000 مصرف في السوق المصرفي، كما ارتفع عدد المتعاملين مع الانترنت المصرفي (les internautes bancaires) من 18 % سنة 1999 إلى 51,3 % سنة 2004¹. و هذا سوف يؤدي إلى إعادة تشكيل المشهد المصرفي بصفة جذرية خصوصاً بعد نجاح الكثير من التجارب، و نظراً لسرعة تنفيذ الخدمة المصرفية و دقتها و بأقل التكاليف سواء بالنسبة للمصرف أو بالنسبة للزبون.

1 عبد الرزاق سلام، (2012). القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح. رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، ص 25-26.

تاسعا: انتشار البنوك الإسلامية على المستوى العالمي

لقد انتقلت فكرة البنوك التقليدية إلى الدول الإسلامية من خلال الحركة الاستعمارية، و ذلك لخدمة مصالح الدول المتقدمة المستعمرة. فبقيت تهيمن هذه البنوك على عمليات تمويل الاقتصاديات حتى بعد استقلال هذه الدول و حتى بعد تأميمها تطورت كثيرا وفقا للمبادئ الرأسمالية. لكن بعد جدل كبير حول تعامل المسلمون بالفائدة و هو ما ينتافي و الشريعة الإسلامية. فالعمل المصرفي الإسلامي كانت بدايته منذ القدم حيث كان الصحابة رضي الله عنهم يمارسونه فيما بينهم، و يتعاملون بالمال طبقا للشريعة الإسلامية و توقف النشاط المصرفي الإسلامي لفترة طويلة من الزمن بعد فترات الاستعمار، لكنه عاد إلى الظهور من جديد في العصر الحديث و تحديدا في الأربعينيات من القرن العشرين لتكون مرحلة استئناف لمسيرة حضارية كانت الشريعة الإسلامية نورها و نبراسها و المحفوظة بحفظ الله تعالى. و بادر بهذا العمل الداعية و المفكر الإسلامي " حسن البنا" حيث تم إنشاء مجموعة من الشركات الاقتصادية بمصر تسيير وفقا لأحكام و قواعد الدين الإسلامي المتمثلة في عدم التعامل بالربا أخذا و عطاء، و الربح الحلال و إن قل، عدم الاحتكار أو الاستغلال و إيتاء الزكاة، لكن لم تستمر هذه الشركات بسبب مصادرتها من طرف السلطات الحاكمة سنة 1945 بسبب انتمائها إلى جماعة الإخوان المسلمين.

أما العمل المصرفي الإسلامي يعود تاريخ إنشائه إلى سنة 1940 في ماليزيا مع إنشاء صناديق للادخار تعمل بدون فائدة و في سنة 1950 بدأ التفكير لوضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية في باكستان، لكن هذه الفكرة تم تطبيقها في مصر سنة 1963، فكانت أول تجربة عملية هي " بنوك الإدخار المحلية و التي قام بها الدكتور أحمد النجار و قد كان الهدف منها تقديم نماذج لأجهزة مصرفية غير تقليدية. و بعد عشر سنوات من ظهور هذه التجربة انتشرت البنوك الإسلامية بالإضافة إلى بعض المؤسسات المالية غير البنكية كشركات التأمين و الاستثمار في الأقطار الإسلامية و الغربية أيضا بعدما كانت مقتصرة على بعض دول الشرق العربي و دول آسيا الإسلامية. و هكذا استمرت البنوك الإسلامية في الظهور حتى يومنا هذا، ليرتفع عددها من 34 سنة 1983 إلى 195 سنة 1997 ليصل سنة 2000 إلى 200.

فقد عرف النشاط البنكي الإسلامي انتشارا كبيرا في العديد من الدول الإسلامية- التي منها ما جمعت بين النظامين التقليدي و الإسلامي و منها ما لجأت إلى تغيير منهجها التمويلي إلى المنهج الذي يعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية- و في بعض الدول الغربية غير الإسلامية و خاصة لندن التي قامت بإنشاء أول مصرف إسلامي يقدم خدمات مالية بطابع إسلامي كان بنك اسكتلندا الذي تم تأسيسه سنة 2004. كما منحت

الحكومة البريطانية تراخيص لبنوك تقليدية لفتح نوافذ للمنتجات الإسلامية (عقود المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإستصناع، الإيجار....)، حيث بلغ عدد البنوك التي تنشط في الصيرفة الإسلامية 22 بنك، منها 5 بنوك إسلامية و 17 بنك تقليدي له نوافذ من خلالها يقدم منتجات البنوك الإسلامية، منها

(ABC,HSBC Amanah , Deutsh Bank, Citi Group, Bank International)

فقد بذلت الحكومة البريطانية مجهوداتها لتعزيز دور الصيرفة الإسلامية في السوق المالي اللندني و ذلك لتقوية المنافسة. و من سمات تطور المملكة المتحدة كمرکز للتمويل الإسلامي وضع مجموعة من السياسات الحكومية الداعمة، بحيث أسست نظام قانوني للخدمات المالية الإسلامية في ميزانيتها لسنة 2007. يهدف إلى توسيع سوق المنتجات المالية الإسلامية. و من أمثلة ذلك إزالة الازدواج الضريبي و تمديد الإعفاء الضريبي على الرهون الإسلامية و ترتيبات إصلاح قضايا السندات الإسلامية.

أما في فرنسا فقد تبنت فكرة الصيرفة الإسلامية مؤخرا بالرغم من وجود جالية مسلمة تزيد عن 6 ملايين مسلم و ذلك بسبب مواجهة التحديات الكبيرة و المتمثلة في ثقافة الجالية المسلمة الموجودة في فرنسا ، لكن بالرغم من ذلك بذلت الحكومة الفرنسية جهودا متسارعة من خلال بعض الإصلاحات التنظيمية و القانونية لتسهيل تقديم المنتجات و الخدمات المالية الإسلامية. بالإضافة إلى البرامج التعليمية التي تقوم بها بعض المؤسسات فيما يخص التمويل الإسلامي. و في أواخر أبريل 2011 أصدرت فرنسا أول صكوك في السوق المالية الفرنسية تتماشى مع الشريعة الإسلامية، و بعدها دخلت مجموعة البنك الشعبي و بنك فرنسا في فتح نوافذ للمنتجات الإسلامية التي تتاسب متطلبات سوق العقار الفرنسي.¹

و ظهر بعدها المعهد الفرنسي للمالية الإسلامية IFFI و الهدف منه تعزيز التمويل الإسلامي في فرنسا، أما بالنسبة لباقي الدول الأوربية ذات الجالية المسلمة بقيت بعيدة بعدا كبيرا عن النشاط المصرفي الإسلامي لعدة أسباب، لكن اسبانيا التي بدأت مؤخرا للدخول في مجال الصيرفة الإسلامية و ذلك يوم 2013/03/15 حيث تم تأسيس أول مركز للدراسات و الأبحاث في الاقتصاد و المالية الإسلامية. و الشكل 1.3 الآتي يوضح لنا نصيب البنوك الإسلامية في بعض الدول الغربية:

1 حمادي مليكة. (جوان 2016). الصيرفة الإسلامية من قوقعة دول الخليج إلى محيط الدول الغربية. مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 5 ص 148- 162 ، الموقع الإلكتروني:.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/11859>

الشكل 3.1: البنوك الإسلامية في الدول الغربية¹

المصدر: The City UK: Leading Western Centre For Islamic Finance, Op.cit, P10

لكن بالرغم من انتشار البنوك الإسلامية في كل أقطار العالم، و بالرغم من تخصيص معاهد و شهادات عالمية في المالية و الاقتصاد الإسلامي، إلا أنها بقيت جد محدودة مقارنة مع البنوك التقليدية لعدة عوائق وأسباب أعاققت مسيرتها و تطورها. لذلك و من أجل مسايرة العولمة يجب على البنوك الإسلامية أن تواكب التطورات التكنولوجية، و تطورات السوق لتكون في مستوى منافسة البنوك التقليدية، دون التخلي عن أحكام الشريعة الإسلامية و المعايير الادارية عن الهيئات الشرعية.

1 حمادي مليكة. (جوان 2016). مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: الاندماج المصرفي و خصوصية البنوك العمومية من حتميات العولمة المصرفية

مع تطور الأنظمة المالية و المصرفية خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين شهدت هذه الأخيرة عدة تحولات و تغييرات جذرية على مستوى هيكل الجهاز المصرفي و الصناعة المصرفية. و لا سيما أهم ظاهرتان ميّزتا النظام المصرفي و أحدثتا تغييرا جذريا على مستوى هيكل الصناعة المصرفية و هيكل الجهاز المصرفي، هما الاندماج المصرفي و خصوصية البنوك اللتان تزامنتا معا و كملت الواحدة الأخرى و كل هذا جاء في إطار برامج الإصلاح المصرفي التي تم تطبيقها من طرف كل الدول سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو.

المطلب الأول: الاندماج المصرفي

نظرا للضعف الذي كانت تعاني منه الأجهزة المصرفية بسبب كثرة القيود و صعوبة الحركة و صغر حجم وحداته المصرفية و ضعف هيكله التمويلية و المالية، جاءت فكرة تكوين كيانات مصرفية عملاقة و قوية قادرة على منافسة و غزو الأسواق المالية و القضاء على ظاهرة الذعر المصرفي. فاتجهت المصارف إلى الاندماج مع بعضها البعض كنتيجة حتمية لاتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التي زادت من حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية.

ويعتبر الاندماج المصرفي من أهم إجراءات الإصلاح التي لجأت إليها معظم المؤسسات المصرفية في العالم، و قد حضي موضوع الاندماج المصرفي اهتمام كبير من طرف الاقتصاديين و المحللين الماليين و ذلك من أجل ترشيد قرارات الاندماج لتجنب حدوث الأزمات المالية التي تؤثر على الجهاز المصرفي من جهة و على الاقتصاد ككل من جهة أخرى.

أولاً: ماهية الاندماج المصرفي

1.1 مفهوم الاندماج المصرفي

هناك مصطلحين يجب التفريق بينهما هما: الدمج و الاندماج (fusion & intégration) . كما يرى (Amihud & Miller) أن مصطلح الدمج يعني اتحاد شركتين بشكل يؤدي إلى الإبقاء على حياة واحدة دون الأخرى، أما مصطلح الاندماج فهو يعني اتحاد شركتين أو أكثر لتكوين كيان جديد مع اختفاء الشركتين المندمجتين.¹

1 عبد المطلب عبد الحميد. (2015). الاندماج المصرفي و خصوصية البنوك (تحليل مقارنة)، الدار الجامعية – الإسكندرية، ص 19

أما الإندماج المصرفي فهو: " اتفاق يؤدي إلى اتحاد مصرفين أو أكثر و ذوبانها في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى و فاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد".¹

فالإندماج المصرفي هو عملية مصرفية تكاملية إدارية يتم من خلالها اتحاد مصرفين أو أكثر من أجل تكوين كيان مصرفي جديد و عملاق يهدف لزيادة القدرة التنافسية و تكون له القدرة و الكفاءة على مواجهة كل التحديات و التغيرات التي تعترض مساره و نشاطاته المصرفية. و للإندماج المصرفي أهمية كبرى خصوصا بعد إزالة الحواجز و القيود عن أسواق رأس المال و تشابك المصالح العالمية، فكان لا بد من إنشاء مؤسسات عملاقة تتماشى مع عملية العولمة التي أدت إلى وجود سوق مصرفية عالمية شبه موحدة.

و إلى جانب الإندماج و الدمج هناك ظاهرة أخرى لجأت إليها البنوك في ظل العولمة المصرفية و هي الاستحواذ و الذي يعرف على أنه: عملية إندماج بين مصرف كبير و مصرف صغير أو أكثر فينصهر المصرف الصغير في المصرف الكبير و يحمل إسمه في الغالب و يمكن أن يكون نوع من أنواع الإندماج.

و الاندماج بصفة عامة يمكن يحقق ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

أ- مزيد من الثقة و الطمأنينة و الأمان لدى العملاء و المتعاملين من خلال تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية و الرفع من جودتها و يؤدي أيضا إلى خلق سمعة و إنطباع إيجابي أفضل من الوضع قبل الإندماج؛

ب- خلق مركز تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد، بحيث تزداد فيه قدرة البنك التنافسية على خلق فرص اقتصادية أكثر مردودية و بأقل المخاطر؛

ت- إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف البنك و مهامه بكفاءة عالية، فمع دمج الإطارات ذات الكفاءة الموجود في البنوك السابقة يكسب المصرف الجديد الفعالية و الكفاءة اللازمين لمكانته في السوق المصرفية؛

ث- يؤدي الإندماج بين المؤسسات المصرفية إلى توفير رؤوس أموال ضخمة، زيادة القدرة على تحمل المخاطر المالية الناجمة عن الودائع و القروض المقدمة و إمكانية الإتصال و التواصل بشكل أفضل و أسرع بفضل شبكة الإنترنت.

2 نفس المرجع السابق، ص 20.

2.1 أنواع و مناهج الاندماج المصرفي

تتعدد و تتنوع طرق الاندماج المصرفي طبقا لتنوع أساليب، دواعي، دوافع، ظروف و الأهداف المستقبلية من عملية الاندماج. و من هنا نستنتج بأن الاندماج المصرفي يقسم حسب عدة معايير إلى كما يلي¹:

أ. **تصنيف من حيث طبيعة نشاط الوحدات المنتجة:** ينقسم هذا النوع من الإندماجات المصرفية إلى ثلاثة أنواع، إذا تم ارتباط مصرفين معا سواء يعملان في نفس النشاط أو يعملان في أنشطة مختلفة و إذا تشابهت أو اختلفت الخدمات المقدمة من طرفيهم.

● **الإندماج الأفقي:** عندما يتحد مصرفان أو أكثر يمارسان نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة. و ينتج عن هذا النوع زيادات الاحتكار في السوق المصرفية، و هذا ما أدى بالسلطات إلى وضع القوانين اللازمة للحد من الاحتكارات.

● **الإندماج المصرفي الرأسي:** يتم بين عدة مصارف صغيرة في المناطق المختلفة و المصرف الرئيسي في المدن الكبرى، فتصبح بذلك المصارف الصغيرة و فروعها امتدادا للمصارف الكبرى.

● **الإندماج المصرفي المتنوع:** يتم بين مصارف تعمل في أنشطة مختلفة غير مرتبطة فيما بينها، كالإندماج بين إحدى المصارف التجارية و إحدى المصارف المتخصصة أو مصارف الاستثمار و الأعمال.

ب. **تصنيف من حيث العلاقة بين أطراف عملية الإندماج:**

و ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

● **الإندماج الودي أو الإرادي:** يتم هذا النوع بالرضا و التفاهم بين المصارف المشاركة.

● **الإندماج المصرفي الإجباري أو القسري:** يكون إجباري من طرف السلطات النقدية للدولة حتى تحمي نظامها المصرفي و الاقتصاد ككل من أي اختلالات في التوازنات المالية، و يكون بدمج مصرف متعثر في أحد المصارف القوية، و هذا النوع يسمى بالدمج المصرفي و ليس الإندماج. و يكون الهدف منه تنقية المصارف المتعثرة أو التي هي على وشك الإفلاس.

1 عبد المطلب عبد الحميد. (2015). مرجع سبق ذكره، ص 21-25.

- **الإندماج العدائي:** يتم الإندماج بدون موافقة المصرف المندمج أو رغبة منه في الإندماج، و يكون لتحقيق هدف معين هو تغيير الإدارة الضعيفة بإدارة قوية و ناجحة. و هذا ينطبق بالتقريب مع تعريف الاستحواذ.
 - ت. **أنواع الإندماج الأخرى:** هناك أنواع أخرى يمكن أن نضيفها إلى الأنواع المذكورة:
 - **الإندماج بالابتلاع التدريجي:** يكون الإندماج تدريجيا فرع بفرع حتى يتم الابتلاع الكلي لكل فروع المصرف.
 - **الإندماج بالحيازة و نقل الملكية:** يركز على شراء أسهم المصرف المراد دمجها.
 - **الإندماج بالامتصاص:** قبل اتخاذ القرار النهائي للإندماج يتم شراء عمليات مصرفية للمصرف المراد دمجها من طرف المصرف الدامج.
 - **الإندماج بالمزج:** إنشاء كيان مصرفي جديد من خلال المزج بين مصرفين أو أكثر، يحمل اسما جديدا و مركز جديد و حصة أكبر في السوق المصرفي من قبل الإندماج.
 - **الإندماج حسب جنسية البنوك:** و ينقسم إلى قسمين: الإندماج بين البنوك المحلية و الإندماج بين بنوك متعددة الجنسيات.
- فكل نوع من أنواع التقسيمات يخضع إلى منهج من مناهج الدمج و يمكن ذكرها فيما يلي:
- أ. **المنهج الموسوعي الشامل المتكامل:** هو منهج كلي عام يشمل العديد من الوسائل والأدوات التي تساعد على الدراسة أو التحليل لجوانب عملية الإندماج. و أهم الجوانب التي يتم التطرق إليها:
 - دراسة عميقة لتاريخ كل بنك من البنوك التي يراد دمجها، و التطرق إلى كل ما تعرضت له من حوادث أو أزمات، و كيف واجهتها بالإضافة إلى الخبرة التي تكتسبها كل من هذه البنوك.
 - دراسة موسعة لأصول كل بنك من البنوك، و تقييمها في الحاضر؛
 - دراسة حول الآفاق المستقبلية حول مدى نجاح البنوك المندمجة في المستقبل.
- ب. **المنهج التدريجي المتتابع المراحل و الحلقات:** هو منهج قائم على التدرج في عملية الإندماج لضمان نجاحه أو من أجل معالجة كافة الاختلالات لدى البنوك

المندمجة و عدم السماح بحدوث أي تأثير سلبي على الكيان المندمج منها. و يقوم هذا المنهج على ثلاثة أسس هي¹:

- وضع تصور شامل و متكامل و إستراتيجية عليا للدمج المصرفي بكافة طموحاته و أهدافه المتقدمة و ترجمتها إلى خطة عامة شاملة؛
- تحديد المهام التنفيذية الواجب إتباعها للوصول إلى عمليات الدمج التدريجي المتتابع؛
- وضع برنامج قياسي بتوقيته الزمني كمعيار لتنفيذه في إطار الخطة الموضوعية للدمج.

ت. المنهج المتجدد الإبتكاري: هو الذي يعتمد على استبدال الأساليب التقليدية القديمة بأساليب و طرق جديدة لتنفيذ عملية الإندماج. و يقوم هذا المنهج على قاعدة أساسية تتمثل في ضرورة امتلاك البنك الدامج وحدات ابتكار و تطوير و تحسين تتولى المهام اللاتية:

- البحث عن أفكار جديدة ابتكارية للدمج المصرفي؛
- البحث عن صور، أدوات و طرق جديدة مبتكرة للاندماج المصرفي؛
- البحث عن نظم و إجراءات و تصورات جديدة للاندماج المصرفي.

و منه يتم قياس مدى نجاح الإندماج من عدمه من خلال تأثير الإبتكار على أداء، تنفيذ و تشغيل المصرف بعد عملية الإندماج.

3.1 دوافع و آثار الإندماج المصرفي

نظرا للأهمية التي تكتسيها البنوك في عالم المال و الدور الفعال الذي تلعبه في التوسط بين أصحاب الفائض و أصحاب العجز المالي كان عليها أن تكون على درجة عالية من المرونة و الوضوح و الدقة و السرعة. و مع التطورات الهائلة التي عرفتها الأنظمة المالية و زيادة المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية مصرفية أو غير مصرفية و الأسواق المالية، كان لجوء المصارف إلى الإندماج المصرفي حتمية مطلقة حتى تتمكن من تحقيق الميزة التنافسية. فمن خلال ذلك نستنتج أن هناك مجموعة من العوامل التي دفعت بالبنوك إلى الإندماج، و الذي نتج عنه عدة مميزات و بالمقابل كانت له عدة سلبيات.

1 مطاي عبد القادر. (2011). الإندماج المصرفي كأداة للارتقاء بكفاءة و جودة الخدمة المصرفية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر 3، العدد 4، ص 261-286.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10786>

1.3.1 دوافع الإندماج المصرفي: هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت البنوك و دفعت بها إلى عملية الإندماج يمكن ذكر أهمها:

- إن الأثر التآزري (Synergistic effect) يعتبر من بين الأسباب الأساسية التي دفعت بالبنوك إلى الإندماج و الذي يعني حصول تأثير أكبر عند تعاضد عاملين مختلفين قياسا بتأثير كل عامل منهم على حدة، و يتميز هذا التأثير بكونه أكبر من حاصل مجموع العاملين إذا أخذ كل منهم على حدى، و يمكن شرح الفكرة من خلال المبدأ التالي: $S=2ص=2ع=س$ و $ص=7$ ، أي أنها أكبر من حاصل جمع قيمة كل من $س+ص$ على حدى. و بالتالي التآزر لعاملين يعطي تأثيرا أكبر من حاصل جمع تأثيري العاملين إذا عمل كل واحد على حدى. فهو يعمل على رفع الربحية و زيادة القدرة التنافسية و الحصاص السوقية للكيان الجديد؛
- الأزمات المصرفية التي شهدتها العالم، كانت دافعا قويا للإندماج بين البنوك من أجل تحسين أوضاعها و تخفيض من نسبة البنوك المتعثرة التي يتم دمجها ضمن البنوك القادرة؛
- كان لتحرير تجارة الخدمات المالية و من بينها المصرفية التي فرضتها منظمة التجارة العالمية دورا كبيرا في عملية الإندماج المصرفي، بسبب زيادة القدرة على المنافسة من طرف المصارف الكبرى و ظهور مؤسسات مالية جديدة تقدم خدمات متنوعة بالإضافة إلى ظهور صناديق مضاربة كصناديق التحوط و التي تملك حرية تامة في مجال الخدمات المالية، كان لا بد من تكوين كيانات مصرفية قادرة على منافسة هذه الأخيرة. كما أن المصارف الكبيرة تمتلك كل الشروط و المعايير العالمية من بينها: كفاية رأس المال و الرقابة المجمعمة و معايير الجودة (ISO)؛
- في إطار الإصلاحات المصرفية التي تدرج ضمن آليات إقتصاد السوق لجأت السلطات الرقابية إلى تطوير و تجديد أساليب و أدوات رقابية جديدة و هذا من أجل مواكبة التحولات و التطورات في مجال الخدمات المصرفية؛
- و للحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي لأي دولة، لجأت السياسة النقدية و الاقتصادية إلى سياسة الإندماج بهدف تكوين بنوك قوية و سليمة ماليا و تكون قادرة على المنافسة العالمية و حمايته من التعرض إلى الأزمات المالية التي تؤثر على كفاءته، و كل هذا كان في إطار إتفاقية OMC و الإلتزام بقواعد لجان بازل الثلاثة؛
- تزايد الإتجاه نحو البنوك الشاملة داخل الصناعة المصرفية و قيامها بالصيرفة الشاملة كانت من بين الدوافع الكبيرة للإندماجات المصرفية الموسعة؛

- التقنيات المذهلة التي عرفتها الصناعة المصرفية في الفترات الأخيرة و التي أحدثها ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و خصوصا في مجال الصيرفة و التي تحتاج إلى موارد مالية و إمكانيات وافرة بوسعها الإستثمار في هذه التقنيات، لايمكن أن تخوض فيها مصارف صغيرة الحجم بل كيانات مصرفية كبيرة تتحد فيها مجموعة من المصارف.

2.2.1 نتائج الإندماج المصرفي: خلفت سياسات الإندماج المتتالية التي قامت بها

العديد من الدول سواء المتقدمة أو الناشئة أو السائرة في طريق النمو عدة آثار وراها كانت إيجابية من جهة و من جهة أخرى كانت بعض الآثار السلبية التي أخلت بالنظام المصرفي خاصة و النظام المالي عامة و يمكن ذكرها في النقاط التالية:

أ. مزايا أو إيجابيات الإندماج المصرفي: لقد كان للإندماج المصرفي أثره الإيجابي على فعالية البنوك و يمكن ذكر هذه الإيجابيات في النقاط التالية:

◀ قدرة البنك على تكوين احتياطات أكبر علنية أو سرية تدعم المركز المالي و تحقق له الملائمة المصرفية و معيار كفاية رأس المال و رفع قدرته على مواجهة الأزمات و المخاطر؛

◀ يمنح له فرص النمو و التوسع من خلال فتح فروع جديدة محليا و دوليا و من ثم قدرته على تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج، و هذا يعزز قدرة البنك التنافسية سواء في السوق المصرفية المحلية و العالمية؛

◀ تحسين الربحية و زيادة الأرباح الصافية الأمر الذي يؤدي إلى خلق القيمة بالنسبة للكيان المصرفي الجديد المندمج و رفع القيمة السوقية لأسهمه الجديدة في البورصة؛

◀ تنوع مصادر الودائع، و زيادة فرص منح التسهيلات للعملاء؛

◀ تحقيق وفورات الحجم الناشئة عن الدمج من خلال مما يلي¹:

- الوفورات الداخلية الناجمة عن مزج عمليات تكنولوجيا المعلومات للمصرفيين المندمجين و عمليات أخرى بإمكان المصرف كبير الحجم استوعاب كل تكاليف الأجهزة و البرامج و الخبرات الفنية اللازمة؛

1 عبد المطلب عبد الحميد. (2015). مرجع سبق ذكره، ص29.

- و الوفورات الإدارية التي تنتج من استقطاب أفضل الكفاءات البشرية و إتاحة الفرص لتدريب العمالة و هذا يؤثر إيجابيا على حجم العمل و تكاليف أدائه و تحسين الإنتاجية؛
- الوفورات الخارجية هي التي تحقق للكيان إمكانية استفادته من وضعيته الجديدة- من شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى، و يعود هذا لحجم الأموال الخاصة بالبنك و ملائمتة و زيادة حجم تعامله مع مع البنوك الأخرى؛
- الوفورات الضريبية من خلالها يتمكن الكيان الجديد من استخدام أرباح و خسائر أحدهما في تحقيق وفورات ضريبية للكيان الجديد.

و لا شك أن مثل هذه الوفورات تكون سببا أساسيا في تخفيض التكلفة بوجه عام، كما أن زيادة حجم البنك تساهم نظريا في زيادة قوته لأن البنوك المركزية غالبا ما تسعى لحماية البنوك الكبرى من الإنهيار.¹

◀ التوسع السوقي، فبسبب زيادة عدد الفروع و انتشارها جغرافيا، يساعد على زيادة الحصة السوقية للبنك و هي من أفضل الوسائل للنمو و التوسع. فالبنك المندمج يكون قد أقام أسواق جديدة و كون إطارات و قدرات تسويقية و إدارية لازمة. و بفضل عملية الاندماج يتم تحسين مستوى الخدمات المصرفية عن طريق المزج بين منتجات البنكين المندمجين و هكذا يتم تعزيز موقعه في السوق المصرفي زيادة حصته و نشاطه بطريقة أقل تكلفة.

ب. الآثار السلبية: كل عملية لها جانبين أحدهما إيجابي و آخر سلبي، لذلك فإن اتخاذ قرار الاندماج المصرفي نجم عنه بعض الآثار السلبية التي أثرت على النظام المصرفي بصفة خاصة و النظام الاقتصادي بصفة عامة. و يمكن حصر هذه الآثار في النقاط التالية:

- ◀ زيادة المخاطرة الناتجة عن إخفاء المعلومات و البيانات مما قد يؤدي إلى زيادة الأخطاء و تراكم الإنحرافات و عدم تداركها و تصحيحها في الوقت الملائم²؛
- ◀ تأثر الاقتصاد القومي في حالة تعثر أو إفلاس البنوك العملاقة مما يؤدي إلى كوارث مالية، و هذا ما حدث خلال أزمة الرهن العقاري 2007-2008 عندما

1 عبد المطلب عبد الحميد. (2015). مرجع سبق ذكره، ص 30.

2 غالم عبد الله. (2014). العولمة المالية و الأنظمة المصرفية العربية. دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن- عمان، ص 261.

تعثرت و أفلست بنوك كبيرة و قد تمت الإشارة في الفصل السابق إلى أهم البنوك المتعثرة و أهم الحلول التي اتخذتها السلطات المعنية؛

◀ ارتفاع الأنشطة الإحتكارية و الشبه الإحتكارية تؤدي إلى الحد من الإختيارات المتاحة أمام العملاء و ارتفاع معدل الرسوم المصرفية مما ينتج عنه اضطرابات السوق المصرفية و بالتالي التأثير على الاقتصاد؛

◀ عدم وجود نظرية عامة للإندماج المصرفي يجعل تقدير أو معرفة نتائجه مسبقا شينا صعبا¹.

و لتفادي الوقوع في فخ سلبيات الإندماج المصرفي على البنوك مراعاة بعض الشروط و المحددات التي تضمن سلامة الإندماج

4.1 شروط و محددات الإندماج المصرفي

لنجاح أي عملية إندماج يجب تخطيط مسبق له يراعي بعض الشروط و المحددات:

1.4.1 شروط الأندماج المصرفي: تتضمن النقاط التالية²:

◀ تقييم جيد للبنكين و التنسيق الفعال بين مختلف وحدات البنوك المندمجة و لوائحها و قوانينها و القرارات؛

◀ على البنوك المندمجة أن تحافظ على السير العادي للنشاطات اليومية خلال عملية الإندماج حتى لا تؤثر سلبا على عملائها؛

◀ أن تكون الرغبة في الإندماج منبثقة من الإدارة العليا للبنكين نظرا لأهميته الكبيرة لهما و فوائده الاقتصادية؛

◀ توفير الموارد المالية و البشرية اللازمة لعملية الإندماج المصرفي؛

◀ الإختيار الجيد للمصرف الجديد المراد دمجه و علامته التجارية و مجلس الإدارة و و الخدمات المصرفية الجديدة التي سيتعامل فيها.

2.4.1 محددات الإندماج المصرفي: إن قرار الإندماج المصرفي يقوم على مجموعة

من المحددات أو الدعائم لتحقيق الأهداف النهائية لهذه الصفقة يمكن حصرها في النقاط المهمة التالية:

1 عبد الرزاق سلام. (2012). مرجع سبق ذكره، ص 190.
2 غالم عبد الله. (2014). مرجع سبق ذكره، ص 262-263.

- ◀ توافق السياسات المصرفية للكيان المصرفي الجديد مع أهدافه و خصائصه؛
- ◀ تحديد الأهداف طويلة المدى للكيان المصرفي الجديد بعد الإندماج؛
- ◀ حصر حجم تكاليف الإندماج المصرفي و المتمثلة في تكاليف الوكالة نتيجة الإندماج و تكاليف إعادة الهيكلة التي تسبق صفقة الإندماج؛
- ◀ ضرورة وجود خطة لتحفيز العاملين في الكيان الجديد من أجل إنجاح عملية الإندماج؛
- ◀ التغير المحتمل في ربحية السهم للمصرف المندمج، و تصور المستويات المستقبلية للربحية و أسعار الأسهم الجديدة؛
- ◀ موقف الإدارة و العاملين في البنوك محل الإندماج، حيث يتوجب تحديد و بشكل دقيق مهام و أدوار كل إدارة داخل الكيان الجديد في إطار الأهداف طويلة الأجل المرغوب تحقيقها¹.

ثانياً: واقع الإندماج المصرفي

يعتبر الإندماج المصرفي إحدى مظاهر التحول الذي ميّز الأنظمة المصرفية العالمية خلال فترة التسعينيات، فهو يعتبر أحد العوامل الأساسية للعولمة المالية، حيث ساعدت عمليات الإندماج الكثيرة و المتنوعة بين المصارف العالمية على توحيد الأنظمة المصرفية لمختلف الدول المتقدمة، كما ساهمت في تسهيل الخدمات المصرفية للعملاء مهما كان موقعهم الجغرافي. و بالرغم من توجه الدول العربية نحو اقتصاد السوق و قيامها بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية و خضوعها لقوانين المنظمة العالمية للتجارة الخاصة بتحرير الخدمات المصرفية، إلا أن المصارف العربية ما زالت بعيدة جدا عمليات الإندماج بالرغم من مجموع العمليات التي قامت بها بعض الدول. و كان هذا لعدة أسباب منها حماية الأسواق المحلية من دخول المصارف الأجنبية.

1.2 الإندماج المصرفي في الدول المتقدمة

1.1.2 الولايات المتحدة الأمريكية: بعد الإنخفاض المذهل لعدد البنوك التجارية في الولايات المتحدة بين الثمانيات و التسعينيات و هي المرحلة العويصة التي عرفتها الصناعة البنكية، أما الإفلاس المصرفي لا يمثل إلا جزء من هذا التطور: بحيث انخفض عدد البنوك ب 3000 أي أكثر من ضعف عدد البنوك المتعثرة، و مع أزمة الرهن

1 غالم عبد الله. (2014). مرجع سبق ذكره، ص 264-265.

العقاري 2007 رجع إنخفاض عدد البنوك مع غلق 500 بنك تحت مراقبة FDIC . و بعد ذلك تم القيام بالعديد من عمليات الدمج- الإستحواذ المؤقتة. و قد تأكدت العديد من الدول الفيدرالية من ضرورة السماح للبنوك بأن تخترق حدودها الجغرافية نظرا لأهمية ذلك. فقد انعقدت عدة اتفاقيات ما بين البنوك تسمح لبنوك دولة ما بامتلاك بنوك أخرى في شكل فروع لدولة أخرى من نفس المنطقة. تعتبر عمليات الدمج و الإستحواذ المرحلة الأولى للتوحيد المصرفي (consolidation bancaire)، وقد ساعدت كثيرا على تقليص عدد البنوك منذ 1985. و قد تمت تنمية بنوك إقليمية جديدة (superregional banks)، البنوك القابضة (holding bancaires) و التي أصبحت منافس كبير للبنوك الكبرى من حيث الحجم ، لكن مقرها لا يكون في المراكز المالية الكبيرة (New York, Chicago, San francisco). لقد تم إعداد قواعد نظام مصرفي عابر للقارات موحد حقيقي من خلال قانون « Riegle-Neal » سنة 1994. بحيث يتم إعادة شراء بنوك غير حكومية من طرف البنوك القابضة و قد ساعد ذلك على إنشاء بنوك ما بين الدول (interstate banking). منذ عدة سنوات ظهرت في الولايات المتحدة البنوك العابرة للقارات. ففي سنة 1998 تم الدمج ما بين bankamerica et nationsbank ليتم إنشاء Bank of America، و بين Citicorp و Travelers Group الذي نتج عنه Citigroup. فقد نتج عن توحيد الصناعة البنكية منظمات تتعامل في 50 دولة . و من نتائج التوحيد البنكي ليس فقط تقليص عدد البنوك، لكن أيضا هناك تحويل لأصول بنوك صغيرة نحو بنوك كبيرة. منذ عشر سنوات انخفضت حصة البنوك التي تمثل أصولها أقل من 100 مليون دولار إلى النصف، بينما تضاعف عدد البنوك العملاقة (أكثر من 100 مليار دولار من الأصول). فمع عمليات الدمج التي تمت بين Bank of America و fleetboston financial، سنة 2003، و بين Citigroup مع ferst american Bank أو الدمج بين Jp morgan chase مع banc one، سنة 2004 ، ظهرت البنوك الأولى ذات 1000 مليار دولار من الأصول في الولايات المتحدة¹. فقد بلغ عدد عمليات الدمج و الإستحواذ 500 عملية سنة 1998 و هو يبدو بعيدا عن مستوى سنة 2003 الذي بلغ 276 عملية ، حتى و إن ارتفع سنة 2004 . فقد استعادت حركة إنشاء البنوك العابرة للقارات نشاطها مع ارتفاع في عملية الدمج بين البنوك الإقليمية التي لها أنشطة متماثلة و امتدادات جغرافية مجاورة و التي تبحث عن الحصول على بعد وطني. فالإتجاه نحو النمو أو الانسحاب (getting bigger or guetting out) يفسر جزء من عمليات الدمج التي تمت بين أكبر البنوك الإقليمية ك: (Charlotte) wachovia

1 Frederic Mishkin. (2013). Op.Cit. P440.

مع SouthTrust أو عملية الإستحواذ التي قامت بها (Suntrust Atlanta) لـ National Commerce Financial سنة 2004 و قد كان هذا في منطقة الجنوب الشرقي للدولة.

و قد تم استئناف عمليات الإستحواذ بعد الأزمة العقارية Subprime، كفرصة أخيرة للإنقاذ. فبعض العمليات هي مكلفة لكنها تبدو مربحة، ك إعادة شراء (بالتعاون مع الخزينة البنك الفيدرالي لنيويورك) لـ Bear Stearns من طرف JP Morgan Chase في أبريل سنة 2008، بالإضافة إلى بعض العمليات الأخرى و التي تم عرضها في الجدول رقم في الفصل الثاني. لكن هناك بعض عمليات إعادة الشراء التي أخفقت نذكر منها صفقة إعادة شراء Lehman Brother من طرف La Britanique Barclays التي تم الإعلان عن إفلاسها.

فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي شرعت حالياً بالكاد في تنمية نظام بنكي وطني حقيقي من خلاله تمتلك البنوك فروعا لها في كل الإقليم. فعدد البنوك في الولايات المتحدة هي أكثر ارتفاعا عن باقي الدول الصناعية، بحيث بلغ عددها 6500 بنك تجاري، بينما في باقي الدول المصنعة فإن كل واحدة منها تمتلك أقل من 1000. فاليابان مثلا تمتلك 100 بنك تجاري، بالرغم من أن الاقتصاد و السكان يمثلان نصف من حجم الولايات المتحدة.

إن التغييرات التي مست القوانين الأمريكية كإلغاء قانوني MacFaden Act سنة 1994 و GlassSteagle Act سنة 1999، نتج عنها موجة كبيرة من عمليات الدمج بين أكبر البنوك، أكثر من عمليات إستحواذ أصغر البنوك من طرف أكبرها. أما اليابان قررت أن تخرج من موقفها الحساس إتجاه مشكل القروض المتعثرة، لتؤسس FSA مطابق لنموذج بريطاني و الذي يضغط على البنوك بأن تهتم بتصحيح ميزانياتها و تشجيع عمليات التوحيد. و عليه فإن معظم عمليات الدمج الضخمة هي أمريكية أو يابانية و الجدول التالي يبين ذلك.

الجدول 3.1: العمليات العشر الكبرى للدمج و الإستحواذ المصرفي منذ 1998¹

Cible	Acquéreur	Année	Montant en milliard de dollars
UFJ Holdings	Mitsubishi Tokyo Financial Group	2005	59.1
Bank One	JPMorgan Chase	2004	56.9
Fleet Boston Financial	Bank of America	2003	47.7
BankAmerica	NationsBank	1998	43.1
Citicorp	Travelers group	1998	36.3
MBNA	Bank of America	2005	35.2
NatWest	Royal Bank of Scotland	1999	32.4
Wells Fargo	Norwest	1998	31.7
JPMorgan	Chase Manhattan	2000	29.5
Sakura Bank	Sumitomo Bank	2000	25.8

Source : Bloomberg

تصميمه سنة 1970 عن الصيغة النهائية للاندماج المصرفي: هل يكون عندما تقوم البنوك بإنشاء فروع لها في دول أخرى غير دولتها المنتمية إليها (interstate branching)، أو أنها تكتفي بامتلاك فروع (Interstate bank) في إطار المساهمات القابضة (holding de participation) و التكتلات المالية (Conglomérats financiers). و قد تم تعيين السوق الموحد للخدمات المصرف سنة 1986 كهدف أولي، مثل الولايات المتحدة الأمريكية. في نهاية السبعينيات خضعت الصناعة المالية إلى عدة تحولات، كما تم تعديل الهياكل المصرفية المعرضة للمنافسة.

2.1.2 الاتحاد الأوربي:

بحيث لجأت البنوك الأوربية إلى تنمية نموذج التأمين المصرفي (La Bancassurance) خلال سنوات 1980 تقوم على تشابهات في عمليات الوساطة المالية، طبيعة الأخطار، مساهمات في إصدارات الأوراق المالية للمؤسسات، إلخ. فنظرا لضرورة امتلاك شركات التأمين لفتوات توزيع فعالة- يعني عن طريق شيكات بنكية-، و بالنسبة للبنوك على تكوين قاعدة بيانات جديدة خاصة بأخطار الزبائن. و بالمقابل يمكن للمؤمنين استعمال قواعد بيانات البنوك من أجل الإستهداف الجيد لعرض منتجاتهم حسب محاور المناجمت الإستراتيجي و مخطط التسويق. و هذا أدى إلى تكوين التأمين المصرفي.

فالتأمين المصرفي يعتبر نموذج تلاقح في المجال المالي: بحيث تقوم شركات التأمين بتسويق منتجاتها عبر شبكة بنك المجموعة، البنك يعرض منتجات تكون مرفقة بالتأمين و الإدخار؛ ففي بداية سنوات 1970، قررت البنوك تأمين بنفسها زبائنها

1 Aglietta.M. (2007). Vingt ans de mutations. In Olivier Pastré, *La guerre mondiale des banques, Cahiers du ceclé des economistes*. Site : <https://www.cairn.info/la-guerre-mondiale-des-banques-9782130561798-.htm>. p-7

المستفدين من القروض و ذلك على الوفاة، لتفادي تسديد عمولات لسماسرة شركات التأمين.

و في الثمانينيات تمت أول عمليات التقارب بين البنوك و شركات التأمين أهمها: شركة التأمين GAN التي ساهمت في القرض الصناعي و التجاري (Le crédit industriel et commercial) سنة 1985؛ إنشاء فروع للتأمينات من طرف القرض الفلاحي (Le crédit agricole : Prédica) في التأمين على الحياة سنة 1986 و Pacifica في التأمين على الأضرار سنة 1990؛ إنشاء المجموعة التي تضم Caisse nationale- Caisse d'épargne de prévoyance و Écureuil-Vie سنة 1988. أما في ألمانيا، استولى المؤمن Allianz على مراقبة البنك La Dresdner Bank سنة 2001. أما في إيطاليا تم التقارب بين Generali et Mediobanca¹ والولايات المتحدة ، عرفت الدول الأوروبية الابتكارات المالية التي قللت من الفصل بين البنك، التأمين و صناعة الأوراق المالية من الناحية الوظيفية و العضوية. و قد تلاشت كل الحدود بين بنك الودائع، بنك الأعمال أو الإستثمار ، بنك القرض متوسط أو بعيد الأجل، منذ تبني أول توجيه مصرفي سنة 1977. فالتمييز بين هيئات القرض و مؤسسات الإستثمار من الناحية الوظيفية سمح بتأطير مجموعة من المؤسسات المالية غير المصرفية: شركات تسيير الأصول، صناديق التغطية و المضاربة (hedge funds)، مقدمي خدمات الإستثمار.. إلخ. كما قامت الأسواق المصرفية الأوروبية بمجموعة من الإجراءات التي تسمح بالاندماج المصرفي و المتمثلة في:

- حرية حركة رؤوس الأموال ؛
- تبني التوجيه المصرفي الثاني Seconde Directive Bancaire سنة 1989، و المتمثل في المبدأ التالي: يجوز لأي بنك يلتزم بلوائح دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أن يقدم خدمات مصرفية في أي دولة عضو في الاتحاد. و حتى تتمكن البنوك الأوروبية من توسيع أعمالها في بلد آخر، فهي ليست بحاجة للحصول على إذن من السلطات المحلية للقيام بذلك، بفضل الترخيص المصرفي الموحد الذي تم إنشاؤه من طرف الإتحاد.
- و قد تم تطبيق هذا التوجيه تدريجيا خلال سنة 1990 في دول أعضاء الإتحاد الأوروبي. و سنة 1993 تم تطبيقه كليا. و هكذا لم يبق أي عائق قانوني أمام توسع البنوك الأوروبية عبر الحدود.

1 Frederic Mishkin. (2013). Op.Cit. P 457.

ففرنسا مثلا تم عرض BNP و الشركة العامة للاندماج مع Paribas، سنة 1999. بحيث سنة 1984 بلغ عدد البنوك 1556. و في سنة 1998 بقي فقط 1000 بنك.

و بالرغم من ذلك يجب التحقق من فعالية الإجراءات المتخذة من أجل تحفيز الإندماج في السوق المصرفية، و ذلك بسبب عيوب المنافسة التي يعاني منه هذا القطاع و التي تكبح تزايد المنافسة المصرفية.

و يمكن ملاحظة وجود عدة تكتلات مصرفية في أوربا كـ ABN-AMRO,BNP-paribas,Deutsche Bank, HSBC,Crédit agricole, Dresdner Bank, Société générale, etc هي موجودة في كل قطاعات النشاط البنكي و المالي، و تطورت إلى حد الآن باتجاه نحو نموذج " البنوك الشاملة". ف منذ 1995، تم إنشاء أكثر من 250 تكتل مالي و أكثر من 1300 مجموعة وطنية موجودة على مستوى البنوك. فعلى مستوى خمس دول عضو (بلجيكا، هولندا، إسبانيا، البرتغال، و السويد). تم امتلاك أكثر من ثلثي الأصول المصرفية من طرف بنوك تنتمي إلى تكتلات مالية بنك- تأمين. و في أربع دول أعضاء (فرنسا، فنلندا، إسبانيا و إيرلندا) أكثر من 50% من منتجات التأمين على الحياة يتم تقديمها من طرف شركات التأمين المنتمية إلى المجموعات المصرفية. فهل في الحقيقة للإندماج المصرفي تأثير على زيادة المنافسة البنكية؟

يمكن أن تساهم عمليات الدمج الحالية في إبطاء الآثار الإيجابية للإندماج المصرفي في أوربا. ففي الواقع فإن عمليات الدمج إلى حد الآن تمت بين معظم البنوك من نفس الجنسية، و هذا يعني تجميع مصرفي في الأسواق الوطنية و بالتالي ارتفاع في قدرة السوق المصرفية. و علاوة على ذلك فإن الدراسات التي تمت على مستوى القطاع المصرفي تطعن في وجود وفورات الحجم على مستوى هذا القطاع. و من ثم فإن الدمج لا يمكن أن يساهم في تحسين شروط التكلفة. و كمثل على نجاح الإندماج المصرفي استراتيجيية Nordea¹

الجدول 3. 2: إستراتيجية Nordea

Repère Nordea Group	<ul style="list-style-type: none"> ➤ MeritaNordbanken(1998),Unidanmark(2000) et Christiana Bank forment le groupe financier nordique en 2000 (environ 20 milliards d'euros de capitalisation en août 2001). ➤ Nordea Group est un réseau de distribution dans la région de la mer du Nord et de la mer Baltique que comprend 1481 agences ou centres de services Internet et 37630 salariés ; Nordea est présente dans 22 pays en dehors de la mer du Nord et de la mer Baltique.
Stratégie paneuropéenne d'intégration	<ul style="list-style-type: none"> ➤ Le « One-bank-shopping-concept » : offrir un point d'entrée unique pour tous les clients et leur permettre d'avoir accès à l'ensemble des services financiers de la banque.

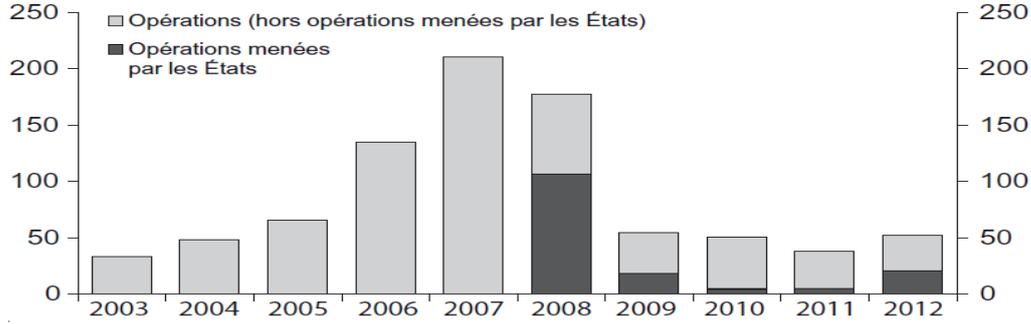
1 De Lima.P.(2004). Op.Cit. P 77.

	<ul style="list-style-type: none"> ➤ Le réseau d'agences dans la région , des bureaux de représentation, et des coopérations avec des banques locales dans la plupart des villes européennes. ➤ Une banque Internet intégrée. 			
Pays cibles	Finland et suède	Danemark	Norvège	Suède
Date de la première entrée	1998	2000	2000	2001
Méthode d'entrée	<p>Fusion avec Merita (Fin) et Norbanken (S) dans MeritaNorbanken avec Nordicbaltic Holding ensuite, pour la création d'une holding.</p> <p>Acquisition de Unidanmark par MeritaNordbank en.</p> <p>Acquisition de Christiania bank og Kredtkasse pour constituer NordeaGroup.</p> <p>2000 : intégration de Christiania Bank og Kredtkasse (K-Bank)(Nord), Merita Bank(Fin) Nordbanken(Swe) et Unidanmark (DK) dans Nordea group</p>			
Produits offerts	<ul style="list-style-type: none"> ➤ Toutes les activités de banque et finance (Assurances vie comprises). ➤ Potentiel de cross selling. 			
Canaux de distribution	Multicanaux : agences, téléphone, Internet.			

Source : Datamonitor (2000) et Nordea (2001).

و قد تراجعت عمليات الدمج و الاستحواذ داخل القطاع المصرفي، سواء من ناحية القيمة أو العدد، خلال السنوات الأخيرة سواء في الولايات المتحدة أو في أوروبا. ولا يفسر هذا التراجع فقط بتباطؤ الدورة الإقتصادية أو بتطور بعض المناطق الجغرافية، لكن بسبب التغيير الجذري لسلوك الهيئات البنكية وسط تحولات المحيط الاقتصادي و القانوني. و هذا ما يمثله الشكل 3. 2 التالي:

الشكل 3.2: القيمة الإجمالية للدمج- الإستحواذ الأوربي، 2003-2012¹



Source : analyse de PwC des données de Mergermarket, Reuters et Dealogic.

3.1.2 الإندماج في الدول العربية

لقد تباطأت عمليات الإندماج في الدول العربية، و لم تكن بنفس القيمة أو الحجم و ذلك بسبب اللجوء إلى السياسة الحمائية لأسواقها المحلية من دخول المصارف الأجنبية. و الجدول في الأسفل يبين عمليات الدمج لبعض المصارف العربية.

و إذا ما تم مقارنة الإندماجات في الدول العربية مع تلك التي حدثت في الدول الصناعية المتقدمة و حتى الدول الناشئة، فيتبين لنا بأنها ضعيفة جدا أو لا تكاد تذكر، فهي تمثل 0,5% من إجمالي الإندماجات العالمية.

1 Demoy. H. (2013). Les Tendances EN Matière DE Fusions-acquisitions Dans Le Secteur Bancaire Global Pour Les Prochaines années, Revue d'économie financière, N° 110 | pages 79 à 98. Site : <https://www.cairn.info/revue-d-economie-financiere-2013-2-page-79.htm>.

الجدول 3.3: أهم عمليات الدمج للفترة 1999-2002 (مليون دولار)¹

بعد الدمج					قبل الدمج			
الموجودات	حقوق المساهمين	المرتبة	اسم المصرف	تاريخ الدمج	الموجودات	حقوق المساهمين	المرتبة	اسم المصرف
15,679	1,138	8	بنك الخليج الدولي	أفريل 1999	10,209	731	17	بنك الخليج الدولي
					4,948	377	-	بنك السعودي العالمي
20,548	2,202	2	البنك السعودي الأمريكي	جويلية 1992	13,327	1,302	6	البنك السعودي الأمريكي
					7,294	847	11	البنك السعودي المتحد
1,316	256	53	بنك البحرين التجاري	جوان 2000	866	135	69	مصرف فيصل الإسلامي
					2,562		-	الشركة الإسلامية للإستثمار الخليجي
3,512	385	35	البنك الأهلي المتحد	جويلية 2000	1,931	127	74	البنك الأهلي التجاري
						207	-	بنك الكويت المتحد
								البنك البحرين التجاري
2,619	274	50	الشركة التونسية للبنك	سبتمبر 2000	142	142	66	الشركة التونسية للبنك
							-	بنك التنمية للاقتصاد التونسي
							-	البنك القومي للتنمية السياحية
3,477					1,942	144	65	بنك مسقط
3,810	259	52	بنك مسقط			189	57	بنك عمان التجاري
							-	بنك عمان الصناعي

1 غالم عبد الله. مرجع سبق ذكره، ص 267.

المطلب الثاني: خصوصية البنوك

تمثل خصوصية البنوك أهم الإصلاحات التي تمت على مستوى الأنظمة البنكية، و هي من بين التغيرات و إنعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي. فما هي الخصوصية، أبعادها، أهدافها و دوافعها؟ هذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

أولاً: مفهوم و أبعاد الخصوصية

1.1 مفهوم الخصوصية

تم استعمال كلمة الخصوصية لأول مرة في أمريكا سنة 1948، و قد تعددت مفاهيم و تعاريف الخصوصية أو الخصخصة بسبب اختلاف الرؤى الاقتصادية.

عرفت الخصوصية على أنها " العملية التي يتم بمقتضاها التنازل أو بيع أصول المؤسسة العمومية إلى مؤسسات أو أشخاص طبيعيين خواص "

و قد عرفها الأستاذ الحسين بن سعد في كتابه " الجزائر إعادة الهيكلة و الإصلاحات الاقتصادية (1980 – 1993) على أنها " الطريقة التي من خلالها يتم إدخال طرق الإدارة و رأس المال الخاص إلى المؤسسات العمومية " ¹.

أما من الناحية المالية و و النقدية فمفهوم الخصوصية " يعني تخلي الدولة الجزئي أو الكليين المجال الاقتصادي".

أما البنك العالمي فعرفها كما يلي " أنها الزيادة في مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة و الأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها".

هناك عدة اتجاهات للخصوصية تتمثل فيما يلي:

- الخصوصية تعني توسيع الملكية الخاصة داخل الاقتصاد، مما يؤدي إلى تخفيض تدريجي لدور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، و هذا ما تم انتهاجه من طرف بعض الدول.
- الخصوصية تعني تحويل الوحدات الخاسرة التابعة للقطاع العام إلى القطاع الخاص و تشجيعه لتحقيق إنتاجية و ربحية أكبر، و ذلك بهدف إنقاذ الاقتصاد الوطني من التعثر.

1 غالم عبد الله. (2014)، مرجع سبق ذكره. ص243.

- الخصوصية تعني أيضا انتهاج منهج إقتصاد السوق و التخلي عن الإقتصاد الإشتراكي، و قد تبنت معظم الدول هذا النظام الإقتصادي.
- و هي عكس التأميم الذي يعني تحويل الملكية الخاصة إلى العامة فإن الخصوصية تكون في الإتجاه المعاكس من حيث الأوضاع، الأساليب، و الإجراءات التي ترافق كلا منهما.

أما فيما يخص خصوصية البنوك أو المصارف، فهي قيام الدولة بتحويل ملكية المصارف جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص (المحلي أو الأجنبي) بهدف تطوير قطاع الأعمال و نموه و إدارته من خلال آليات السوق و فتح أسواق جديدة محليا و خارجيا أمام الخدمات المقدمة¹

2.1 أبعاد خصوصية البنوك

نظرا لخصوصية النشاط البنكي و اختلافه عن باقي الأنشطة الاقتصادية، ارتكزت خصوصية البنوك على مجموعة من الأبعاد التي يجب أخذها بعين الإعتبار و التي بإمكانها إنجاح مشروع الخصوصية داخل الجهاز البنكي و المتمثلة في النقاط التالية:

أ- **البعد الإداري:** يتيح هذا البعد للبنوك الخاصة الحرية بأن تطبق نظمها الإدارية و التنظيمية الخاصة، فتتخذ القرارات الملائمة مع أهداف البنك و سياسته الحالية و المستقبلية، فلها الحق المطلق لأن تتدخل في مجالات التوظيف و الإستثمار و تجميع المدخرات، أداء و تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

و إذا تم اختيار البنوك الأضعف نسبيا من الناحية المالية و الإدارية، فهذا البعد يعتبر طوق النجاة بالنسبة للبنوك المتعثرة من خلال إدارة تتميز بالفعالية و الكفاءة بعد الخصوصية².

ب- **البعد التنموي للبنوك العامة:** نظرا للدور الفعال الذي لعبته و لازالت تلعبه البنوك العمومية في التنمية الاقتصادية و تمويل مشاريع ضخمة سواء كانت عمومية أو خاصة و التسهيلات التي تقدمها لعملائها. فهذه المؤشرات كلها تسمح للدولة بأن تخصص البنوك العامة دون الإخلال بدورها التنموي الذي لعبته في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تنفيذ السياسات النقدية و المالية و دعم البرنامج الإصلاح الاقتصادي.

1 غالم عبد الله. (2014)، مرجع سبق ذكره. ص244.

2 عبد المطلب عبد الحميد(2015)، مرجع سبق ذكره، ص 201.

ت- **البعد الخاص باختيار الطرق و الأساليب المناسبة لخصوصة البنوك:** هناك مجموعة من الأساليب أو الطرق لخصوصة البنوك العمومية تطرح أمام صناع قرار الخصوصية، عليه إختيار الأسلوب المناسب و الأمثل، و تتمثل هذه الأساليب فيما يلي:¹

- التنازل في السوق المالي، إما عن طريق البيع بالمناقصة، و التي تتجنب تحديد سعر أعلى أو أقل من القيم الحقيقية للمؤسسة. و تعتبر هذه التقنية معقدة و لاتشجع صغار حاملي السندات؛ أو عن طريق سعر محدد، حيث يكون السهم مسعرا مسبقا، و هو يوفر فرصا لصغار حاملي السندات ، كما يؤمن دخلا معلوما للدولة.
- التنازل خارج السوق المالي، تتم عملية الخصوصية في هذه الحالة عن طريق تحويل ملكية البنك بالتراضي، أي بيع الأسهم بسعر محدد لجزء أو كل رأس المال للمستثمرين الخواص و اللجوء إلى التنازل الودي.
- **خصوصة الإدارة:** عن طريق الإحتفاظ بالملكية العمومية لرأس المال، و تتمثل فوائد هذا الأسلوب في التغلب على مشاكل عدم مرونة العمالة الحكومية، و التخلص من أعباء التسيير اليومي للمصاريف و النفقات الإضافية.
- **البيع لمستثمر رئيسي:** يتميز هذا الأسلوب بدرجة عالية من التكنولوجيا و الإمكانيات الواسعة، و ذلك من أجل تحسين أداء المصرف و الرفع من كفاءته، و يستعمل هذا الأسلوب عندما يتمتع المصرف المركزي بالقوة و الإستقلالية و الفعالية في ضبط السوق النقدي و المالي و القيام بالرقابة الفعالة على المصارف.

ث- **البعد الزمني:** يشير البعد الزمني إلى اتجاهين رئيسيين هما:

الإتجاه الأول: يرى أصحاب هذا الإتجاه من الأفضل تأجيل خصوصة البنوك بعد خصوصة المشروعات الإنتاجية و غير الإنتاجية، و ذلك لتسهيل العمليات المالية بين المشروعات و البنوك.

الإتجاه الثاني: هذا الإتجاه يرى بأنه من الأفضل الشروع بخصوصة البنوك في مرحلة مبكرة، و هذا من خلال طريقة منظمة و تدريجية تضمن رواج أسهم البنوك على حساب أسهم القطاعات الأخرى.

1 غالم عبد الله، مرجع سابق. ص ص: 245-247

ج- البعد القانوني: من خلال وضع قوانين و تشريعات مناسبة تضمن التحول السليم للبنوك العامة إلى بنوك خاصة.

ثانيا: أسباب و أهداف خوصصة البنوك

هناك مجموعة من العوامل أو الأسباب التي دفعت إلى خوصصة المؤسسات الإقتصادية بصفة عامة و البنوك بصفة خاصة، و اللجوء إلى هذه العملية يحقق مجموعة من الأهداف سواء للبنك أو للإقتصاد عامة.

1.2 أسباب خوصصة البنوك

إن من أهم هذه الدوافع التي عجلت بعملية الخوصصة هي:

أ. ضرورة التخلي عن الملكية العامة في ظل العولمة: لعل من الشروط الأساسية لانتشار العولمة- كما سلف الذكر في الفصول السابقة-، هو تخلي الدولة عن تدخلها الكلي في النشاط الاقتصادي، لأنه يعتبر معوقا كبيرا على الأداء المالي للبنوك. و قد أصبحت البنوك العمومية عاجزة أما تحقيق الأهداف المالية و الاقتصادية معا، كما أنها لم تبق قادرة على تمويل مشاريع استثمارية كبرى.

ب. مواجهة المتغيرات و التحديات التي فرضتها العولمة على النشاط المصرفي
مثل:¹

✓ التوجه المتزايد نحو التكتل و الإندماج المصرفي لتكوين الكيانات المصرفية العملاقة؛

✓ التوسع في الخدمات الإلكترونية المصرفية كتتنفيذ العمليات المصرفية باستخدام تكنولوجيا جد متطورة؛

✓ إقبال الأفراد على تحويل مدخراتهم في البنوك إلى أدوات مالية في السوق المالية مباشرة؛

✓ تزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي كمنافس للبنوك و خاصة في مجال شراء الفواتير بالجملة.

ت. ضرورة تبني عملية الخوصصة من أجل تطوير الأنظمة و الأجهزة المصرفية، و قد تؤدي أيضا إلى زيادة مؤشرات الأداء و تقليل من مشاكل العمالة.

1 غالم عبد الله. (2014)، مرجع سبق ذكره. ص 248.

ث. اتفاقية معظم الدول مع المنظمة العالمية للتجارة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية كانت إحدى الدوافع الرئيسية للاتجاه نحو خصوصية البنوك العمومية؛
ج. معاناة البنوك العمومية من بعض المشاكل و عدم قدرتها على استيعاب تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى.

2.2 أهداف خصوصية البنوك

يمكن للخصوصية أن تحقق مجموعة من الأهداف سواء للقطاع المصرفي خصوصا أو الاقتصاد عموما و تتجلى في العناصر التالية:

أ. **تعميق المنافسة في السوق المصرفية و تحسين الأداء المصرفي:** يسعى النظام البنكي إلى خصوصية البنوك من أجل الرفع من المنافسة فيما بينها، لأنها تساعد على تخفيض هامش الوساطة المالية و تؤدي كذلك إلى تحسين الأداء المصرفي من خلال عمليات الابتكار و استحداث الخدمات المصرفية الجديدة، و يساعد هذا التنوع في الخدمات المصرفية على تخفيض التكلفة و تحسين الجودة في وقت قصير جدا.

ب. **تنشيط سوق الأوراق المالية و توسيع قاعدة الملكية:** تهدف عملية الخصوصية أيضا إلى زيادة عرض الأوراق المالية، من خلال طرح أسهم البنوك للاكتتاب العمومي و هذا يساعد من جهة على تنشيط الأسواق المالية و تطويرها و من جهة أخرى يوسع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع. و هذا كله يشجع على زيادة الاستثمارات في الأسهم و يسهل عملية تحويل الملكية من العام إلى الخاص.

ت. **تحديث الإدارة و و زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية:** تسمح الخصوصية لإدارة البنوك بأن تكون حرة في اتخاذ القرارات المناسبة لتطوير البنك سواء في مجال الاستثمار أو أداء الخدمات المصرفية أو المساهمة في دعم الأسواق المالية و النقدية.

فنظرا للمنافسة الشديدة التي تعيشها البنوك و التطور التكنولوجي و المستمر الذي عرفته المؤسسات المصرفية، فهي بحاجة إلى تحرير الإدارة و زيادة درجة الإستقلالية عن التدخل الحكومي. خصوصا و أن وجود بنوك أجنبية و بنوك الاستثمار يهدد البنوك العمومية بفضل استقطاب أفضل الكفاءات البشرية و تقديم الخدمات المصرفية الحديثة و الجيدة و السريعة.

ث. ترشيد الإنفاق العام و إدارة جيدة للسياسة النقدية: من المحتمل أن يساعد تقليص تدخل الدولة في النظام البنكي إلى ترشيد الإنفاق العمومي و منه إلى إدارة أحسن للسياسة النقدية و ذلك بالجوء إلى سياسة السوق المفتوحة التي تحتاج إلى وجود سوق أوراق مالية متطورة.

ثالثاً: شروط وضوابط نجاح خصصة البنوك

تعتبر الخصصة وسيلة لإعادة تشكيل المجتمع بأكمله، عن طريق تغيير طبيعة المصالح الاقتصادية و السياسية فهي تعمل على ما يلي:¹

- تخفيض توقعات الشعب حول ما يمكن أن تقوم به الحكومة و ما يمكن أن تكون مسؤولة عنه؛

- التقليل من سيطرة القطاع العام و تخفيض بنيته التحتية؛

- تغيير خريطة فئات المصالح بجعلها أقل تأبيدا لتوسع القطاع العام.

لقد أصبحت الخصصة اليوم ضرورة حتمية للتحويلات الاقتصادية التي شهدها العالم و ذلك منذ أن قامت بريطانيا بتحويل ثلث القوى العاملة التي تعمل في المؤسسات العمومية إلى المنتفعين بها، فأدت هذه العملية إلى ارتفاع موارد الخزينة البريطانية إلى 26 مليار جنيه إسترليني و انخفاض نسبة مساهمة المؤسسات العامة من الناتج الوطني من 10% إلى 06%.

تتطلب عملية خصصة المؤسسات المصرفية عناية كبيرة و واضحة و دقيقة على غرار المؤسسات الاقتصادية، لذلك و لضمان نجاح هذه العملية يجب الإلتزام بمجموعة من من الضوابط و الشروط و المتمثلة في:²

أ. لا خصصة للبنوك بدون إعادة هيكلة شاملة للبنوك محل الخصصة؛

ب. أن تتم تدريجياً و جزئياً، نظراً لأن هيكل القطاع المصرفي حالياً يضم كل أنواع الملكية في البنوك و أن القوانين الحالية لا تمنع من وجود الخواص و الأجانب على مستوى القطاع البنكي؛

ت. أن تتم الخصصة دون السماح لسيطرة الأجانب على البنوك المحلية؛

ث. ضرورة التأكيد على استقلالية البنك المركزي و زيادة قوته ، بحيث يجب أن تتم بما لا يخل بضروريات الرقابة على المؤسسات المصرفية و المالية؛

ج. اتباع الأسلوب الأفضل لخصصة البنوك و المتمثل في توسيع قاعدة الملكية من خلال الإكتتاب العام؛

1 غالم عبد الله مرجع سبق ذكره، ص 250.

2 عبد المطلب عبد الحميد مرجع سبق ذكره ص 222-223

ح. دعم عملية الخصخصة بالقوانين اللازمة و الضرورية لدعم المنافسة و منع الاحتكار على مستوى القطاع المصرفي؛
 خ. تفعيل نظام التأمين على الودائع حتى تزداد قدرة البنوك على المنافسة و تحقيق الأرباح و مواجهة المخاطر، و زيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ككل؛
 د. أن يحتفظ البنك المركزي باحتياطي الصرف لمواجهة صدمات أو أزمات في سعر الصرف و تلبية احتياجات البنوك من النقد الأجنبي؛
 ذ. العمل على تطوير الجهاز المصرفي ليتكيف مع العولمة من خلال التوسع في استخدام أحدث أدوات التقنية المصرفية سواء على مستوى تأدية الأنشطة الداخلية للبنك أو على مستوى تقديم الخدمات المصرفية، و بالتالي لا بد أن يسير برنامج الخصخصة تدريجيا كما ذكرنا سالفا مع إعداد رؤية موحدة للجهاز المصرفي للتطوير التكنولوجي.

و في كل الأحوال، فإن المسألة تحتاج إلى احتفاظ الدولة بقوة تصويتية عالية سواء عن طريق حصتها في رأس المال أو عن طريق آليات جديدة مثل السهم الذهبي الذي له قوة اعتراض في التصويت كما هو متبع في العديد من الدول المتقدمة.¹

و الغاية من وضع هذه الضوابط و الشروط أن تحقق الخصخصة في القطاع المصرفي أهدافها المتمثلة في تحسين الأداء و تطوير الخدمة المصرفية و زيادة الإنتاجية و سلامة المعاملات و زيادة القدرة التنافسية في ظل العولمة.

بالرغم من أن الخصخصة كانت خيارا مطروحا أو بديلا من أجل خلق بيئة تنافسية في السوق المصرفية في ظل متغيرات العولمة، فأصبحت حاليا ضرورة حتمية أملتتها التحولات التي شهدتها الأنظمة المصرفية العالمية، و إحدى متطلبات العولمة المصرفية على الأجهزة المصرفية.

و لهذا لم تخلوا أي دولة من تجربة الخصخصة و خصوصا الدول العربية. و في هذا الجدول 3. 4 صورة عن خصخصة البنوك العمومية العربية.

الجدول 3. 4: خصخصة البنوك العمومية العربية²

البلد	البنوك العمومية المخصصة
الجزائر	مشروع خصخصة القرض الشعبي الجزائري*
مصر	تم خصخصة بنك الإسكندرية و هناك مشروع ثان لخصخصة بنك القاهرة
المغرب	مشروع خصخصة البنك المركزي الشعبي و الصندوق الوطني للانتماء الزراعي
ليبيا	تم خصخصة بنك صحاري، و هناك مشروع خصخصة بنك الوحدة.

1 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ذكره ص224.

2 غالم عبد الله مرجع سبق ذكره، ص 252.

* مشروع فاشل.

تونس	خصوصة البنك الفرنسي التونسي و بنك الاتحاد الدولي للبنوك و بنك الجنوب.
العراق	مشروع خصوصة بنك الرفدين و الرشيد.
السودان	تم خصوصة البنك الصناعي و البنك الزراعي و بنك الإدخار، إضافة لوجود مشروع خصوصة بنك أم درمان.
العربية السعودية	تم بيع 12 بنك لدول أجنبية.
المصدر: الموقع الإلكتروني: www.pogar.org/arabic/govnews	

رابعاً: تجربة بعض الدول الأوروبية في الخصخصة

1.4 **ففي فرنسا:** انطلقت أول موجة لخصوصة البنوك عرفتها فرنسا كانت أثناء حكم Jacques Chirac سنة 1987 مست المصارف التالية: La société générale, Le crédit commercial de France , Suez, et Paribas ، و في سنة 1988 تم خصوصة La caisse Nationale du crédit Agricole (CNCA) ، التي تم تحويلها إلى شركة إسمية و تم بيعها من طرف الدولة بنسبة 90 % إلى الصناديق الجهوية و 10 % إلى الموظفين. فأصبح الصندوق الفلاحي مستقل تماماً عن الدولة. خلال التسعينيات عرفت الحكومة الفرنسية سلسلة من الإصلاحات تمثلت في إعادة هيكلة و إعادة تنظيم لجهازها البنكي، و ذلك بعد إفلاس مجموعة من البنوك، أين طبق الرئيس Jean-Yves Haberer استراتيجية توسعية غير مراقبة. اتبعت بخصوصة مجموعة من البنوك: BNP سنة 1993، Crédit Lyonnais سنة 1999 ، بنك Hervet سنة 2001.

2.3 **في المملكة المتحدة البريطانية:** أعلنت الحكومة البريطانية يوم الثلاثاء 4 أوت 2015، على أنها باعت 5,4% من رأس مال بنك رويال بنك أوف سكوتلند (RBS) ، التي كانت معمة خلال الأزمة المالية لنهاية 2008. و قد أسفرت العملية على جلب 2,1 مليار جنيه (ما يعادل 3 مليار يورو). يعتمد وزير المالية جورج أوزبورن الآن على ارتفاع سعر السهم مع تقدم عملية الخصخصة.

كما تخطط الحكومة لبيع أهم حصصها في RBS في نهاية التشريعات، سنة 2020. و قد صرح المكلف بالخرينة، جورج أوزبورن فيما يخص هذه العملية بمايلي: " هذه خطوة أولى و مهمة بالنسبة للبنك للعودة إلى القطاع الخاص، و هو أمر جيد بالنسبة لدافعي الضرائب و للشركات البريطانية: هذا سيشجع على الاستقرار المالي، و على المنافسة في القطاع المصرفي و يدعم مصالح الاقتصاد في العموم".

المبحث الثالث: شروط عصرنة السوق المصرفية

لإنشاء أسواق مصرفية عصرية تقيدت الدول بمجموعة من الشروط، و قامت بتعديلات و تغييرات ساهمت في تطوير القطاع المصرفي، الذي شهد تحولات و مر بعدة مراحل مهمة إلى أن وصل إلى مرحلة عصرنته. و لا سيما من أهم مظاهر السوق المصرفية حالياً، المصارف الشاملة، المصارف الإلكترونية، التحرير المصرفي و إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية.

المطلب الأول: المصارف الشاملة

لقد أدت التطورات و التغييرات المتلاحقة التي مست القطاع المصرفي للبحث عن أطر تنظيمية و وظيفية تواكب هذه المستجدات، فبعد عدة سنوات من التخصص المصرفي، استطاعت البنوك إلى تتفتح على مجالات و وظائف جديدة غير تقليدية. فقد عرف القطاع المصرفي في أواسط القرن XIX تطور المصارف الشاملة في تمويل الشركات الكبرى.

فبالرغم من وجودها منذ مائة عام تقريبا، مع التركيبة الوحيدة بين للأنشطة التجارية (القروض و جمع الودائع) و أنشطة الإستثمار (إصدار الأوراق المالية، السمسرة و الإستشارة المالية). تحت نفس السطح.

أولاً: ماهية المصارف الشاملة

1.1 مفهوم المصارف الشاملة

هناك تعاريف كثيرة حددت مفهوما للمصرف الشامل:

" البنك الشامل هو الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات و الفروع الاقتصادية في داخل البلاد و خارجها من ناحية و يقدم أيضا الائتمان لكافة القطاعات، بالإضافة إلى ما تقدمه من توليفة واسعة من الخدمات المصرفية"¹.

"البنك الشامل مصطلح عام يعني الهيئات التي تمارس كل العمليات الخاصة بالميدانين المالي و البنكي"².

"أنها الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل، و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات و توظيف مواردها و تفتح و تمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة

1 عبد المطلب عبد الحميد. (2000). البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص19.

2 https://fr.wikipedia.org/wiki/Banque_universelle

التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال¹.

فالبنوك الشاملة هي تلك البنوك ذات الحجم الكبير والتي تقوم بعدة وظائف مصرفية أو مالية تحت سقف واحد، فهي تجمع بين مجموعة من الوظائف التقليدية للبنوك التجارية ووظائف أخرى التي تقوم بها بنوك الاستثمار أو بنوك الأعمال أو البنوك الخاصة. فهي تنوع في نشاطاتها المصرفية و تتعدى التخصص في ميدان واحد فقط.

و من هذه التعاريف نستخلص أهم صفات هذه البنوك التي تميزها عن غيرها متمثلة فيما يلي:²

- الشمول مقابل التخصص المحدود؛
- الديناميكية مقابل السكون؛
- الابتكار مقابل التقليد؛
- التكامل و التواصل مقابل الانحسار؛
- تنوع هيكلها المتكون من محفظة القروض و الاستثمارات و ذلك لتخفيض المخاطر.

و يتجلى من كل هذا أن البنوك الشاملة ارتبطت بالاتجاه نحو العالمية من ناحيتها المالية، التي فرضت على البنوك ضرورة اعتماد سياسات و آليات جديدة تمكنها من مسايرة الظروف البنكية و الاقتصادية العامة الراهنة.

لقد أدت عملية الصيرفة الشاملة إلى تحرير النظام المصرفي و المالي تدريجيا و الخروج عن القيود القانونية و التشريعية التي كانت تسير البنوك التجارية.

2.1 مستويات البنوك الشاملة

المستوى الأول: هناك أشكال عديدة و متنوعة للبنوك الشاملة، أولها التي تنشط في المجال المالي أي تقدم خدمات أخرى لها الطابع المالي، مثل تغطية اكتتاب الأوراق المالية و التأمين من خلال شركات فرعية مستقلة للبنك نفسه. ففي كندا و بريطانيا لهن هذا المستوى من البنوك الشاملة التي تمتلك حصص في المنشآت غير المالية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية تسمح للبنوك بالدخول في أنشطة القطاع المالي الأخرى.

1خفوسي عبد العزيز. (2016). العولمة و تأثيراتها على الجهاز المصرفي، ج2. دار الأيام للنشر و التوزيع، ط 1 ، ص 15.

2 غالم عبد الله مرجع سبق ذكره، ص 232.

المستوى الثاني: هناك الأنظمة المصرفية الشاملة ذات البنك الرئيسي، و تطبق في اليابان و كوريا. و من خصائصه وجود صلات ملكية متشابكة بين البنوك و منشآت القطاع الحقيقي، بالإضافة إلى إنخراط البنوك في أنشطة الخدمات المالية الأخرى مثل ضمان الأوراق المالية (هذا النشاط محدود في اليابان)، و يطبق هذا النموذج من البنوك الشاملة في معظم الأنظمة المالية للدول الآسيوية المطلة على المحيط الهادي.

المستوى الثالث: توجد البنوك الشاملة تماما، و تتميز هذه الأنظمة بوجود درجة أكبر من التكامل بين الخدمات المالية في نطاق البنك الشامل. إن قسم في البنك تولى أداء أنشطة ضمان الأوراق المالية، كما يمارس رقابة أكبر على المنشآت غير المالية، من خلال عدة مصادر تتمثل في: حصص مديونية بنكية في المنشآت، حصص ملكية بنكية كبيرة داخل المنشآت، عضوية البنوك في مجالس إدارة الشركات¹.

3.1 وظائف المصارف الشاملة

مع ظهور البنك الشامل الحديث الذي يقدم مزيج متكامل من الخدمات المالية كما ينوع في مجالات استثماره طبقا للقاعدة العامة التي تقول " لا تضع كل البيض في سلة واحدة". و من هنا تتنوع وظائف المصارف الشاملة إلى وظائف تقليدية تجارية و أخرى غير تقليدية بالإضافة إلى وظائف البنوك الاستثمارية أو التجارة.

أ. **وظائف تقليدية تجارية:** متمثلة بصفة رئيسية في أعمال الوساطة المالية و منح الائتمان و خدمة النشاط التجاري.

ب. **وظائف غير تقليدية للمصارف التجارية:** ظهرت نتيجة للتغيرات و التطورات التي مست المحيط الاقتصادي ، و ما يتطلبه من ضرورة للتنوع في الخدمات المالية و التي لا تعتمد على الأرصدة مثل: عمليات المبادلات و الخيارات و العقود المستقبلية، العقود الآجلة...إلخ، فضلا عن كل ما يتعلق بالخدمات المصرفية الخاصة.

ت. **وظائف البنوك الاستثمارية أو التجارة:** تقوم المصارف الشاملة بتبني المشروعات الاستثمارية في مختلف القطاعات و دعمها ماليا و إداريا بما يستلزمه ذلك من توفير التمويل اللازم لها (إقراض، مساهمة، ترويج سندات و غيرها)، أو ضمانها لدى الغير، أو توفير القروض طويلة الأجل، أو القيام بدراسات الجدوى للمشروعات الجديدة و الترويج لها، التوريد و إدارة المحافظ، إدارة عمليات الدمج و الإحتواء ، تمويل التنمية العقارية، التمويل التأجيري، التأمين، القيام بدور بيوت الخصم، إدارة صناديق المعاشات و تدبير

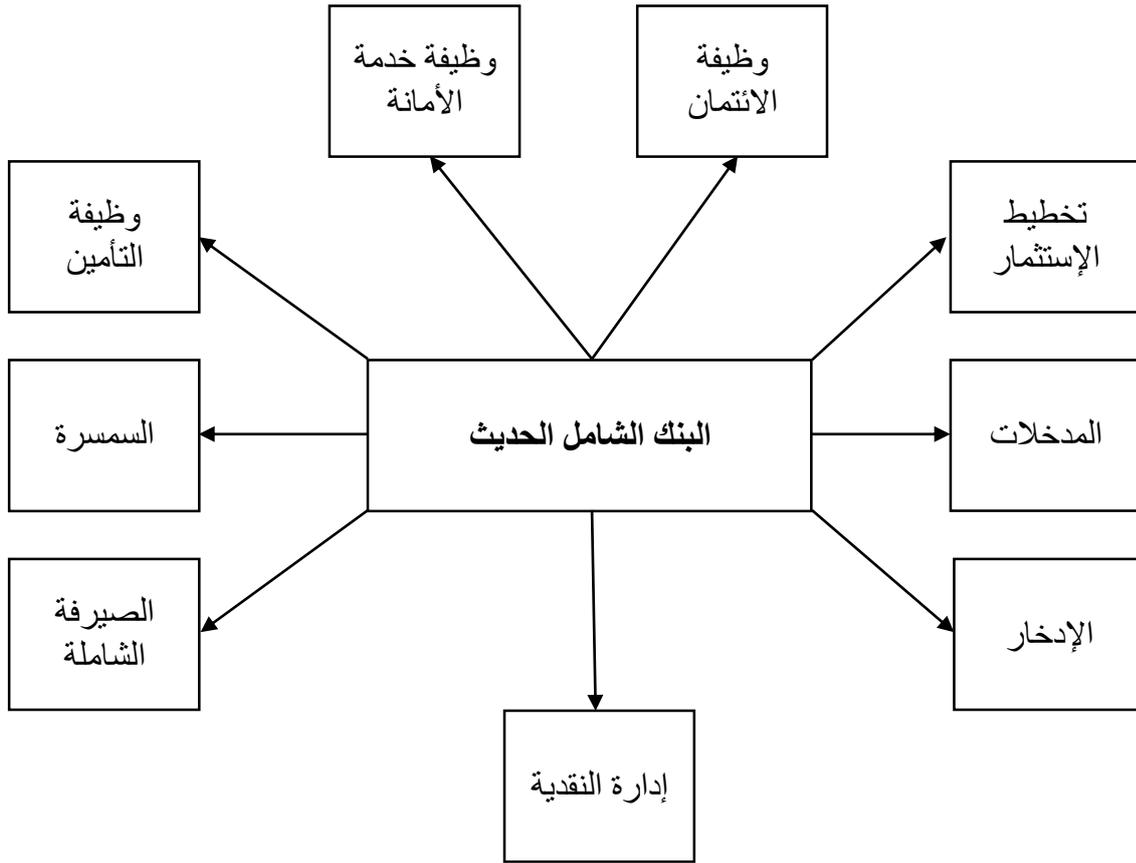
1 خفوسي عبد العزيز. مرجع سبق ذكره، ص16.

توظيفاتها، تمويل العملاء من خلال إصدار أوراق مالية لهم.... إلخ من الوظائف غير التجارية التي كان يقوم بها البنك. بالإضافة إلى بعض الوظائف الأخرى المتمثلة في:

- تقديم الخدمات المصرفية التي تسهل التجارة الخارجية مثل خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية؛
- تشترك في إدارة عمليات الاندماج بين المصارف و مؤسسات التمويل.

و في الأسفل الشكل 3.3 يبين وظائف البنوك الشاملة:

الشكل 3.3: وظائف البنوك الشاملة الحديثة



من خلال الوظائف التي تم ذكرها يتجلى لنا مدى التنوع في الأعمال التي تقوم بها البنوك الشاملة، و منه يمكننا استنتاج إيجابيات و سلبيات هذه الأخيرة.

ثانياً: إيجابيات و سلبيات البنوك الشاملة

للبنوك الشاملة أهمية بالغة تاريخياً هذا بسبب بعض الإيجابيات التي تتميز بها عن باقي المؤسسات المالية، فهي تقدم عدة مزايا لزبائنها بصفة خاصة و للاقتصاد بصفة عامة. و بالمقابل هناك من يرى بأن هذه البنوك لها سلبيات كثيرة.

1.2 إيجابيات البنوك الشاملة: تتمثل الإيجابيات فيما يلي:

← بالنسبة للزبائن: يعرض المصرف الشامل إيجابيات هامة لزبائنها فيما يخص تكاليف البحث و الصفقاتتتمثل في النقاط التالية:

- عكس النظام السابق الذي كان يعرض على الزبون علاقات متعددة تفرض عليه تكاليف صفقة جد مرتفعة، بالإضافة لصعوبة اختيار المنتج الذي يرغب به بسبب وجود تشكيلة موسعة من الأدوات المالية التي تعرض من طرف العديد من المؤسسات المصرفية الموجودة ، فالبنك الشامل يسهل عليه إمكانية الحصول على كل المنتجات المالية التي يحتاج إليها (أو معظمها) بسبب وجود علاقة واحدة فقط.
- لقد أثبتت الدراسات الميدانية بأن هذه البنوك يمكنها أن تقترح أحسن شروط التمويل لأكبر زبائنها المصدرين للأسهم و السندات، و تعتبر المصارف الشاملة أكثر كفاءة فيما يخص اختيار مقترضيها؛
- الميزة الأخرى التي تميزها عن المؤسسات المتخصصة، هي تخصيص فعال لرأس المال؛ من ناحية النقديات المهمة التي تمنح في شكل قروض إلى المقترضين و ناحية المردودية الجد مرتفعة للمدخرين. و تتجلى هذه الميزة خصوصا في المجال الدولي مع معدلات فائدة وطنية مختلفة. بالنسبة للمصرف الشامل الذي يعمل في الخارج يمكنه بسهولة تعبئة (mobiliser) الأموال الفائضة من ناحية، و من ناحية أخرى سد الطلب الفائض للقروض (حيث تمويل المؤسسات من خلال إصدار سندات الديون أو الأسهم)؛
- من خلال القوة المالية التي تمتلكها المصارف الشاملة تمكنت من التطور خارج البلد الأم أين تمتلك فروع كثيرة لها و ذلك لمتابعة زبائنها.
- يمكن أن يكون البنك الشامل أكثر إيجابية لعينة من زبائنها، لكن لا يكون كذلك بالنسبة إلى عينات أخرى. فالمؤسسة التي تتنوع و تصبح أكثر تعقيدا و التي تنمو و تتجه نحو التدويل، تجد حضها الأوفر في البنوك الشاملة فقط التي تمثل لها شريك مالي يوفر لها كل المنتجات و الخدمات التي تحتاجها. بالإضافة إلى

المستثمرين النهائيين الذين يمثلون نوع آخر من الزبائن المستفادين من خدمات البنوك الشاملة¹.

← بالنسبة للاقتصاد بصفة عامة: إن الميزة الأساسية للبنوك الشاملة بخلاف منافسيها من البنوك المتخصصة، بالنسبة للنظام المالي، و الاقتصاد عموما تكمن في استقراره جوهريا. و السبب في ذلك هو :

- من جهة أصول البنوك الشاملة، التي تتكون من تشكيلة متنوعة من سندات الديون، الأسهم و السلفيات على الأمدين البعيد و القصير (و التي تمنح لجهات خاصة و أخرى في القطاع المالي). و هذا التنوع يؤدي حتما إلى تقليل حساسيتها اتجاه تدهور في نوع من القروض في أي درجة من أصولها، لأنها أقل تبعية إلى نوع معين من المقترضين، كما يمكنها أن تتصدى لبعض الصدمات.

- و من ناحية أخرى، ديون البنوك، المتمثلة في ودائع مؤسساتية و خواصبالإضافة إلى سندات من الدرجة الأولى أو درجة أقل منها. يمكن أن تخفض من تبعيتها اتجاه مجموعة من دائنين معينين و لا تتضرر عند سجب إحداهما أموالها.

فالبنوك الشاملة تستفيد كثيرا من هذا التنوع الذي يجعله أكثر استقرارا خلال فترة التقلبات. و منطقيا يؤدي كل هذا إلى تخفيض الانعكاسات السلبية المحتملة على باقي النظام المالي، على الاقتصاد و على دافعي الضرائب. فهي إذن توزع المخاطر المالية جيدا بفضل تقسيم الأنشطة.

- تسمح البنوك الشاملة المدمجة بتخفيض عدد الحلقات في النظام المالي، أي تقلص من عدد العلاقات الثنائية و بالتالي خطر الطرف النظير، و ذلك بتسيير الكثير من الصفقات داخليا بدلا من أن يقوم بها موردي خدمات متخصصين من الخارج.

- يمكن للبنوك الشاملة أيضا تسهيل مهمة المشرفين المصرفيين من خلال خلق شفافية كبرى للعرض الشامل و تخفيض عدد المؤسسات التي يشملها الإشراف.

1Schildbach. J& Speyer. B. (2013). la banque universelle : un modèle menacé malgré son succès, « Revue d'économie financière », N° 112 | pages 125 à 158, site internet : <https://www.cairn.info/revue-d-economie-financiere-2013-4-page-125.htm>

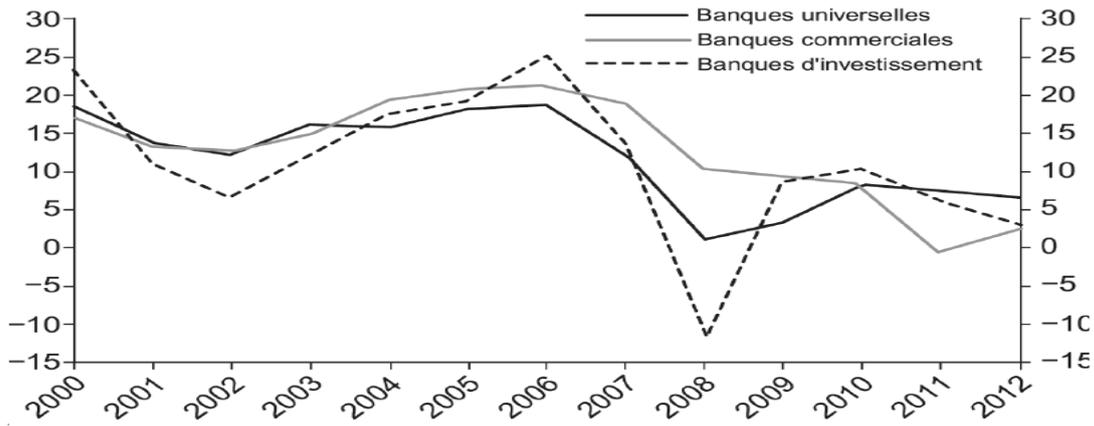
- إحداه التنمية الشاملة و المتواصلة بسبب القدرة الهائلة التي تمتلكها إنشاء آلاف المشروعات في مختلف المجالات و الترويج لها و المساهمة في تدوير المحافظ؛

-التكيف السريع و المرن مع مع التحولات المعاصرة و متطلبات منظمة التجارة العالمية التي تنص على تحرير تجارة الخدمات المالية، بالإضافة إلى مقررات لجنة بازل.

- الأمر الأخير الذي بإمكانها القيام به هو تحديد التراكم المتصاعد للخطر النظامي على مستوى مختلف الأسواق المالية و في مختلف المناطق بسبب معارفها العميقة للأنشطة المصرفية.

و أخيرا يمكن القول بأن البنوك الشاملة تساهم كثيرا في تفعيل دور القطاعين المالي والمصرفي و تنشيط الاقتصاد، بالإضافة إلى إنعاش الأوق المالية بهدف الوصول إلى تنمية شاملة و دائمة.

الشكل 3.4: المردود المتوسط للأموال الخاصة بعد الضريبة حسب نوع البنوك



Sources : rapports de sociétés ; DB Research.

2.2 سلبيات البنوك الشاملة

هناك من يعارض وجود البنوك الشاملة، لأن في نظرهم هي أكثر عرضة للإفلاس بسبب ضخامتها (too big to fail – TBTF) و تشكل خطرا كبيرا على دافعي الضرائب، هذا الخطر يستدعي تقسيم المؤسسات المالية و تقليص حجمها.

إذن تتمثل الأخطار التي تسببه هذه البنوك فيما يلي:

- انخفاض المنافسة؛
- انخفاض حوافز الإبداع و الابتكار؛

- زيادة التهديد لشبكة السلامة التنظيمية؛
 - انخفاض درجة الانفتاح في القطاع المالي و التخصيص على الاقتصاد الدولي.
- و الجدول 3. 5 في الأسفل يظهر أهم عشر بنوك شاملة في الاتحاد الأوروبي سنة 2005

الجدول 3. 5: أكبر 10 بنوك أوروبية (المبالغ بمليار يورو و النسب)¹

Banques	Total de bilan	Capitalisation boursière	Fonds propres	ROE (%)	Coefficient d'exploitation (%)
1.UBS- union de banques suisses*	887,3	68 ,3	25 ,3	16,4 1	72,75
2.Crédit agricole-Crédit lyonnais	875,3	29 ,1	46,9	6,48	65,29
3.HSBC-Hong Kong & Shanghai Banking Corp.	818,9	134,8	67,6	13,5 0	54,71
4.Deutsche Bank	803,5	36,5	35,6	3,83	81,37
5.Banque nationale de Paris-Paribas	783,0	43,4	34,1	11,9 8	62,56
6.ING-Internationale Nedelanden Groep	778,7	40,6	24,8	18,6 0	66,53
7.RBS-royal Bank of Scotland	638,3	74,2	39,7	15,1 2	60,37
8.Credi suisse*	615,9	34,5	22,4	16,8 9	81,92
9.Barclays	615,0	45,2	23,6	16,8 4	58,43
10.HBOS-Halifax & Bank of scotland	577,2	39,3	22,1	17,9 7	47,12

Source : D'après Fitch Rating

سنة 2012 هناك عدة تغيرات طرأت على هذه المعطيات، حيث انخفض حجم الميزانيات و تدهور في المردودية. و داتش بنك (Deutsche Bank) أصبحت تتل حاليا المكانة الأولى من حيث حجم الميزانية.

المطلب الثاني: التحرير المصرفي و إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية

يعتبر كل من التحرير المصرفي و إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية من بين الشروط و المظاهر الأساسية التي تدعم تطور الأنظمة المصرفية لكل الدول.

1 Mishkin.F. (2013). Op.Cit , P464

أولاً: التحرير المصرفي

لقد تضمنت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية في إطار المنظمة العالمية للتجارة « OMC » عدة بنود فيما يخص تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية و هذا ما أدى إلى التحرير المصرفي.

1.1 الخدمات المالية و المصرفية

1.1.1 تعريف الخدمات المصرفية

تعرف الخدمة المالية على أنها كل خدمة ذات طابع مالي نقدي، أو تمويل أو استثمار أو وساطة مالية، و تكون هذه الخدمة مصرفية أو تأمينية أو خدمة في سوق رأس المال.

" إنها تلك التي تتعلق بحركة رؤوس الأموال في مخصصات معينة، تبدأ بتلقي الأموال لغرض الإيداع أو تغطية المخاطر و تنتهي بتدويرها في عمليات الائتمان أو الاستثمار، و ذلك مروراً بخدمات التمويل و تقديم الضمان و الاعتماد و غيرها"¹

الخدمات المالية هي مجموعة من العمليات الكامنة في عناصر ملموسة و أخرى غير ملموسة يقوم بها القطاع المالي و المتمثل في: البنوك، شركات التأمين، شركات القروض، صناديق التقاعد، شركات الإستثمار، شركات التمويل و الإعتماد الإيجاري، سمسرة القيم المنقولة داخل البورصة.... إلخ بحيث تستقبل الأموال من أصحاب الفائض المالي من جهة و من جهة أخرى تمول مشاريع استثمارية على المدى البعيد أو تمول على المدى القصير.

أما جوهر الخدمة المصرفية كما يراها كل من **Armstrong & Kotler** فهو: "المحتوى الخدمي الذي تقدمه المصارف لعملائها، متمثلاً في مجموع المنافع التي يسعى العميل لتحقيقها، و التي تتمثل في عمليات السحب و الإيداع و التحويلات المالية و دفع قيمة المشتريات "

فالخدمة المصرفية هي نوع من الخدمات المالية تقدمها مؤسسات مالية لها الطابع المصرفي لنوع معين من الزبائن يتعامل بالنقود التي تعتبر المنتج الأساسي لهذه المؤسسات، بحيث هناك نوع ليده فائض في النقود مستعد لتوظيفه و النوع الآخر يعاني من عجز مالي يحتاج إلى نقود ليغطي احتياجاته. و البنك في هذه الحالة يلعب دور الوسيط المالي بين الإثنين مقابل مكافأة مالية تتمثل في معدل الفائدة إما يسدده البنك إلى

1 غالم عبد الله. مرجع سبق ذكره، ص 116.

صاحب الفائض أو يستدده صاحب القرض إلى البنك، و تحدد هذه العلاقة بين البنك و زبائنه حسب الزمن يسمى تاريخ الاستحقاق.

2.1.1 خصائص الخدمة المصرفية:

تتميز الخدمات المصرفية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي الخدمات الأخرى:

- ✓ **المسؤولية الائتمانية:** تتمثل في حماية أموال العملاء و مكاسبهم، عن طريق التزام السرية التامة في المعاملات.
- ✓ **عدم ملموسية الخدمة المصرفية:** بحيث لا يمكن رؤيتها، أو تذوقها، أو شمها، أو لمسها، أو سماعها و لا تخزينها.
- ✓ **التلازمية:** هناك درجة ترابط بين مكان الإنتاج و الاستهلاك.
- ✓ **عدم التجانس:** عدم الحفاظ على نفس المعايير دائما أثناء تقديم الخدمات المالية بسبب تدخل العنصر البشري.
- ✓ **الزوال أو الفناء:** عدم قابلية التخزين و تزامن الإنتاج مع الاستهلاك يجعلها قابلة للزوال.
- ✓ **الموازنة بين النمو و المخاطرة.**
- ✓ **تدريب و تطوير الكفاءات البشرية:** يتطلب العمل المصرفية و كذا تقديم الخدمات المصرفية الكفاءات العالية من الموارد البشرية التي بإمكانها القيام بوظيفتهم بمهارة و أداء دقيق.

3.1.1 الالتزامات الواردة في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية و الخدمات التي تشملها :

هناك مجموعة من الالتزامات التي وقعت عليها الدول في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية المتمثلة في¹:

- فتح أسواقها أمام البنوك الأجنبية و الشركات التي تتعامل بالأوراق المالية، بحيث تعمل جنبا إلى جنب مع الشركات و المؤسسات الوطنية؛

1 غالم عبد الله. مرجع سبق ذكره، ص 118.

- الوجود المالي للشركات المالية و شركات التأمين في الدول المضيفة ليس ضرورياً، فبإمكانها أن تلتزم ببيع خدماتها من مكانها إلى زبائنها في دولة أخرى.
- الالتزام بالسماح إلى الشركات و المؤسسات المالية المشتركة (رأس مال وطني، أجنبي) بأن تزاوّل أعمالها في الدولة المضيفة.
- أما الخدمات المصرفية التي تضمنتها الاتفاقية تتمثل فيما يلي:
 - قبول الودائع و الأموال بين الأفراد و الجهات؛
 - الإقراض بكافة أشكاله بما فيه القروض الاستهلاكية و الائتمان العقاري و المساهمات و تمويل العمليات التجارية؛
 - التأجير التمويلي؛
 - خدمات المدفوعات و التحويلات، بما فيها بطاقات الائتمان و الخصم و الحسابات و الشيكات المصرفية؛
 - خطابات و الضمان و الاعتمادات المستندية؛
 - التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير في البورصات أو خارجها في الأدوات التالية (أدوات السوق النقدية، النقد الأجنبي، أنواع المشتقات المصرفية و المالية، أدوات سعر الفائدة و سعر الصرف، الأوراق المالية القابلة للتحويل، الأصول المالية الأخرى)؛
 - تقديم الاستشارات و الوساطة المالية و الخدمات المالية المساعدة الأخرى.
- بالإضافة إلى خدمات مالية مصرفية أخرى لا يمكن ذكرها كلها كأعمال السمسرة في النقد و إدارة الأموال و خدمات المقاصة و التسوية للأصول المالية.

2.2 إجراءات التحرير المصرفي

لتحرير القطاع المصرفي هناك مجموعة من الأساليب و الطرق التي تختلف من دولة إلى أخرى و ذلك حسب أهداف السياسة العامة لكل منها. فهناك من يهدف لتحسين السياسة النقدية أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي، أو لتطوير الأسواق المالية، و منهم من يسعى لدعم عملية التنظيم الواعي و الهيكل التنظيمي. و بالتالي تختصر هذه الإجراءات في النقاط التالية:

- إعادة تكوين رأس المال المصرفي؛
- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها و إزالة السقوف المفروضة عليها؛

- إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بعض البنوك مثل السقوف المفروضة على الائتمانات و احتياطي الصرف؛
- زيادة درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين؛
- تذليل الحواجز أمام الانضمام إلى السوق أو الانسحاب منه؛
- زيادة استقلالية المؤسسات المالية؛
- تقليص دور الدولة في منح الائتمان و ذلك بتخفيض اللوائح و القوانين الخاصة بذلك.

و بصفة عامة يمكن تلخيص هذه العناصر في ثلاث عمليات مهمة متمثلة في حركية ثلاثية الأبعاد 3D و هي التقليل من التقنين، التقليل من الوساطة و تقليص الحواجز.

- **التقليل من التقنين المصرفي:** إن القوانين و اللوائح الصارمة في تسقيف القروض و تحديد معدلات الفائدة و الالتزامات على توظيف الموارد المفروضة على البنوك أدت إلى الحد من قدرات النظام المصرفي في تعبئة المدخرات، كما نتج عن ذلك توزيع غير عادل في رؤوس الأموال. و هناك مجموعة من الإجراءات التي يجب القيام للتخفيف من هذه القوانين: إلغاء إلزامية توظيف الأموال، تحرير معدلات الفائدة الدائنة و المدينة من خلال تنشيط الإدخار و دعم المنافسة المصرفية بالإضافة إلى تسهيل هيكل معدل الفائدة .
- **التقليل من الحواجز المصرفية:** مع إدراج البنوك الشاملة، انتهت المرحلة الطويلة للتخصيص المصرفي بين بنوك الودائع، بنوك الاستثمار أو التنمية أو هيئات التمويل الخاصة.
- **التقليل من الوساطة المالية و سيتم التطرق إليها في العناصر الموالية.**

ثانياً: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية

تعتبر الصناعة المصرفية من بين الصناعات التي حاول الاقتصاديون تحليلها باستعمال نماذج لذلك و ذلك بسبب الدور الفعال الذي تلعبه هذه الأخيرة على المستوى المحلي و الدولي للأنظمة الاقتصادية.

1.2 مفهوم الصناعة المصرفية

قبل تعريف الصناعة المصرفية يجب تعريف الصناعة بصفة عامة و التي يراها

JP Angelier على أنها مجموعة المنشآت في حالة تنافس، تنتج سلع و خدمات قابلة للاحتلال و تكون معروضة في نفس السوق¹. و انطلاقا من هذا التعريف يمكن استنتاج تعريف للصناعة المصرفية : هي قيام مجموعة من المؤسسات المالية المصرفية – أين تكون مادتها الأساسية النقود- بتقديم خدمات التمويل إلى أصحاب العجز المالي من جهة و من جهة أخرى تجميع المدخرات من أصحاب الفائض المالي، حيث تتنافس فيما بينها لخلق مجموعة من الأدوات المالية تساعد على تحسين خدماتها المالية، و التي تنشط في نفس السوق أ ل و هو السوق المصرفي.

2.2 نموذج SCP في تحليل الصناعة المصرفية

نموذج SCP يعني (الهيكل-السلوك-الأداء) (structure-conduite-performance) وهناك اتجاهين لهذا النموذج، الإتجاه الأول يتمثل في محاولة دراسة خصائصه التقليدية المتمثلة في التأثير في اتجاه واحد (أي التأثير يكون من الهيكل على السلوك الذي يؤثر هو الآخر على الأداء) أما الثاني يتطرق إلى تأثير الكفاءة على هيكل السوق. فالإتجاه الأول يركز على درجة التركيز في الصناعة المصرفية على أداء البنوك العاملة بها، حيث ننطلق من فرضية أن التركيز المرتفع للصناعة المصرفية يعطي للبنوك العاملة بها سلطة قوية في السوق مما يؤدي إلى تخفيض في حجم الودائع و كذلك القروض بنسب فائدة منخفضة على الودائع و نسب مرتفعة على القروض و هذا ينتج عنه تخفيض في فائض المستهلك. أما الدراسات الاتجاه الثاني فإنها تركز على خصائص التكاليف للبنوك العاملة في الصناعة المصرفية و دورها في تحديد حجم الإنتاج (اقتصاديات السلم) و كذلك مجال نشاط هذه البنوك (نوع و عدد المنتجات و الخدمات التي تقدمها)، بحيث أن الصناعة المصرفية تتمتع بكفاءة كبير في التكاليف و الناتجة عن اختيار المستوى الأنسب لحجم و نطاق الإنتاج يسمح للبنوك بالتوسع في منح القروض و جذب الودائع، و هذا من خلال تقديم نسب مرتفعة على الودائع و نسب منخفضة على القروض و هذا ما يمنحها سلطة سوقية قوية، نتيجة زيادة حصصها السوقية.

و لقد عرفت الصناعة المصرفية أهمية و اهتمام كبيرين في الدول الصناعية و خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ركزت أغلب الدراسات فيها للصناعة المصرفية على العلاقة بين بعض خصائص الهيكل و مؤشرات الأداء. و قد توصلت أهم الأبحاث و الدراسات التي طبقت نموذج SCP على الصناعة المصرفية في

1 سميرة عطوي، محمد رضا بوسنة. (2011). تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام نموذج الـ SCP، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، ص 117.

الولايات المتحدة إلى النتيجة التالية مفادها أن ارتفاع مؤشر التركيز للصناعة ب 10 % يرافقه ارتفاع في متوسط سعر الفائدة على القروض بين 0,1 إلى 11 % و انخفاض بين 0,1 و 18 % في متوسط سعر الفائدة على الودائع، كما يصاحبه أيضا ارتفاع بين 1,5 و 9 % في نسب مداخل البنك إلى إجمالي الأصول، و كذلك ارتفاع بين 0,5 و 80 % في نسبة مداخل البنك إلى رأس المال. و قد قام Alton Gilbert سنة 1984 باستعراض هذه الدراسات. و وجه مجموعة من الانتقادات المتمثلة في إهمالها لأثر التنظيم داخل الصناعة المصرفية على طبع العلاقة التي تربط بين مكونات نموذج SCP. و إلى جانب هذا وجدت دراسات أخرى أيضا كالدراسة التي قام بها Williams et all 1994 حيث أكد على تأثير الضغوط الهجومية على عمليات الإدماج بين البنوك و على هيكل السوق أيضا.

و أن Molyneux et Forbes سنة 1995 اللذان قاما بتطبيق هذا النموذج على 18 بنك و استنتجا أن هناك علاقة تأثير لدرجة التركيز على مستوى المنافسة داخل الصناعة المصرفية. أما في سنة 2000 فقد جاء Scholtens و عارض من سبقه في التحليل و الاستنتاج و أثبت أن هناك ارتباط ضعيف بين مردودية البنوك و درجة التركيز داخل الصناعة البنكية¹.

3.2 التطور الحديث للصناعة المصرفية لبعض الدول

لقد شهدت الصناعة المصرفية في نهاية السبعينيات في أوروبا العديد من التحولات و التطورات السريعة بسبب ما أحدثته العولمة المالية و التحولات العالمية المالية التي شهدتها القطاع المالي و المصرفي، فأصبحت البنوك مهيمنة في مجال التمويل من خلال الأشكال التي كانت توفرها للاقتصاد بصفة عامة.

فقد تضافرت مجموعة من العوامل من أجل تطوير البنوك لنموذج نشاطها و التي تتمثل في العناصر التالية: التعديل في الهياكل المصرفية المعروضة للمنافسة، تنمية التأمين المصرفي، تلاشي الإعانات و الضمانات العمومية، تشكيل احتكارات القلة و التقليل من الحواجز الجغرافية من خلال انشاء الاتحاد الاقتصادي و النقدي، و بعدها السوق الموحد للخدمات المالية.

وجود نظام مصرفي موازي و قوة صناعية للسندات حولت البنك التقليدي الذي يعتمد على الودائع في عمليات التمويل إلى بنك يقوم بعمليات التمويل من خلال السوق، و بعدها بنك يعتمد على التوريق.

1 سميرة عطوي، محمد رضا بوسنة. مرجع سبق ذكره، ص 118.

فالتطور الأساسي لأكبر البنوك اعتمد على تحويل نموذج النشاط ، أي تغييرات في طبيعة و حجم عناصر الميزانية و خارج الميزانية . فالبنك التجاري التقليدي كان في الأصل يعتمد على ودائع الزبائن في تمويله، و من جهة كان يقرض على المدى البعيد مع تحويل تواريخ الاستحقاق إلى خصوم و إلى أصول الميزانية. و قد ساعد تفضيل الأعوان الاستثمارات المالية الأكثر مردودية على الودائع (الأسهم، حصص في OPCVM، السندات)، على إجبار الهيئات البنكية على إيجاد مصادر أخرى للأموال لدعم نموها.

فتحولت البنوك التجارية من بنوك الودائع إلى بنوك تعتمد على السندات السوقية لتمويلها ، على الأقل من جهة خصوم ميزانياتها. و المعنى الأساسي لنموذج نشاطها هو (الإقراض من أجل البيع) « originate-to- distribute »¹. فمن خلال هذا النموذج، تمكنت البنوك الأوروبية من رفع قروضها على المدى القصير من طرف المؤسسات غير البنكية، مثلها مثل البنوك الأمريكية أو البريطانية. ففي معظم الحالات تشتري البنوك في السوق سندات ذات تصنيف كافي (AAA ou AA)، دون التحقق من الخطر. بعض الدول، تقوم البنوك بالتوريق في الأسواق المحلية ، كما في هولندا، إيرلندا، في المملكة المتحدة أو في إسبانيا.

فالبنوك الأكثر التزاما تشتري كميات كبيرة من السندات المهيكلة ك ABS,RMBS, CDO,etc من أجل امتلاك مخزون كاف من السندات من أجل توفير الضمانات اللازمة لقروضهم من الأموال على المدى القصير و رفع رافعهم المالي (Le levier financier) .

فالبنوك الأوروبية لم تصبح فقط بنوك تموّل عن طريق السندات (market-based banks) بل بنوك مورقة (securitized banks) مثل بنوك الاستثمار كـ Bear Stearns ou Lehman Brothers لكن الخطر المرفق بهذا النموذج من النشاط لم يقدر كثيرا. لأن النتائج كانت كارثية بالنسبة إليها و نموذج البنك المورق خرج ضعيفا جدا و غير مؤهل بعد أزمة الرهن العقاري لسنتي 2007 و 2008. و الشروع في البحث عن نموذج آخر للنشاط المصرفي أصبح الآن من أولويات أكبر البنوك التي يعتمد عليها بقاؤهم.

المطلب الثالث: أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تنمية القطاع المصرفي

للثروة التكنولوجية ميزة تجعلها تترك طابعها في الفكر، حيث تجعلها غير حساسة لبعض التظليلات؛ و يبدو أن القطاع المالي هو الأكثر تشكيلا و حاملا للتقدم

1 Mishkin.F. (2013). Op.Cit,P462.

التكنولوجي، و من وجهة نظر معينة فإن عصر رقمنة « digitalisation » الأنشطة المالية مستمر و لا يتميز بالإنقطاع. و تظهر كل من الاتصالات الكهربائية، البطاقات البنكية، أجهزة الصراف الآلي أو تقنيات المعلومات المصرفية كمعالم على منحني خطي.

و القطاع المصرفي باعتباره جزء من القطاع المالي هو الآخر شهد خلال السنوات الأخيرة استعمالا واسعا لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و ذلك على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يحضى بها الاتصال المباشر بين العميل و البنك. فكان للتقدم التكنولوجي أثره الكبير في تطور تقنيات المعلومات و الاتصالات التي تساعد البنك على تقديم خدماته المصرفية بجودة و كفاءة عاليتين. و ساعدت أيضا البنوك في كل الدول على تغيير صناعتها المصرفية ، التي أصبحت تقدم خدمات مصرفية غير تقليدية تعتمد على وسائل تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الجديدة و المتمثلة في الإنترنت و الإنترنت و الاكسترنانت بالإضافة إلى البرمجيات و التقنيات و الالكترونيات التي شملت كل مجالات الحياة. فأصبحت تقدم خدمات مصرفية عن بعد .Online Banking

فأصبحت المؤسسات المصرفية تتنافس فيما بينها لتقديم أحسن و أجود الخدمات المصرفية الالكترونية و التي تضمن تقليص التكاليف و زيادة المردودية، و من أجل ذلك أصبحت تسمى بالمصارف الإلكترونية E-Banking . لكن هذه المصارف لا يمكنها أن تؤدي وظائفها و لا تقديم خدمات مصرفية حديثة تتماشى و التكنولوجيا الحديثة على أحسن وجه إلا إذا كانت متمكنة من التحكم في تقنيات الاتصالات، بحماية شبكة الانترنت من الاحتيال و ضمان السرية في المعاملات المصرفية مع عملائها، و تأمين الحماية الكبيرة بخلق إطار مهني متخصص، و إطار تنظيمي يتميز بالشفافية و إقامة رقابة صارمة تضبط هذه المعاملات.

إذن التزايد المستمر لعمليات التجارة الالكترونية ساهم في توسع البنوك غير التقليدية التي تتجاوز النمط الاعتيادي، و كنتيجة للنمو المتسارع لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ظهرت البنوك الالكترونية التي تنقسم إلى نوعين: أحدهما افتراضي ليس له مكان و تسمى بنوك الانترنت و بنوك أرضية أي موجودة على أرض الواقع و تمارس الوظائف الالكترونية إلى جانب الوظائف التقليدية.

أولاً: ماهية الصيرفة الإلكترونية

تعني الصيرفة الإلكترونية القيام بالعمليات المصرفية عن طريق الانترنت الذي يعتبر أهم أشكالها، فهي بنوك افتراضية تنشئ لها مواقع الكترونية على الانترنت لتقديم نفس خدمات موقع البنك من سحب و دفع و تحويل دون انتقال العميل إليها.

و نشأت الصيرفة الإلكترونية منذ عدة عقود، عندما لجأ الوسطاء الماليون و التجاريون إلى توسيع دائرة البحث على وسائل تقنية جديدة تجعل المعاملات سريعة و أكثر سهولة دون التخلي عن أمان تداول النقود. فمذ إدخال بطاقات الائتمان، ساهمت التكنولوجيا الرقمية في تطور وسائل الدفع.

و قد أدى ظهور أجهزة الاتصالات الحديثة مؤخراً كالهاتف النقال و الهواتف الذكية (smartphone) إلى إعادة تجديد وسائل الدفع المتاحة و جعلها أكثر كفاءة.

و قد قسم Pousttchi (2004) ظهور و تبني التكنولوجيا الرقمية إلى أربع مراحل:

أ. مرحلة التجارة المتحركة، التي تتميز بتعميم التسوق عبر الانترنت، و تطبيقات أو خدمات عبر شبكات متحركة؛

ب. مرحلة تعميم التجارة الالكترونية و كل أنواع التجارة من النوع B2C (business to consumer) بواسطة الانترنت المتحرك؛

ت. مرحلة ظهور و تنمية التجارة الجوارية (commerce de proximité) بما فيها الدفع من شخص إلى إنسان آلي؛

ث. مرحلة الدفع من مستهلك إلى مستهلك (C2C)، تحويلات النقود ما بين الأفراد تكون عموماً في شكل محفظة نقود إلكترونية.

فالمرحلتين الأولى و الثانية تم تجسيدها على أرض الواقع، بمجرد استعمال الانترنت المتحرك.

أما المرحلتين الأخيرتين فيفترض ظهور توافق التقنيات التكميلية و الأصلية، و أيضاً إدخال أشكال من علاقات الدفع المختلفة عن تلك التي قام أصحاب المصلحة بتعميمها على الإنترنت¹.

1 Chaix .L.(2013). le paiement mobile : modèles économiques et régulation financière, « Revue d'économie financière », N° 112 | pages 277 à 298. Site internet -<https://www.cairn.info/revue-d-economie-financiere-2013-4-page-277.htm>.

1.1 تعريف البنوك الالكترونية

البنوك الالكترونية « Electronic Banking » هي البنوك أو المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الالكترونية و توظيف جميع التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال و المعلومات لتقديم الخدمات المصرفية بأمان مطلق " ¹

و لديها عدة أسماء كبنوك الانترنت Internet Banking، بنوك الويب Wab Banking ، بنوك المنازل Home Banque و Self Service Banking.

و كان ظهور لأول بنك إلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية خلال منتصف التسعينيات، و يتخذ البنك الإلكتروني شكلان :

- **البنوك الافتراضية (virtual Bank):** ليس لها مكان جغرافي فهي موجودة فقط على مواقع الويب، و قد حققت أرباحا تصل إلى ستة أضعاف البنك العادي؛

- **البنوك الأرضية:** هي مصارف واقعية موجودة على أرض الواقع و تمارس أنشطة تقليدية و إلكترونية في آن واحد.

و قد ظهرت و انتشرت و توسعت البنوك الالكترونية بسبب عاملين أساسيين هما:
- تزايد حركية التدفقات النقدية و المالية الذي أدى إلى نمو دور الوساطة و أهميتها في المجالين التجاري و الاستثماري و الناتجة عن عولمة الأسواق؛

- تطور المعلوماتية و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، أو ما يعرف بالصدمة التكنولوجية.

و لا سيما من أهم ملامح هذه المنظومة المصرفية الحديثة هو الانتقال التدريجي من البنوك التقليدية " المشيدة من الطوب و البلاط" إلى البنوك الإلكترونية E-Banking و التي تسمى أيضا بنوك الطوب و أجهزة الاتصال « Brick and click » ²

و تمارس هذه البنوك أنشطتها من خلال ثلاثة أنواع من المواقع الالكترونية:
- **الموقع المعلوماتي (Information):** يؤسس بهدف القيام بالتعريف، الدعاية و التسويق لأنشطة المصرف، و يحتوي على معلومات مفصلة عن عروض المصرف، برامجه، خدماته و منتجاته المصرفية.

1 عبد الرزاق سلام. (2012). القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة – تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3. ص 44.

2 عبد الرزاق سلام.، مرجع سبق ذكره، ص 46

- **الموقع الاتصالي (communicative):** يكمن الهدف من إنشاءه في الاتصال بين البنك و عملائه ، حيث يسمح للزبون بالحصول على بعض المعلومات عن حسابه المصرفي، تعبئة الطلبات لبعض المعاملات، أو طلب تبديل البطاقة المصرفية و دفتر الشيكات.
- **الموقع التبادلي (Transactionel):** يساعد هذا المستوى من المواقع المصرف على ممارسة أنشطته و وظائفه و تقديم خدمات مصرفية لزبائنه الذين بإمكانهم إدارة حساباتهم، و إجراء الدفعات النقدية و الوفاء بقيمة الفواتير... إلخ. و قد وجد موقع شركة « E-Loan » المتخصصة بالإقراض الالكتروني مميزا بين سائر المواقع الشبيهة.
- و الخدمة المصرفية الالكترونية تتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي الخدمات المصرفية:

- هي خدمات تتم عن بعد و بدون اتصال مباشر بين المصرف و الزبون؛

- خدمات عبر الحدود و لا تعرق قيود جغرافية؛

- يتم التعاقد بين الطرفين بدون مستندات ورقية.

2.1 قنوات الصيرفة الإلكترونية و وسائل الدفع الالكترونية

1.2.1 قنوات الصيرفة الإلكترونية: التي تتمثل فيم يلي:

- **شبكة الانترنت:** بسبب انخفاض التكاليف جراء استعمال الانترنت في تقديم الخدمات المصرفية، نمت المعاملات المصرفية الالكترونية التي تضاعفت في فترة لا تتجاوز 6 أشهر و بعائد بنسبة 13 % من دخل المصارف. بالإضافة إلى ميزة السرعة في تنفيذ العملية المصرفية.

- **شبكة التلفزيون:** التي تعتبر قناة لتقديم خدمات مصرفية لعملاء المصارف، كما يعتبر من أكثر الوسائل الناجحة للإشهار و الإعلام الجماهيري، و الصورة التي يمكن أن توضحها شاشة التلفزيون تفوق تلك التي تبعث عبر رسائل البيانات.

- **الهاتف:** تشترط هذه الخدمة وجود شبكة تربط فروع البنك الواحد ككل، و تمكن الموظف المكلف بهذه الخدمة الوصول إلى بيانات العميل مباشرة من أي فرع من فروع البنك، و من خلال هذه القناة يتصل العميل برقم موحد للحصول على خدمة معينة من الموظف المكلف الذي يرد عليه من خلال البيانات الخاصة بالعميل.

- **الهاتف الجوال:** هناك نمو و تسارع في استعمال الهواتف الجواله و الذكية التي ساعدت على انتشار و توسع الصيرفة الالكترونية و كل المعاملات التجارية الأخرى الالكترونية. بحيث وصل عدد خطوط الهاتف الجوال المستخدم في نقل البيانات 1,2 بليون جهاز، بينما سيصل عدد مشتركى الانترنت عبر الشبكة الثابتة Fixed internet إلى 750 مليون لنفس الفترة.

و تتميز هذه الهواتف بتطبيقات تساعد مستعمله على القيام بالعديد من العمليات: كقراءة البريد الالكتروني، تصفح المنتجات المعروضة على الشبكة إلخ. و يمكن تقديم العديد من الخدمات عبر هذا الجهاز الذي يتميز بإمكانية كتابة نصوص و الاستعلام عن الرصيد من المصرف أو أي معلومات تخص العميل.

- **الصراف الآلي:** آلة الصراف الآلي هي ماكينة مبرمجة تحفظ فيها النقود بطريقة معينة، تستطيع التعرف على بطاقة العميل الالكترونية من خلال إدخالها في مكان مخصص لها ثم الضغط على الرقم السري المحدد من إدارة المصرف الخاص بكل بطاقة، و تحديد العملية التي يريدونها الزبون.

- **شبكة swift للتحويل الآلي للمدفوعات:** تم تأسيس الشبكة في ماي 1973 بواسطة 239 بنكا من أوربا و أمريكا و كندا يقع مركزها في بروكسل و تخضع للقانون البلجيكي. تستهدف هذه الشبكة لتزويد أعضائها من البنوك و المؤسسات المالية بشبكة دولية للاتصالات للتحقيق السرعة المطلوبة للتحويلات النقدية الدولية بين البنوك. و تقتصر مهمة شبكة السويفت في نقل التعليمات من بنك لآخر بسرعة فائقة.

أ. **وسائل الدفع الالكتروني:** الدفع الإلكتروني (E- Paiement) و كما عرفه البنك المركزي الأوربي " أنه عملية دفع صدرت و عولجت بطريقة إلكترونية"¹ أما وسائل الدفع هي مجموعة من الأدوات و التحويلات الالكترونية و غير المادية digital تُصدّر من طرف المصارف و مؤسسات الائتمان، تتميز بالسرعة و الفعالية ظهرت و انتشرت بفضل التطور التكنولوجي و من أهمها: البطاقات الالكترونية بكل أنواعها، النقود الالكترونية و المحافظ الالكترونية، الشيك الالكتروني و أوامر الدفع أو التحويل الالكتروني.

1 رحيم حسين، هواري معراج (2004). الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية- واقع و تحديات ص ص 315-332 . الموقع: <http://omatmohamed.yoo7.com/t1266-topic>

أ - البطاقات الالكترونية المصرفية: هي بطاقة بلاستيكية و مغناطيسية مستطيلة الشكل تصدرها المؤسسة المالية لحاملها بدلا من حمل النقود، و هي وسيلة دفع حديثة تقدم عدة مميزات من الوسائل التقليدية.

و ظهرت أول بطاقة معدنية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941 من طرف شركات البترول الأمريكية لعملائها لشراء ما يحتاجون إليه و بعدها تسوية المشتريات في نهاية كل مدة محددة. ليتسع استخدام هذه البطاقات على يد المصارف، التي قامت بإصدار بطاقات خلال عامي 1958-1959 و ذلك كان من طرف مصرف " ناشيونال فرونكلين" بإصدار بطاقة National Credit Card Club ، ثم قامت بعدها ثمانية بنوك بإصدار بطاقة « Bank Americard » عام 1968 لتتحول إلى شبكة « Visa » العالمية ، كما تم إصدار البطاقة الزرقاء « Carte Bleue » في نفس العام من طرف ستة بنوك فرنسية، و سنة 1986 قامت اتصالات فرنسا بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة للبطاقات الذاكرة « Cartes à Mémoire » لتصبح سنة 1992 لتصبح كل البطاقات المصرفية بطاقات برغوثية« Cartes à puces » تحمل بيانات شخصية عن حاملها.¹ و من أبرز البطاقات المستعملة في العالم نذكر: بطاقة السحب الآلي « Cach Card »، بطاقة الشيكات« Cheque Guarantee Card »، بطاقة الدفع « Debit Card »، بطاقة الصرف البنكي « Charge Card »، بطاقة الإنترنت « Internet Card »، بطاقة الائتمان « Credit Card »، البطاقات الذكية « Smart Card ».

الجدول 3.6: عدد البطاقات المصرفية عبر الشبكة في العالم سنة 2002²

	nombre de cartes (en millions)	croissance 2002/2001	part de marché 2002
Visa	1 071,80	10,20%	60,50%
MasterCard	590,1	13,60%	33,30%
American Express	57,3	3,80%	3,20%
JCB	45,3	13,80%	2,60%
Diners Club	8	- 5,90%	0,50%
Total	1 772,50	11,10%	100%

Source : Nilson Report 2003

و يمكن تلخيص مجالات استعمال البطاقات المصرفية في الجدول 3.7 التالي:

1 خنفوسي عبد العزيز. مرجع سبق ذكره. ص 336.
2 رحيم حسين، هواري معراج . مرجع سبق ذكره ص 322.

الجدول 3.7: مجالات استخدام البطاقات و تطورها سنتي 2001-2002¹

	Cartes à mémoire		cartes à microprocesseur		TOTAL
	2002	croissance 2002/2001	2002	croissance 2002/2001	
Télécommunications	950	- 9,50%	430	10,30%	1380
Services financiers/fidélité	23	- 41,00%	175	15,90%	198
Administration/Santé	30	87,50%	32	100%	62
Transports	60	122,20%	15	87,5%	75
Télévision payante	0	-	35	40%	35
Sécurité	9	11,10%	7	40%	16
Autres	13	- 3,5%	7	75%	20
Total	1085	- 5,80%	701	17%	1786

ب. النقود الالكترونية و المحافظ الالكترونية: عرف البنك المركزي الأوربي النقود الالكترونية على " أنها مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة و تستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما". و حتى يكون نظام النقود الالكترونية فعالا و ناجحا، ينبغي وجود ثلاثة أطراف في العلاقة هم: الزبون، المتجر البائع و البنك الذي يعمل الكترونيا عبر الانترنت (online - bank)، كما ينبغي أن يتوفر كل من هذه الأطراف برنامج النقود الالكترونية نفسه، و منفذ إلى الانترنت، و من بين الشروط الأخرى هي يجب أن يكون للمتجر البائع و الزبون حساب بنكي لدى البنك الالكتروني. و أصبح ذلك ممكنا بعد استخدام برمجيات معينة أشهرها برنامج E-Chash .

أما المحفظة الالكترونية فهي عبارة عن تطبيق الكتروني يقوم على أساس ترتيب و تنظيم آلية لجميع الحركات المالية، و هي مفيدة كوسيلة دفع و توفر قدرا من الوقت خاصة محافظ مستر كارد لما تعرفه من تبسيط لعملية إنهاء التسوق.

فالمحفظة الالكترونية تخزن العديد من المعلومات منها: معلومات الشحن و التوفير، عنوان الشارع و المدينة و الولاية و الدولة و الرمز الالكتروني (ZIP). و يمكن أن تحمل هذه المحافظ الالكترونية أرقام بطاقات الائتمان و كذا نقدا الكترونيا، و البعض منها يحتوي على شهادات رقمية مشفرة، كما يتم بطبيعة الحال تحديد رقم سري للمحفظة.

و قد أصبحت مهمة جدا و ضرورية في الاستعمال اليومي لعمليات الشراء سواء محليا أو دوليا ، و ذلك نظرا لسهولة تواصلها بالانترنت و هذا يؤدي إلى إتمام عمليات الشراء

1 رديم حسين، هواري معراج. مرجع سبق ذكره. ص319

مهما كان بعده و في ظرف زمني قياسي جدا و بتكاليف منخفضة خصوصا تكاليف النقل و الشحن و أيضا تكون بمبالغ سواء كانت ضخمة أو قليلة.

كما تتميز بدرجة كبيرة من الأمان و ذلك بفضل تدعيمها ببرامج أمنية إضافة إلى بروتوكول الحركات المالية الآمنة و الذي يسمى ب Layers Secure Socket مختصرا في .LSS

ت. الشيكات الإلكترونية: و هو أمر بالدفع من صاحبه إلى شخص آخر يسمى المستفيد و هو حامله و هو مثل الشيك التقليدي غير أنه يختلف عنه في طريقة الارسال و السحب التي تكون بطريقة آلية عن طريق الانترنت، فبعد أن يستلم المستفيد الشيك يرسله إلى البنك ليتم تحويل المبلغ في حسابه ثم يؤكد عملية التحويل للمرسل. و يتم التوقيع على الشيك الكترونيا و هو ما أصبح معترف به قانونيا في بعض البلدان. و بعد إتمام العملية يلغى الشيك في النهاية.

ث. التحويل المالي الإلكتروني(TFT): و يقصد به مجموعة من القواعد و الإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر مصارف إلكترونية أو مصارف إنترنت مرخص لها للقيام بهذه العملية. و يتم إصدار أمر التحويل عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف المحمول. و يمكن توزيع مبلغ مستند التحويل على أكثر من مستفيد، و هو ما لا يتوفر في الشيك؛ ولإجراء أي عملية تحويل مالي الكتروني ينبغي أن يحتوي الكمبيوتر الخاص للزبون على برنامج خاص بذلك، و إلا فإنه مضطر لإيجاد وسيط متخصص الذي يتولى هذه المهمة و بعدها يقوم بتحويل هذا الأمر إلى غرفة المقاصة الآلية (شبكة تابعة لمجموعة بنوك). التي تبلغ هي الأخرى المصرف المعني حتى يتأكد من كفاية الرصيد لاقتطاع المبلغ المراد تحويله.

ثانيا: واقع الصيرفة الإلكترونية و تطورها في العالم

كما تطرقنا سالفا فإن الصناعة المصرفية عرفت تغييرات جذرية على المستوى العالمي، حيث أدرجت التكنولوجيا في منتجاتها المصرفية و خدماتها المقدمة للزبائن. فسعت البنوك إلى ابتكار منتجات مصرفية جديدة و وسائل جديدة للاتصال مع العملاء بسبب التطور التكنولوجي و انتشار الانترنت، فهذا جعل البنوك تتخلى عن منتجاتها التقليدية لتستبدلها بأخرى الكترونية تكون بأقل تكلفة و تنفذ في وقت سريع جدا.

فقد انتشرت الصيرفة الإلكترونية على نطاق واسع في كل دول العالم و ظهرت دائما و كالعادة في الولايات المتحدة الأمريكية لنتجه بعدها إلى دول أخرى كأوروبا و دول آسيا و الدول العربية في آخر المطاف.

ففي الولايات الأمريكية لا تزال المعاملات المصرفية الالكترونية مركزة في البنوك الكبرى، التي تمثل 90 % من أصول النظام المصرفي الأمريكي. و في سنة 2001 بلغت نسبة البنوك الأمريكية التي تطبق العمليات المصرفية الالكترونية 44 % .

و هي منتشرة على نطاق واسع في كل من النمسا، البلدان الاسكندنافية و سنغافورة و اسبانيا و سويسرا.

فعلى المستوى العالمي ارتفع عدد المصارف و اتحادات الائتمان التي تقدم خدماتها على الخط (Service en ligne) و خاصة عبر الانترنت، 15845 سنة 2003 بما يعادل 75 % من 1200 مؤسسة و بنك سنة 1998 و هو يمثل نحو 6% من السوق إلى 12000 سنة 2000 (10 مرات) . و بالتوازي مع نمو المؤسسات ، ارتفع عدد المتعاملين أيضا مع الانترنت المصرفي (Les internautes bancaires) من 18 % سنة 1999 إلى 51,3% سنة 2004¹

و الجدول 3. 8 في الأسفل يعطي لمحة عن تزايد عدد المتعاملين عبر قنوات الصيرفة الالكترونية في بعض البلدان الأوروبية.

الجدول 3. 8: عدد مستعملي قنوات الصيرفة الالكترونية في أوربا بين 1999 - 2004²

Year	UK (mn)	Germany (mn)	Spain (mn)	France (mn)	Sweden (mn)	Netherlands (mn)	Italy (mn)	Switzerland (mn)
1999	1.0	0.9	0.7	0.2	1.0	0.2	0.1	0.2
2000	2.0	1.6	1.3	0.4	1.3	0.5	0.3	0.4
2001	3.1	2.5	1.8	0.8	1.5	0.9	0.5	0.6
2002	3.9	3.5	2.1	1.1	1.7	1.2	0.8	0.6
2003	4.9	4.3	2.5	1.8	1.9	1.5	1.3	0.7
2004	5.4	4.9	2.7	2.1	2.0	1.7	1.7	0.8

و في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت نسبة العائلات التي تتعامل بالصيرفة الالكترونية على الخط (العمليات المصرفية و الدفع على الخط) 50 % سنة 2003 و 57 % سنة 2004.

1 ارحيم حسين، هواري معراج، مرجع سابق 224.

أما فيما يخص الصيرفة الالكترونية في السوق المصرفية العربية لم يتم تبيينها إلا مؤخرا، ففي سنة 1981 تم إدراج البطاقة الممغنطة Debit Card من طرف البنك العربي الافريقي في مصر لتنتشر بعدها في الدول العربية الأخرى و من بينها الأردن من قبل بنك البتراء 1982.

و نسبة استخدام الانترنت من طرف السكان العرب 1% مقارنة مع 50% من السكان الأمريكيين؛ أما في بريطانيا العظمى، قامت إحدى شركات التأمين بتأسيس بنك على الانترنت تمكن من جذب على الأقل 1% من السوق المصرفي البريطاني ما يعادل 13 مليار دولار و ذلك خلال 18 شهرا .

و الجدول المبين في الأسفل يوضح لنا عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى العالم سنة 2005

الجدول 3.9: عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى العالم سنة 2005¹

عدد آلات الصراف الآلي ATM	أكبر 10 دول من حيث كثافة آلات ATM	أكبر 10 دول من حيث النمو في تجهيزات ATM خلال الفترة بين 1999-2005
USA	اليابان	الهند
اليابان	اسبانيا	بلغاريا
البرازيل	كوريا الجنوبية	مصر
ألمانيا	كندا	بوليفيا
كوريا الجنوبية	USA	الصين
اسبانيا	البرتغال	بولندا
فرنسا	النمسا	بيرو
إيطاليا	سويسرا	روسيا
المملكة المتحدة	تايوان	اندونيسيا
كندا	بلجيكا	الفلبين

Source : American chamber of commerce in Egypt information technology in Egypt, April 2005.

ثالثا: الابتكارات على مستوى وسائل الدفع الالكترونية و عوامل تطورها

لقد مست الابتكارات مجموعة من العناصر في مجال الدفع الالكتروني و هي:

أ. تنويع وسائل الدفع و تقديم منتجات جديدة؛

ب. تنويع طرق الدفع و تبسيطها (PC-paiement, m-paiement)؛

ت. توفير الأمان في العمليات (Logitiels, Cryptologie)؛

ث. تحقيق السرعة في إجراء العمليات التي تتم فعلا في وقت (شبه) حقيقي؛

1 رحيم حسين، هواري معراج، مرجع سابق 224

ج. بحوث حول التسويق المصرفي و تعزيز المواقع المتخصصة في هذا المجال.

و ما تم ذكره في العناوين السابقة، أنه بعد أن كان النقد الائتماني، أصبح الآن الكترونيا مخزنا في بطاقات بلاستيكية ذات ذاكرة أو ذات معالج آلي أو تم تخزينه في الكمبيوتر الشخصي و يتم تحويله عبر شبكة الانترنت؛ و أن هناك عدة قنوات تستعمل من أجل إتمام الصيرفة الالكترونية بفضل الانترنت. بحيث أصبحت تتم عملية الدفع من خلال اللاسلكية، التي لا تنحصر فقط على الهاتف المحمول، بل تتعدى إلى المساعد الرقمي الشخصي (PDA : personnel Digital Assistant) و الحاسوب المحمول (terminal mobile). و قد ساعدت الخاصية التي تتميز بها هاتين الوسيلتين ، المتمثلة في حجم الشاشة و محدودية الكتابة و كذا من حيث سرعة الاتصال بشبكة الانترنت، الشركات المتخصصة في هذا المجال طورت تكنولوجيا مناسبة لها (بروتوكول Wap)* ما توجد أيضا شبكات اتصالات أخرى لاسلكية في مجال الصيرفة الالكترونية يسمى m-banking.

و بسبب إتاحتها في أي وقت و وجوده في أي مكان سواء من الناحية الوطنية أو الدولية ، كان الهاتف المحمول أكثر فعالية و أكثر استقطابا في مجال البحث و التنمية، حيث تم ابتكار و لا زال أجيال متعاقبة منه¹، و التي تتميز بنفس خصائص الحاسوب الآلي إلا أنها بحجم مصغر و بسعة أقل، فأصبحت كل أنواع الصيرفة الالكترونية تتم من خلال هذا الجهاز الصغير.

رابعا: إيجابيات الصيرفة الالكترونية و خصائصها

لقد حققت الرقمنة – التفاعل مع الأدوات الرقمية – قيمة إضافية سواء بالنسبة للزبون أو البنك، و ذلك من خلال التنسيق بين ثلاثة عوامل: الراحة (commodité)، الانتشار (l'ubiquité) و الجماعية (communauté).

فالصيرفة الالكترونية إذن تقدم عدة مزايا لعملائها أو لنفسها مقارنة بالصيرفة التقليدية و التي تتمثل فيما يلي²:

1.4 إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن: من الميزة الأساسية للمصارف الالكترونية قدرتها على الانتشار إلى قاعدة موسعة من الزبائن دون التقيد

1 رحيم حسين، هواري معراج، مرجع سبق ذكره، ص 324.

* *Wireless Application Protocol*، هو معيار عالمي مفتوح للتطبيقات التي تستخدم التواصل اللاسلكي .

وظيفته الأساسية هي تمكين الاتصال بالإنترنت من خلال [هاتف نقال] أو جهاز PDA.

2 ، بشرى محمد سامي. (2010). إمكانية تبني و تطبيق مفهوم المصارف الالكترونية دراسة استطلاعية لعينة من المصارف التجارية في مدينة دهوك، مجلة جامعة كربلاء العلمية- المجلد الثامن – العدد الأول ، ص 127- 146.

بالمكان أو الزمان، و هذا يتيح للعملاء الفرصة لإمكانية طلب الخدمة في أي وقت و من أي مكان على الكرة الأرضية، بالإضافة إلى سرية المعاملات تزيد من ثقة الزبائن.

2.4 تقديم خدمات مصرفية كاملة: هناك الكثير من الخدمات المصرفية الجديدة و المتطورة التي تقدمها المصارف الالكترونية عبر الانترنت إلى جانب الخدمات التقليدية و من أبرزها:

- أ. شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية؛
- ب. إمداد الزبائن بمواقع إلكترونية و برمجيات تسمح لهم بالإطلاع و التأكد من أرصدهم عبر الانترنت؛
- ت. تحويل الأموال إلكترونياً بين حسابات الزبائن؛
- ث. كيفية إدارة المحافظ المالية (من أسهم و سندات).

3.4 تخفيض التكاليف و رفع المداخيل: من أهم ميزات أو إيجابيات الصيرفة الالكترونية، تخفيض تكاليف الخدمة المصرفية مقارنة بالخدمات التقليدية، فتكاليف منخفضة مع جودة عالية للخدمات و المنتجات المصرفية يعتبران عاملين أساسيين لجلب زبائن جدد، و هذا يؤدي بطبيعة الحال إلى الرفع من مداخيل المصارف الالكترونية و في هذا الشكل يتبين لنا مدى تأثير الرقمنة على مداخيل المصارف و تكاليفها. حيث ترتفع المداخيل بنسبة 10% أما التكلفة فتتخفض بنسبة 20% .

الشكل 3.5: الرقمنة و أثرها على تخفيض التكاليف ب 20% و ارتفاع الدخل ب 10% (مؤشرات تستند على أمثلة من الزبائن)¹

		Hausse du revenu		Baisse des coûts	
Banque d'entreprise	Prêts directs	Avec notation financière (scored) (15-20)	Demande en ligne avec rotation rapide Stimulation du marketing direct numérique	(25-35)	Automatisation du flux de travail / processus
		Avec évaluation du risque-client (rated) (5-10)	Hausses des demandes/renouvellements de prêts en ligne dans certaines limites	(20-25)	Automatisation du flux de travail / processus (y compris outils d'assistance à la notation)
	Finance spécialisée	Leasing / Affacturage (10-15)	Meilleure génération des prospects et stimulation marketing* Options self-service pour certains produits	(15-20)	Automatisation du flux de travail / processus Traitement « STP » pour certains produits
		Finance AB/SF** (0-5)	Meilleure génération des prospects	(0-10)	Outils d'assistance au flux de travail numérique
Banque de transaction	Gestion de trésorerie (5-10)	Fonctionnalité améliorée des outils de gestion de trésorerie, meilleure génération des prospects	(15-20)	Amélioration constante des plates-formes Nouvelle hausse du partage « STP »	
	Finance commerciale / de supply chain	(15-20)	Meilleure génération des prospects et stimulation marketing** Self-service pour les lettres de crédit standard	(20-25)	Automatisation du flux de travail / processus Traitement « STP » des lettres de crédit standard
		Change de devises (5-10)	Plate-forme « single dealer » améliorée (par ex. : avec besoins d'entreprise complets) ; accès MDP	(5-10)	Plus de « STP » pour les options / NDF / exotiques Hausse de la part des CLS
Marchés de capitaux	Taux / Crédit (5-10)	Connectivité SEF/OTF ; aggrégation SEF Génération prédictive / améliorée des prospects	(10-20)	Flux de travail interne amélioré (par exemple, points à éclaircir) Hausse de la part du self-service	
	Moyenne (environ 10)		(environ 20)		

* Campagnes centrées sur le produit et recours à des plates-formes communautaires.

** Asset-backed finance, structured finance (financement adossé à des actifs, financement structuré).

Source : McKinsey.

4.4 زيادة كفاءة المصارف تكنولوجية: مع اتساع شبكة الانترنت و سرعة إنجاز الأعمال عن المصارف التقليدية أضحي سهلا على الزبون الاتصال بالمصرف عبر الانترنت الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات التي تنتهي في وقت قياسي و بكفاءة عالية أحسن من الذهاب مباشرة إلى مقر المصرف شخصيا.

خدمات البطاقات: هناك مجموعة متنوعة من البطاقات المصرفية، و التي تم التطرق إليها في العناوين السابقة حيث يتم استعمالها على مستوى آلات أوتوماتيكية متنوعة كالصراف الآلي الذي يعتبر أكثر الوحدات الإلكترونية الأكثر شيوعا و استخداما في مجال الخدمة المصرفية، و هو جهاز أوتوماتيكي لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري. و هناك مجموعة من المزايا يقدمها الصراف الآلي للبنك أو العميل يمكن اختصارها في الجدول 3.10:

1 Mieszala, J-Ch. (2015). la révolution technologique des systèmes financiers : l'exemple de la banque de financement et d'investissement, « Revue d'économie financière », n° 118 pp53 à 66. Site : <https://www.cairn.info/revue-d-economie-financiere-2015-2-page-53.htm>.

الجدول 3.10: مزايا الصراف الآلي بالنسبة للبنك و المستعملين¹

بالنسبة للبنك	بالنسبة للمستعملين
✓ معدل المسحوبات من الصراف الآلي أقل من معدل المسحوبات من الشباك مما يؤدي إلى الاحتفاظ بأرصدة أطول لدى البنوك؛	✓ تغني العميل عن حمل النقود بكميات كبيرة؛
✓ توفير الوقت و الجهد و توجيهه إلى خدمات أخرى؛	✓ الحصول على النقود عدة مرات في اليوم وفي أي وقت؛
✓ توفير تكلفة طبع و إعداد دفاتر الشيكات.	✓ تغني العميل عن استعمال الشيكات؛
	✓ السرية التامة في أداء الخدمة؛

المصدر: خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد. (2006). إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ص 208.

و قد ساعدت هذه الميزات كثيرا و كانت عاملا أساسيا لانتشار استعمالها عبر العالم و هذه النسب الموجودة في الجدول 3.11 تبين ذلك:

الجدول 3.11: نسبة استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف راشد في العالم بين سنتي 2005 – 2013

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة %	15,8	18,9	25,3	26,6	28,4	28,5	30,1	32,2	33,9

المصدر: من إعداد زوبير عياش و سمية عبابسة، مرجع سابق بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي، الموقع: <http://graph data.albankaldawli.org/andicator/FB .ATM.TOTL.p5/countries?display>

إن السبب في تراجع النسبة سنة 2006 راجع إلى تبني القنوات المصرفية لتقنية الهاتف النقال و توسع النشاط المصرفي عبر الانترنت، لكنها سرعان ما استدركت دور وسيلة الصراف الآلي في النشاط البنكي ، فتوجهت هذه البنوك إلى تعميم هذه الخدمة في كل الأماكن العمومية حتى وصل إلى 33.9 % .

1 زوبير عياش و سمية عبابسة. (2016). الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة و تطوير البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46 ص. ص 339-357. الموقع:

<http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/2375>

المبحث الرابع: دور الأزمات المالية في وضع سياسية حمائية

في ظل العولمة المالية و التطورات الكبيرة التي شهدتها و لا زالت تشهدها الأنظمة المالية لكل الدول سواء أسواق مالية أو بنوك، بالإضافة إلى تزايد حدة المنافسة المحلية و العالمية بين مختلف الأعوان الماليين، أدى كل ذلك إلى تعرض البنوك إلى مجموعة من المخاطر التي تنتج سواء من داخل البنك أو خارجه، و المتمثلة خصوصا في الأزمات المالية بأنواعها.

فتحت تأثير هذه الظروف و الأزمات المتوالية التي شهدتها الأنظمة المالية في كل دول العالم، كان من اللازم على أي بنك السعي وراء تطوير و تنمية قدراته التنافسية من أجل مواجهة تلك الأخطار، فكانت الخطوة نحو التفكير في معايير عالمية تجنب البنوك الوقوع في هذه المشاكل أو الأزمات المتكررة، فسعت البنوك المركزية للتشاور حول هذه المعايير الخاصة بالرقابة المركزية و التي تجسدت في إنشاء لجنة دولية من أجل ذلك و المسماة بلجنة بازل التي أنشئت في إطار اتفاقية بين مجموعة من الدول الصناعية العشر الكبرى، و قد نصت على معيار كفاية رأس المال.

ففي هذا المبحث سوف نتطرق إلى التعريف بلجنة بازل و مراحل إنشائها و إلى اللجان الثلاث: Bâle I, Bâle II, Bâle III.

المطلب الأول: لجنة بازل و مراحل تأسيسها

أمام هذه المخاوف، تمت مجموعة من التشاورات بين المشرفين المصرفيين للدول الصناعية العشر الكبرى* ضمن لجنة بازل على الرقابة المصرفية. ففي سنة 1974 تم إنشاء هذه اللجنة (Basel Committee on Banking Supervision) من طرف المجموعة العشر (G10) تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BRI) بمدينة بازل (Bâle) بسويسرا، في ضوء أزمة المديونية الخارجية للدول النامية. و ذلك بهدف تعزيز الأمان للأنظمة المصرفية إرساء المساواة لشروط المنافسة بين أكبر المصارف الدولية. أما العامل الأساسي لإنشاء هذه اللجنة يعود بعد أشهر قليلة إلى إفلاس المصرف الألماني Herstatt، و الذي انتشر إلى باقي المصارف المالية الدولية التي واجهت صعوبات مالية.

فقد اتفقت المجموعة بالإجماع على توصيات لجنة بازل، التي حررت تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من آراء و توصيات في اتفاقية 1988، و وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية و كذا الاتحاد الأوروبي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح نسبة عالية لكفاية رأس المال، و تعتمد على نسبة هذا الأخير على الأصول

حسب درجة خطورته و بطريقة مربحة، و قدرت هذه النسبة ب 08% و أوصت اللجنة من خلال تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية 1992 ل يتم هذا التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءا من سنة 1990، و كانت التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها "كوك *cook « و الذي أصبح رئيسا لهذه اللجنة، و هذا هو سبب تسمية هذه النسبة بنسبة cook و يسميها الفرنسيون بمعدل الملاعة الأوربي RSE¹

أولاً: تعريف لجنة بازل المصرفية و أهدافها

هي عبارة عن لجنة تتكون من ممثلي محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية العشرة بهدف مراقبة أعمال المصارف و الإشراف عليها و ذلك من خلال:²

أ. وضع حد أدنى لكفاية رأس المال؛

ب. إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف و الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، و ذلك بعدا استطاعت البنوك اليابانية السيطرة على السوق المصرفية العالمية و التي كانت أكثر تفوقا من البنوك الأمريكية و الأوربية؛

ت. تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الرقابة؛

ث. تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي الدولي من خلال التقليل من حجم المديونية، خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث الذي أضعف مراكزها المالية؛

ج. التقليل من مخاطر الائتمان (السيولة ، مخاطر الصرف، سعر الفائدة)؛

ح. الرقابة المجمععة على كافة الوحدات المصرفية وفق التطورات الاقتصادية العالمية في ظل حركة رؤوس الأموال؛

خ. العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية و في مقدمتها العولمة المالية التي تنادي بالتحريك المالي و المصرفي و التي تقلص من القوانين و اللوائح المصرفية.

1 غالم عبد الله. مرجع سابق. ص 270.

*اسم لمدير البنك المركزي الإنجليزي و الذي ترأس لجنة بازل لتلك الفترة .

2 غالم عبد الله. مرجع سابق. ص 270.

ثانياً: تقديم لجنة بازل I و الجوانب الأساسية للاتفاقية

1. التعريف بلجنة بازل I

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدّمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والذي عُرف باتفاقية بازل I، حيث تم إصدار أول تقرير نهائي لاتفاقية لجنة بازل الأولى سنة 1988 بين 100 دولة المؤسسة لهذه اللجنة و كان ذلك في إنجلترا، حيث وضعت هذه الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية نسبة كوك (Cook) حيز التنفيذ، و في سنة 1989 حددت المبادئ التوجيهية للجنة الأوروبية النسبة الأوروبية للملائمة RES مشابهة لنسبة كوك، و التي أصبحت تطبيقها إجبارياً من طرف هيئات القرض للاتحاد الأوروبي منذ نهاية 1992، و منذ 1996 على مؤسسات الاستثمار. و قدرت النسبة لرأس المال ب 8% من الأصول المرجحة بمعاملات موحدة للخطر و بالإنجليزية (RWA, risk weighted assets).

2. الجوانب الأساسية للاتفاقية

تقوم اتفاقية بازل لسنة 1988 على خمسة جوانب أساسية تتمثل في:

- ◀ التركيز على المخاطر الائتمانية و المتمثلة في المخاطر المتعلقة بسعر الفائدة و سعر الصرف و مخاطر التعامل في المشتقات و الاستثمار في الأسواق المالية؛
- ◀ تعميق الاهتمام بنوعية الأصول و مستوى المخصصات التي يجب أن تكونها الديون المشكوك في تحصيلها؛
- ◀ تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية و هي:
 - أ. دول منطقة التعاون الاقتصادي و التنمية التي تنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE) و دول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي FMI و هي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا، و.م.أ، أيسلندا، أيرلندا، البرتغال، اليونان. و تعتبر هذه الدول ذات مخاطر أقل من باقي الدول؛
 - ب. مجموعة الدول الأخرى و المتمثلة في باقي دول العالم التي تعتبر ذات مخاطر أكبر من المجموعة الأولى.

◀ وضع أوزان ترجيحية للفرقة بين مختلف الأصول حسب درجة المخاطرة و هي تحسب كما هو مبين في الجدول 3. 12 التالي:

الجدول 3. 12: أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل I (داخل الميزانية)

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	الاحتياطات النقدية (أو السائلة) + المطلوبات من الحكومات المركزية و البنوك المركزية و المطلوبات(*) بضمانات نقدية و بضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + أدوات و سندات المصدرة من طرف دول أعضاء L'OCDE.
10%	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية (حسبما يتقرر وطنياً)
20%	الذمم الموجودة في بنوك التنمية الدولية و بنوك دول منظمة OCDE + النقدية في الطريق.
50%	سندات التي تصدرها البلديات و الجماعات المحلية، بالإضافة إلى السندات العقارية ، و يشغلها ملاكها.
100%	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج دول منظمة OCDE و يتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام + مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على بعض مراجع البحث.

أما فيما يخص أصول خارج- الميزانية تحسب بنفس الطريقة عن طريق التأثير عليهم بمعامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل الترجيح للالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية و معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية و هي كما يعرضها الجدول 3. 13:

الجدول 3. 13: أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية

أوزان المخاطرة	البنود
20%	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية(الاعتمادات المستندية).
50%	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطايا الضمان، تنفيذ عمليات المقاولات أو التوريدات).
100%	بنود القروض (الضمانات العامة)

المصدر: عالم عبد الله، العولمة المالية و الأنظمة المصرفية العربية، مرجع سبق ذكره، ص273.

◀ **مكونات رأس المال المصرفي:** تتحدد كفاية رأس المال وفقاً للاعتبارات التالية:
 أ. ربط احتياجات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن الأنشطة المختلفة بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته.
 ب. تقسيم رأس المال إلى شريحتين:

الشريحة الأولى I: و هي عبارة عن رأس المال الأساسي و تشمل: حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة و الاحتياطات العامة و القانونية + الأرباح غير الموزعة.

الشريحة الثانية II: و هي رأس المال التكميلي الذي يشمل الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات مواجهة ديون متعثرة + احتياطات مواجهة ديون متعثرة + الاقتراض متوسط الأجل من المساهمين + الأوراق المالية (الأسهم و السندات التي تتحول إلى أسهم بعد مدة). أما المعادلة التي يمكن حساب بها معدل كفاية رأس المال تعطى على النحو التالي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)}}{\text{مجموع التعهدات و الالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}}$$

بحيث تكون $\leq 08\%$. و قد أرادت الولايات المتحدة تطبيق مبدأ بازل I بصرامة. حيث تم تحديد الحد الأدنى لرأس المال الخاص ب 10 % من الأصول المرجحة بالنسبة للبنك حتى يعتبر مرسمل جيداً (bien capitalisée). لكن سرعان ما بدا هذا التنظيم مقيداً للغاية، و كان موضوع تعديلات ملائمة للبنوك. و في سنة 1991، هناك تعديل تم على قانون الأموال الخاصة و الذي يسمى ب قاعدة اللجوء (recourse rule)، و الذي تم اعتماده من طرف المنظمين الرئيسيين الثلاث (FDIC, OCC, Fed) للتمييز بين أوزان المخاطر المخصصة للأوراق المالية المدعومة بالأصول، خصوصاً ABS, RMBS, CDO، بشرط أن تكون هذه الأخيرة مصنفة ب AA أو AAA، و تكون صادرة من طرف المؤسسة التي ترعاها الحكومات (GSE government sponsored entreprise) ك: Fannie Mae أو Freddie Mac.¹

فعلى البنك الذي يتمتع برأس المال جيد أن يغطي أكثر من 10 دولار من رأس المال 100 دولار من القروض التجارية أو سندات المؤسسات الخاصة المرجحة ب 100 %، أو 5 دولار من القروض العقارية على السكن المرجحة إلى 50 %.

ثالثاً: تعديلات لجنة بازل الأولى (1995-1998)

بعد وضع هذه النسبة كان من الضروري على المصارف إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها، خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات، حيث قامت لجنة بازل بمجموعة من التعديلات منذ 1995:

أ. من بين الاقتراحات الإشرافية التي أصدرتها اللجنة إدراج مخاطر السوق التي تتحملها البنوك و المتمثلة في مخاطر التعرض لخسائر الناجمة عن التقلبات الفجائية لأسعار السوق و المتمثلة في مخاطر أسعار الفائدة و أسعار الصرف و أسعار حقوق الملكية (أسعار الأسهم) و أسعار السلع. و كانت هذه هي العوامل التي أجبرت لجنة بازل على إصدار اتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة أي كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تُعنى بمخاطر الائتمان فقط، وقد كان ذلك في يناير من سنة 1996م وفي صورتها النهائية بعد أن طرحتها كاقترح للنقاش في أبريل 1995م، و تعتبر هذه الاتفاقية تعديلاً لاتفاقية 1988م، و مع تلقي الملاحظات و إدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998م.

1 Lemoine. M & others.(2012). Op.Cit.P 531.

ب. إن الهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال في توفير ضمانات رأسمالية صريحة و محددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك خاصة تلك الناشئة عن أنشطتها التجارية.

ت. إن السمة الرئيسية لاقتراح أبريل 1995 تمثلت في الاستجابة لطلب أطراف الصناعة المصرفية بالسماح للبنوك باستخدام نماذج ملكية داخلية لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام إطار القياس الموحد، إلا أن المناقشات و الملاحظات التي وردت للجنة بازل أسفرت عن خطة للسماح للبنوك بتحديد رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السوقية من خلال نماذج إحصائية داخلية، و من أجل ضمان مستوى أدنى من الحيطة و الحذر و الشفافية و الالتزام بالشروط الخاصة برأس المال على مستوى جميع البنوك.

المطلب الثاني: لجنة بازل الثانية Bâle II

أولاً: مفهوم لجنة بازل II

نظراً لظهور بعض النقائص في الاتفاقية الأولى لبازل، ابتداءً من التسعينيات خصوصاً بعد توالي الأزمات المالية الدولية مثل الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا سنة 1997 ، بدا للجنة أن هناك بعض العناصر لم يتم إدراجها في حساب معدل كفاية رأس المال الذي يعتمد فقط على مقياس واحد للمخاطر يقوم على أساس التفرقة بين المقترضين مع وجود معاملة متميزة لدول أعضاء المنظمة OCDE . و اتضح للجنة المصرفية للإشراف و الرقابة أنه من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي يجب الاعتماد على مجموعة من مقاييس الأخطار و ليس مقاييس المخاطر الائتمانية فقط.

لهذا توصلت اللجنة سنة 2004 إلى إبرام اتفاقية جديدة تسمى بازل II التي تأخذ بعين الاعتبار الخطر التشغيلي (le risque opérationnel) و الذي تعرفه لجنة بازل بأنه "خطر الخسائر الناجم من عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية، من الأشخاص و الأنظمة أو الأحداث الخارجية"¹. فالأخطار التي يقصد بها في هذا التعريف هي: الأخطاء البشرية، الاحتمالات، فشل في الأنظمة المعلوماتية، المشاكل المتعلقة بتسيير الأشخاص، النزاعات التجارية.... إلخ. كما تم الأخذ بعين الاعتبار نوعية الرقابة الداخلية للبنوك (نموذج التسيير الداخلي للأخطار) ضمن شروط رؤوس الأموال الخاصة.

1 Lemoine. M & others.(2012). Op.Cit.P 532.

ثانياً: أهداف و أسس اتفاقية بازل II

1.2 أهداف اتفاقية بازل II

- هناك مجموعة من الأهداف سعت هذه الاتفاقية (لجنة بازل الثانية) لتحقيقها و هي:¹
- أ. تحسين أساليب حساب و إدارة المخاطر؛
 - ب. الربط بين كمية رأس المال و حجم مخاطر النشاط؛
 - ت. التركيز على الحوار بين الجهات الرقابية و المصارف في حساب و إدارة المخاطر و في الارتباط القائم بين رأس المال و المخاطرة؛
 - ث. زيادة الشفافية بين المصارف التي تميل للمخاطرة و بين عملائها و نظرائها الذي يتحملون في النهاية عبئ التمويل و في الأخير يتعرضون للمخاطرة مع.
- ### 2.2 أسس اتفاقية بازل II:

هناك ثلاثة دعائم أساسية تقوم عليها هذه الاتفاقية و هي كما موضحة في الجدول 3. 14 التالي:

الجدول 3. 14: الأسس الثلاثة لبازل II

الأساس 1	الأساس 2	الأساس 3
شروط الحد الأدنى لرأس المال	الرقابة و المراجعة من طرف الهيئات الاحترازية	الشفافية و انضباط سلوكيات السوق (discipline de marché)
خطر القرض (مقاربة جديدة للحساب)؛	تقييم الأخطار و تعيين رأس مال مخصص لكل بنك،	الالتزام متزايد لنشر مخصص الأموال الخاصة،
خطر السوق (inchangé)؛	اتصال أكثر دعماً و نظامياً مع البنوك.	الالتزام بنشر طرق تقييم الأخطار.
الخطر التشغيلي (جديد).		

Source: Frederic Mishkin. (2013).Op.Cit. P374

ففي الاتفاقية II تم الاحتفاظ بنسبة كفاية رأس المال إلى 8 % لكن أصبحت تسمى بنسبة الملائمة المالية McDonough بدلا من نسبة Cook الموجودة في الاتفاقية الأولى، و التي تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة ماكدونو} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{المخاطرة الائتمانية} + \text{المخاطرة التسويقية} + \text{المخاطرة التشغيلية}} \leq 8\%$$

$$8\% \text{ من [المخاطرة الائتمانية} + \text{المخاطرة التسويقية} + \text{المخاطرة التشغيلية]}$$

$$\leq \text{الأموال الخاصة}$$

من خلال الأمر التوجيهي المسمى متطلبات أو شروط لرأس المال

1 صباح شنايت، كريمة منصر. (2002). النظام المصرفي الجزائري وآليات تطبيق الاجراءات الاحترازية لجنة بازل، ص 166، الموقع الالكتروني: www.enssea.net/enssea/majalat/2540

(CRD, capital requirement directive)، قام الاتحاد الأوروبي بنقل كل القواعد المركبة لهذه الاتفاقية إلى كل هيئات القرض ومؤسسات الاستثمار لـ 27 دولة عضوة و من أهم هذه القواعد المنصوص عليها في CRD: بعض العناصر الخاصة بالأموال الخاصة، أكبر الأخطار، و التنظيمات الخاصة بالرقابة و تسيير الأزمات و كان ذلك في 16 سبتمبر 2009 و التي أطلق عليها Bâle 2,5.

فبعد انهيار سوق CDO (collateralized debt obligations) و إفلاس عارضي السندات من نوع CDS (credit default swaps) و هم (Bear Stearns, AIG, Lehman Brothers.....etc) سنة 2008، باشر المنظمون بمراجعة التنظيم الاحترازي. بحيث تم تعديل بازل II بحساسة في جويلية 2009 عن طريق النظام الجديد الذي يدعى ب بازل 2,5، الذي يسعى إلى دعم تغطية خطر السوق — المرتبط بالتفاوض في المشتقات الصناعية (CDO de RMBS) — عن طريق الأموال الخاصة. بالإضافة إلى تقوية كل الترتيبات الخاصة بالأخطار المتعلقة بعمليات إعادة التوريق (retitrisation) و صفقات خارج الميزانية¹.

الجدول 3. 15: نسبة الأموال الخاصة و الرافع المالي للبنوك الأمريكية و الأوروبية (2008)

Banques	Actifs (A)	Fonds propres de base (tier1) E	Ratio de fonds propres 1/(E/A)	Lever financier E/A
États –unis (USD)				
Citi	2187631	89226	4,08	24,5
Bank of America	1715746	83372	4,86	20,6
JP Morgan chase	1562147	88746	5,68	17,6
Wells Fargo	575442	36674	6,37	15,7
Washington Mutual	327913	22406	6,83	14,6
US Bancorp	237615	17539	7,38	13,5
Countrywide financial	211730	8754	4,13	24,2
Sun Trust	179574	11425	6,36	15,7
National City	150374	9367	6,23	16,1
BB&T	132618	9085	6,85	14,6
Banques commerciales	7280790	376594	5,88	17,0
Goldman Sachs	1119796	42728	3,82	26,2
Morgan Stanley	1045409	32074	3,07	32,6
Merrill Lynch	1020050	31566	3,09	32,4
Lehman Brothers	691063	23103	3,34	29,9
Banques d'investissement	3876318	129471	3,33	30,0
Total États –unis	11157108	506065	5,15	19,4
Europe				
Deutsche Bank (1)	2020349	28320	1,40	71,4

1 Frederic Mishkin. (2013). Op.Cit. P 375.

Commerzbank	616414	16333	2,65	37,7
RBS Royal Bank of Scotland (2)	1900510	44364	2,33	42,9
Barclays (2)	1227361	27408	2,23	44,8
HBOS Halifax Bank of Scotland (2)	666947	24388	3,66	27,3
Lloyds TSB (2)	353346	13952	3,95	25,3
Banco Santander(1)	912915	39725	4,35	23,0
BBVA Banco Bilbao(1)	502204	20659	4,11	24,3
BNP Paribas (1)	1694454	37601	2,22	45,0
Crédit agricole (1)	1414223	28000	1,98	50,5
Société générale (1)	1071762	21616	2,02	49,5
UBS Union de Banque Suisse (3)	2272579	32811	1,44	69,4
Crédit suisse (3)	1360680	34737	2,55	39,2
Total Europe	15673605	351950	2,68	37,3
Note : (1) Euro ; (2)Livre	Sterling ; (3)	CHF francsuisse		

Source : Frederic Mishkin. (2013).Op.Cit,P 371

ثالثاً: نقائص اتفاقية بازل II

بالرغم من الإجراءات الاحترازية الصارمة التي جاءت بها هذه الاتفاقية لمواجهة و تجنب الأزمات، محاولة الحفاظ على سلامة و استقرار الأنظمة المالية، إلا أنها لم تتمكن من إجبار كل الدول على تطبيقها حرفياً بسبب بعض النقائص التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ. تنطبق أسس هذه الاتفاقية على المصارف الكبرى التي تمتلك الخبرات و التقنيات التي تمكنها من تطبيقها؛

ب. صعوبة تطبيقها على مستوى مصارف دول العالم الثالث التي لا تتوفر على البيئة المناسبة لتطبيق هذا النوع من الاتفاقيات؛

ت. لا تملك صلاحيات قانونية لفرض توصياتها على الدول ولو كانت الدول الأعضاء في اللجنة، و هذا ما يحد من إلزاميتها؛

ث. احتجاز نسبة من الأرباح لتكوين مخصصات يساهم في تراجع ربحية المصارف؛

ج. عدم الأخذ بعين الاعتبار بعض الحالات الخاصة لبعض الأنشطة المصرفية كنشاط البنوك الإسلامية.

و لقد أدت هذه النقائص إلى إحداث بعض التعديلات على هذه الاتفاقية في اتفاقية جديدة هي اتفاقية بازل الثالثة.

المطلب الثالث: اتفاقية بازل III

في ظل سلسلة من التنظيمات المصرفية المتتالية من أجل سلامة و أمان المؤسسات المالية غير البنكية من الأزمات المالية و بعد النتائج السلبية و الاختلالات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية Subprime سنة 2007-2008، تم إصدار لوائح جديدة و متممة للقوانين السابقة و هي أكثر صرامة فيما يخص رؤوس الأموال المصرفية من طرف لجنة بازل و بعض الهيئات الدولية ك (مجلس الاستقرار المالي FSB و المجموعة G20) في لندن في أبريل 2009، حيث قاموا بإصلاح متطلبات رأس المال لتكييفها مع مجموعة واسعة من المؤسسات و المخاطر المالية. فتم اقتراح إصلاح عام في 16 ديسمبر من سنة 2010 تحت اسم اتفاقية بازل Bâle III.¹

أولاً : تعريف اتفاقيات بازل III

إصلاح بازل III هي جزء من المبادرات المتخذة لتقوية النظام المالي بعد الأزمة المالية لسنة 2007، تحت وصاية FSB و G20، لضمان الحد الأدنى من الأموال الخاصة، و من أجل تعزيز الصلابة المالية للمصارف، انطلاقاً من المعايير التي فسرت السبب لشدة الأزمة و هو التزايد المفرط للميزانية و خارج الميزانية المصرفية (من جهة المنتجات المشتقة مثلاً). بالإضافة إلى أن عدد كبير من المؤسسات لا تمتلك احتياطات كافية لمواجهة أزمة السيولة و بهذا يكون النظام المصرفي غير قادر على امتصاص الخسائر الناجمة عن المنتجات المهيكلة عن طريق التوريق. في ظل الأزمة فإن حالات عدم التأكد تتمحور حول نوعية الميزانيات، الملائمة المصرفية للبنوك و الأخطار المرتبطة باعتمادهم المتبادل (الخلل الذي يكون على مستوى إحدى المؤسسات يمكن أن ينجم عن الأخرى) و هذا كله أدى إلى حدوث أزمة فشل و سيولة معقدة.

ثانياً: الإصلاحات التي جاءت بها اتفاقية بازل III

هناك عدة عناصر جديدة أضافتها اتفاقية بازل 3 إلى الاتفاقية السابقة (بازل 2)، كما قامت ببعض التعديلات على هذه الأخيرة، نظراً لبعض النقائص الموجودة فيها و هو ما تم التطرق إليه سابقاً و لعل من أهم هذه الإضافات ما يلي:

1.2 فيما يخص القاعدة الأولى : لعل الهدف الأول و الأساسي للمنظمين

1 Frederic Mishkin. Op.Cit. P 375.

(régulateurs) هو تحسين ملائمة (Solvabilité) البنوك عن طريق تحسين نوعية الأموال الخاصة (common equity tier 1) - التي تعتبر النواة الصلبة «noyau dur» - مع رفع المستوى المطلوب.

فالعنصر الأول كان فيما يخص الحد الأدنى لرؤوس الأموال الخاصة، حيث ألزمت الاتفاقية منذ سبتمبر 2010 البنوك على الاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز (الأساسي) ما يعادل نسبة 4,5 % من قيمة الأصول المرتبطة بالأخطار المرجحة، إنها نسبة تساوي ضعف النسبة المحددة في الاتفاقية السابقة التي قدرت ب 2%¹.

بالإضافة إلى ذلك ألزم المنظمون البنوك بتكوين "احتياطي رأس المال" بنسبة 2,5 % من الأصول، حيث يضم هذا الاحتياطي الأسهم العادية. نظريا يسمح للبنوك تطبيقها في أصعب الحالات، لكن لا أحد منها يريد استعمالها في الواقع. و أخيرا قد ارتفعت نسبة الرسملة المرجعية «capitalisation de référence» و هي نسبة كمية رأس المال الممتاز «ratio tier one»، إلى 7 % (مقابل 4 % في بازل 2).

أما التسوية الثانية التي جاءت بها إصلاحات بازل 3، كانت حول تطبيق رزمة معينة. فقد ضنت كل من ألمانيا و اليابان بأن مؤسساتها البنكية لا يمكنها الاستفادة من هذه القوانين. لذلك ستكون هذه القواعد الجديدة سارية المفعول تدريجيا. فالبنوك لديها آجال إلى غاية جانفي 2019 لتكوين احتياط رأس المال. أما البنوك الألمانية غير المدرجة في البورصة تطبق هذه القاعدة إلى غاية 2023.

فبالنسبة إلى نسبة رأس المال الممتاز المحددة في بازل 3 لا تأخذ بعين الاعتبار إلا الأسهم العادية في حسابها. و لا يمكن دمج الأدوات الهجينة «instruments hybrides» بالإضافة إلى الفوائد الأقلية «intérêts minoritaires» المتحصل عليها من شركات مالية أخرى. فبسبب هذه الأخيرة عادت لجنة بازل من جديد في جولية 2010 تحت ضغط لوبيات البنوك التعاضدية و التعاونية. فقبلت بأن تأخذ بعين الاعتبار بعض المقاييس لمساهمات البنوك في هيئات مالية أخرى.

5.4 فيما يخص القاعدة الثانية: فإنه يمكن للهيئات الوطنية أن تلزم البنوك بوضع على جانب جزء إضافي من الاحتياطات يمكن أن يصل إلى 2,5%. فالمؤسسات الكبيرة التي تمثل أسس النظام يجب أن تتوقع قاعدة أو مرتبة أكثر سمكا. بحيث تم تقوية القاعدة الثانية بنسبة أثر الرافع «ratio d'effet de levier» المدمجة في القاعدة

1 Lemoine. M & autre. (2012). Op.Cit. PP 532-533.

1. فتحت بازل 2 ، كان بإمكان البنوك أن تقيس مستوى الأموال الخاصة حسب مستوى خطر مختلف أنواع الأصول. لكن الأزمة أظهرت أن كل من وكالات التصنيف، الأسواق أو البنوك في حد ذاتها لم تتمكن من تقييم هذا الخطر جيدا. هذا الأمر الذي دفع باللجنة اقتراح نسبة ملائمة إضافية - التي لم تؤخذ بعين الاعتبار - والتي حددت ب 3% . و بصيغة أخرى فإن أصول البنوك لا يمكن أن تمثل أكثر من 33 مرة رأس المال « Tier 1 ». لقد دافع الأمريكيون كثيرا لتطبيق هذه النسبة عكس الأوروبيون الذين مانعوا كثيرا ذلك.

لكن خارج نسبة الملائمة ، تم تطبيق نسبة مراقبة أكبر الأخطار من طرف فرنسا لكنها ليست موضوع تعديل دولي في إطار اتفاقية بازل 3، فهو تعديل أوروبي فقط. فهذه النسبة تستهدف تقسيم الأخطار الذي يسمح لها بتوقع خطر الجهة المقابلة « risque de contrepartie » . فمجموع أكبر الأخطار لا يمكن أن يفوق 8 مرات مبلغ الأموال الخاصة للهيئة المقرضة.

ثالثا: محاور اتفاقية بازل III

لقد تمحورت الإصلاحات التي جاءت بها هذه الاتفاقية حول خمس محاور أساسية تتجلى فيما يلي¹:

أ. تحسين نوعية، بنية و شفافية قاعدة رساميل المصارف بحيث تجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرًا على رأس المال المكتتب به و الأرباح غير الموزعة من جهة، مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد و غير مقيدة بتاريخ استحقاق، و هي الأدوات القادرة على استيعاب خسائر فور حدوثها أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل و القابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير على المصرف؛

ب. تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة و الناشئة عن العمليات في المشتقات و تمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، و كذلك لتغطية الخسائر الناجمة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق؛

1 صباح شنايت، كريمة منصر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 170-171.

ت. إدخال نسبة الرافع المالي من أجل وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي؛

ث. بالإضافة إلى هذه المبادئ دعمت اللجنة آليتها فيما يخص السيولة بإعداد معيارين كحد أدنى لتطبيقهما على سيولة التمويل. و ذلك لتحقيق هدفان مختلفان لكنهما يكملان بعضهما البعض، فالأول من أجل تعزيز مرونة خطر سيولة البنك على المدى القصير، مع التأكد من أن هذا الأخير يمتلك أصول سائلة و عالية الجودة تمكنها من التصدي إلى أزمة خطيرة تدوم شهر، و لذلك وضعت نسبة السيولة على المدى القصير (LCR : Liquidity Coverage Ratio). أما الهدف الثاني يكمن في تعزيز المرونة على المدى البعيد مع منح بعض الحوافز الإضافية لصالح البنوك، لتمويل أنشطتها بمصادر أكثر استقراراً من الناحية الهيكلية، و لتحقيق ذلك تم وضع النسبة الهيكلية للسيولة طويلة الأجل : NSFR (Net Stable Funding Ratio) خلال مدة سنة كاملة.

و ما يمكن الإشارة إليه هو أن هذه النسب تحدد مستويات السيولة الدنيا بالنسبة للمصارف الدولية. و من المفروض أن تحترم البنوك و توافق عليها لمبادئ التسيير الحسن.

1. النسبة: Liquidity Coverage Ratio LCR

$$LCR = \frac{\text{أصول سائلة جارية ذات نوعية جيدة}}{\text{مجموع المخرجات الصافية للخرينة على 30 يوما تقويميا متتاليا}} \leq 100\%$$

ترتكز على نماذج تقليدية لنسبة تغطية « ratio de couverture » السيولة المستعملة على مستوى البنوك لتقييم تعرضها لأحداث تحرض على نداءات للسيولة. يجب أن يحسب مجموع المخرجات الصافية للخرينة على فترة ثلاثون يوماً تقويمية. و تتطلب هذه القاعدة أن لا تكون قيمة هذه النسبة أقل من 100% (هذا يعني أن تكون الأصول السائلة الجارية ذات نوعية جيدة على الأقل مساوية مجموع المخرجات الصافية للخرينة). و منه على البنوك أن تستوفي هذا الشرط بصفة دائمة و أن تحوز على أصول سائلة ذات نوعية جيدة غير مرهونة تمكنها من مواجهة حادثة محتملة لضغوطات قوية على السيولة. و بسبب عدم المعرفة الدقيقة لوقت دخول و خروج السيولة، يجب على البنوك و المشرفين الحمايين الأخذ بعين الاعتبار احتمالية ظهور عدم الامتثال بين هذه الأخيرة خلال فترة 30 يوماً و التأكد من وجود ما يكفي من الأصول السائلة تكون متاحة لتغطية هذا عدم التماثل المحتمل.

و من هذه المعادلة المحددة في الأعلى نستنتج بأن LCR يتألف من قيمتين هما:

أ. قيمة الأصول السائلة الجارية ذات نوعية جيدة في حالة الضغوطات؛

ب. مجموع المخروجات الصافية للخرينة، تحسب من خلال معايير محددة تتميز بالشفافية و الإعلان العموميز

2. النسبة : Net Stable Funding Ratio NSFR

$$\%100 < \frac{\text{Montant de financement stable disponible}}{\text{Montant de financement stable exigé}} = \text{NSFR}$$

مبلغ التمويل الثابت المتاح / مبلغ التمويل الثابت المطلوب = NSFR

هذه النسبة مهيكلة بالكيفية التالية: تمول الأصول طويلة الأجل بمبلغ أدنى من الخصوم الثابتة فيما يتعلق بجانبه من خطر السيولة. هذه النسبة تلي المقاربات التقليدية القائمة على طرق " الأصل السائل الصافي " « Lactif liquid net » و " رأس المال النقدي " « cash capital ». و قد تم استعمالها بصفة موسعة من طرف البنوك ذات أهمية دولية، المحللين المصرفيين و وكالات التصنيف. من أجل حساب مبلغ الأصول الذي يدعم بالتمويل الثابت، تأخذ منهجية NSFR بعين الاعتبار مبالغ التمويل المطلوبة بالنسبة لمجموع الأصول و السندات غير السائلة المحتفظ بها مهما كانت المعالجة المحاسبية. علاوة على ذلك هناك مصادر إضافية للتمويل الثابت مطلوبة لتغطية حصة صغيرة على الأقل، هناك نداءات للسيولة محتملة تابعة لالتزامات و استحقاقات خارج الميزانية¹.

NSFR يتطابق مع مبلغ التمويل الثابت المتاح إلى مبلغ التمويل الثابت المطلوب. و يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 100 % .

الجدول 3.16: رزنامة تطبيق بازل III

التاريخ	محقق/مخطط	المراحل
26-27 جوان 2010	محقق	مؤتمر المجموعة 20 في تورونتو
11-12 نوفمبر 2010	محقق	مؤتمر المجموعة 20 في سيؤول
31 ديسمبر 2010	مخطط	تصنيف المعايير المطورة
31 ديسمبر 2010	مخطط	التزام كل المراكز المالية G20 بتبني بازل III في 2011
1 جانفي 2012	مخطط	بداية مرحلة الملاحظة
31 ديسمبر 2012	محاولة	هدف تنفيذ بازل III
1 جانفي 2015	مخطط	تطبيق قانون LCR

1 BRI. (2010).Bâle III : Dispositif international de mesure, normalisation et surveillance du risque de liquidité, traduction française ,site web :www.bis.org.

تطبيق قانون NSFR

مخطط

1 جانفي 2018

المصدر: من إعداد الباحثة، استنادا إلى المراجع الخاصة باتفاقيات بازل الثالثة.

يجب أن تدمج توصيات لجنة بازل في القانون الوطني بداية من أول جانفي 2013 و على البنوك تطبيقه إلى غاية 2019.

فالبرغم من تنفيذات المنظمين الذين يفضلون متابعة بازل III، إلا أن هناك مصطلح لبازل 4 الذي سيفرض تدريجيا في قواعد الصناعة المصرفية. الطريقة التي بها يتم تسمية بعض الإصلاحات التي التزمت بها لجنة بازل، على الأقل ناجحة لكنها هيكلية لهذا القطاع.

هل ستكون إذن هذه الإنطلاقة الجديدة لاتفاقية جديدة هي بازل 4 لإتمام و إصلاح ماجاءت به الاتفاقيات السابقة التي تعاني من بعض النقائص؟

خلاصة الفصل الثالث:

تم التطرق في هذا الفصل لانعكسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، الذي يعتبر النواة الأساسية للنظام المالي و أكثر القطاعات تأثراً و استجابة للتحويلات المحلية و الدولية الناجمة عن العولمة.

فقد أثرت العولمة على الجهاز المصرفي إيجابيا و سلبيا في آن واحد. فاتجاهه نحو العالمية منح له عدة مزايا و تطورات من جهة و كلفه من جهة أخرى الكثير من الاختلالات و الصدمات التي أجبرت المكلفين بتنظيم و إدارة الجهاز المصرفي إلى تعظيم الإيجابيات و تقليل الآثار السلبية. فلجأت المصارف إلى التعديل في وظائفها التقليدية و التوجه نحو ميادين و مجالات جديدة و متنوعة، فقامت بإعادة هيكلة صناعة خدماتها، فاتجهت نحو البنوك الشاملة من أجل تنويع مصادر تمويلها و تنوع في توظيف مواردها المالية عن طريق الاستثمار في المحافظ المالية لمجموعة من المنتجات المشتقة داخل الأسواق المالية. كما لجأت إلى عمليات الاندماج أو الدمج أو الاستحواذ حتى تنوع و تقلل من الأخطار، أما البنوك العمومية فتم خصصتها نظرا لقلة الإمكانيات و عدم قدرتها على مواكبة التطورات و التحويلات التي شهدتها الأنظمة المصرفية. و قد ساعدت كثيرا التكنولوجيا الجديدة في المعلومات و الاتصالات المصارف على التطور و الابتكار في مجال الصيرفة فأدى ذلك على ظهور البنوك الالكترونية و اللجوء إلى الصيرفة الالكترونية بكل أنواعها. و بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية احتدمت المنافسة في السوق المصرفية.

لكن بسبب انخفاض و إزالة القيود المصرفية و تنويع الخدمات المصرفية المحررة و التعامل في المشتقات المالية، تعرضت المصارف إلى أزمات و صدمات متعددة أدت إلى زعزعة النظام المصرفي و المالي. و هذا ما أدى بالسلطات الوصية و المنظمين المصرفيين لعقد اتفاقية في إطار لجنة مقننة دوليا سميت ببازل أجبرت المصارف على الالتزام بمقررات لجان بازل I، II و III للحد من الأزمات المصرفية و المالية.

و النظام المصرفي الجزائري الذي وجد نفسه أمام تحديات عالمية كبرى، كيف تكيف مع هذه التطورات و التغييرات؟

الفصل الرابع

النظام المصرفي الجزائري في ظل الشمولية المالية

الفصل الرابع

النظام المصرفي الجزائري في ظل الشمولية المالية

تمهيد:

منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عرف النظام المصرفي الجزائري عدة تحديات، ساهمت كثيرا في إحداث بعض التعديلات المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية التي أجبرت السلطات الجزائرية بأن تنتقل من اقتصاد موجه إلى اقتصاد تحكمه قواعد و قوانين السوق. فقد مر النظام المصرفي بعدة مراحل مهمة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا يمكن تلخيصها في مرحلتين مهمتين أولها منذ الاستقلال إلى غاية 1990 ، و منذ 1990 إلى يومنا هذا. لكن كل مرحلة من هذه المراحل تم تقسيمها إلى مراحل جزئية سيتم ذكرها في هذا الفصل. كما سيتم إبراز أهم التحديات العالمية التي عاشها هذا الأخير، و كيف تكيف معها؟ و هل تأثر بآليات الشمولية المالية التي غيرت كل الأنظمة المصرفية في العالم؟

و لهذا تم إعداد هذا الفصل و تقسيمه إلى ثلاثة مباحث

المبحث الأول: لمحة عن تطور النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى فترة ما قبل إصلاحات 1990.

المبحث الثاني: تعديلات قانون النقد و القرض 1990 على النظام المصرفي الجزائري.

المبحث الثالث: تأثيرات العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري

المبحث الرابع: دراسة ميدانية لبعض البنوك المنتمية إلى القطاع المصرفي

المبحث الأول: مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري [منذ الاستقلال- 1989]

لقد عرف النظام المالي بصفة عامة و النظام المصرفي بصفة خاصة في الجزائر تحولات و تغييرات هامة و أساسية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. لذلك تم تقسيم مسيرة النظام المصرفي إلى عدة مراحل أساسية، كل مرحلة تميزت عن الأخرى بمجموعة من الميزات و اختلاف في الهيكل التنظيمي للقطاع المصرفي. فالنظام المصرفي بما أن جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الجزائري الذي عرف مرحلتين أساسيتين، بحيث انتقل من نظام مخطط أو موجه إلى نظام توجهه آليات أو قوانين السوق و الذي تم فرضه على الحكومة الجزائرية. فالفترة التي عمل فيها النظام المصرفي الجزائري قبل إصلاحات 1990 تم تقسيمها إلى ثلاثة مراحل أساسية:

المطلب الأول: فترة بعد الاستقلال [1962-1968]

كان النظام المصرفي غداة الاستقلال و الموروث من الاستعمار الفرنسي مؤلف من مجموعة من البنوك الأجنبية فقط، التي كانت خاضعة لتوجيهات و قوانين و سياسة تسيير فرنسية. كما أنه كان متمركزا أساسا في شمال البلاد و في المناطق الكبرى.

لهذا أول ما لجأت إليه السلطات الجزائرية هو إنشاء مؤسسات السادة النقدية و المالية، و تبنت النظام الاشتراكي و تخلت عن النظام الليبرالي التابع للاقتصاد الفرنسي و قامت ببعض الإجراءات و هي:

1. الفصل بين الخزينة العمومية الفرنسية و الخزينة العمومية الجزائرية في تاريخ 29 أغسطس 1962؛
2. إنشاء المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 الذي صادق على قانون 62-441 المتعلق بإنشاء البنك المركزي (BCA) و تحديد قانونه الأساسي و كان ذلك بتاريخ 01 يناير 1963؛
3. إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) بتاريخ 7 ماي 1963 بموجب القانون رقم 63-165، و قد تجسد دوره في تسيير ميزانية التجهيز، بنك الأعمال، هيئة القروض قصيرة متوسطة و طويلة الأجل. و حاليا أصبح يدعى بالبنك الجزائري للتنمية BAD، و وضع تحت وصاية وزارة المالية؛
4. إنشاء الصندوق الوطني للادخار (CNEP) في 10 أوت 1964 بموجب القانون 64-227 و تتمثل مهمته في جمع الادخار الناتج عن المداخيل المتوسطة؛

5. في 13 جوان 1966 تم إنشاء البنك الوطني الجزائري BNA بمرسوم رئاسي رقم 66-178، الذي مثل المنعطف لظهور النظام المصرفي الجزائري، و منه أصبحت الدولة تملك وسيلة مميزة تسمح لها بتنمية القطاع العمومي؛

6. في نفس السنة من يوم 29 ديسمبر تم إنشاء القرض الشعبي الجزائري (CPA) بموجب المرسوم 66-36 المعدل و المتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967 من أجل وظيفة محددة تمثلت في ترقية و تنمية بعض النشاطات الخاصة كتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

7. من أجل تسهيل و تنمية العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري (BEA) بموجب الأمر رقم 67-204 بتاريخ 01 أكتوبر 1967، و الذي يجب عليه تمويل المتعاملين مع الخارج.

المطلب الثاني: مرحلة إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري [1970-1985]

تميزت هذه الفترة بإعادة تنظيم الهياكل المالية خصوصا مع إصلاح الآليات المالية. حيث تزامن هذا الإصلاح مع إطلاق المخططان الرباعيان، و التي تسمح للمؤسسات المصرفية بمساعدة نظام التخطيط الذي تم تأسيسه في هذه الفترة، عن طريق تجميع الموارد المالية و توجيهها بطريقة جيدة لتمويل الاستثمار.

و قد اتخذت السلطات الجزائرية عدة إجراءات تمثلت فيما يلي¹:

1. بموجب المادة 30 من قانون المالية 1970 أنشئ مخطط تمويل الاستغلال للمؤسسات العمومية من خلال منح الكشف لها، أما مرسوم 15 جوان 1970 حدد نماذج إعداد هذا المخطط؛

2. تقسيم المهام بين وزارة التخطيط و وزارة المالية فيما يخص تحقيق الاستثمارات الإنتاجية المخططة للقطاع العمومي، بحيث التزمت وزارة المالية اتجاه الوزارة الأخرى على وضع اعتمادات التسديد المهمة لتحقيق العمليات المسجلة في ميزانية التجهيز، تحويل اعتمادات من فصل إلى آخر، الإعلان عن و تسيير ميزانية التجهيز؛

3. تحديد نماذج و طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة و ذلك بموجب المادة 7 من قانون المالية 1971. و من بين هذه الطرق: - قروض مصرفية متوسطة الأجل بإصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛

1 Benhalima.A . (1996). Le système bancaire Algérien , Ed Dahlab.

4. قروض طويلة الأجل تقدم من طرف الصندوق الجزائري للتنمية - الذي تم تحويله إلى البنك الجزائري للتنمية (BNA) سنة 1972 - و هو متخصص في تمويل الاستثمارات و المشاريع التنموية؛
 5. التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة و البنوك الأولية.
 6. تدعيم دور الهيئات المالية في تعبئة المدخرات الوطنية، بالإضافة إلى المساهمة الإيجابية للمؤسسات العمومية في ميزانية الدولة بموجب المرسوم 70-93 الذي أجبر هذه الأخيرة بوضع رؤوس أموال مكونة من مخصصات الاهتلاكات و الاحتياطات في حساب لدى البنك المركزي؛
 7. تركيز إجباري للحسابات و العمليات المصرفية لمختلف المؤسسات و الهيئات العمومية ذات الطابع التجاري و الصناعي على مستوى بنك واحد فقط؛
 8. اتخاذ نوعان من الإجراءات في حق المؤسسات العمومية المفلسة، إعادة هيكلتها أو تطهيرها. فالإجراء الأول يخص المؤسسات التي حققت خسائر بسبب الضغوطات الخارجية المفروضة من طرف الدولة، أما الثاني فهو خاص بالمؤسسات التي كانت خسائرها ناتجة عن خلل في التسيير.
- أمام تزايد احتياجات النشاط الاقتصادي، أصبح مبدأ التخصص هو أحسن الحلول للإستجابة للطلب المتزايد، لهذا تم إنشاء هيئات جديدة مكلفة بقطاعات محددة، و في هذا الإطار تم إنشاء بنكين أوليين هما:
1. بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) الذي استعاد صلاحيات BNA فيما يخص الأنشطة الفلاحية و الصناعات الزراعية و ذلك يوم 13 مارس 1982؛
 2. بنك التنمية المحلية (BDL) الذي تم إنشاؤه يوم حيث 30 أبريل 1985 بموجب المرسوم 84/85، و ذلك بعد التنازل عن أصول القرض الشعبي الجزائري CPA و تمثلت مهامه في مرافقة و تمويل المؤسسات العمومية المحلية لتنميتها محليا و جهويا.

المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية للفترة الممتدة بين 1986 و 1989

إصدار القانون المصرفي 86-12 المؤرخ في تاريخ 19 أوت 1986 ، كان أهم ما ميز هذه الفترة و هو من أجل إصلاح و توسيع هيكل و كفاءة النظام البنكي، و تجلى هدفه الأساسي في تحديد الإطار القانوني لنشاط كل "هيئات القروض " مهما كان قانونها

الأساسي. و قد غطى قانون البنك هذا مجموع الشبكات التي تجمع الودائع أو تمنح القروض. و من أهم العناصر التي تطرق إليها هذا القانون ما يلي:

◀ تحديد نشاط هيئات القروض و المتمثل في استقبال رؤوس الأموال العمومية، عمليات القرض، إصدار و تسيير وسائل الدفع. كما تم الفصل بين هيئات القروض المصرفية و المتخصصة.

◀ دور البنك المركزي حيث حدد قانون 86 الأعمال التقليدية للبنك المركزي المتمثلة في : ضبط دوران النقود، مراقبة و توزيع القروض على الاقتصاد، تسيير احتياطات الصرف، مساهمات الخزينة العمومية.

◀ نظام القرض ، لقد تم إدراج في هذا القانون: تعريف القرض، موضوعه وطبيعته.

◀ العلاقات مع الزبائن: لقد وضح هذا القانون أهم العمليات المصرفية التقليدية التي يمكن للزبائن القيام بها كفتح حساب، الحصول على مساهمات بنكية.....إلخ.

بالإضافة إلى هذا القانون الخاص بنظام البنوك و القروض هناك قانون آخر تم إصداره في 12 يناير 1988 و هو قانون 01-88 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية و كان من أجل إعادة تحديد القانون الأساسي لهيئات القرض و البنك المركزي الجزائري. فحسب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تمتلك رأس مال و تخضع إلى مبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي. كما قام بتغيير العلاقة الخاصة بين البنوك و المؤسسات التي عليها أن تخضع إلى قواعد التجارة و هذا في إطار الالتزام التعاقدية. كما ألغت هذه الإصلاحات فكرة تركيز المؤسسات كل عملياتها لدى بنك واحد فقط.

أما النقطة الثالثة التي تطرق إليها قانون 1988 فكانت عن المكانة الجديدة التي أصبح يحتلها البنك المركزي بصفته وكيل استشاري و منفذ للمخطط الوطني للقرض، كما تم إلغاء طريقة تمويل البنوك الأولية بالكشف اتجاه البنك المركزي ، و عملية إعادة الخصم تم توجيهها إلى تنمية السوق النقدي.

أما الإصلاح الأخير لهذا القانون فقد مس الخزينة العمومية و علاقتها بالبنك المركزي، بعدما فاقت ديون الخزينة العمومية اتجاه BCA في إطار تمويل القطاع العمومي، من هنا سمح للخزينة العمومية باقتناء الموارد التي هي بحاجة إليها، مع السماح لها بإصدار أدنات (bons) التجهيز و السندات و المساهمة في السوق النقدي. و قد سمحت الإصلاحات لهذه الفترة بتغيير جذري للهيكل التنظيمي للنظام المالي و النقدي في الجزائر. و بذلك تواصلت الإصلاحات الاقتصادية و المالية سنة 1989، فتم منح

البنوك استقلاليتها المالية، و إنشاء سوق النقد ما بين البنوك التجارية في ماي 1989، لكن كل هذه الإصلاحات لم تكون كافية و لم تتماشى مع التطورات العالمية و لا مع ضغوطات المؤسسات المالية الدولية، و هذا ما دفع السلطات المحلية إلى التوجه نحو إصلاحات جديدة من نوعها تتماشى مع المرحلة الانتقالية التي عاشتها الجزائر بعد 1989، فقامت بإصدار قانون النقد و القرض الذي غير مسار النظام المصرفي بصفة خاصة و النظام المالي بصفة عامة. و قد كانت هذه قفزة نحو التغيير من أجل إعادة هيكلة النظام المصرفي و تجديده و إخراجة من الاختلالات و الهزات التي عاشها منذ الاستقلال إلى غاية 1989 .

المبحث الثاني: النظام البنكي الجزائري في ظل إصلاحات 1990

بعد عشرينين من الاقتصاد الموجه و المؤمّم من طرف الدولة، جاءت أزمة 1986 لتكشف عن نقائص و سلبيات النظام الاقتصادي الاشتراكي و ضرورة القيام بإصلاحات عميقة لهذا النظام و لنماذج عمله. و قد أدى هذا إلى صياغة برنامج إصلاحات هيكلية منذ 1989، تهدف إلى إعادة تصميم النظام المؤسسي و القانوني للاقتصاد الموجه و الممركز من أجل انتقاله إلى اقتصاد السوق. و لتجسيد هذه المرحلة الانتقالية، قامت الدولة الجزائرية بعدة إجراءات أهمها: إصدار قانون جديد متعلق بالنقد و القرض و هو قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات المصرفية العميقة التي يمكنها تصحيح الأخطاء و النقائص الهيكلية على المدى القصير، كما حمل معه أيضا أفكارا جديدة تخص تنظيم القطاع المصرفي.

كما يعتبر هذا القانون الإطار المناسب لمحاربة التضخم و لاستقرار العملة و عدم سيولة « Démonétisation » الديون العمومية الداخلية.

المطلب الأول: النظام البنكي الجزائري في مرحلة 1990-2003

أولاً: قانون النقد و القرض

إن صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض و المؤرخ في 14 أبريل 1990 كان منعظا حاسما فرضه اقتصاد السوق لإصلاح و انعاش القطاع المصرفي الجزائري. فقد أعلن هذا القانون عن القطيعة بتحقيق مبادئ الفصل بين السلطات. و بموجبه تم إنشاء هيئة متخصصة في ميدان النقد و القرض و التي تتمثل في مجلس النقد و القرض. فقد جاء قانون 90-10 من أجل تحرير البنوك التجارية من القيود الإدارية المفروضة عليها و فتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، كما منح للبنك المركزي في إطار القانون الأساسي له مهام جديدة و عدة صلاحيات من أهمها: إستقلاليته و وظيفته التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية. و جعل هيكله القطاع المصرفي أرضية لعصرنته أيضا، و حاول إزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

و من محاوره الثمانية الأساسية هي¹:

1. النقد؛
2. هياكل البنك المركزيو تنظيم عملياته؛

1 عبد الرزاق سلام.(2012). القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

3. التنظيم البنكي؛
4. مراقبة البنوك و المؤسسات المالية؛
5. حماية المودعين و المقترضين؛
6. تنظيم سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال؛
7. العقوبات الجزائية؛
8. أحكام انتقالية و مختلفة.

1.1 أهداف قانون النقد و القرض

هناك عدة أهداف سطرها قانون النقد و القرض 90-10 يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1.1.1 إنهاء التدخل الإداري و إدراج قواعد السوق لتنظيم النظام المالي: نظرا لما

خلفه نظام " الأوامر الإدارية " خلال السنوات الأخيرة من تضخم كبير مع عدم مراقبة تسرب النقود الوطنية¹ قرّرت السلطات النقدية إنتهاج سياسة السوق التي تشترط على كل مستعملي رؤوس الأموال أن يدفعوا سعرا حقيقيا من أجل ضمان عدم إفراطهم في الاستهلاك و عدم تبذيرهم لعوامل الإنتاج.²

2.1.1 تجديد صلاحيات البنك المركزي: استفاد البنك المركزي بعد صدور قانون النقد

و القرض من عدة امتيازات أهمها: الإصدار بصفة مطلقة، أما وظيفة الحراسة انتقلت إلى مجلس النقد و القرض الذي يترأسه محافظ البنك المركزي. أما الامتياز الثاني فيتمثل في كون البنك المركزي "كبنك البنوك"، بالإضافة إلى قدرته على التحكم في السياسة النقدية و اعتباره هيئة إصدار في السوق النقدية.

3.1.1 التطهير المالي: من خلال إصدار قانون 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993

المعدل و المتمم للقانون التجاري ، تم تحديد علاقة جديدة بين البنوك و زبائنها. فالمقترض هو الذي يسدد القرض و ليس الخزينة العمومية. و على البنوك بموجب هذا القانون أن تراجع و تفحص و تتحقق من رقم أعمال الزبون و مركزه المالي و قدرته على الالتزام بديونه في الأجال المحددة. و في حالة عدم إمكانية المؤسسات تسديد القرض مع الفوائد يتم تصفيتيها. و بموجب القانون 90-10 تم إنشاء مصلحة مركزية المخاطر التي ينخرط فيها كل البنوك التجارية و المؤسسات المالية، من أجل مساعدة

1 Benhalima.A. (1996). Op.Cit.

2 عبد الرزاق سلام.(2012). مرجع سبق ذكره ، ص 107

هذه الأخيرة على اتخاذ القرار المناسب فيما يخص منح أو عدم منح هذه الأخيرة للقروض و ذلك بعد حصولها على معلومات خاصة بالمستفيد.

4.1.1 مراقبة التضخم و محاربتة: نظرا لخطورة ظاهرة التضخم على الاقتصاد الوطني، سعت الحكومة الجزائرية من خلال قانون النقد و القرض 90-10 إلى مراقبة التضخم و التحكم في نسبته عن طريق سياستها النقدية التي قررت تزويد البنوك التجارية بفائض السيولة من خلال شبك إعادة الخصم من البنك المركزي من جهة، و من جهة أخرى قلصت من لجوء الخزينة إلى البنك المركزي.

5.1.1 إلغاء تخصص البنوك التجارية و توضيح مهام الهيئات المالية: لقد جاء قانون النقد و القرض ليضع حدا نهائيا للغموض الذي تميزت به مهام الهيئات المالية و البنوك. و في المادتين 114 و 115 تم توضيح نشاط البنوك و الهيئات المالية¹. و حفزت البنوك العمومية التي كانت تخضع إلى مبدأ التخصص على تنمية أنشطة القرض و الإبداع فيما يخص المنتجات البنكية. و من أمثلة على ذلك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (C.N.E.P) و شركات التأمين اللتان استفادتتا من إجراء إلغاء مبدأ التخصص، حيث حث قانون النقد و القرض C.N.E.P على دعم استعمال المنتجات المالية الجديدة و تنمية شبكتها الطبيعية مع المدخرين المحتملين (المؤسسة و الأفراد. أما فيما يخص شركات التأمين فاستفادت من عدة امتيازات تنمية كل أشكال التأمين بما يخص مختلف الأخطار الممكنة و القيام بتسيير مالي مثالي لفوائضها بفضل إنشاء السوقين النقدي و المالي و تطويرهما.

6.1.1 التنوع في موارد التمويل بإنشاء السوق المالي: مع إنشاء بورصة القيم المنقولة في الجزائر، منح القانون فرصة إلى المؤسسة بأن تصدر القيم المنقولة، كما رخص للبنوك و الهيئات المالية بأن توظف، تكتتب، تشتري، تسير و تحرس و تبيع القيم المنقولة. أما البنك المركزي خولت له مهمة تأمين، حراسة و تسيير القيم المنقولة الخاصة بالدولة.

7.1.1 تحفيز الاستثمار الأجنبي: لقد منح قانون النقد و القرض للبنك المركزي كل الصلاحيات في تحديد شروط فتح مصارف أجنبية في الجزائر، أما مجلس النقد و القرض فحول له مهمة منح التراخيص لفتح البنوك الأجنبية، و يحدد أيضا مقاييس تطبيق القوانين الخاصة بحركة رؤوس الأموال من و إلى الجزائر فهو يحدد أشكال تحويل رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية المتعلقة بتمويل الأنشطة التي لا تندرج ضمن

1 المادتين 114، 115 من قانون رقم 90-10 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16

تخصص الدولة، كما يحدد شروط تحويل كل المداخل و الفوائد و الربوع و الأرباح الأخرى إلى الوطن.

2.1. مبادئ قانون النقد و القرض

لقد نص قانون النقد و القرض 90-10 على تطبيق مجموعة من المبادئ من طرف القطاع المصرفي يمكن أن نوجزها في هذه النقاط:

1.2.1 الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية: و ذلك بعدما تم إسناد اتخاذ القرارات النقدية للسلطة النقدية و ليس إلى السلطة الحقيقية و ذلك طبقاً للأهداف النقدية التي تحددها هذه الأخيرة و من مظاهر هذا المبدأ:

- أ. استعادة البنك المركزي لدوره في قمة الجهاز المصرفي؛
- ب. استعادة الدينار الجزائري لوظائفه التقليدية و توحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية و الخاصة؛
- ت. تحريك السوق النقدية و تنشيطها و أخذ السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛

2.2.1 الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة: من خلال هذا المبدأ أصبحت الخزينة العمومية حرة في تمويل عجزها عن طريق إلى البنك المركزي و من بين أهدافه ما يلي:¹

- أ. استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة؛
- ب. تقليص ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي مع تسديد الديون السابقة؛
- ت. تهيئة الظروف الملائمة للسياسة النقدية حتى تؤدي دورها بفعالية؛
- ث. الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

3.2.1 الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض: من خلال هذا المبدأ أصبح الجهاز المصرفي هو المسؤول عن منح القروض لتمويل الاستثمارات و ليس الخزينة العمومية باستثناء الاستثمارات الاستراتيجية المخططة و ذلك من أجل تحقيق ما يلي:

- أ. استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها المالية و التقليدية خصوصا منح القروض؛
- ب. تقليص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛

1 طاهر لطرش. (2007). تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية OPU، ص 197.

ت. خضوع توزيع القروض لمفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

4.2.1 إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة: من خلال قانون النقد و القرض أسس مجلس النقد و القرض و هو سلطة نقدية و مستقلة و ذلك من أجل إلغاء التعددية في السلطة النقدية التي كانت تمارس من طرف ثلاث هيئات و هي البنك المركزي، الخزينة العمومية و وزارة المالية.
و دوره كسلطة نقدية تخول له القيام بعدة تدخلات من خلال سن بعض التشريعات المتمثلة في العناصر التالية¹:

- أ. أسس و شروط عمليات البنك المركزي و لا سيما فيما يخص الخصم و قبول السندات تحت نظام الأمانة و رهن السندات العامة و الخاصة و العمليات لقاء المعادن الثمينة و عملات أجنبية؛
- ب. الأهداف المتوخاة فيما يخص تطور مختلف عناصر الكتلة المالية و حجم القرض؛
- ت. غرفة المقاصة؛
- ث. شروط البنوك و المؤسسات المالية و شروط إقامة شبكات فروعها؛
- ج. شروط فتح مكاتب تمثيل للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر؛
- ح. الأسس و النسب التي تطبق على البنوك و المؤسسات المالية و لا سيما فيما يخص تغطية و توزيع المخاطر و السيولة و الملاءة؛
- خ. حماية زبائن البنوك و المؤسسات المالية و لا سيما فيما يخص شروط العمليات المعمول بها؛
- د. النظم و القواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك و المؤسسات المالية و كفاءات و مهل تسليم الحسابات و البيانات الحسابية و البيانات الإحصائية و سائر البيانات لكل صاحب علاقة و لا سيما البنك المركزي؛
- ذ. الشروط التقنية لممارسة مهن الإستشارة و السمسة في المجالين المصرفي و المالي؛
- ر. مراقبة الصرف و تنظيم سوقه؛ كما يخول له القانون اتخاذ القرارات الفردية التالية²:
- ز. الترخيص بإنشاء البنوك و المؤسسات المالية و الأجنبية و تعديل هذه الترخيصات و الرجوع عنها؛
- س. الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية؛
- ش. تفويض الصلاحيات فيما يخص تطبيق نظام الصرف.

1 المادة 44 من القانون رقم 86-12 ل 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القروض . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16

2 المادة 45 من قانون رقم 86-12 ل 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القروض. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16

5.2.1 وضع نظام بنكي على مستويين: هذا يعني التمييز بين البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، و هكذا يتسنى للبنك المركزي القيام بوظائفه التي تجعله بنك البنوك و المتمثلة في: تنظيم الحركة النقدية، يوجه و يراقب، بكل الوسائل المناسبة توزيع القرض ، و يسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج و استقرار سوق الصرف.

و منه فإن مهمة البنك المركزي تتمثل في مجال النقد و القرض و الصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني و الحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد.¹

6.2.1 إصلاح السياسة النقدية: قبل صدور قانون النقد و القرض عرفت السياسة النقدية عدة تناقضات أدت إلى فشلها في أداء وظيفتها. فقانون النقد و القرض وضع بشكل تام المنظومة المصرفية و النظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد اشتراكي موجه و ممرز إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق.

3.1 هيكل القطاع المصرفي في ظل قانون 10-90

لقد أدخل قانون النقد و القرض عدة تعديلات على هيكل القطاع المصرفي الجزائري، حيث تم إنشاء سلطات نقدية جديدة بالإضافة ك: مجلس النقد و القرض و اللجنة المصرفية، كما عدل في مهام البنك المركزي و البنوك التجارية و المؤسسات المالية، و سمح بإنشاء بنوك خاصة و دخول البنوك الأجنبية، و وضع حد لتدخل الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات الاقتصادية.

1.3.1 البنك المركزي: أصبح البنك المركزي بعد صدور قانون النقد و القرض يسمى ب "بنك الجزائر" في علاقاته مع الغير²

و هو يعرف كما يلي: "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي"³. و هو يخضع لعدة أحكام: أحكام القوانين التي ترعى التجارة بقدر ما تنص عليه الآجال القانونية الخاصة به، لا يخضع للأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العامة و

1 المادة 55 من قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

2 المادة 12 من قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

3 المادة 11 من قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

لمراقبة مجلس المحاسبة بل يتبع القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية، لا يخضع للتسجيل التجاري. و هو لا يخضع لأحكام القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.¹

و تعود ملكية رأسماله بالكامل إلى الدولة.²

و من المهام التي يقوم بها بنك الجزائر هي:

أ. عملية إصدار النقود و مراقبة توزيع القروض؛

ب. تسيير الاحتياطات و منح المساعدات الحكومية؛

ت. القيام بمختلف النشاطات اليومية (إعادة الخصم، تسيير السوق النقدي، المقاصة، سوق الصرف)؛

ث. يحدد الشروط الخاصة بإنشاء البنوك و المؤسسات المالية سواء كانت أجنبية أو وطنية؛

ج. تحديد التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر للخرينة العمومية بنسبة 10% من الإيرادات العادية لآخر سنة مالية تقاديا للإصدار النقدي الزائد.

و يقوم بتسيير البنك المركزي و إدارته و مراقبته محافظ يعونه ثلاث نواب له و مجلس النقد و القرض و مراقبان. و يتصرف مجلس النقد و القرض كمجلس إدارة البنك المركزي و كسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية و مالية و مصرفية.³ و يعين كل من المحافظ و نوابه بمرسوم من رئاسة الجمهورية و يحدد فيه رتبة كل واحد من النواب.⁴

2.3.1 مجلس النقد و القرض: ففي الجريدة الرسمية العدد 16 الصادرة في 23 رمضان 1410 هـ من قانون النقد و القرض رقم 90-10 هناك المواد من 32 إلى 43 تنظم الإجراءات التنظيمية و التكوينية لمجلس النقد و القرض بصفته مجلس إدارة بنك الجزائر أما صلاحيات المجلس كسلطة نقدية و الذي تم التطرق إليها سالفًا فحددت في

1 المادة 13 من قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

2 المادة 14 من قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

3 المادة 19 من قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

4 المادتين: 20 و 21 من قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

المواد من 44 إلى 50 من نفس القانون، أما فيما يخص صلاحيات بنك الجزائر تم توضيحها من المادة 55 إلى المادة 109.

3.3.1 اللجنة المصرفية: إن اللجنة المصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و بمعاينة المخالفات المثبتة.¹ تتألف اللجنة من المحافظ و نائب المحافظ الذي يحل محله كرئيس و من الأعضاء الأربعة و هم:

أ. قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا يقترحهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للقضاء؛

ب. عضوان يتم اختيارهما نظرا لكفائتهما في الشؤون المصرفية و المالية و خاصة المحاسبية، يقترحهما الوزير المكلف بالمالية.²

من أجل ممارسة سلطاتها، تأمر اللجنة المصرفية بإجراء الرقابة على أساس القيود و المستندات على مستوى البنوك و المؤسسات المالية.³

لهذا، فإن البنك المركزي مكلف بأن يقوم لحساب اللجنة المصرفية و بواسطة مستخدميه بتنظيم الرقابة انطلاقا من المستندات في مراكز البنوك و المؤسسات المالية⁴

و من أجل إنجاز مهامها على أحسن حال، تحدد اللجنة المصرفية قائمة المستندات و المعلومات و نماذجها و مدة تسليمها.

يمكنها أن تطلب من البنك و المؤسسات المالية جمع المعلومات و الإيضاحات و الإثباتات اللازمة لممارسة مهامها.

و يمكن كذلك أن تطلب من كل ذي علاقة تسليم أي مستند و إعطاء أية معلومات. لا يمكن الاحتجاج بسرية المهنة أمام اللجنة المصرفية.⁵

4.3.1 البنوك و الهيئات المالية: لقد عرف القانون في المادة 114 البنوك على أنها

1 المادة 143 من قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

2 المادة 144 من قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

3 المادة 147 من قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

4 المادة 148 من قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

5 المادة 150 من قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

- " أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية هي تلقي الأموال من الجمهور في شكل ودائع و عمليات القرض، و وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارتها"¹.
- أما الهيئات المالية هي " أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور"².
- يمكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تجري العمليات التابعة لنشاطها كالعمليات التالية:³
- عمليات الصرف؛
 - عمليات على الذهب و المعادن الثمينة و القطع المعدنية الثمينة؛
 - توظيف القيم المنقولة و جميع الموجودات المالية و الاكتتاب بها و شرائها و إدارتها و حفظها و بيعها؛
 - إسداء المشورة و العون في إدارة الممتلكات؛
 - المشورة و الإدارة المالية و الهندسة المالية و بشكل عام جميع الخدمات التي تسهل إنشاء و إنماء المؤسسات مع مراعاة الأحكام القانونية المتعلقة بممارسة المهنة؛
 - عمليات الإيجار العادي للأموال المنقولة و غير المنقولة فيما يخص البنوك و المؤسسات المالية المخولة بإجراء عمليات إيجار مقرونة بحق خيار بالشراء.

5.3.1 البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية: لقد منح قانون 90-10 البنوك

و المؤسسات الأجنبية الحق في إنشاء فروع لها بالجزائر، و أنها تخضع لنفس اللقوانين و التشريعات المطبقة على البنوك و المؤسسات الجزائرية. و يمكن لها ذلك إلا إذا حصلت على ترخيص خاص من مجلس النقد و القرض و وفقا لقرار يصدره محافظ بنك الجزائر و من الشروط المطلوبة لإقامة فروع لهذه البنوك في الجزائر هي كما يلي⁴:

أ. القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية؛

ب. تحديد برنامج النشاط؛

1 المادة 110،114 من قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

2 المادة 115 من قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

3 المادة 116 من قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

4 المادة 84 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 26 أوت 2003 ، ج.ج.ج العدد 52 الصادرة في 27 أوت 2003.

ت. الوسائل المالية و التقنية المرتقبة.

لقد فتح التنظيم الجديد للنظام المصرفي الجزائري — في إطار قانون النقد و القرض المصمّم وفقا للإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية لتعديل و تنمية اقتصادها — المجال أمام الخواص و الأجانب للقيام بمبادراتهم في مجال الصيرفة الجزائرية، و التي تعتمد على آليات اقتصاد السوق. و من بين البنوك و المؤسسات التي تم إنشاؤها منذ 1990 إلى غاية 2003.

❖ بنك البركة التجاري: تم إنشاء بنك البركة في 06 ديسمبر 1990 عن طريق

مشاركة البركة الدولية التي يكون مقرها في جدة بالمملكة العربية السعودية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية B .A.D.R & «Al Baraka Banking Group ABGBahreïn» بنسبة مساهمة 49 % من طرف بنك البركة و 51 % من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و حسب القانون الأساسي لهذا البنك، يتمثل نشاطه الأساسي في تحقيق كل الأعمال المصرفية المطابقة للشريعة الإسلامية و يجتنب التعامل بالفائدة الربوي. لكن نسبة المساهمة تغيرت في 31/12/2017 فأصبحت نسبة مساهمة مجموعة البركة المصرفية % 55,90 أما بنك الفلاحة و التنمية الريفية فمساهمته أصبحت % 44,10.

❖ البنك الاتحادي l'union Bank: تم إنشاء هذا البنك في 07 ماي 1995

بمساهمة رؤوس الأموال الخاصة الوطنية و الأجنبية. و يتمثل نشاطه الأساسي في جمع الإدخار، تمويل العمليات التجارية الكبيرة الدولية (négoce international) و المساهمة في رؤوس الأموال الموجودة أو المساهمة في إنشاء رؤوس أموال جديدة، تقديم النصائح و الارشادات و الإستشارات المالية للزبائن، المساهمة في الأعمال المنجزة أو قيد الإنجاز.

❖ شركة البنك الجزائري: التي أخذت اعتمادها القانوني في 28 أكتوبر 1999 لكنها

بدأت نشاطها الفعلي في 01 نوفمبر من نفس السنة برأس مال خاص قدره 100000000 دج. و هي تقوم بأدوار مختلفة بحيث تمول المؤسسات المتوسطة بقروض طويلة الأجل مستقبلا.¹

❖ البنك الجزائري الدولي: أسس وفقا للترخيص رقم 22 جويلية 1998 مقره

الاجتماعي في الجزائر العاصمة برأسمال اجتماعي قدره 100000000 دج، و يقوم بكل العمليات البنكية.

❖ بنك الخليفة: أسس وفقا للترخيص رقم 98-02 المؤرخ في 25 مارس 1998

1 عبد الرزاق سلام. مرجع سبق ذكره ص 117.

برأسمال اجتماعي يقدر ب 500.000.000 دج.

❖ **البنك العربي المشترك:** أسس وفقا للترخيص رقم 98-9 المؤرخ في 09-29

1998، برأس مال اجتماعي يقدر ب 1.183.200.00 دج.

❖ **البنك الاتحادي:** تم تأسيسه في 25 فبراير 1995 برأس مال خاص

100000000,00 دج¹ بمساهمة أجنبية و خاصة و يرتكز نشاطه في تقديم الخدمات كتجميع الادخار و تمويل العمليات الدولية.²

4.1 أهم الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد و القرض

من خلال ما تم التطرق إليه في السابق يمكن أن نستخلص أن هذا القانون جاء بعدة أمور جديدة للنظام المصرفي ككل، أدت إلى تغيير نمط تسييره و سيره و من أهمها:³

أ. استقلالية بنك الجزائر؛

ب. إنشاء هيئتين مصرفيتين مكلفة بتنظيم و مراقبة النشاط المصرفي؛

ت. تحديد قوانين جديدة خاصة بآليات خلق النقود؛

ث. تنظيم جديد للوظيفة المصرفية؛

ج. التقليل من تقنين معدلات الفائدة المصرفية؛

ح. تحرير القطاع المصرفي و انفتاحه نحو رأس المال الخاص الوطني و الأجنبي؛

خ. وضع القوانين الإحترازية؛

د. مركزية الأخطار؛

ذ. تأسيس سوق نقدي؛

ر. تأسيس سوق الصرف.

و قد اعتبر ظهور القانون المصرفي 90-10 الظاهرة التي سجلت بداية عملية التحرير المالي في الجزائر.

1 Union Bank. <http://www.made-in-algeria.com/vitrine/contact.php?tc1=IKmRmqgS>.

2 عبد الرازق سلام. مرجع سبق ذكره ص 118.

3 Aroudj.H. (2015). Réforme et modernisation du système bancaire algérien durant la période 1990-2010, thèse de doctorat, Université d'Oran, P 270.

ثانيا: النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد و القرض إلى 2003

بعد التعديلات التي تمت على مستوى القطاع المصرفي من خلال قانون النقد و القرض الذي كان محورا أساسيا للتغيير في الجزائر، تلتها أيضا إصلاحات جذرية قامت بها السلطات النقدية و لازالات تقوم بها إلى يومنا هذا، عن طريق إنهاء مهام بعض البنوك الخاصة أو الإعلان عن إفلاس البعض الآخر من جهة و من جهة أخرى تعديل في بعض القوانين و التنظيمات المصرفية و من هنا سوف يتم تقسيم مراحل ما بعد 1990 في هذا العنصر. و كان ذلك جراء بعض الأزمات التي حدثت على مستوى النظام المصرفي الجزائري و المتمثلة في إعلان كل من بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي عن إفلاسهما، و علاقة بنك الخليفة بعملية غسل الأموال و تهريب نقود المودعين نحو الخارج.

بعد الإصلاحات التي جاءت سنة 1990، تدعمت القوانين المنظمة و الخاصة بعمل الجهاز المصرفي، مع توقيع الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994، و التي تمخض عنها إقامة سياسة نقدية أكبر صرامة و استعمال النقد كوسيلة مراقبة غير مباشرة. و طبقت سياسات تسييرية، أهمها:¹

- أ. سياسة السوق المفتوحة مع تسيير حيوي و ثبات معدل إعادة الخصم؛
- ب. نظام الإجراءات الوقائية، خاصة على مستوى الأموال الخاصة و تصنيف الحقوق و المؤونات، و كذلك توزيع المخاطر، حيث أن مجموعها لا يتعدى 12.5 مرة قيمة الأموال الخاصة بالبنك؛
- ت. سياسة انتقائية لإعادة التمويل؛
- ث. مراقبة القروض بإعادة توجيه التمويل.

و من هنا جاء الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 أول تعديل طرأ على القانون 90-10 و قد مسّ مباشرة تسيير بنك الجزائر من الناحية الإدارية، ففصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض. حيث يتكون مجلس الإدارة من محافظ و ثلاثة نواب للمحافظ - يعينهم رئيس الجمهورية لفترة غير محدودة -² و ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة يعينهم رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي و المالي³ أما مجلس النقد و القرض فيتكون من أعضاء مجلس الإدارة و يضاف إليهم

1 خبابة عبد الله. (2008). الاقتصاد المصرفي: البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر.

2 المادة 13 من الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 52 الصادرة في 27 أوت 2003.

3 المادة 18 من الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض، ج.ر.ج رقم 52 الصادرة في 27 أوت 2003.

شخصيتان تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية و النقدية.¹، و هكذا أصبح عدد أعضائه عشرة بعدما كان سبعة؛ و من بين الصلاحيات التي أوكلت إلى هذا المجلس:²

أ. الشروط التقنية لممارسة المهنة المصرفية و مهنتي الاستشارة و الوساطة في المجالين المصرفي و المالي؛

ب. كل الأمور الخاصة بتنظيم سوق الصرف، تحديد أهداف سياسة الصرف و تسيير احتياطات الصرف. قد تم التطرق إليها بالتفصيل في الأعلى.

و تمت تعديلات على مستوى التنظيم المصرفي و مهام المؤسسات المالية و بعض الجوانب الخاصة بالعمل المصرفي و من أهمها:

أ. لا يمكن للمؤسسات المالية تلقي الأموال من العموم، و لا إدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنهم، و بإمكانها القيام بسائر العمليات الأخرى المنصوص عليها في المادة 72 من نفس القانون، و هذا يعتبر الاختلاف الكبير المقارن مع قانون 90-10؛³

ب. تعتبر بمثابة عمليات قرض، عمليات الإيجار المقرونة بحق خيار بالشراء، لا سيما عمليات القرض الإيجاري و تمارس صلاحيات المجلس إزاء العمليات المنصوص عليها؛⁴

ت. يمكن الترخيص بالمساهمات الأجنبية في البنوك أو المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري؛⁵

ث. يجب أن يتوفر للبنوك و المؤسسات المالية رأسمال مبراً كلياً و نقداً يعادل على الأقل المبلغ الذي يحدده نظام يتخذه المجلس طبقاً للمادة 62.⁶ فالبنوك حدد رأس المال الأدنى بـ 2,5 مليار دينار أما المؤسسات المالية فقد حدد بـ 500 مليون دينار؛

1 المادة 58 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض، ج.ر.ج رقم 52 الصادرة في 27 أوت 2003.

2 المادة 62 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض، ج.ر.ج رقم 52 الصادرة في 27 أوت 2003.

3، المادة 71 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض، ج.ر.ج رقم 52 الصادرة في 27 أوت 2003.

4، المادة 68 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض، ج.ر.ج رقم 52 الصادرة في 27 أوت 2003.

5، المادة 83 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض، ج.ر.ج رقم 52 الصادرة في 27 أوت 2003.

6، المادة 88 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض، ج.ر.ج رقم 52 الصادرة في 27 أوت 2003.

ج. مصدر الأموال يكون مبرارا، و ذلك من أجل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادتين 82، 84.¹ فما بين سنتي 1992-1993 كانت البنوك العمومية موضوع للتدقيق المؤسسي تقوم به مكاتب أجنبية ذات مرجعية بمساهمة مالية للبنك العالمي.

و كانت نتيجة هذا التدقيق معاينة لأزمة ظرفية و هيكلية، ذات طابع مالي و مؤسسي، تتطلب وضع استراتيجية لإنعاش البنوك و هو شرط مسبق لنجاح عملية الإصلاح الاقتصادي و المالي.

و قد أبرز هذا التشخيص المالي و المحاسبي ثغرات خطيرة و من أهمها:²

أ. الاستعمال المفرط للمساهمات أدت إلى منح قروض بطريقة شبه نظامية لتمويل أنشطة ليست لها علاقة بالإنتاج؛

ب. الاعتماد على القروض الخارجية بكل الأسعار لتغطية الواردات و تأمين التوازن لميزان المدفوعات ساعدت على تضخيم المديونية الخارجية؛

ت. غياب استراتيجية تعبئة الموارد؛

ث. تغطية الاعتمادات المتعثرة بموارد مستنزفة بنسبة 35% إلى 40% أقل من الحد الأدنى المحدد ب 60% ؛

ج. تمثل الذمم المشكوك فيها و ذات مردود معدوم أكثر من نصف المحفظة المصرفية، و هذا يهدد كثيرا مردودية و التوازن المالي للبنوك؛

ح. عدم كفاية المؤونات المخصصة لأخطار القروض أدّى إلى إدراك الخبراء بعد إعادة التقويم المحاسبي، بالنتائج السلبية للبنوك خلال ثلاث سنوات الأخيرة.

فقد كان المركز المالي المتدهور للبنوك سببا كافيا لتطهير البنوك العمومية ماليا و إعادة رسميتها و هذا يعتبر من المحاور الكبرى للإصلاح المصرفي خلال الفترة 1990-2002 و قد تمت خلال ثلاث مراحل:

أ. مرحلة 1990-1991 إعادة شراء الذمم من طرف الشركات الأم من أجل مبلغ 21,9 مليار دينار؛

ب. مرحلة بين 1996-1998 تم إعادة شراء ذمم مكاتب استيراد لبعض المنتجات القاعدية بعد تصفيتها، و قد ارتفع المبلغ الإجمالي إلى 186,7 مليار دينار؛

1 المادة 91 من الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض، ج.ر.ج رقم 52 الصادرة في 27 أوت 2003.

2 Aroudj.H. (2015).Op.Cit. pp 278-279.

ت. المرحلة بين 2000-2001 تميزت هذه المرحلة بإعادة شراء ذمم البنوك على المؤسسات المنحلة، المؤسسات غير المهيكلة و على المبالغ الناجمة عن أوامر الدولة و المتمثلة في مبلغ 349,4 مليار دينار، بالإضافة إلى إعادة شراء ذمم خاصة برصيد خسائر الصرف و فروقات في سعر الفائدة (21,3 مليار دينار)، و في 2001 تم إعادة شراء ذمم الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP على ديوان الترقية و التسيير العقاري OPGI من أجل مبلغ 161 مليار دينار.

أما فيما يخص إعادة رسملة البنوك فقد اتخذت شكلان:¹

أ. ضخ النقود من أجل إعادة دعم الأموال الخاصة الأساسية؛

ب. تحويل جزء من الذمم إلى سندات مساهمة (سندات) مربحة، من أجل دعم الأموال الخاصة التكميلية.

و قد تمت هذه العملية خلال عدة مراحل سنة 1993، 1995 و في 1997. و قد كلفت هذه العملية الخزينة العمومية مبلغ إجمالي قدر ب 169,5 مليار دينار.

وكان يتألف الجهاز البنكي الجزائري في نهاية 2003 من 30 بنك و هيئات مالية، بحيث يقع المقر الاجتماعي لها في الجزائر العاصمة إلا واحد منها فيقع في وهران و تقسم كما يلي:

أ. ستة بنوك عمومية بما فيها الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط؛

ب. أربعة عشر بنكا خاصا، بما فيها واحد برأس مال مختلط؛

ت. خمس هيئات مالية، فيها إثنان عموميتان؛

ث. شركتان للإيجار (Leasing)؛

ج. بنك واحد للتنمية في طور إعادة الهيكلة؛

ح. و بنك واحد خاص معتمد لكنه لم يبدأ نشاطه؛

خ. شركة للتأمين التعاوني مرخصة للعمليات المصرفية.

تقييم النظام المصرفي الجزائري خلال 2003:

إذا ما تأملنا في هيكل النظام المصرفي و السياسات التي تم تطبيقها على الجهاز المصرفي الجزائري، نلاحظ أن البنوك العمومية هي المهيمنة و تدخل الدولة الصارم و المراقبة المستمرة من طرف البنك المركزي على مختلف المؤسسات المالية و المالية، و تخوف من تحرير القطاع المصرفي. فبعد إلغاء الاحتكار الحكومي للتجارة الخارجية و بعد إنشاء مؤسسات مالية و بنكية خاصة في إطار تحرير النظام البنكي و قطاع التأمين المنصوص عليه في اتفاقية الصندوق النقد الدولي، وجدت البنوك

1 Oufriha.F-Z.(2008). La difficile de transformation du système bancaire en Algérie. Ouvrage Collectif, L'Algérie face à la mondialisation. P 115.

العمومية نفسها في وسط منافسي سواء في سوق الموارد أو سوق القروض أو في مجال الخدمات المصرفية. لكن بعد إفلاس المصرفين خليفة و البنك التجارية و الصناعي خلال سنة 2003 ارتفعت الحصة السوقية للبنوك العمومية بنسبة 92,7% من مجموع أصول البنك بعما وصلت سنة 2002 87,5 %، لكن البنوك الخاصة شهدت انخفاض في حصصها السوقية.

فعلى مستوى البنوك العمومية أول بنك كان يمثل 24,4% من مجموع أصول القطاع أما الثانية نسبتها 18,6% . أما فيما يخص البنوك الخاصة فالمصرفان الأولان حققا نسبة 2,1% (ماعدة شركة التأمين التعاوني الفلاحي) من مجموع أصول كل البنوك.¹

و فيما يلي الجدول 4. 1 خاص بالموارد المالية لأربع سنوات:

الجدول 4. 1: موارد البنوك العمومية و الخاصة (بمليارات دينار في نهاية الفترة)

	2000	2001	2002	2003
Dépôts à vue	467,502	554,927	642,168	719,591
Banques publiques	438,244	499,174	548,130	648,771
Banques privées	29,258	55,753	94,038	70,816
Dépôts à terme	974,350	1 235,006	1 485,191	1723,861
Banques publiques	928,468	1 152,012	1 312,962	1656,684
Banques privées	45,882	82,994	172,229	67,177
Total des ressources collectées	1 441,852	1 789,933	2 127,359	2443,452
Part des banq. pubc	94,8 %	92,2 %	87,5 %	94,4 %
Part des banq. privées	5,2 %	7,8 %	12,5 %	5,6 %

Source : bank of Algéria

فقد تميّز نشاط البنوك في هذه المرحلة بما يلي:
أ. هناك اهتمام متزايد للودائع المتحصل عليها من المؤسسات الخاصة والأفراد، التي انخفضت إلى 54,6% سنة 2003 بعدما كانت 58,6% سنة 2002 وهذا بالرغم من ارتفاع حصة مؤسسات المحروقات من الودائع سنة 2003؛

1 Bank of Algéria. chapitre v :systeme bancaire :intermediation, supervision et modernisation, site : https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba/chap_05_06.pdf .

ب. انخفاض حصة البنوك الخاصة من الموارد (5,6% في نهاية 2003 بعدما كانت 12,5% في نهاية 2002) و ذلك بعد إفلاس و تصفية المصرفين الخاصين خلال 2003).

أما فيما يخص القروض التي تمنحها البنوك للتنمية الاقتصادية فقد تطورت كما هو مبين في الجدول أسفله:

الجدول 4. 2: قروض البنوك العمومية و الخاصة (بمليارات الدينار وفي نهاية الفترة)

	2000	2001	2003	2004
Crédits au secteur public	701,812	740,087	715,834	791,693
Banques publiques	701,812	735,098	715,834	791,494
Banques privées	-	4,989	-	199
Crédits au secteur privé	291,241	337,612	550,208	586,559
Banques publiques	264,872	297,916	368,956	487,740
Banques privées	26,369	39,696	181,252	98,819
Total des crédits distribués	993,053	1 077,699	1 266,042	1 378,252
Part des banq. Pubc	97,3 %	95,9 %	85,7 %	92,8 %
Part des banq. privées	2,7 %	4,1 %	14,3 %	7,2 %

Source : bank of Algéria

نلاحظ أن البنوك العمومية تؤمن بالتقريب تمويل كل الاستثمارات الخاصة بالقطاع العمومي في نهاية 2003، و علاوة على ذلك فإن حصتها من تمويل القطاع الخاص فهي في ارتفاع مستمر حيث بلغت 83,2% في سنة 2003، بعدما كانت 67% سنة 2002. بحيث استفاد من توزيع القروض من طرف البنوك العمومية المؤسسات الخاصة و العائلات (32,2%) أكثر من المؤسسات العمومية (10,6%).

كما نلاحظ ارتفاع نسبة القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة ماعدا البنوك المعرضة للتصفية، حيث ارتفعت إلى 12,4% التي استفادت منها حصريا المؤسسات الخاصة و العائلات¹.

و نظرا لإنشاء الهيئات المالية حديثا، كان تطور نشاطها بطيئا و هذا يظهر في ميزانيتها في نهاية 2003 (29,1 مليار دينار جزائري).

و تتكون الأموال الخاصة لهذه الهيئات من رأس المال (10,1 مليار دينار)، الاحتياطات (0,1 مليار دينار) و نتائج في انتظار توزيعها (0,4 مليار دينار)، كانت معظمها موظفة لدى البنوك و بنك الجزائر، أما القروض التي تم توزيعها من طرف هذه الهيئات ارتفعت إلى 5,7 مليار دينار في نهاية 2003.

1 Bank of Algéria. Op.Cit.

و عليه يمكن أن نستنتج من خلال ما سبق إلى أن نسبة الوساطة البنكية و اتساع رقعة الصيرفة (Bancarisation)، قد نمت خلال الفترة 2001-2003 بشكل ملائم و هذا يؤكد على مدى مساهمة تحسين الوساطة المصرفية في النمو.¹

في 2003 و بعد الأحداث التي عرفها النظام المصرفي الجزائري، كان موضوع تقييم المؤسسات المالية الدولية (FMI, BM) و ذلك في إطار برنامج تقييم القطاع المالي (P.E.S.F)، الذي يكمن هدفه في تعزيز الحراسة على الأنظمة المالية للدول الأعضاء، بما في الجزائر. و يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة السلطات الوطنية على تحديد نقاط القوة و جوانب الضعف المحتملة للأنظمة المالية.

و قد خرج هذا التقييم بالنتائج الآتية ، بأن النظام المصرفي الجزائري يبدو مستقرا بالرغم من أن هذا الاستقرار كلف ميزانية الدولة كثيرا بسبب التطهير المالي و إعادة رسملة البنوك العمومية.

و قد أسفر عن هذا التقييم تقديم بعض التوصيات التي تخص الأجلين المتوسط و البعيد:

أ. تعزيز إجراءات منح الموافقة (تعزيز شروط ممارسة المهنة المصرفية التي تختار فقط المستثمرين الموسرين، و ذوي مصداقية و خبرة)؛

ب. تعزيز المراقبة و الإشراف المصرفي

ت. تحسين الإطار التشغيلي للنشاط المصرفي؛

ث. تكييف دورات السيولة و القروض ذات مصدر محروقات؛

ج. القيام بإصلاحات طويلة الأجل و خصوصة البنوك العمومية بطريقة متزايدة.

المطلب الثاني: النظام المصرفي من 2003 إلى 2008

فبعد الإعلان عن إفلاس بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي، و من أجل تفادي حدوث أي مشاكل أخرى من هذا النوع، زادت الدولة من تدخلها في التنظيم المصرفي، و ذلك من خلال القوانين الصادرة في 2003 و 2004 التي لا تترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف و العمل دون الرجوع لبنك الجزائر و تتمثل في الأوامر التالية:²

❖ الأمر رقم 03-11 الصادر في أوت 2003 الذي لا يشير و لا يعطي فرصة للتحرر المصرفي و إنما يسمح بالتدخل الحكومي؛

❖ القانون رقم 01-04 الصادر في 04 مارس 2004 الذي يحدد الحد الأدنى لرأس المال ب 2,5 مليار دينار بالنسبة للبنوك و 500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية و كل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، ينزع منها الاعتماد، مما يؤكد تحكم السلطات النقدية في النظام المصرفي؛

1 Bank of Algéria. Op.Cit.

2 خباياة عبد الله. (2008). مرجع سبق ذكره. ص ص 193-195.

❖ القانون رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر، و الذي يتراوح معدله إجباريا بين 0 % و 15 % كحد أقصى؛

❖ القانون رقم 03-04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام الودائع المصرفية، بهدف تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، فيودع الضمان لدى بنك الجزائر و تسييره شركة مساهمة تسمى شركة

ضمان الودائع البنكية، تساهم فيه بحصص متساوية، و تقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية، تقدر بمعدل سنوي (1 % حسب المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الصعبة.

و يتم استعمال الضمان في حال عدم قدرة البنك على تسديد الودائع إلى المودعين، حيث يخطر المودع بذلك ليتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية و يكون التعويض بالعملة الصعبة.

خصائص فترة بعد 2003 إلى 2008: من أهم الخصائص التي ميزت الفترة مابعد 2003:

1. إنشاء أنظمة دفع حديثة، فعالة و ذات شفافية ما بين البنوك، بحيث تم إنشاء سنة 2006 نظاميين للدفع ما بين البنوك. نظام التسديد الإجمالي لمبالغ ضخمة في وقت حقيقي و الدفع الاستعجالي يسمى بنظام ARTS (Algérie Real Time Settlements) و نظام يسمى ATCI (Algérie Tele-Compensation Interbancaire)¹؛

2. تأسيس مشروع خوصصة بعض البنوك العمومية (CPA, BDL)، فقد اعتبر مشروع الخوصصة على مستوى بعض البنوك العمومية هو أهم الإجراءات التي ميزت هذه الفترة. ففي سنة 2007، شرعت الدولة الجزائرية في عملية خوصصة البنك العمومية CPA مع تسليم الوثائق القانونية (عقد الامتياز، اتفاق المساهمين.....) إلى البنوك الأجنبية المرشحة في عملية إعادة الشراء لـ 51 % من رأس مال هذا المصرف. و في أكتوبر 2007، استلمت البنوك الأجنبية المعنية :

(Société générale, BNP-Paribas, Crédit agricole, Stander, Banques Populaires, citibank)

رسميا الوثائق التي تسمح لها بإعداد العروض التقنية و المالية. و في نهاية 2007 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء عملية خوصصة المصرف العمومي (CPA). و كان

1 Rapport de la Banque d'Algérie (2017).

هذا القرار مبررا بأثر الأزمة المالية الدولية الذي لم يتم تقييمه آنذاك و بسبب عدم استقرار الأسواق المالية الدولية.¹

و بعد إلغاء عملية خوصصة CPA تم التنويه إلى عدة اعتقادات مرتبطة بخصائص الدولة و هي:

- انعدام الوضوح و الشفافية في عالم الأعمال داخل الجزائر؛
- تسيير أو تخطيط اقتصادي متسلط؛
- عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي؛
- شكوك فيما يخص إرادة الحكومة الجزائرية للقيام بعمليات الإصلاح؛
- التدخل المطلق للدولة في التنظيم المصرفي؛
- إعاقة تنمية النظام المصرفي الجزائري.

و قد تمخض عن إلغاء عملية الخوصصة، مجموعة من الآراء حول هذه الظاهرة. فيرى كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، بأن عملية خوصصة CPA يمكنها أن تحدث ابتكارات مهمة فيما يخص تنظيمها و سيرها.

و البعض الآخر يفسر السبب في التردد لاتخاذ القرار الخاص بفتح رأس مال بنك CPA أمام رأس المال الأجنبي بنسبة 15 %، إلى غياب الأساس الإيديولوجي.

أما توجه الحكومة نحو عدم تجسيد عملية الخوصصة على مستوى القطاع العمومي يعتبر من بين الأهداف السياسية أو الخيارات الإيديولوجية، و تعتبر من بين الوسائل التي تساعد على تحقيق استراتيجية عامة لعصرنة النظام المصرفي.

أما بعض المؤلفين و المتخصصين (فوضيل حسام، عبد الكريم نعاس، عبد الرحمان بن خليفة...)، يرون بأن عملية فتح رأس مال CPA أمام رأس مال البنوك الأجنبية يمثل للحكومة نمودجا مميّزا، و مثالا لنجاح استراتيجيتها في الخوصصة التي تضي إليها الشرعية السياسية في مسيرتها و تشجع عمليات أخرى للخوصصة.

و موضوع الخوصصة يعتبر حادثة العصر، و يندرج ضمن آليات إصلاح النظام الاقتصادي. تحسن ملحوظ فيما يخص الصيرفة في هذه الفترة، التي تميزت بارتفاع شدة انتشار و توسع البنوك العمومية و الخاصة على مستوى التراب الوطني. فقد وصلت شبكة البنوك العمومية إلى 1093 وكالة و فرع في ديسمبر 2007، بينما البنوك و المؤسسات المالية الخاصة لم تبلغ إلا 196 وكالة مقابل 152 وكالة سنة 2006. لكن مؤشرات مستوى الوساطة البنكية تبقى دون مستواها المسجل في الدول المتوسطة

1 Aroudj.H. (2015).Ibid. p291.

المجاورة للجزائر بحيث بلغت نسبة القروض إلى الاقتصاد سنة 2007 إلى 54,6 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، بما في ذلك الديون غير الناجمة المعاد شراؤها من الخزينة العمومية عن طريق إصدار سندات.¹

3. التطهير المالي بين 2005-2007 عن طريق إعادة شراء الديون على المؤسسات العمومية غير المهيكلة و/ أو المحلة بمبلغ كلي يساوي 231,2 مليار دينار. بحيث بلغ مبلغ التطهير المالي الإجمالي 1240,6 مليار دينار.

فخلال سنة 2008، قامت الخزينة بتسبيق مبلغ 273,7 مليار دينار من مبلغ السندات الإجمالي المقيم ب 959,4 مليار دينار.²

ارتفاع مردودية المصارف الخاصة عن مردودية المصارف العمومية في الفترة الممتدة بين 2006-2008، حيث يبقى هذا المؤشر متباينا بين مجموعتي المصارف العمومية و المصارف الخاصة.

فقد ارتفعت نسبة مردودية الأموال الخاصة (ROE :return on equity) للمصارف العمومية، و في الجدول المحدد في الأسفل توضيح الفرق بين ROE للمصارف العمومية و ROE بالنسبة للمصارف الخاصة خلال ثلاث سنوات 2006، 2007، 2008.

الجدول 4. 3: نسب مردودية الأموال الخاصة في كل من المصارف العمومية و الخاصة. (الأرقام بالنسب المئوية)

2008	2007	2006	ROE
25,01	23,64	17,41	البنوك العمومية
25,60	28,01	23,40	البنوك الخاصة

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2009

فمن خلال الجدول نلاحظ أن المردودية في البنك العمومية تحسنت ب 6,2 نقطة سنة 2007 ، أما فيما يخص البنوك الخاصة فقد تحسنت بقوة سنة 2007 ب 4,6 نقطة و انخفضت سنة 2008 ب 2,4 نقطة. لكن في الإجمالي نلاحظ أن مردودية البنوك الخاصة أحسن من نظيرتها العمومية.

4. تحسن السيولة المصرفية في فترة 2007-2008 في ظل نمو محدود في فرص التوظيف في العمليات مع الزبائن، بإعادة جزء من نشاط المصارف و خاصة العمومية منها، نحو العمليات مع المؤسسات المالية خصوصا مع بنك الجزائر.³

¹، بنك الجزائر. (2008). تطورات الوضعية النقدية و المالية في الجزائر، ص 5. الموقع الإلكتروني:

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/intervention_apn_ar.pdf

² بنك الجزائر. (2009). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ص 130. الموقع

الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf>

³ بنك الجزائر. (2009). مرجع سبق ذكره، ص 136.

5. من أجل ضمان سلامة و صلابة النظام البنكي، يقوم كل من بنك الجزائر اللجنة المصرفية بإجراء رقابة دائمة على البنوك و المؤسسات المالية، لتقييم المخاطر وفقا للمعايير الدولية. و بفضل تحديث أنظمة الدفع و تحسين أنظمة المعلومات تمكن النظام البنكي الجزائري من متابعة أفضل للمخاطر بسبب امتصاص التأخر في تصريحات البنوك و المؤسسات المالية عن المخاطر العملياتية و النقائص المسجلة في القطاع. و في سنة 2007 تم القيام بنوع جديد من الرقابة الذي مس نظامي الدفع ARTS و ATCI ، و الذي يمثل أو عملية تفتيش لهذين النظامين. بحيث مست هذه العملية على وجه الخصوص التنظيم و الإجراءات، استمرارية العمليات و أمنها و كذلك التحكم في الحوادث و عمليات الرفض. كما شهدت البنوك و المؤسسات المالية خلال نفس السنة الرقابة على وضع جهاز مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب حيز التطبيق. و في مرحلته الأولى مس هذا الجهاز ثمانية بنوك.

6. تطور نشاط المؤسسات المالية، حديثة النشأة في الجزائر بشكل أسرع في 2008 أكثر من السنوات الماضية، بحيث تطورت مجموع ميزانياتها سنة 2008 لتبلغ 82,58 مليار دينار بعدما كانت قيمتها 60,7 و 41,7 مليار دينار خلال 2007 و 2006 على التوالي.

7. إنشاء نظام استشاري "على الخط" على مستوى المصارف في الفترة الممتدة بين 2004-2008 . بحيث انتهت هذه العملية بالنسبة لكل المصارف سنة 2006. و قد تقرر خلال سنة 2008 تأسيس مركزية جديدة للمخاطر تشمل القروض الممنوحة للمؤسسات و الأفراد التي لا تكون قائمة على عتبة للتصريح. و يتعلق الأمر بمركزية تشمل جزء للقروض الموزعة على الأعوان الاقتصاديين غير الماليين (المؤسسات و الأفراد) و جزء للقروض الموزعة و التي لم تسديدها في تاريخ الاستحقاق. و ستكون هذه المركزية متطابقة مع المعايير الدولية في هذا المجال.¹

المطلب الثالث: تقييم النظام المصرفي الجزائري في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2019

بعد أزمة الرهن العقاري التي زعزت النظام المالي الأمريكي و انتقلت العدوى إلى باقي دول العالم بسبب التقليل من الحواجز بين الأسواق الوطنية و الدولية، تحولت هذه الأزمة من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية حادة. و بعدما كانت أزمة محلية اكتست طابع العالمية و تضررت منها كل اقتصاديات دول العالم، لكن فيما يخص الاقتصاد

1 بنك الجزائر. (2009). مرجع سبق ذكره، ص 143.

الجزائري فقد تضرر بطريقة غير مباشرة و ذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية و أيضا ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة بالإضافة إلى أسعار السلع الاستهلاكية. لكنها لم تمس مباشرة أو بطريقة ملاحظة النظام البنكي و المالي الجزائري بسبب عدم تعامله مع الأسواق المالية الدولية.

و حسب التقارير السنوية لبنك الجزائر، فإن عشرية 2000 تميزت بقوة بفوائض السيولة المصرفية على مستوى السوق النقدي، الذي كان نتيجة لارتفاع إيرادات المحروقات. أما سنة 2009 فتميزت بانكماش ضئيل للسيولة المصرفية. و كان ذلك نتيجة لانخفاض إيرادات المحروقات. أما سنة 2010 ارتفعت قليلا السيولة المصرفية.

و على عكس الدول الناشئة التي سجلت تقلص في القروض الموجهة للاقتصاد الراجع للأزمة المالية العالمية، سجلت الجزائر ارتفاع في نسبة القروض الممنوحة من طرف البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر للمؤسسات و الأفراد، سواء بصفة مباشرة أو عن طريق الاستثمار في السندات المصدرة من طرف المؤسسات بنسبة 15,6 % سنة 2010. أما حصة القروض المتوسطة و طويلة الأجل فقد بلغت نسبة 59,9% سنة 2010 مقابل 57,2% سنة 2009 من طرف المجمعات البنكية.

كما ساهم ارتفاع الودائع تحت الطلب و لأجل ب 12,5 % سنة 2010 مقابل انخفاض ب 8,2 % سنة 2009 ، في تعزيز أكثر لقدرة رؤوس الأموال القابلة للاقتراض التابعة للبنوك و وضعية جيدة للسيولة¹.

و تميّز القطاع المصرفي سنة 2010 بصلابته المعتبرة سواء من ناحية تطور نشاطه أو فيما يتعلق بمردودية رؤوس أمواله (Return on Equity) و مردود أصوله (Return on assets).

و أخيرا، عززت التدابير الجديدة المتعلقة بقانون النقد و القرض في 2010 مهام بنك الجزائر في مجال الإشراف و الرقابة البنكية و أسندت له صلاحيات جديدة في مجال الاستقرار المالي. فيضع لمسأته الأخيرة لجهاز التنقيط الجديد للبنوك و المؤسسات المالية، من زاوية رقابة أفضل للمخاطر المصرفية (إشراف موجه حول المخاطر)².

و في سنة 2012 تم استكمال مشروع إنشاء نظام التنقيط المصرفي، و هي طريقة إشراف موحدة مستوحاة من طريقة « CAMELS » و من أحسن الممارسات الدولية مرتكزة على تقييم مؤشرات أداء و ملاءة المؤسسات المالية، و قد تم تطبيقها، كمرحلة

1 بنك الجزائر. (2010). التقرير السنوي للتطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2010. ص5 الموقع الإلكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/intervention_25082010_ar.pdf

2 بنك الجزائر. (2010). مرجع سبق ذكره. ص ص6-7.

تجريبية، على مستوى مصرفين من الساحة. اليعمم على العديد من البنوك خلال السنتين 2013 و2014.

إذن بعد الآثار الجسيمة التي خلفتها الأزمة العالمية و التي امتدت جذورها إلى كل دول العالم و التي دامت عدة سنوات، شهد النظام المصرفي خلال الفترة ما بعد الأزمة إلى يومنا هذا عدة أحداث و تغييرات و ذلك من أجل الصمود أمام الأزمة و إمكانية التصدي لها. و ذلك بفضل سلسلة من الإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر إزاء البنوك و المؤسسات المالية، من حيث المراقبة و الإشراف و تحديد مركزية المخاطر التي تم التطرق إليها في السابق. و قد حققت المؤسسات المالية و البنوك خلال هذه الفترة انخفاض في حجم السيولة السيولة و كذا حجم الودائع لكنها عرفت ارتفاع في حجم القروض الموزعة على الاقتصاد.

و فيما يلي يمكن عرض أهم التطورات للسيولة المصرفية منذ 2009 إلى غاية 2017.

الجدول 4.4: السيولة المصرفية خلال الفترة 2009-2010 الوحدة بمليارات الدينار الجزائري

السنوات	حصص السيولة
2009	2447,36
2010	2549,71
2011	-
2012	2876,26
مارس 2013	2865,94
جوان 2013	2542,49
2014	2731
2015	1833
ديسمبر 2016	821
ديسمبر 2017	1381
جوان 2018	1546

المصدر: إعداد الباحثة من خلال تقارير بنك الجزائر للفترة 2009-2018.

من خلال الجدول نلاحظ أن حصص السيولة المصرفية كانت في ارتفاع منذ سنة 2009 إلى غاية مارس 2013 لتخفض في جوان 2013 و تعود للارتفاع سنة 2014 لكنها استمرت بالانخفاض بشدة خلال الفترة 2015-2017 و بنسب متفاوتة من سنة إلى أخرى و هي على التوالي: 48,99% ، 123,2% ، 60,3%.

نلاحظ أن الانخفاض كان أقوى سنة 2016 ، أما سنة 2018 ارتفعت نسبة السيولة في بداية السنة بعد اعتماد التمويل غير التقليدي للخرينة العمومية من طرف بنك الجزائر.

1 بنك الجزائر (2013). التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2012 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013 ص.17 الموقع الإلكتروني: [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/APN_2013.pdf)

[algeria.dz/pdf/interventions/APN_2013.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/APN_2013.pdf)

حيث أدى ذلك إلى انتقال النظام المصرفي من عجز في السيولة إلى فائض في السيولة. وقد لجأ بنك الجزائر في جانفي 2018 بإعادة تفعيل امتصاص السيولة التي سمحت بتعقيم فوائض السيولة بلغ متوسطها 275 مليار دينار جزائري. و فيما يتعلق الأمر بالقروض و حجم الودائع فيمكن أن نوضح تطورهما خلال نفس الفترة في نفس الجدول.

الجدول 4.5: تطور فائض الودائع و القروض خلال الفترة 2009-2018 الأرقام بملليارات دج(نهاية الفترة)

السنوات	مجموع الودائع المجمعة	مجموع القروض الممنوحة
2009	5146,4	3085,1
2010	5712,1	3266,7
2011	6733,0	3724,7
2012	7238,0	4285,6
2013	7787,4	5155,5
2014	9117,5	6502,9
2015	9200,7	7275,6
2016	9079,9	7907,8
ديسمبر 2017	1023,2	8877,9
جوان 2018	11073	9408,1

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير بنك الجزائر للسنوات: 2011، 2015، 2017

الشكل 4.1: تطور الودائع بالدينار و القروض الداخلية (قروض على الاقتصاد و ذمم صافية على الدولة)



Source : rapport de La banque d'algerie. (2016).Chapitre VI intermeditation et

ومن خلال الجدول و المنحنى السابقين نلاحظ تطور كل الودائع المجمعة و القروض الممنوحة للاقتصاد. فبعد الانخفاض الملاحظ للودائع إلى غاية سنة 2013، بدأت في الارتفاع بين السنوات 2014، 2015 لتتخفف سنة 2016 و بعدها ترتفع سنة 2017. و كان هذا الارتفاع ناجم عن الودائع تحت الطلب للمؤسسة الوطنية للمحروقات التي استرجعت ديونها من الخزينة العمومية المقدرة ب 452 مليار دج. و حسب تقارير بنك الجزائر أن الودائع المجمعة من طرف البنوك العمومية أكبر من تلك المجمعة من طرف البنوك الخاصة، بحيث بلغت حصة البنوك العمومية من الودائع نسبة 85,8%،

لكن حصة البنوك العمومية من الودائع كانت في ارتفاع مستمر و بنسب أكبر من تلك المتعلقة بالبنوك العمومية.

أما فيما يخص القروض فنلاحظ أنها في تزايد مستمر عكس الودائع لكنها في السنوات الأولى منذ 2007 كانت مبالغ القروض الممنوحة إلى اللاقتصاد أقل بكثير من الودائع المجمعة حتى سنة 2013 حيث بدأت تتقارب معها و في 2016 فاقت مبالغ القروض مبالغ الودائع و هذا ما يبينه المنحنى. و كالعادة تبقى البنوك العمومية هي المهيمنة في سوق القرض المصرفي، بحيث بلغت حصتها 86,8% مقابل 13,2% بالنسبة للبنوك الخاصة.

كما أن هيمنة القروض المصرفية فيما يخص التمويل الشبه الكلي للاقتصاد بنسبة 98,2% كان بسبب عدم تنمية الأسواق المالية.

أما فيما يخص هيكل القطاع المصرفي فنجد دائما البنوك العمومية هي التي تهيمن على القطاع فيما يخص انتشارها و توزيعها على مستوى القطر الوطني و الجدول المبين في الأسفل يوضح تطور وكالات و شبائيك الوكالات للبنوك العمومية والخاصة و كذا المؤسسات المالية خلال الفترة الممتدة بين 2009-2017

الجدول 4.6: وكالات و شبائيك البنوك والمؤسسات المالية

السنوات	الوكالات		
	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	المؤسسات المالية
2009	1072	-	1324
2010	1077	-	1367
2011	1083	274	1426
2012	1091	301	1478
2013	1099	313	1499
2014	1113	325	1525
2015	1123	346	1557
2016	1134	355	1577
2017	1145	364	1604

المصدر: من إعداد الباحثة حسب إحصائيات بنك الجزائر في تقاريره السنوية للسنوات المذكورة بالنسبة للسنتين 2009 و 2010 لم يتم التفرقة بين عدد وكالات البنوك الخاصة و المؤسسات المالية و ذلك حسب إحصائيات بنك الجزائر.

ففي سنة 2009 كان عددها 252 ليرتفع سنة 2010 إلى 290 وكالة. من خلال الجدول الذي يظهر تطور وانتشار وكالات و شبائيك البنوك العمومية و الخاصة و كذا المؤسسات المالية نلاحظ أنه في تزايد مستمر منذ 2009 إلى غاية 2017. مع ملاحظة أن عدد وكالات البنوك العمومية أكبر من عدد البنوك الخاصة و كذا المؤسسات المالية و هذا ما يبرهن هيمنة البنوك العمومية على نظراتها. كما أن هذا التطور ناتج عن ارتفاع عدد البنوك بين 2009 إلى غاية 2017، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الزبائن في كل نواحي الوطن هذا ما يستدعي فتح وكالات و شبائيك في هذه النواحي ليلبي حاجيات الزبائن.

فقد بلغ عدد البنوك و المؤسسات المالية 26 مصرفا خلال سنتي 2009 و 2010 بعدما كان 30 مصرفا سنة 2003. و تقسم كما يلي: ستة بنوك عمومية، أربعة عشر بنكا خاصا، و الباقي يمثل الهيئات المالية (منها ثلاثة عمومية و إثنان منها عبارة عن شركة الإيجار و واحدة الباقية هي تعاضدية التأمين الفلاحي).¹

ليرتفع عدد البنوك سنة 2011 إلى 27 مصرفا، مقسما كما يلي: ستة بنوك عمومية، أربعة بنكا خاصا، ثلاثة هيئات مالية منها 2 عمومية، ثلاثة شركات للإيجار منها 2 خاصة، أخيرا تعاضدية التأمين الفلاحي.²

و ابتداء من 2012 إلى غاية يومنا هذا ارتفع عدد البنوك و الهيئات المالية إلى 29 مصرفا موزعة كما هو مبين أعلاه لكن التغيير مس شركات الإيجار التي ارتفعت إلى خمس شركات مما يعني فتح شركتين جديدتين للإيجار.³

و من ناحية أخرى فإن مستوى الصيرفة أيضا شهد تطورا ملحوظا خلال الفترة المدروسة، و ذلك من زاوية عدد الحسابات المفتوحة من طرف المصارف لصالح زبائنها و كذا من طرف مراكز الصكوك البريدية.

أما مؤشر نسبة إجمالي أصول قطاع المصارف* /إجمالي الناتج الداخلي، أيضا كان في تطور مستمر خلال نفس الفترة.

و الجدول التالي يوضح تطور مستوى الصيرفة و نسبة إجمالي أصول قطاع المصارف/ PIB.

السنوات	مستوى الصيرفة	%قطاع المصارف / PIB
2009	1,73 حساب لكل شخص	73,1%
2010	2,5 حساب لكل شخص	66,6%
2011	2,6 حساب لكل شخص	62,6%
2012	2,6 حساب لكل شخص	61,7%
2013	2,7 حساب لكل شخص	62,1%
2014	2,91 حساب لكل شخص	69,9%
2015	2,93 حساب لكل شخص	75,8%
2016	2,95 حساب لكل شخص	74,4%
2017	غير متوفرة	74,9%

¹Rapport annuel de la banque d'Algérie(2010). Site :https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_2010/chapVI_2010.pdf

²Rapport annuel de la banque d'Algérie(2011). Site :https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2013/chap6_2013.pdf

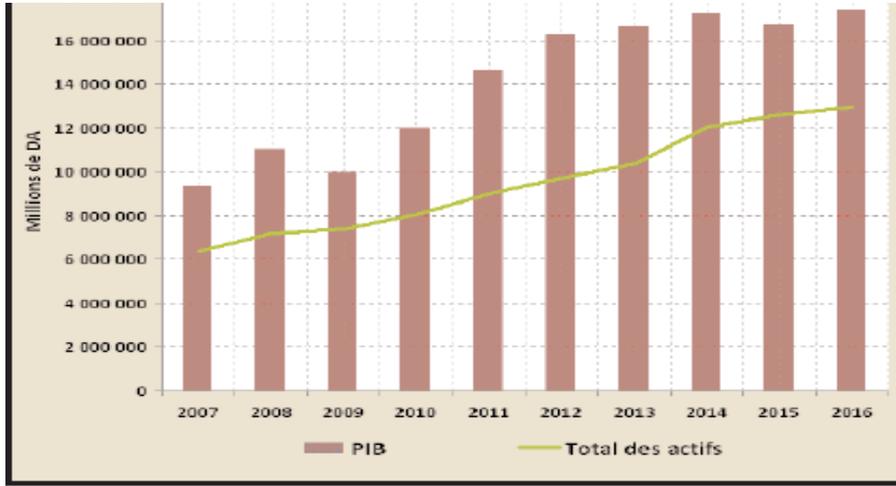
³, Rapport annuel de la banque d'Algérie(2011). Site :https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2012/chap6_2012.pdf.

*البنوك العمومية و الخاصة و المؤسسات المالية.

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير بنك الجزائر للفترة 2009-2017

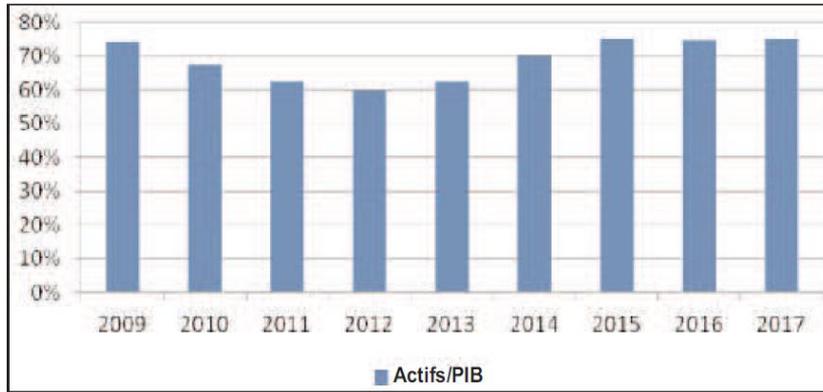
و يمكن أن نوضح ذلك في المنحنيين التاليين، الأول إلى غاية سنة 2016 و الذي يبين تطور لـ PIB و مجموع الأصول الإجمالية للمصارف، أما الثاني فيوضح تطور النسب حتى 2017.

الشكل 4.3: التطور المقارن لإجمالي الناتج الداخلي و مجموع الأصول المصرفية من 2007-2016



Source : <https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2016.htm>. P 59.

الشكل 4.2: تطور الأصول المالية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي خلال: 2009-2017



Source : <https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2017.htm>. P 54

و كل هذه المؤشرات العامة توضح مدى تحسن مستوى الوساطة المصرفية تدريجيا من منظور تطور الشبكة، عدد الحسابات، الودائع المجمعة و القروض الموزعة. غير أنها تبقى دون المستوى الذي بلغته البلدان المتوسطة المجاورة للجزائر.

المبحث الثالث: واقع و آفاق النظام المصرفي الجزائري في ظل الشمولية المالية

من خلال المبحث السابق تعرفنا على أهم التطورات و التحولات التي شهدتها النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و هذا بسبب ما أفرزه انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق من جهة، و تأثيرات المحيط العالمي المتمثلة في الشمولية المالية و محدداتها من جهة أخرى. و في هذا المبحث سنتناول أهم الإجراءات و الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية محاولة التكيف و الاندماج في المحيط العالمي.

المطلب الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و التحرير المالي و المصرفي

لقد كان النظام المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات و بعد الاستقلال مباشرة يتميز بمركزية و إدارة القرارات الاقتصادية و المالية. تهميش و إهمال دور و أهمية القطاع البنكي، الذي كان يتميز بضعف الأداء و نقص الاحترافية و المهنية المصرفية. و كل ذلك كان بسبب سياسة الكبح المالي « Répression » المنتهجة من طرف السلطات المعنية على البنوك المحلية و المتمثلة في: تحديد معدلات الفائدة المدينة و الدائنة، تحديد معدلات الفائدة للقروض حتى تتحكم في توزيع القروض بين القطاعين الخاص و العام، غلق المجال المصرفي أمام إنشاء بنوك خاصة أو فتح المجال أمام دخول البنوك الأجنبية من أجل تدعيم المنافسة داخل السوق المصرفية، فرض الاحتياطات الإجبارية على البنوك العمومية.

لكن بعد قرار السلطات العمومية تغيير النموذج الاشتراكي في تسيير النظام الاقتصادي الذي ورثته بعد الاستقلال و انتهاج نموذج جديد يعتمد على آليات و قوانين السوق و يتمشى مع المتطلبات الحديثة آل و هو اقتصاد السوق. و قد تجسدت نية السلطات على التغيير في قانون النقد و القرض الذي جاء ببرنامج لإصلاحات شاملة لكل الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و النظام المصرفي بصفة خاصة.

فقانون النقد و القرض يعتبر فلسفة الإصلاح الاقتصادي و منه الإصلاح المصرفي، فقد ظهرت في طياته أفكار و قوانين لإعادة إصلاح النظام المصرفي أخذا بعين الاعتبار مبادئ و أسس العولمة المصرفية (المالية) التي تحققت عبر برنامج التصحيح الهيكلي. و كما تطرقنا في الفصل السابق هناك إجراءات و أهداف سعى لتحقيقها قانون النقد و القرض من بينها إعادة النظر في علاقة البنوك مع المؤسسات الاقتصادية العمومية. كما حمل هذا القانون في أوامره المبينة في الجريدة الرسمية مجموعة من التعديلات التي مست معدلات الفائدة و إنشاء البنوك الخاصة و فتح فروع مصرفية أجنبية.

أولاً: التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة

ابتداءً من سنة 1990 في إطار الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي، اعتمدت السلطات النقدية سياسة التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة متبعة في ذلك منهج ماكينون و شاو في تحرير القطاع المالي، و قد كان الهدف الرئيسي من تحرير معدلات الفائدة في الجزائر هو إعطاء أحسن تعويض للادخار بغرض تعبئته و توجيهه نحو تمويل الاستثمار من جهة، و إجبار المؤسسات على عقلنة سلوكها بإعطاء الاقتراض تكلفته الحقيقية من جهة أخرى و الجدول في الأسفل يبين لنا تطور معدلات الفائدة و التضخم خلال الفترة: 1990-2002¹

الجدول 4. 8: تطور معدلات الفائدة* و التضخم خلال الفترة الممتدة 1990-2002

السنوات	معدلات التضخم	معدل إعادة الخصم	معدلات الفائدة البنكية		معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع
			على القروض %	على الودائع %	
أفريل 1990	17,9	7-10,5	15-16%	12-14	سالبة
أكتوبر 1991	25,9	11,5	17,5-20,5	12-16	سالبة
أكتوبر 1992	31,7	11,5	15-20	12-16	سالبة
أكتوبر 1993	20,5	11,5	15-20	12-16	سالبة
أفريل 1994	29,8	15	18-25	16,5-18	سالبة
ديسمبر 1995	29,8%	14	19-24	16,5-18	سالبة
ديسمبر 1996	18,7	13	17-21,5	16,5-18	سالبة
ديسمبر 1997	5,7	11	9,0-13,0	6-7	موجبة
ديسمبر 1998	5,0	9,5	8,5-12,5	8,5-12	موجبة
ديسمبر 1999	2,6	8,5	8,5-11,5	8,5-10	موجبة
ديسمبر 2000	0,3	6,0	8,5-11,2	7-8,5	موجبة
ديسمبر 2001	4,2	5,5	8,0-11	5,5-6,75	موجبة
ديسمبر 2002	1,4	5	7-9	3,75-5,5	موجبة

المصدر: غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 10.

حسب شاو وماكينون، فإن معدلات فائدة حقيقية موجبة تؤدي لى زيادة مؤسسات الادخار. و ما تم ملاحظته ارتفاع في معدلات الفائدة في مرحلة ما بعد التخطيط و الذي صاحبها ارتفاع في معدلات التضخم، و هذا ما جعلها تنخفض ابتداءً من 1998 موازاتاً مع معدل التضخم و هذا بعد تطبيق السلطات النقدية سياسات نقدية صارمة من أجل التحكم في الكتلة النقدية.

¹ غالم عبد الله. (2014). مرجع سبق ذكره، ص 150.
*معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي - معدل التضخم

ثانيا: خطوات تحرير القطاع البنكي

مع بداية التسعينيات و مع ظهور قانون النقد و القرض، خطت السلطات الجزائرية أول خطوة لتحرير نظامها المصرفي، من خلال انفتاحه على العالم الخارجي و تكيفه مع شروط و توصيات المؤسسات المالية الدولية التي أجبرت السلطات الجزائرية على تحرير اقتصادها و خاصة النظام المالي. و هذا ما أدى بالجزائر للسماح بإنشاء بنوك خاصة محلية و السماح للأجنبية بفتح فروع لها في الجزائر.

و لكن بالرغم من وجود بنوك خاصة و انتشارها في مناطق لا بأس بها من القطر الوطني، إلا أن البنوك العمومية لا زالت تهيمن على النشاط المالي و المصرفي و خصوصا في مجال التمويل و الحصول على المدخرات، و هذا ما بيناه في المبحث السابق من خلال وكالات عدد البنوك العمومية و شبابيكها. و كذا القروض الموزعة من طرفها و الودائع المجمعة إذا ما قارنها بالبنوك الخاصة و المؤسسات المالية. و من الأسباب التي لم تساعد على تحقيق منافسة عادلة بين ما هو ملك للدولة و ما هو ملك للخواص المحليين أو الأجانب نذكر منها:¹

- أ. يعتبر القطاع البنكي في الجزائر حديث النشأة حيث ان معظم البنوك الخاصة ظهرت سنة 1998؛
- ب. اعتماد البنوك الخاصة على تمويل التجارة الخارجية على حساب تمويل المؤسسات المنتجة؛
- ت. فقدان الثقة في القطاع البنكي الخاص الوطني خصوصا بعد فضيحة كل من بنك الخليفة و تصفية البنك الصناعي التجاري سنة 2003؛

مع العلم أنه تم سحب الاعتماد من سبعة مصارف و مؤسستين ماليتين منذ 2003 و هي على التوالي: خليفة بنك، المصرف التجاري و الصناعي الجزائري، الشركة الجزائرية للبنك مونا بنك، أركو بنك، جينرال ميديتيرانيال، ليوني بنك، ألجيريان أنترناشيونال بنك، إضافة إلى الريان بنك. هذا و بعد أن بلغ عدد البنوك و المؤسسات المالية إلى غاية هذه السنة 30 مؤسسة، أصبحت الساحة المصرفية تقتصر على 17 بنكا منها سبعة بنوك عمومية (واحدة منها ذات رأس مال مشترك) و 5 مؤسسات مالية و هذا ما تم الإشارة إليه في المبحث الثاني.

¹ غالم عبد الله . (2014). مرجع سبق ذكره، ص-ص: 152-153.

و بعد هذه الفصائح المالية للبنوك الخاصة استعادت السلطات المالية و النقدية صلاحياتها للتدخل في التنظيم المصرفي و التدخل في الأنشطة المصرفية، مع تقوية نظام الإشراف و الرقابة على النظام البنكي.

ثالثا: الآثار المتوقعة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على النظام المصرفي الجزائري.

يمكن تقسيم مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة « OMC » إلى عدة مراحل: فمنذ أن كانت هذه المنظمة تحت تسمية الاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية و التجارة « GATT » طلبت الجزائر الانضمام إلى هذه المنظمة العالمية ، و شرعت بالقيام بمجموعة من المفاوضات والإجراءات القانونية و التنظيمات، و من جهتها المنظمة العالمية للتجارة قامت بمجموعة من التحقيقات و الدراسات و قدمت اقتراحات و شروط للحكومة الجزائرية حتى يمكنها أن تقبل كدولة عضو في المنظمة. و بالمقابل قامت الجزائر بمجموعة من التعديلات على مستوى النصوص التشريعية و التنظيمية و باشرت في الإصلاحات الهيكلية على مستوى كل القطاعات و من أهمها القطاع المصرفي و ذلك ليتماشى الاقتصاد الجزائري مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة ، لكنها لحد الآن لم تلق أي رد أو استجابة من طرف هذه الأخيرة.

و كان الرد السلبي على طلب الجزائر للانضمام لعدة أسباب من بينها:

أ. احتكار المصارف العمومية للنشاط المصرفي، أما المصارف الخاصة ما زالت تبحث عن حصصها في السوق المصرفي، أما المصارف الأجنبية فلم تستقر في المجال المصرفي؛

ب. ثقل الوضعية الحالية للمصارف بالديون و المقدرة ب 1274 مليار دج أي حوالي 15 مليار دولار ، و هذا الأمر لا يسمح لها بالدخول في مجال المنافسة نظرا لضعف إمكانياتها التنظيمية، و عدم متانة مراكزها المالية و هي أحد مطالب لجنة بازل عام 1997. و في هذا الصدد لجأت السلطة الوصية إلى إبرام عقد مع الاتحاد الأوروبي لتطبيق سياسة التوأمة ، التي تعني تولى مصرف أجنبي تقديم مساعدة لمصرف جزائري بغرض عصرنته، وفقا لما جاءت به اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.¹

ت. تردد السلطات الوصية في خوصصة المصارف العمومية، بالرغم من اختيار مصارف معينة لهذه العملية من طرف الخبراء الدوليين بعد عملية التقييم.

1 خنفوسي عبد العزيز. مرجع سبق ذكره. ص.ص : 207-208.

بالإضافة إلى بعض الاختلالات الأخرى التي ميزت النظام المصرفي الجزائري و التي لا تتناسب مع المعايير الدولية للأنشطة المصرفية و التي هددته بعدم قدرته على تبني اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية.

لكن عملية انضمام الجزائر الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و تحرير خدماتها المصرفية كانت بين مؤيد و معارض، لكن مع ضرورة اتباع الآليات الممكنة لتحقيق الكفاءة على مستوى المصارف الجزائرية.

و لقد اختلفت التوقعات حول انعكاسات هذه الاتفاقية على النظام المصرفي الجزائري، يترتب عنها مجموعة من الإيجابيات و السلبيات.

1.3 الآثار الإيجابية: و التي تتمثل في العناصر التالية:

أ. تعزيز المنافسة داخل السوق المصرفية الذي ينتج عنه تحسين الأداء المالي و التسويقي للمصارف العمومية ، من خلال تطوير و تحسين نوعية الخدمات المصرفية و تخفيض التكاليف هذا ما يؤدي إلى الرفع من كفاءة القطاع المصرفي؛

ب. رفع مستوى أداء و إدارة المخاطر، و اختيار أفضل الوسائل و الأدوات لحل الأزمات المصرفية و المالية؛

ت. الاستفادة من نقل المعرفة و التكنولوجيا الحديثة لتنويع و عصرنة الأدوات المصرفية و تطوير نظم و أساليب العمل في المجال المصرفي و المالي؛

ث. تحفيز الحكومة الجزائرية على تجسيد فعلي للإصلاحات المصرفية الواردة في قانون النقد و القرض، خصوصا في مجال الإشراف و الرقابة المصرفية حتى تتمكن من التماشي مع متطلبات الشمولية المالية.

2.3 الآثار السلبية: أما الجوانب السلبية لهذه الإتفاقية فهي:

أ. التخوف من المنافسة غير المتكافئة مع المصارف الأجنبية، بسبب عدم تهيئة المصارف العمومية من ناحية حجم رؤوس الأموال و محدودية أحجامها، و تدني خدماتها مقارنة مع المصارف الأجنبية؛

ب. يعني تحرير تجارة الخدمات المصرفية تسويق لخدمات متطورة مرتبطة بمنتجات مصرفية أكثر تعقيدا و ذات أخطار مالية و مصرفية عالية بإمكانها

التأثير على السياسة الاقتصادية للدولة في مجالات الرقابة على النقد و السياسة الائتمانية و احتياطي الصرف..... إلخ

ت. نظرا لما يتطلبه تحرير الخدمات المصرفية من إطارات مصرفية ماهرة و مؤهلة و قدرة على التكيف مع متطلبات المرحلة الراهنة و المستقبلية، فهذا سيكلف الدولة و القطاع المصرفي نفقات طائلة للحصول على الخبرة و المعرفة الفنية للنشاط المصرفي؛

ث. الانعكاس السلبي على استمرارية الوصاية على المنتجات المصرفية العمومية بعد رفع الحماية الحكومية عليها بسبب شروط المنظمة العالمية للتجارة الخاصة بعدم تفضيل المنتجات المصرفية الوطنية.

و للتقليل من السلبيات و تعظيم الإيجابيات على النظام المصرفي الجزائري وضع استراتيجية لمواجهة تحرير الخدمات المصرفية متبعا الآليات التالية:¹

أ. التحول إلى المصارف الشاملة ذات الخدمات المتنوعة و المتطورة كخطوة نحو مواجهة المنافسة المصرفية العالمية، و يتطلب ذلك العمل على عدة مستويات سواء على مستوى الدولة أو الحكومة أو على مستوى الجهاز المصرفي في مجموعة، أو على مستوى الجهاز المصرفي في مجموعة أو على مستوى البيئة الداخلية لكل مصرف التي تتطلب تنوع الخدمات المصرفية و تحسين جودتها، و إدارة الموارد بكفاءة لتحقيق أهداف الربحية و تقليل المخاطر؛

ب. الاستعداد و الإعداد الجيد للدخول بقوة في التعامل مع المستحدثات المصرفية الحديثة المتمثلة في المشتقات و العقود المستقبلية و عقود الاستثمار مثل: عقود الاختيار، مقايضة الأوراق المالية و المبادلات، عمليات المقايضة الالكترونية داخل المصارف؛

ت. تقوية قاعدة رأسمال المصارف الجزائرية، و زيادة عمليات الاندماج المصرفي للوقوف في وجه المصارف الأجنبية المنافسة؛

ث. تقوية شبكة المعلومات المصرفية، و وضعها في صورة متكاملة و تكاملية إقليميا و عالميا؛

ج. تقوية مهارات العاملين بالمصارف، و ذلك بإعداد الإطارات المصرفية على مستوى عالمي، و تطوير نظم الإدارة من خلال نظم تدريبية متطورة، و تطوير

1 خنفوسي عبد العزيز. (2016). مرجع سبق ذكره، ص-ص 212-213.

أدائهم في مجال استيعاب المستجدات، و تطوير الصناعة المصرفية، و الاستعانة بالخبرات المحلية و الأجنبية في هذا المجال؛

ح. تعزيز دور بنك الجزائر في مرحلة تحرير الخدمات المصرفية من حيث القدرة الإشرافية و التنظيمية و الرقابية.

المطلب الثاني: واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل الاندماج المصرفي و الخصوصية

مع دخول مؤسسات مصرفية أجنبية إلى الساحة المصرفية الجزائرية، أصبحت البنوك العمومية ملزمة بأن تزيد من ديناميكيته، و تعيد النظر في طرق و أساليب إدارتها و تسييرها حتى تكون مؤهلة و ذات كفاءة بأن تمارس نشاطها المصرفي وفقا للمعايير المصرفية العالمية، و تكون قادرة على مواجهة منافسة بنوك قوية تتمتع بالخبرة المصرفية العالية و التكنولوجيا الحديثة و الخدمات المصرفية ذات الجودة العالية. و حتى تتمكن من الانتقال من تحرير الاقتصاد و تعميق الأسواق المحلية إلى تحرير حركة رؤوس الأموال، و القابلية الكاملة للتغيير من نظام منطوي على نفسه إلى نظام منفتح على الأسواق المصرفية الخارجية و العالمية، عليها أن تتبنى بعض الاستراتيجيات و الآليات و التي من بينها: الاندماج المصرفي و خصوصية القطاع العمومي.

أولاً: النظام المصرفي الجزائري و الاندماج المصرفي

لم يحدث أي اندماج مصرفي على مستوى القطاع المصرفي الجزائري بالرغم من وجود بنوك عمومية و خاصة أجنبية التي يمكنها أن تساعد على تعزيز مكانة البنوك العمومية وسط السوق المحلية و العالمية من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة و الكفاءات البشرية في مجال الصيرفة الإلكترونية و الخبرات الفنية و التقنية في مجال التسيير المصرفي. و هذا يجعلها أيضا تقوم بأعمال البنوك الشاملة.

لكن هناك مجال واحد تمت فيه عملية الاندماج المالي و ليس المصرفي لأنه تم بين البنوك العمومية و شركات التأمين في شكل التأمين المصرفي « Bancassurance » و هذه أول عملية من نوعها تمت على مستوى البنوك العمومية. حيث يتم التأمين في عدة مجالات من طرف البنوك العمومية فقط و ليس الخاصة، خصوصا في مجال التجارة الدولية و في حالة السفر إلى دول أجنبية حيث يتم التعامل بالعملات الصعبة و في هذه الحالة يتم التأمين على الأسفار عند القيام بعملية التحويل إلى العملة الصعبة.

1.1 بنك التأمين من حيث القانون المصرفي

فمن خلال قانون النقد و القرض المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي يحدد قوانين التنظيم المصرفي كما حدد العمليات و الأنشطة التي يمكن للمؤسسات المالية و المصارف القيام بها على غرار العمليات التقليدية: كالأشتراك، الشراء التسيير، حفظ و بيع الأوراق الالمالية و كل المنتجات المالية.

فإنه يحدد و يعرف عمليات التأمين المصرفي. هي التي تكمل العمليات البنكية، و المتمثلة في كل العقود التي تشكل امتداد للأعمال البنكية، كالضمان المقدم في حال فقدان بطاقة بنكية، أو تجمع مبلغ الحساب المصرفي في حال وفاة صاحبه، أو بيع ضمانات التي تصاحب اتفاقية القرض.¹

أما بيع منتجات التأمين الأخرى التي ليس لها علاقة بالعمليات البنكية كضمانات تعويض الأعباء الطبية و تأمين السيارات من قبل البنوك لا يتم إلا بعد الحصول على موافقة صريحة من السلطات المالية و النقدية.

لقد نصت المادة 53 من القانون 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 على إمكانية ممارسة نشاط التأمين المصرفي.

و بعد هذا القانون صدر أمران تنفيذيان لتنظيم هذا النشاط و هما: الأمر 153-07 الصادر في 22 ماي 2007 و الأمر 60 الصادر في 06 أوت 2007. فالأول وضع الشروط و الظروف اللازمة لتوزيع منتجات التأمين من قبل البنوك و المؤسسات المالية و شبه المالية و شبكات التوزيع الأخرى. أما الثاني هو الذي يحدد منتجات التأمين التي يمكن توزيعها، و تسمح هذه التعديلات الجديدة بتكثيف شبكة توزيع التأمين، و تحسين معدل تغطية سوق التأمين و كذا الوصول إلى عملاء البنك.²

2.1 اتفاقيات بنك التأمين بين البنوك الجزائرية و شركات التأمين:

فبعد الإصلاحات التي تمت على مستوى قطاع التأمين، فقد شهدت سنة 2008 نقلة نوعية لقطاع التأمين. خصوصا بعد سماح المشرع الجزائري للشركات الفرنسية الدخول إلى السوق الوطنية. فكان الهدف الأساسي من وراء هذا الإصلاح الوصول إلى أفضل مردودية لشبكة الوكالات و كذلك تحفيز النشاط و تقوية الأمن المالي لشركات التأمين، و ذلك من خلال إندماج البنوك العمومية و الخاصة مع شركات التأمين التي

1 نبيل قبلي و نقماري سفيان.(2012). التأمين المصرفي في الجزائر بين النظرية و الواقع، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العلمي و آفاق التطوير – تجارب الدول- جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، ص-ص: 13-14.

2 شرطي نسيم.(2015). التأمين المصرفي كنموذج للابتكار في الخدمات. العدد 4 من المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، ص-ص: 70-94
*فرع لمجمع BNP paribas.

تعتبر جزء من المؤسسات المالية في إطار التأمين المصرفي. فقد شهد هذا الاندماج الفريد من نوعه في الجزائر مجموعة من الاتفاقيات بين مجموعة من البنوك و شركات التأمين الخاصة و العمومية و هي كالتالي:¹

أ. اتفاقية شراكة بين الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و شركة كارديف

الجزائر (CNEP - Banque et Cardif-eldjazair*) التي تمت في 25 مارس 2008 في الجزائر العاصمة في إطار التأمين المصرفي، من خلاله يتم بيع منتجات شركة التأمين عبر CNEP. ففي المرحلة الأولى قامت Cardif-eldjazair بتطوير منتجات مصممة خصيصا لعملاء هذا البنك كمنتجات خاصة بالتقاعد أو تلك التي تغطي التأمين على القروض. و من جهته قام الصندوق بوضع شبكة تتكون من 206 وكالة و عملائه تحت تصرف شركة كارديف الجزائر، مقابل الاستفادة من تكوين لموظفيه و من خبرات الشركة الفرنسية مقابل الحصول على عمولات.

ب. اتفاقية الشركة الجزائرية للتأمين و بنك التنمية المحلية (SAA & BDL)

دائما و في إطار التأمين المصرفي تم التوقيع على الاتفاقية بين الطرفين في 19 أبريل 2008 و التي كان محورها الأساسي التسويق لمنتجات SAA - المتمثلة في التأمين على الأشخاص و تأمين السكن- عبر شبابيك BDL.

ت. اتفاقية SAA مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR، و في سلسلة الاتفاقيات التي أبرمتها شركات التأمين مع مجموعة من البنوك، أبرمت SAA اتفاقية أخرى مع بنك BADR في 20 أبريل من نفس السنة. حيث شملت هذه الأخيرة توزيع منتجات الشركة المتمثلة في التأمين على المخاطر المتعلقة بالزراعة.

ث. هناك اتفاقيات أخرى متمثلة في: CAAR مع BNA و CPA، CAAR و CAAT مع BEA، شركة السلامة للتأمين مع بنك البركة.

فالاندماج المصرفي ضروري لمواكبة العولمة المصرفية، و السبب في عدم تطبيقه على مستوى النظام البنكي الجزائري على غرار الدول العربية التي كانت تسعى إلى ذلك بخطى سريعة هو هيمنة القطاع العمومي على القطاع الخاص بفضل القوانين التي تحكم هذا الأخير.

لكن على السلطات الوصية أن تسارع إلى تطبيق عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك العمومية و البنوك الأجنبية التي تمتلك الخبرات و الكفاءات الضرورية لتنمية

1 شرطي نسيمية (2015). مرجع سبق ذكره.

النظام المصرفي الجزائري حتى يتمكن من منافسة البنوك الخاصة و أيضا يمكنه من التحول إلى البنوك الشاملة بدلا من التخصص في مجالات التمويل.

ثانيا: خصوصية البنوك العمومية في الجزائر

إن المشاكل و النقائص التي عانت و لا زالت تعاني منها البنوك العمومية الجزائرية كانت مبررا كافيا لإصلاحها و تأهيلها و تحسين آدائها من أجل تعزيز مكانتها عربيا و عالميا. فمن بين الآليات و الاستراتيجيات التي تساعد النظام المصرفي الجزائري على ذلك، و ترفع من كفاءة مؤسساته المصرفية العمومية هي فتح رأس مالها أمام رأس المال الأجنبي و خصوصتها و هذا ما يساهم في إعادة التوازن إلى السوق المصرفية الجزائرية التي تهيم عليها البنوك العمومية.

فبرنامج الخصوصية في الجزائر لم يكن إراديا من طرف السلطات الوصية، لكن تحت ضغوطات خارجية مارستها الهيئات المالية الدولية على الجزائر.

حيث اقترح صندوق النقد الدولي الإسراع في خصوصية بنكين عموميين يتمتعان بصحة مالية جيدة، كبداية للإصلاح المالي. و إعطاء مهلة خمس سنوات لخصوصية البنوك المتبقية، و بعدها التخلي عن العملية إن كانت غير مجدية.¹

و في إطار برنامج ميديا MEDA المنبثق عن لقاء برشلونة سنة 1995 و المنطلق في سنة 1998 فإن اللجنة الأوروبية ترى بأن النظام المصرفي الجزائري الذي يسيطر عليه القطاع العمومي لا زال يتميز بتدخل الدولة، حيث اعتادت البنوك العمومية على العمل دون مخاطر مع مؤسسات عمومية التي تمنح لها قروض تسدد من طرف الخزينة العمومية و هذا يتنافى مع مبادئ الاقتصاد الحر و يكون عائقا أمام تنمية الاقتصاد الجزائري، بسبب عدم وجود منافسة كبيرة بين المصارف.²

و لوضع نهاية لاحتكار البنوك العمومية التي تهيم بنسبة 90% على السوق المصرفية، و لإقامة منافسة مقبولة و الرفع من نوعية الوساطة المالية في الجزائر. اشترطت العديد من البنوك الدولية إعادة رسملة البنوك العمومية و تطهير محافظها من الديون غير مضمونة الدفع، عن طريق خصوصية ثلاثة بنوك عمومية جزائرية عن طريق فتح رأسمالها: القرض الشعبي الجزائري CPA، البنك الوطني الجزائري BNA، بنك التنمية المحلية BDL.

1 سليمان ناصر. (2006). تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر: الأسلوب و المبررات، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أبريل، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، ص 594.
2 مرجع سابق. ص 594.

فيما يخص CPA فقد تم تقييمه من طرف مكتب استشاري أجنبي في إطار فتح رأسمالها أمام شريك استراتيجي، فقدمت مركزا ماليا مطهرا و ناشطا في قطاعي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة PME/PMI لصالح زبائن خواص.

و قد تم اقتراح BDL للخصوصة لنفس السبب، لأنه يمتلك شبكة مهمة موزعة عبر كل قطر الوطن الجزائريين، و متخصص في قطاع PME و الخواص كما تم تطهير محفظته و دعم أمواله الخاصة.

أما التقرير الذي قدم بشأن BNA فقد اقتصر على التذكير بوجود مؤسسات عمومية كبيرة مدمرة ماليا على مستوى محفظتها، و هو مشكل يمكن تحمله، عن طريق إخلاء ميزانية BNA من هؤلاء الزبائن.¹

بعد الانتقادات التي وجهتها الهيئات المالية الدولية في تقريرها سنة 2004 عن النظام المصرفي الجزائري بصفة عامة و خصوصة البنوك العمومية بصفة خاصة، شرعت السلطات الجزائرية في عملية الخصخصة سنة 2005. بعدها قام صندوق النقد الدولي بتعديل ملاحظته حول عملية الخصخصة في نهاية 2005، و أبدى بلاء حسنا فيما يخص خصوصة القرض الشعبي الجزائري على أنها " جيدة و تقدم حظوظ قوية للنجاح".² و كان هذا بعد المعاينة التي قام بها FMI في إطار مهمته الرسمية الخاصة ببرنامج تقييم القطاع المالي في الجزائر في شهر سبتمبر 2005.

ففي سنة 2007، شرعت الدولة الجزائرية في عملية خصخصة البنك العمومية CPA مع تسليم الوثائق القانونية (عقد الامتياز، اتفاق المساهمين....) إلى البنوك الأجنبية المرشحة في عملية إعادة الشراء لـ 51% من رأس مال هذا المصرف. و في أكتوبر 2007، استلمت البنوك الأجنبية المعنية رسميا الوثائق التي تسمح لها بإعداد العروض التقنية و المالية.

(BNP-Paribas, Stander, Banques Populaires, Sociétés générale, Crédit agricole et citibank)

لكن إلغاء عملية خصخصة المصرف العمومي (CPA) تمت في نهاية 2007 بعد قرار من الحكومة الجزائرية، الذي برر بأثر الأزمة المالية الدولية الذي لم يتم تقييمه

1 Belghersa.A.(2007).Questionnement sur la privatisation Des banques publiques en Algérie, *Revue des Sciences Humaines-Université Mohamed Khider Biskra*, N°11, P-P : 73-90

Site d'internet : <http://www.webreview.dz/IMG/pdf/4-2.pdf>

2 Belghersa.A.(2007). Op. Cit.

آنذاك و بسبب عدم استقرار الأسواق المالية الدولية.¹ لكن لحد الآن بقيت الأسباب في إلغاء هذه العملية غير مفسرة.

إن فشل خصصة القرض الشعبي الجزائري و هو البنك الأول من حيث الأهمية بالنسبة لباقي البنوك عدة مرات منذ 2003، بسبب إصرار الحكومة بالاحتفاظ بنسبة أغلبية أسهمه، و كان هذا خلافا لتوصيات البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، كان سببا للتخلي عن عملية الخصصة نهائيا لباقي البنوك.

تمخض عن قرار الإلغاء عدة انتقادات و اعتقادات حول أسباب و خصائص النظام الاقتصادي الجزائري و المتمثلة في النقاط التالية:

أ. انعدام الوضوح و الشفافية في عالم الأعمال داخل الجزائر؛

ب. تسيير أو تخطيط اقتصادي متسلط؛

ت. شكوك فيما يخص إرادة الحكومة الجزائرية للقيام بعمليات الإصلاح؛

ث. عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي؛

ج. التدخل المطلق للدولة في التنظيم المصرفي؛

ح. إعاقة تنمية النظام المصرفي الجزائري.

بالإضافة إلى مجموعة من الآراء التي تم إبداءها عن هذا الإجراء، فيرى كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، بأن عملية خصصة CPA يمكنها أن تحدث ابتكارات مهمة فيما يخص تنظيمها و سيرها.

و البعض الآخر يرى بأن غياب الأساس الإيديولوجي يفسر ملاحظة بعض الترددات و الشكوك قبل اتخاذ القرار فيما يخص فتح رأس مال بنك CPA أمام رأس المال الأجنبي بنسبة 51 % .

أما توجه الحكومة نحو عدم تجسيد عملية الخصصة على مستوى القطاع العمومي يعتبر من بين الأهداف السياسية أو الخيارات الإيديولوجية، و تعتبر من بين الوسائل التي تساعد على تحقيق استراتيجية عامة لعصرنة النظام المصرفي.

1 Aroudj.H. (2015). Op. Cit, P 291

و يرى بعض المؤلفون و المتخصصون كـ (فوضيل حسام، عبد الكريم نعاس، عبد الرحمان بن خلفه...)، بأن عملية فتح رأس مال CPA أمام رأس مال البنوك الأجنبية يمثل للحكومة نمودجا مميزا، و مثالا لنجاح استراتيجيتها في الخوصصة التي تضفي إليها الشرعية السياسية في مسيرتها و تشجع عمليات أخرى للخوصصة.

و موضوع الخوصصة يعتبر حادثة العصر، و يندرج ضمن آليات إصلاح النظام الاقتصادي. كما أن الخوصصة تمكن السلطات النقدية تجنب بعض التكاليف التي تحملتها من أجل التطهير المالي الذي بلغ 672,1 مليار دينار جزائري و إعادة هيكلة بعض البنوك في السنوات الأخيرة من خلال إعادة رسملة قدرت ب 74,4 مليار دينار. كما أن هذه البنوك و حسب تقارير FMI تمتلك حجم مهم جدا من القروض ضعيفة الأداء في محافظها.

أما عن الخبير المالي عبد الرحمان مبتول فهو يؤكد على ضرورة امتلاك خطة الخوصصة المصرفية الجديدة لمقومات الوضوح و الشفافية و التخطيط بعيد المدى و كذا الشفافية المطلوبة. كما أورد — من خلال الملتقى الدولي السادس المتحور حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة-- بأن الشراكة مع بنوك أجنبية هامة ستساعد بشكل كبير في تسوية مشكل المصارف الجزائرية، مضيفا أنه حتى و إن كانت السوق الجزائرية صعبة الاقتحام بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها تبقى من الأسواق الواعدة¹.

لكن بالرغم من عدم خوصصة البنوك العمومية إلا أن النظام المصرفي فتح المجال أمام فروع البنوك الأجنبية التي أصبحت تمارس نشاطها المصرفي في السوق المصرفية الجزائرية بالرغم من محدودية تدخلها، بحيث تمويل فقط 15% من المشاريع الاستثمارية، في حين بلغت نسبة تمويل البنوك العمومية 85% منها.

المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإلكترونية و البنوك الشاملة في الجزائر

أولاً: الصيرفة الإلكترونية على مستوى البنوك الجزائرية

لقد كان القطاع المصرفي أكثر القطاعات و أولها تأثرا بالتقدم التكنولوجي الذي أثر كثيرا على جودة و نوعية الخدمات المصرفية المقدمة، التي أصبحت تتميز بالسرعة و الأداء الجيد و تقليص تكاليف المعاملات المصرفية. فأصبح العميل يتحصل على خدماته بسرعة البرق دون انتقال و باستعمال بطاقات الكترونية تمكنه من القيام بجميع المعاملات المصرفية دون حمل الكثير من النقود.

1 خنفوسي عبد العزيز. مرجع سابق. ص- ص: 145-146.

و من خلال ارتباط الجزائر بشبكة الانترنت عام 1991 من طرف الجمعية (UNIX) الجزائرية بالتعاون مع جمعية العلماء الجزائريين من خلال الاتصال مع إيطاليا. و في سنة 1993 أصبح (CERIST) مركزا للأبحاث و المعلومات العلمية، الموزع الوحيد للدخول إلى الإنترنت أو (ISP)، و هكذا تطور مجال الانترنت إلى أن أصبح يلعب دورا مهما في النشاط المصرفي و ذلك بهدف عصرنه النظام المصرفي الجزائري لمواكبة التقدم التكنولوجي و التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية العالمية، لهذا سعت الحكومة الجزائرية لنقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية. خصوصا و أن النظام المصرفي الجزائري منفتح على الأنظمة المصرفية العالمية التي أصبحت منافسا قويا لها من حيث الخدمات المصرفية المتنوعة و السرعة المقدمة للزبائن و المعتمدة كثيرا على التكنولوجيا الحديثة و خصوصا البطاقات الإلكترونية، بالإضافة إلى إمكانية إقباله على اندماج فعلي في النظام الاقتصادي العالمي.

و في إطار تحسين الخدمات المصرفية الجزائرية و تسهيل التعاملات النقدية ما بين البنوك الجزائرية، تم إنشاء شركة مساهمة تضم ثمانية بنوك عمومية (بنك الجزائر، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي)، سنة 1995 حيث تقوم بصناعة البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب و طبع الإشارات السرية وفقا للمقاييس الدولية، و نشأت هذه الخدمة بموجب عقد مبرم بين شركة المساهمة و شركة ساتيم (Société algérienne SATIM (d'automatisation des transactions) الذي يحدد إجراءات آجال التسليم، و عمليات ربط الموزعات الآلية مع شركة ساتيم عن طريق شبكة اتصال X25- DZ PAC التي تسمح بعمليات السحب سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.¹

و سنة 1997 قامت شركة ساتيم بإنشاء شبكة نقدية إلكترونية بين البنوك و تغطي الإصدارات المتعلقة بالبطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محلياً مما مكن البنوك المحلية والأجنبية من سحب الأموال باستخدام الموزع الآلي مباشرة.² لكن بالرغم من التطورات التي حدثت في مجال الصيرفة الإلكترونية عالمياً وعربياً، و الدعم المالي الذي تلقتة الجزائر من البنك العالمي لتنمية هذا القطاع و المقدر ب 16 مليون دولار أمريكي، إلا أنه بقي محدوداً على مستوى النظام المصرفي الجزائري ولم

1 سنوسي علي. (2016/2015). مواضيع مختارة في مقياس ندوة بنكية، مطبوعة جامعة محمد بوضياف مسيلة، ص: 95. موقع الإنترنت:

http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facsegc/wp-content/uploads/2017/02/CT%C3%A9A9lch_Et_S%C3%A9A9minaire_bancaire.pdf

2 مرجع سابق. ص: 95.

يصل إلى المستوى المطلوب. لكن هناك بعض المجهودات قامت بها السلطات الوصية الجزائرية من أجل تحديث أنظمة و أدوات الدفع . و سيتم التطرق إليها:

1.1 تحديث أنظمة الدفع:

سيتم تلخيص مختلف أنظمة الدفع و السحب التي تم تحديثها من قبل البنوك الجزائرية و المتمثلة فيما يلي:

1.1.1 نظام التسوية الإجمالية الفورية:

تم تحديده بمقتضى المرسوم رقم 04—05 الصادر في 13 أكتوبر 2005 و هو عبارة عن نظام دفع ما بين البنوك لمبالغ كبيرة و مستعجلة تفوق عشرة ملايين دينار، و يتم من خلاله تسوية هذه المبالغ في وقت حقيقي و بصفة مستمرة و فورية.¹

و يعرف أيضا على انه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي و مستمر، تنفيذ أوامر التحويل الدائنة و يوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للبنوك،² و يهدف هذا النظام إلى ما يلي:

أ. مساهمة المعايير و المقاييس الدولية في مجال مخاطر الدفع و تأهيل القطاع المصرفي؛

ب. تخفيض مخاطر الدفع، و تقليص المدة بين البنوك؛

ت. ضمان الأمان و السرعة في المبادلات طبقا لمقاييس دولية؛

ث. تلبية مختلف احتياجات مستعملي الدفع الإلكتروني؛

ج. ترقية نظام الدفع الجزائري إلى مستوى ملائم للمقاييس الدولية في سير مخاطر السيولة؛

ح. تسوية عمليات البطاقة البنكية في وقت حقيقي.

و قد تزايد عدد المعاملات المالية من خلال نظام التسوية الإجمالية في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2008-2017. حيث بلغت 314375 عملية سنة 2014 بعدما كانت 195175 سنة 2008. أما خلال سنة 2017 فقد عالج نظام ARTS 339227 عملية من أجل مبلغ إجمالي يقدر ب 99896,3 مليار دج مقابل 328404 عملية من أجل مبلغ 201692,3 مليار دج سنة 2016، بحيث ارتفعت قليلا بنسبة 3,3 % من

1 سنوسي علي. مرجع سابق. ص 96.

2 زبير عياش و سمية عبابسة. (2016). الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة و تطوير البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، المجلد أ، ص.ص. 339-357.

3 زبير عياش و سمية عبابسة. مرجع سابق.

حيث الحجم و انخفضت كثيرا من حيث المبالغ بنسبة 50,5% ، و كان ذلك بسبب الانخفاض الشديد في العمليات المتعلقة بالسياسة النقدية.¹

2.1.1 نظام المقاصة الإلكترونية:

بعدما كان نظام المقاصة يدويا و يعتمد على أساليب قديمة، و نظرا لسلبياته فيما يخص تسوية الشيكات التي كانت تتعرض للسرقة أو الضياع، تم تحديد من خلال المرسوم رقم 06-05 الصادر في 15 ديسمبر 2005 نظام مقاصة إلكتروني بين البنوك و المؤسسات المالية يقوم بتسوية المعاملات ومعالجتها عن بعد و ذلك تحت إشراف بنك الجزائر. و يسمح هذا النظام الآلي بما يلي:²

- ✓ تقليص آجال التحصيل بالمقارنة بالعمليات التي يقوم بها كل بنك؛
- ✓ ضمان أمن التبادل و تفادي حدوث مشاكل محاسبية؛
- ✓ حسن تسيير السيولة النقدية بين البنوك بشكل أفضل؛
- ✓ تحكم بنك الجزائر في مراقبة الكتة النقدية.

و قد كان نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات ATCI مكملا لنظام التسوية الإجمالية RTGS. و قد دخل حيز التنفيذ في 15 ماي 2006 و هو يسمح بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية SCANNERS ، و الوسائل المدرجة في هذا النظام هي: الشيكات، التحويلات المالية التي تقل عن مليون دج، الأوراق التجارية، الدفع بالبطاقات البنكية.

و حسب التقارير السنوية لبنك الجزائر، أن هناك تطور لاستخدام نظام المقاصة الإلكترونية خلال الفترة الممتدة بين 2008-2017 حيث بلغ عدد العمليات التي تمت من خلال هذا النظام 20750 مليون عملية سنة 2014 في حين وصل هذا العدد 9,32 مليون عملية سنة 2008. و من الملاحظ بأن نسبة الشيكات في المعاملات المالية هي الأكبر بالرغم من انخفاضها في الفترة الأخيرة مقارنة مع نسبة عمليات البطاقة في المعاملات الكلية التي شهدت هي الأخيرة تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة من نفس الفترة.³

1 Rapport La banque d'algérie. chapitre VI :intermediationetinfrastructure bancaire. P : 69. Site internet :https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2017/chap6_2017.pdf.

2 سنوسي علي. مرجع سابق، ص 96.
3 زبير عياش و سمية عبابسة. مرجع سابق.

و في سنة 2017 قام النظام ATCI بمعالجة حجم 22,9 مليون عملية بقيمة 18 753,8 مليار دج مقابل 21,0 مليون عملية بقيمة 17 639,5 مليار دج سنة 2016، بحيث ارتفع الحجم بنسبة 9,3% و المبلغ ب 6,3%¹.

و في سنة 2017 بقيت دائما نسبة الشيكات و التحويلات عن طريق المقاصة هي المهيمنة في هذا النظام، بحيث بلغت 36,2% و 49,8% على التوالي من الحجم الإجمالي لأدوات الدفع المتبادلة. لكن دائما تبقى البطاقات البنكية هي الأقل استعمالا في هذا النظام. و خلال هذه السنة تم الترخيص للشروع في النشاط لأربعة و عشرون تاجر في شبكة الإنترنت «web-marchands»، مما يسمح لحاملي البطاقات المصرفية (بطاقات ما بين المصارف) بالدفع عبر الإنترنت. و لقد لقي هذا النوع من الدفع خلال سنة 2017، رواجاً واسعاً و قبولا كبيرا لدى حاملي هذه البطاقات، بفضل التسهيلات التي يوفرها الدفع عن بعد. و الجدول في الأسفل يوضح نشاط نظام المقاصة الالكترونية خلال سنة 2017

الجدول 4.9: نشاط نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض خلال سنة 2017

الحجم بمليون عملية و القيمة بملابير الدينارات				
طبيعة العملية	الحجم	القيمة	نسب من حيث الحجم (%)	نسب من حيث القيمة (%)
الصكوك	8,300	17370,058	36,17	92,62
الأوراق التجارية	0,220	401,125	0,96	2,14
التحويلات	11,426	946,098	49,79	5,04
الإقتطاعات	0,006	3,378	0,02	0,02
المعاملات عبر البطاقات المصرفية	2,994	33,093	13,05	0,18
مجموع العمليات عبر المقاصة	22,946	18753,752	100,00	100,00
المتوسط الشهري في 2017 (12 شهر)	1,912	1562,813		
المتوسط اليومي في 2017 (251)	0,091	74,716		

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2017: https://www.bank-ofalgeria.dz/pdf/rapport_2017arabe.pdf

3.1.1 الصيرفة على الخط في الجزائر:

تعتبر الصيرفة على الخط من بين مظاهر الصيرفة الالكترونية، و هذا الإطار عملت الجزائر على تطبيق هذا النوع من الخدمة في السوق المصرفي الجزائري، لكن إمكانيات و قدرات المصارف الجزائرية لم تسمح بذلك، و من هنا جاءت فكرة إنشاء مؤسسة تساعد المصارف على تقديم هذا النوع من الخدمات و هي شركة " الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية (Algérie E-Banking Service : AEBS) التي تم إنشاؤها في جانفي من سنة 2004، من خلال اتفاقية شراكة بين المجموعة الفرنسية Diagram-Edi الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية و أمن تبادل البيانات المالية

1 Rapport la Banque d'algérie. Op. Cit. P 70.

2 التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017. الفصل السادس: الوساطة المصرفية و البنية التحتية للقطاع المصرفي. ص: 94.

مع ثلاث مؤسسات جزائرية: MAGACT Multimédia ، Soft Engineering ومركز البحث في الإعلام العلمي و التقني (CERIST)، لتتأسس على إثره شركة مختلطة تسمى¹ و التي تهدف إلى تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر. و تقوم هذه الشركة بتقديم خدماتها المتعلقة بالمصارف عن بعد و تسيير و أمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك و المؤسسات المالية باختلاف أصناف زبائنها بتقديم تشكيلة من الخدمات بدرجة عالية من الأمن و السلامة في أداء العمليات².

و قد أنشئت هذه الأخيرة لتحقيق هدف أساسي هو تلبية حاجات المؤسسات المالية باقتراح برمجيات تقدم خدمات عن طريق برمجيات متعددة (Des progiciels) . و قد أبرمت معها عدة بنوك عقود من أجل تقديم خدماتها عن طريق الإنترنت و نذكر منها: CPA في نوفمبر 2005 لتزويد البنك بخدمات Diagram EDI، و عقد مع بنك

BNP-Paribas في نوفمبر 2005 لتزويده بخدمات Diagram E-Banking³.

2.1 تحديث أدوات الدفع في الجزائر:

لقد تم تأسيس شركة SATIM و هي شركة تأدية الصفقات البنكية المشتركة و النقدية عام 1995 برأس مال 267 مليون دينار جزائري من أجل تحديث أدوات الدفع و تسيير و تطوير التعاملات النقدية ما بين البنوك في الجزائر، و ذلك من خلال ترقية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في المجال البنكي. فأدوات الدفع المعنية بالتحديث هي:

1.2.1 الشبكة النقدية المشتركة RMI:

من نتائج النظام النقدي المشترك بين البنوك الذي تم إطلاقه سنة 1996 من طرف شركة ساتيم، إرساء شبكة RMI التي تتضمن حضيرة الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB ، موزعة على كامل شبكة الوكالات البنكية و البريدية التي تستعمل شبكة الاتصالات DZ-PAC تهدف من خلاله إلى تحقيق القبول التام لجميع البطاقات المصدرة في جميع الصرافات الآلية الموجودة على كامل التراب الوطني، كما تقوم بمعالجة عمليات السحب المرتبطة بالبنوك الأعضاء و كذا التحويلات المالية المرتبط بعمليات المقاصة الناتجة عن عمليات السحب⁴.

و من خلال الجدول في الأسفل سيتم عرض تطور عدد الصرافات الآلية خلال الفترة 2002-2015.

1 رحيم حسين و هواري معراج. مرجع سابق، ص 329.

2 زبير عياش و سمية عبابسة. مرجع سابق، ص:351-352.

3 زبير عياش و سمية عبابسة مرجع سابق ، ص: 352.

4 زبير عياش و سمية عبابسة. مرجع سابق ، ص: 353.

الجدول 4. 10: عدد الصرافات الآلية في الجزائر خلال: 2002- 2015

السنوات	2002	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الصرافات الآلية	150	544	574	636	648	543	475	539	570

المصدر: زبير عياش و سمية عباسية حسب satim rapport annuel 2002-015

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الصرافات الآلية في تزايد مستمر إلى غاية 2012 و 2013 حيث عرفت انخفاضا معتبرا لترتفع من جديد سنتي 2014 و 2015.

2.2.1 البطاقات البنكية:

من بين الوسائل الحديثة للدفع التي شرعت البنوك الجزائرية في استعمالها عوضا عن الوسائل التقليدية و من أجل مسايرة الأحداث و التطورات التكنولوجية على مستوى النشاط المصرفي، البطاقات المصرفية التي شرعت في استعمالها بعض البنوك الجزائرية و هي البنك الخارجي الجزائري و القرض الشعبي الجزائري سنة 1989 و ذلك قبل إنشاء شركة ساتيم.

لكن بعد إنشاء شركة ساتيم و في سنة 2003 من شهر أفريل أبرمت هذه الأخيرة عقدا مع شركة فرنسية Ingenico data Systems من أجل تعميم النقد الإلكتروني في البنوك الجزائرية و قد تم إصدار أول بطاقة للدفع دولية خلال الثلاثي الأول من سنة 2014. و من أهم البطاقات المستعملة من قبل البنوك الجزائرية يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول 4. 11: أنواع البطاقات الإلكترونية واستخدماتها

أنواع البطاقات	البطاقات المحلية		البطاقات الدولية
	البطاقة العادية	البطاقة الذهبية	Visa gold
استخداماتها	تمنح لفئة عملاء البنوك الذين لا يتجاوز دخلهم حدا معينا، يختلف من بنك إلى آخر.	تعتبر كامتياز يمنحه البنك لفئة العملاء الذين يتجاوز دخلهم مبلغا معينا.	هي بطاقة تمنحها هيئة عالمية "فيزا" من خلالها يمكن حاملها من التسوق عبر الإنترنت في أي مكان من العالم و تحويل الأموال إلى البائع عن طريق إرسال المعلومات البنكية عبر البريد الإلكتروني بشكل مشفر، لكنها عملية تتميز بالبطء في الإجراءات.
		يكون رصيدهم أكبر أو يساوي 1500 يورو و يقدر سقف السحب لهذه البطاقة ب 500 يورو في اليوم.	

لكن البطاقات المصرفية في الجزائر لاتستخدم إلا في إطار سحب النقود أكثر من الدفع و الجدول في الأسفل يوضح ذلك خلال الفترة 2010-2013.

الجدول 4. 12: عدد استخدامات البطاقات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2013

السنوات	2010	2011	2012	2013
عدد عمليات السحب	3763775	5271326	4582279	5280881
عدد عمليات الدفع	1805	5299	7729	7732
عدد عمليات طلب الرصيد	306707	677374	492840	473409

المصدر: زبير عياش وسمية عباسية حسب rapport Annuel Satim, 2014

نلاحظ أن حجم عمليات الدفع بالبطاقة المصرفية يحتل مكانة ضعيفة في مجموع العمليات المصرفية بالبطاقة الالكترونية أمام عمليات السحب التي تحتل الصدارة في ذلك و تليها عمليات الإطلاع على الرصيد التي انخفضت في نفس السنة التي انخفض فيها عدد الصرافات لآلية مثلها مثل عدد عمليات السحب، هذا راجع إلى عدة أسباب سيتم التطرق إليها في العناوين اللاحقة.

ثانيا : واقع البنوك الشاملة في الجزائر

نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها البنوك الشاملة داخل القطاع المصرفي و بما أنها عاملا أساسيا من عوامل التنمية المالية و المصرفية، كان التوجه نحو هذا المسار من بين أولويات الإصلاح المصرفي الجزائري و أضفى للقطاع المصرفي الحركية الكبيرة. فصدر قانون النقد و القرض الذي ألغى مبدأ التخصيص الوظيفي الذي ميّز البنوك العمومية قبل التسعينيات، كان دافعا قويا للبنوك حتى تنوع في خدماتها و أنشطتها، غير أن الواقع العملي يثبت عكس ذلك بأن البنوك لا زالت تنتهج نفس السياسات و التوجهات السابقة مما عرقل مسيرتها نحو مواكبة الصيرفة الشاملة.

و من هنا يمكن أن نعرض أهم الخدمات المصرفية التي تميز الصيرفة الشاملة و مدى تأثير البنوك العمومية بمستجدات الصناعة المصرفية و تطبيقها لخدمات البنوك الشاملة.

1.2 خدمة التأجير التمويلي:

لقد تم تناول التمويل التأجيري في قانون النقد و القرض 90-10 الصادر سنة 1990 في المادتين 112، 116، بحيث المادة الأولى تناولت تعريف التمويل التأجيري، أما المادة الثانية فأشارت إلى إمكانية البنوك و المؤسسات المالية القيام بهذا النشاط بالإضافة إلى مجموعة من الأنشطة و هذا ما تم الإشارة إليه في العناصر السابقة من نفس الفصل. لكن لم يتم تطبيق هذه الخدمة على أرضية الواقع على مستوى بعض البنوك و المؤسسات المالية إلا في 10 جانفي 1996 بمقتضى الأمر رقم 96-09. و من بين الشركات المالية التي تمارس هذا النشاط، أولا شركة سلام و هي أول شركة تأجير أنشئت سنة 1997 في الجزائر بمقتضى الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10/10/1996 الخاص بالاعتماد الإيجاري و كانت نتيجة لعقد شراكة بين CNMA BANQUE ب90% و الشركة القابضة الميكانيكية ب 10% التي انسحبت 19/12/1999.

و بعدها شركة القرض الإيجاري العربي للتعاون « Arab Leasing Corporation ALC » التي تم اعتمادها من طرف بنك الجزائر في ديسمبر 2001 و تم تأسيسها من طرف سبعة مساهمين: بنك المؤسسة المصرفية الجزائر 34%، الشركة العربية للاستثمار

25%، المؤسسة المالية الدولية 07%، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط 20%، ديجيمكس 09%، الجيمتكو 4,99%، رحمون اسماعيل 0,001%.

و بادر بنك البركة الجزائري سنة 2006 بإجراء مفاوضات مع الشركة الدولية للإيجارة و الاستثمار * لتنتج عن ذلك "شركة للإيجارة المالية" استجابة لمتطلبات السوق الجزائرية و حاجيته الاقتصادية، و تماشيا وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.¹

2.2 نشاط التوريق المصرفي

يعتبر مفهوم التوريق جديدا في الجزائر، و الذي يعرف على أنه تنازل مؤسسة مالية أو بنك عن كل أو جزء من محفظة ذممها العقارية إلى شركة إعادة التمويل العقاري (SRH). بحيث تحول هذه الذمم إلى سندات و توظف على مستوى السوق المالي.²

و صدر أول قانون تشريعي في الجزائر فيما يخص توريق القروض الرهنية سنة 2006 بأمر رقم 05-06، و بدأ حيز التنفيذ سنة 2007. و تكون SRH مؤهلة لتنفيذ هذه العملية. و ما يشار إليه في هذا المجال بأن هذه الشركة قامت بإعادة تمويل محافظ الذمم العقارية المقدمة من طرف BDL في الفترة الممتدة بين 2001 و 2006 من أجل مبلغ يقدر ب 8,5 مليار دج. و تتم عملية التوريق على مرحلتين:

أ. تنازل هيئة عن ذممها ببيعها إلى هيئة التوريق؛

ب. قيام هذه الهيئة بإصدار أوراق مالية قابلة للتفاوض في السوق المالي ممثلة للقروض الرهنية.

فقد تم إنشاء مؤسسات التوريق المتمثلة في شركة إعادة التمويل العقاري SRH وفقا للقانون رقم 05-06 بقرار من هيئة سوق الأوراق المالية، حيث حصلت المصارف العمومية و الخاصة على تغطية بنسبة 80% من SRH للانطلاق في منح قروض السكن. أما الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط فقد شرع في تطبيق صيغة جديدة للقروض العقارية متمثلة في تقديم قروض رهنية على أساس قيمة الضمان، بشرط أن تفوق قيمة السكن المراد شراؤه 600 مليون سنتيم و يمنح البنك نسبة 5% من قيمة السكن.

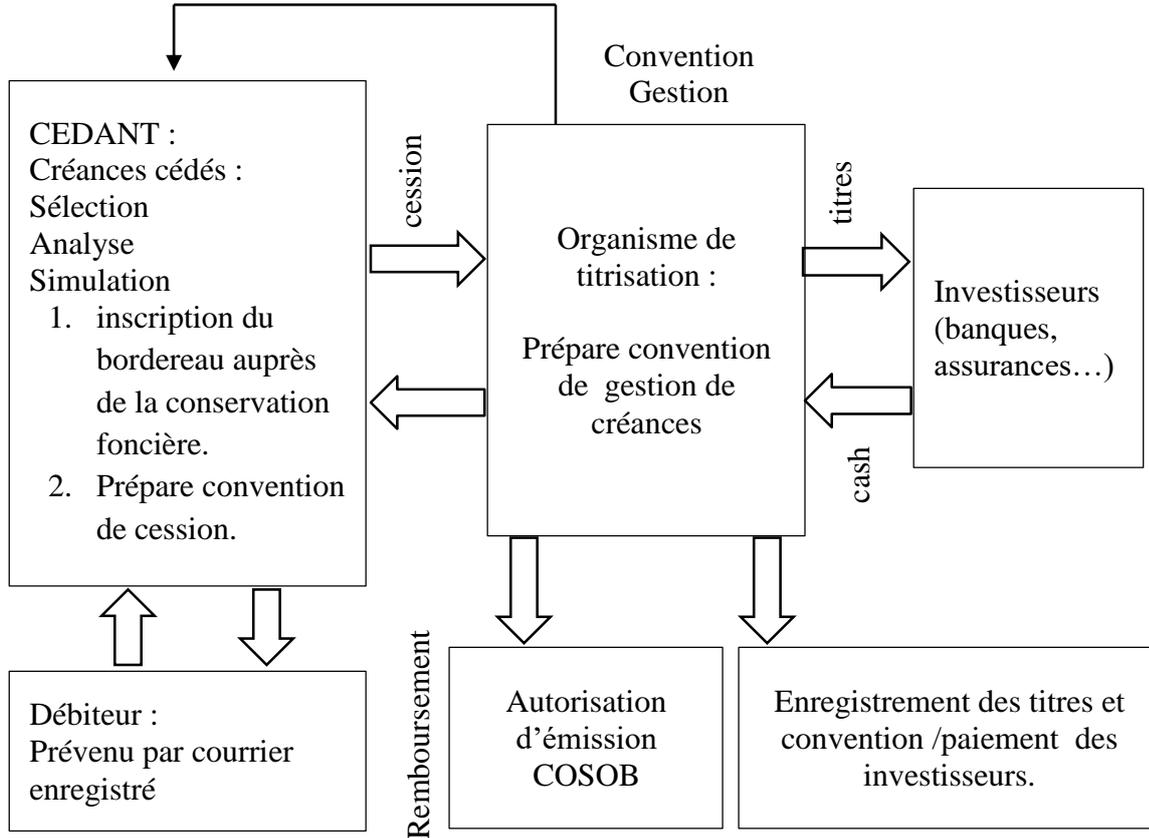
و الشكل 4. 4 التالي يساعدنا على فهم كيفية إجراء هذه العملية في الجزائر و تدخل مختلف المتعاملين الملزمين فيها. فهي إذن تجسد العلاقة الموجودة بين مختلف لمعاملين.

1 سنوسي علي. مرجع سابق ، ص 94.

* تأسست سنة 1999 كشركة استثمارية تلتزم بأنشطة الإيجارة و الاستثمار و الخدمات الاستشارية الإدارية.

2 Beltas.A. (2007). La titrisation (instrument efficace pour la gestion du risque du crédit bancaire).Ed, Legende. P 246.

الشكل 4.4: تقنية التوريق في الجزائر



Source : Beltas .A. (2007). Titrisation, Ed Legende, P 249.

3.2 القروض الشخصية:

لقد شهدت القروض الاستهلاكية تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة مقارنة مع الفترات السابقة، فمثلا بلغت القروض المخصصة للاستهلاك حسب المدير العام للمجموعة المالية سييتيلام الجزائر 70 مليار دينار ما يعادل 70 مليون يورو، أما عن عائدات الأسر فقد قدرت بأكثر من 3000 مليار دج حسب جمعية البنوك و المؤسسات المالية. و ما تم الإشارة إليه فإن قروض الاستهلاك و القروض المصغرة بلغت 30 و 40%، بينما تقدر قروض العقارات التي يمتد أجلها إلى 15 سنة 5% و إضافة إلى ذلك، هناك نشاط التأمين و الصيرفة الالكترونية و هذا ما تم التطرق إليهما في العناصر السابقة.

4.2 الصيرفة البديلة:

فالصيرفة البديلة و المتمثلة في المنتجات المصرفية و المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية تعتبر هي الأخرى من مظاهر البنوك الشاملة، و هذا يتجسد ضمن المصرفين الموجودين في الجزائر و هما بنك السلام و بنك البركة الجزائري، بالإضافة إلى إمكانية البنوك العمومية التقليدية من تبني في الفترة الأخيرة هذا النوع من الصيرفة

1 سنوسي علي. مرجع سابق.

و ممارستها طبقا لما نص عليه القانون، و ذلك من أجل تنويع المنتجات المصرفية و طرح صيغ جديدة من طرف الحكومة لاستقطاب الأموال المتداولة في السوق الموازية بسبب تراجع مداخيل الدولة من العملة الصعبة و عدول الكثير من الزبائن الجزائريين عن وضع أموالهم على مستوى البنوك التقليدية مما جعلها تعاني من نقص في السيولة.

لكن انحصر مجال نشاط المصارف الإسلامية في الساحة المصرفية الجزائرية في مصرفين إسلاميين و محدودية تواجدها، و التي تمثل 2% من مجموع المصارف الموجودة في السوق المصرفية في الجزائر، لم يؤدي إلى عجزها و تراجعها بل العكس فقد تمكنت من فرض نفسها فيما يخص القروض الاستهلاكية (اقتناء السيارات أو السكنات الجديدة) مقابل انحصار الطلب عليها في البنوك الكلاسيكية. فهي تعرف تهاافتا كبيرا على خدماتها، حيث أصبح المواطن الجزائري يفضل الخدمات المصرفية الإسلامية على الخدمات التي تقدمها المصارف الأخرى، التي تتعامل بالفوائد الربوية التي يعتبرها الخبراء السبب الرئيسي في تداول السيولة خارج القنوات الرسمية. و يؤكد الخبراء بأن " إقرار الصيرفة الإسلامية سيدفع إلى الأمام نشاط الادخار و الاقتراض على حد سواء على مستوى البنوك"¹.

فدعما لهذا النوع من الصيرفة، لجأت الجزائر لفتح المجال أمام إنشاء أول مصرف إسلامي البركة كأول خطوة للصيرفة الإسلامية من أجل المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني و تقديم خدمات تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، و بعد فترة طويلة تم إنشاء مصرف آخر جديد في هذا المجال و هو السلام الذي يعتبر ثاني بنك إسلامي في الجزائر يتعامل بمنهجيات مصرفية لا تتعامل بالفائدة.

لكنها واجهت عدة معوقات و مشاكل لم تمكنها من التطور و التنمية مقارنة مع نظيرتها في الدول العربية و حتى الأجنبية. و لعل من أبرزها محدودية السوق من حيث عددها و حجمها و انتشارها في المناطق الداخلية في الجزائر، إلى جانب افتقارها إلى نظام تشريعي و تنظيمي و مؤسسات و بنية تحتية و موارد بشرية و إطارات متمكنة من التعامل بهذه المنتجات، بالإضافة إلى الأطر القانونية و التشريعية الخاصة بالأدوات النقدية الإسلامية، كما أنها تجد صعوبة في الحصول على سيولة على مستوى السوق النقدي بسبب عدم امتثالها للمبادئ التي تسيّر عليها.

و أخيرا استجابت الحكومة لاقتراحات الخبراء بخصوص ضرورة تطوير سوق الصكوك و السندات دون فوائد و ذلك حتى تتمكن من إطلاق هذه المنتجات لدى البنوك العمومية الغائبة عموما في هذا الفرع من الصيرفة، بالرغم من هيمنتها على القطاع المصرفي و المالي بنسبة 87%، و التي يجب أن تشكل ناقلا حاسما لتعميم هذه

1 أنيس نواري.(2017). طرح سنات دون فوائد لأول مرة في الجزائر: " قروض حلال " في البنوك العمومية و الخاصة نهاية 2017، جازيرس، منشور في جريدة النصر في 2017/04/23، العدد 170669. موقع الانترنت:

<https://www.djazairess.com/annasr/170669>

المنتجات و ذلك بسبب الانتشار الواسع لشبكتها عبر التراب الوطني، و هذا يضمن التغطية الكاملة جغرافيا لهذه المنتجات، هذا ما أكده محافظ بنك الجزائر السابق.¹

و تعرف الصكوك بأنها عبارة عن إصدار وثائق رسمية و و شهادات مالية تساوي قيمة حصة شائعة في ملكية ما، سواء كانت منفعة أو حقا أو مبلغا من المال أو ديناً. و تكون هذه الملكية قائمة فعليا أو طور الإنشاء، و يتم إصدارها بعقد شرعي ملتزم بأحكامه. و تعد الصكوك إحدى أبرز التمويلات المستندية الإسلامية الموجهة للمصدرين و السياديين الذين يرغبون في الامتثال للشريعة الإسلامية. و من خلال هذه الصيغة التمويلية فالمستفيد يتحصل على ربح معروف مسبقا بدلا من الفائدة و نسبة المخاطرة تكون شبه منعدمة. و يعتبر طرح القرض السندي في شكل صكوك المعلن عنه من طرف وزير المالية السابق من أهم آليات الصيرفة الإسلامية و أكثرها تداولاً في العالم، كما تعد إنطلاقة فعلية للتعاملات المالية الإسلامية التي تعتبر حلا مناسباً لجمع مدخرات ملايين الأسر الجزائرية التي ترفض التعامل مع البنوك الربوية، و منه تكون مصدراً للسيولة المصرفية و تجنب الدولة الإقتراض من المؤسسات المالية الدولية.

و يؤكد الخبراء على ضرورة استعمال الموارد المالية التي يقديرها المختصون بنحو 40 مليار دولار متداولة خارج القنوات الرسمية، و هو ما يجنب الجزائر اللجوء إلى المديونية الخارجية. و تعتبر آليات الصيرفة الإسلامية هي الحل الوحيد للخروج من هذه الأزمة على غرار الصكوك التي تعد الأداة المصرفية الوحيدة التي تطور الاقتصاد الجزائري و تشكل الخيار الأنسب لاستقطاب الأموال المكتنزة في المنازل، التي تفقد قيمتها الإسمية، و التي يمكن أن تستغل بالمقابل في مشاريع تنموية تحقق أرباحاً طائلة و فوائد لصالح المواطن و الدولة و الاقتصاد.²

المطلب الرابع: تأثير اتفاقية بازل على النظام المصرفي لجزائري

من أجل سلامة و استقرار النظام المصرفي الجزائري و حماية البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية من المخاطر التي كانت و لازالت تهدد أداءها و دورها الحقيقي في الوساطة المالية و وفقاً لمبدأ الربح و التجارة، استوحيت من معايير لجنة بازل للرقابة و الاستشراف على المصارف مجموعة من القواعد للحذر لتطبيقها على البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية.

و من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى واقع النظام المصرفي الجزائري في ظل اتفاقيات بازل الثلاث، و مدى تطبيق القواعد التي حددتها هذه الاتفاقيات على مستوى المصارف الجزائرية.

1 محافظ بنك الجزائر السابق.(2018). تطور الصيرفة البديلة في الجزائر. اليوم البرلماني حول: عصرنة المصارف: إنجازات وآفاق. ص : 2. الموقع : https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat_mo3.htm
2 أنيس نوري. مرجع سابق.

أولاً: اتفاقية بازل I و II و مدى مطابقتها للرقابة و الاستشراف على البنوك الجزائرية

ترجع المعالم الأولى للتنظيمات الحمائية في الجزائر إلى قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في أبريل 1990 الذي يعتبر الإصلاح الأبرز في النظام المصرفي الجزائري، حيث تبنت السلطات النقدية في الجزائر من خلال هذا القانون التوصيات و قواعد الحيطة و الحذر التي جاءت بها اتفاقية بازل الأولى للرقابة المصرفية الصادرة سنة 1988. فقد ألزم القانون من خلال بنك الجزائر و اللجنة المصرفية كل المصارف و المؤسسات المالية على ضرورة الالتزام بالمعايير الخاصة بالتنسيق (règles prudentielles de gestion) الخاصة بضمان السيولة و القدرة على الوفاء اتجاه موفري رؤوس الأموال-المودعين- و ضرورة احترام كفاية رأس المال و تنوع المخاطر. و قد حدد بنك الجزائر مجموعة من التعليمات و القوانين التي تنص على تغطية المخاطر و ترجيحها، التأمين على الودائع، نسبة الملائمة المصرفية أي معدل كفاية رأس المال.

1.1 أنواع المخاطر المصرفية و معيار تقسيمها:

1.1.1 أنواع المخاطر المصرفية و ترجيحها:

يحدد الأمر التنظيمي رقم 03/02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2002 طبيعة المخاطر التي يمكن أن تواجهها البنوك و المؤسسات المالية و المتمثلة في: خطر القرض، خطر معدل الفائدة الإجمالي، خطر السوق، خطر عملياتي، خطر السيولة، خطر التركيز، الخطر القانوني، خطر التركيز، خطر عدم المطابقة.¹

و قد تضمنت التعليمات رقم 94-74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 و المتعلقة بتحديد قواعد الحماية للبنوك و المؤسسات المالية، نظام خاص بتقييم المخاطر المحتملة عن طريق ترجيح لمستوى الأخطار بين 0% إلى 100% و الجدول في الأسفل يوضح لنا نوع الأخطار و أوزان الترجيح.²

الجدول 4. 13: أوزان ترجيح المخاطر بالبنوك الجزائرية حسب التعليمات 74 - 94

معدل الترجيح أنواع المخاطر	100%	20%	5%	0%
-قروض للعملاء • محفظة مخصومة • قرض إيجاري • حساب مدين -قروض إلى الأشخاص -سندات المساهمة و التوظيف ماعدا تلك	• حسابات عادية • توظيفات	-مساهمات في هيئات القرض الموجودة في الخارج: • حسابات عادية • توظيفات	-مساهمات في بنوك و مؤسسات مالية موجودة في الجزائر: • حسابات عادية • توظيفات	-ذمم على الدولة و ما شابهها: • سندات الدولة • سندات أخرى مشابهة لسندات على الدولة • ذمم أخرى على

1 المادة 2 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47 المؤرخة في 29 غشت 2012 .

موقع الإنترنت: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2012/A2012047.pdf>

2 المادة 11، من التعليمات رقم 94-74 الصادرة عن بنك الجزائر الموقع [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10_5.htm)

[algeria.dz/html/legist10_5.htm](https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10_5.htm)

المتعلقة بالبنوك و المؤسسات المالية - موجودات ثابتة	• سندات المساهمة و التوظيف لهيئات القرض الموجودة في الخارج	• سندات المساهمة و التوظيف للبنوك و هيئات القرض الجزائرية	الدولة -ودائع في بنك الجزائر
---	--	---	------------------------------

المصدر: المادة 11 من التعليمات 74-94 الصادرة سنة 1994

2.1.1 تقسيم و تغطية المخاطر:

حسب المادة 02 من التعليمات 74-94، و حسب الفقرتين أ و ب من المادة 2 من القانون رقم 91-09 الصادر في 14 أوت 1991 المعدل و المتمم، على البنوك و المؤسسات المالية أن تلتزم بالحرص في كل وقت على أن لا يتعدى مجموع المخاطر التي يتحملها نفس المستفيد النسب التالية من المبلغ الصافي لأموالها الخاصة:¹

* 40% ابتداء من 01 جانفي 1992؛

* 30% ابتداء من 01 جانفي 1993؛

* 25% ابتداء من 01 جانفي 1995.

يجب أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي للمخاطر التي يتحملها المستفيدين التي تتجاوز نسبة 15% من صافي الأموال الخاصة للبنوك و المؤسسات المالية المذكورة عشر مرات صافي الأموال الخاصة.²

2.1 التأمين على الودائع

يعد هذا الإجراء من القواعد الوقائية الأساسية التي أقرتها لجنة بازل، حتى يتم التصدي للأزمات المصرفية، خصوصا بعد فضيحة بنك خليفة و البنك التجاري و الصناعي، لهذا جاء النظام رقم 03-04 المؤرخ في 04 مارس 2004، المتعلق بضمان الودائع المصرفية.

يهدف نظام ضمان الودائع المصرفية إلى تعويض المودعين في حالة عدم توفر ودايعهم و المبالغ المشابهة للودائع القابلة للاسترداد.³

يقصد بالودائع و المبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع القابلة للاسترداد، كل رصيد دائن ناجم عن الأموال المتبقية في حساب أو أموال متواجدة في وضعية انتقالية ناتجة عن

1 المادة 2 من التعليمات 74-94 الصادرة عن بنك الجزائر الموقع : https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10_5.htm

2 المادة 2 من التعليمات 74-94 الصادرة عن بنك الجزائر الموقع، مرجع سابق.

3 المادة 3 من النظام رقم 03-04 الصادرة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35، المؤرخ في 02/06/2004. الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2004/A2004035.pdf>

عمليات مصرفية عادية ينبغي استردادها، طبقاً للشروط القانونية و التعاقدية المطبقة، لا سيما في مجال المقاصة.¹

المادة 6 من القانون المذكور أعلاه تبين بأن صندوق ضمان الودائع المصرفية المنصوص عليه في المادة 118 من الأمر 11-03 يسير من طرف شركة ضمان الودائع المصرفية.

و المادة 07 من نفس القانون تلزم كل بنك أن يدفع إلى شركة ضمان الودائع المصرفية، علاوة سنوية تحسب حسب المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل سنة. و يحدد مجلس النقد و القرض سنويا نسبة من هذه العلاوة في حدود الواحد بالمائة (1%) على الأكثر.

لقد عرض السيد أنري إيكار المدير العام المساعد لبنك التسوية الدولية في لقاء تم بمقر بنك الجزائر و أجهزته المختلفة مجمل التدابير القانونية و التشريعية و التنظيمية التي اعتمدت بمقتضى اتفاقية بازل 2 لسنة 2005، حتى و إن كانت البنوك الجزائرية تلتزم نظريا بمقررات لجنة بازل 01، من خلال اعتماد نسبة القروض التي تصل إلى 08% من رأس مال البنك منها: 6,6% خاصة بمخاطر القروض و 0,4% لمخاطر السوق و 01% للمخاطر العملية أي المخاطر المرتبطة بكيفية تسيير القرض، إلا أن أغلبية البنوك العمومية الجزائرية عرفت هزات مالية عنيفة و إن كان المتوسط المعتمد من طرفهم أكبر من المعدل العالمي أي أكبر من 08% ، فقد وصل هذا المتوسط حسب مسؤولين ماليين إلى 12% و أحيانا أخرى إلى 17% من رأسمال البنك.²

لقد أشار محافظ الجزائر في مداخلة له أن الجزائر تطبق مبادئ بازل 01، و قد استفادت من تقييم مشترك عام 2003 للبنك العالمي و صندوق النقد الدولي و من دعم البنوك المركزية. و قد أضاف بأن سبب بروز العديد من الفضائح يكمن في اختلالات و نقص في مجال المراقبة الداخلية و التدقيق المحاسبي.

و قد ركز مسؤول بنك التسوية الدولية على المخاطر العملية الناتجة عن عمليات الغش، التدليس، التزوير، الاختلاس، الأخطاء المرتكبة و نفور الزبائن نتيجة هذه الاختلالات التي تضع البنوك في وضعيات حرجة تصل بها إلى درجة الاختفاء، و في مقابل ذلك دعا على إضفاء الشفافية و التقيد بقواعد الحذر لتفادي حدوث مثل هذه الاختلالات، و تظل هذه النقطة إحدى نقاط الضعف التي تميز النظام الرقابي للبنوك العمومية و أجهزة الرقابة التابعة لبنك الجزائر.³

3.1 الملاحة المصرفية في البنوك الجزائرية

1 المادة 4 ، من النظام رقم 03-04 مرجع سابق.

2 خنفوسي عبد العزيز. مرجع سابق. ص ص 66-67.

3 خنفوسي عبد العزيز. مرجع سابق، ص 68.

*العلاقة بين صافي أموالها الخاصة و مجموع أخطار القرض التي تتحملها جراء عملياتها.

من خلال النقطة ه من المادة 02 للتنظيم رقم 91-09 الصادر في 14 أوت 1991 المعدل و المتمم، و المطابقة للمادة 04 من القانون 90-01 المؤرخة في 04 جويلية 1990 المعدل و المتمم و المتعلق براس المال الأدنى للبنوك و المؤسسات المالية، حددت التعليمات رقم 94-74 في المادة 03 و الصادرة في 29 نوفمبر 1994، التعليمات الخاصة باحترام نسبة الملاءة* التي تعادل على الأقل 08%. تطبق تدريجيا مراعاة للمرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري، بحيث حدد آخر أجل لذلك في نهاية ديسمبر 1999 و كانت وفق للمراحل الآتية:¹

أ. 04 % بداية من نهاية جوان 1995؛

ب. 05% بداية من نهاية ديسمبر 1996؛

ت. 06% بداية من نهاية ديسمبر 1997؛

ث. 07 % بداية من نهاية ديسمبر 1998؛

ج. 08 % بداية من نهاية ديسمبر 1999.

إن إصدار التعليمات المذكورة أعلاه جاء لتكييف المنظومة المصرفية مع متطلبات لجنة بازل الأولى فيما يخص كفاية رأس المال كهدف أساسي، و بالتالي نستنتج أن هذه التعليمات حققت هدفين رئيسيين هم:²

أ. إرساء قواعد متينة للعمل المصرفي وفق المعايير الاحترازية المتعلقة بتسيير و متابعة المخاطر؛

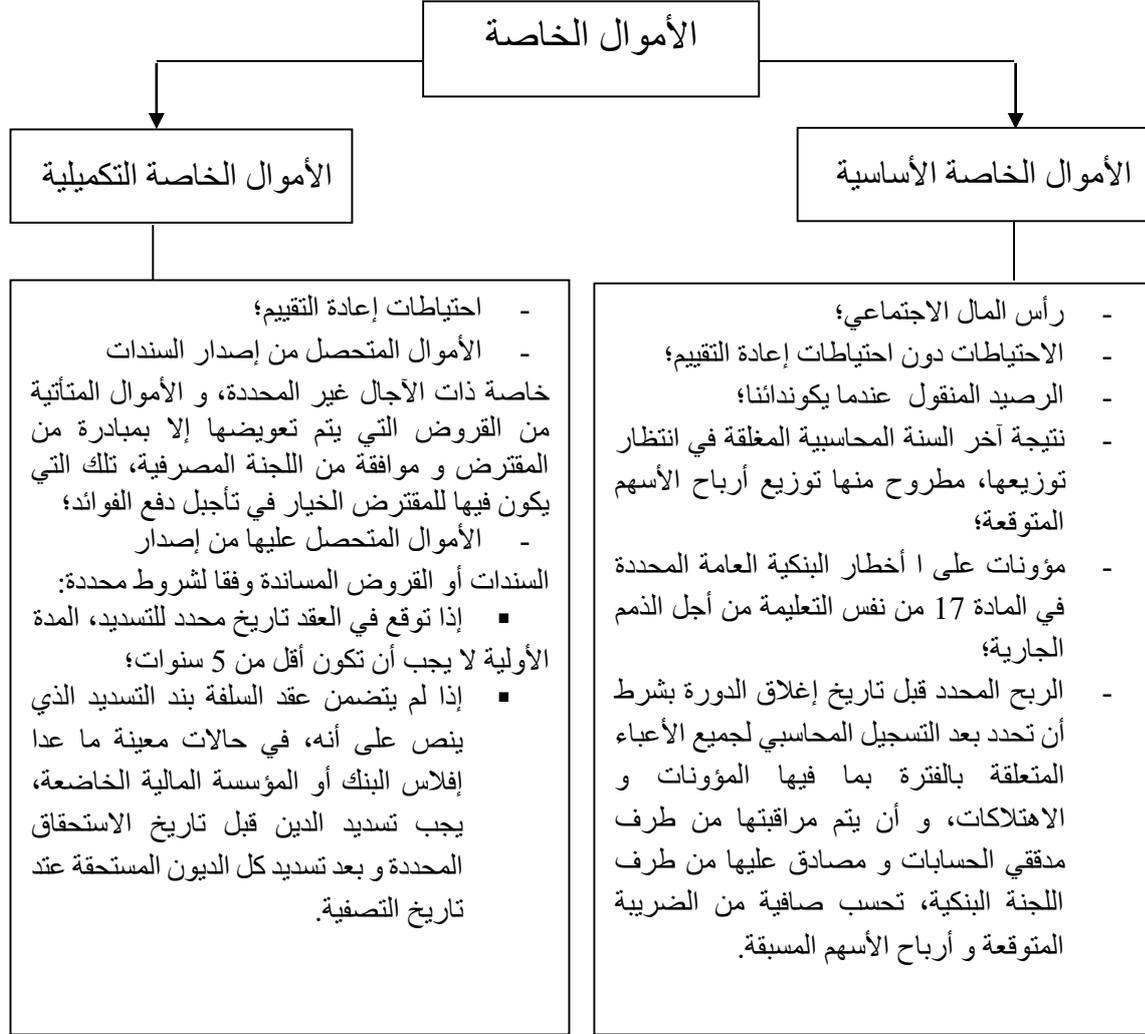
ب. التكيف مع متطلبات لجنة بازل الأولى و التقيد بمعاييرها. و على هذا الأساس يمكن القول بأن التشريع الجزائري فيما يخص التنظيم و المراقبة المصرفية كان حافلا بالقوانين و التعليمات التي تخضع لالتزامات اللجنة المصرفية الدولية لتنظيم قواعد و لوائح الحيطة و الحذر بازل الأولى، بالرغم من تأخرها في التطبيق الناجم عن الإصلاحات المتأخرة التي قامت بها السلطات الوصية على مستوى النظام المصرفي الجزائري.

و قد حددت المادة 05 من التعليمات نفسها 74-94 كيفية حساب رأس المال الخاص بالبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المواد 06 و 07 العناصر التي تحسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك ، بينما بينت المادة 08 من التعليمات مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، التي تم تصنيفها وفق أوزان المخاطرة في المادة 11 و هذا ما تم التطرق إليه سابقا، و هذا كله مشابه لما ورد في مقررات بازل 01. و الشكل 4. 5 التالي يوضح عناصر رأس المال الخاص للبنوك و المؤسسات المالية.

1 المادة 03 من التعليمات 74-94 الصادرة عن بنك الجزائر ، مرجع سابق.

2 Dib Said, "L'évolution de la réglementation bancaire algérienne depuis la promulgation de la loi sur lamonnaie et le crédit", Média bank, N048, juin/juillet 2000, p : 25.

الشكل 4. 5: مكونات الأموال الخاصة في البنوك و المؤسسات المالية وفقا لتعليمية بنك الجزائر



المصدر: المادة 05، 06 من التعليمية 74-94 الصادرة من بنك الجزائر، مرجع سابق.

أما فيما يخص الحد الأدنى لرأس مال البنك في سياق موازي لعملية الرسملة فقد تقرر رفعه عند تأسيس بنك جديد من 500 مليون دينار جزائري إلى 2,5 مليار دينار جزائري، و هذا بموجب التنظيم رقم 03-11 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 2003/08/26.

أما بالنسبة لاتفاقية بازل II فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم 02-03 بتاريخ 2002/11/14 الذي يجبر البنوك و المؤسسات على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة المخاطر (الائتمانية، السوقية و التشغيلية) تماشيا مع ما ورد في هذا الاتفاق، و نظرا للتعقيدات التي تميز اتفاقية بازل II و صعوبة تطبيقها، وضح بنك الجزائر كيفية تطبيق التنظيم السابق من خلال بعض التعليمات المصدرة، و هذا لتجنب

التأخير عن الآجال المحددة المتفق عليها مع الهيئات المالية الدولية كما حدث مع اتفاقية بازل I.

و في هذا الإطار، جاء برنامج AMSFA لدعم عصرنة القطاع المالي الجزائري الذي تطبقه الجزائر حاليا في إطار برنامج " ميديا MEDA"، الذي تم من خلاله تأسيس نظم للمراقبة الداخلية حسب معايير اتفاقية بازل II على مستوى ثلاثة بنوك عمومية إلى غاية 2006 و هي: بنك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP-Banque، بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و بنك التنمية المحلية BDL. هذه النقطة الخاصة بتطوير أنظمة الرقابة الداخلية على البنوك فهي إحدى الأركان الثلاثة الأساسية لاتفاقية بازل II.

أما فيما يخص مدى توافق نسبة الملاءة المصرفية أي عنصر كفاية رأس المال مع هذه الاتفاقية، فإن التشريع الجزائري الذي يتناول نظام الرقابة و الإشراف المصرفي، قد حافظ على تجسيد نسبة كفاية رأس المال عند 8%، و قد تجسدت كما يلي: خلال الفترة الممتدة من بداية 2003 إلى نهاية 2009، فقد تجاوزت نسبة الملاءة الإجمالية للبنوك و المؤسسات المالية العمومية و الخاصة 21,78% و 16,54% خلال سنتي 2008 و 2009 على التوالي، بعدما كانت 12,92% سنة 2006، و تعتبر هذه النسب أكبر من النسبة المحددة ضمن اتفاقية لجنة بازل. و بالتفصيل كانت النسب كما يلي: بلغت نسبة الملاءة للبنوك العمومية 15,57% و 20,24% للبنوك الخاصة.¹

و حتى تتمكن المؤسسات المالية و البنوك من تحقيق نسبة الملاءة المصرفية اللازمة، يجب أن تتوفر على عنصر رؤوس الأموال، و هذا الأمر الذي ينقص البنوك الجزائرية و حتى العربية التي بلغ حجم رأس مال بنوكها الإجمالي التي تضمنتها قائمة 81 بنكا* قيمة 63 مليار دولار. في حين يبلغ رأس مال بنك سيتي بنك و حده أكثر من 81 مليار دولار، و هذا يبين ضعف حجم أنشطة و أعمال البنوك العربية مقارنة مع البنوك العالمية.²

و لمعرفة تطور نسب كفاية رأس المال للبنوك الجزائرية و مدى مطابقتها لمعايير لجنتي بازل I و II، الجدول التالي يوضح لنا هذه النسب سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو الخاصة.

1 بعلي حسني مبارك (2011-2012). إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، ص: 99. عن التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008.

* خاص بسنة 2006.

2 بعلي حسني مبارك. مرجع سابق مأخوذ عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد ل2007، ص: 99.

الجدول 4. 14: نسب الملاءة المصرفية في البنوك العمومية والخاصة في الجزائر خلال فترة: 2006 - 2012

النسب	نسبة الملاءة الإجمالية	نسبة الملاءة للبنوك العمومية	نسبة الملاءة للبنوك الخاصة	السنوات
نهاية 2006	%15,15	%14,37	%21,59	
نهاية 2007	%12,94	غير متوفرة	ND	
نهاية 2008	%16,54	%15,97	%20,24	
نهاية 2009	%22,15	%19,57	%34,51	
نهاية 2010	%23,31	%21,78	%29,19	
نهاية 2011	%23	ND	ND	
نهاية 2012	%20,8	ND	ND	

المصدر: من إعداد الباحثة حسب تقارير بنك الجزائر للسنوات السبعة للموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

من خلال هذه النسب نستنتج أن البنوك الجزائرية تلتزم بمعيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية اللجنتين لأنها أكبر من 8%.

ثانيا: اتفاقية بازل III و مدى تطبيقها على مستوى البنوك الجزائرية

1.2 عصنة مهام الإشراف المصرفي وفقا لبازل III

في إطار وضع الشطر الثاني من بازل III، باشر بنك الجزائر في إصلاح مسار الرقابة الاحترازية، من خلال تطوير طريقة رقابة، تركز على المخاطر.

حيث تتمثل هذه الطريقة في نظام يسمح- على أساس المستندات و بعين المكان- بتقييم الوضعية المالية و الاحترازية للمصارف و المؤسسات المالية، حسب طريقة CAMELS، و كذا في نموذج توقعات البيانات المالية و الاحترازية لها، مما يسمح لها بتوفير تحليل استشرافي إضافي و إطار لإجراء سيناريوهات اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

حيث يستعمل هذا النموذج، خاصة في تقييم المخاطر النظامية. كما يوفر تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوطات إطارا لمحاكاة الظروف غير مواتية للنشاط لعدة أسباب منها: انعكاسات تنتشر بفعل الترابط بين المصارف، قصور متعامل أو أكثر في السوق البنينة للمصارف، أو عن التدهور الاقتصادي.

و هكذا يتم اختبار استدامة مصرف أو مؤسسة مالية من مختلف الزوايا، عن طريق تطبيق السيناريو الأقصى، بخصوص تقييم معايير المخاطر (احتمال التسديد، خسارة بسبب عدم التسديد، هروب الودائع....)، مما يؤدي إلى الالتزام بتشكيل المزيد من الأموال الخاصة و/ أو الحصول على السيولة¹.

1 الفصل السابع: الرقابة و الإشراف المصرفي، التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2017، ص ص: 102-104. عن الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf>

فالهدف النهائي الذي يسعى لتحقيقه بنك الجزائر، هو إنشاء إطار عام لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط « stress-testing »، من خلال إشراك المصارف و المؤسسات المالية، المدعوة لتطوير أجهزتها الخاصة لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط، في إطار تسيير أموالها الخاصة وسيولاتها.

يتم الإشراف المصرفي في الجزائر من طرف اللجنة المصرفية، التي تعتمد على وسائل المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر.

يكمّن هدف الإشراف المصرفي في السهر على أمن وصلابة المصارف والمؤسسات المالية، كلّ على حدى، والنظام المصرفي في مجمله. عملياً، تتركز نشاطات الإشراف على جهاز مدمج للرقابة على أساس المستندات وبعين المكان، مرتكزة أساساً على عدة جوانب¹.

2.2 الملاءة المصرفية وفق معيار اتفاقية بازل III:

فيما يخص ملاءة القطاع المصرفي للسنوات الثلاثة الأخيرة فقد كانت كلها أكبر من نسبة كفاية رأس المال التي حددتها الاتفاقية بازل III، و هذا ما يظهر جلياً في الجدول أسفله.

الجدول 4. 15: مؤشرات ملاءة القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة: 2013 - 2017

السنوات النسب	2013	2014	2015	2016	2017***
المصارف العمومية					
نسبة الملاءة الإجمالية*	غير متوفرة	غير متوفرة	17,71 %	18,47 %	19,76 %
نسبة الملاءة القاعدية**	غير متوفرة	غير متوفرة	14,59 %	15,52 %	14,56 %
المصارف الخاصة					
نسبة الملاءة الإجمالية*	غير متوفرة	غير متوفرة	21,09 %	20,44 %	18,68 %
نسبة الملاءة القاعدية**	غير متوفرة	غير متوفرة	20,36 %	19,36 %	17,91 %
القطاع المصرفي					
نسبة الملاءة الإجمالية*	أكثر من 21 %	أكثر من 16 %	19,39 %	18,86 %	19,56 %
نسبة الملاءة القاعدية**	أكثر من 15 %	أكثر من 13 %	15,75 %	16,33 %	15,18 %

* رؤوس الأموال الخاصة القانونية / مجموع المخاطر
** رؤوس الأموال الخاصة القاعدية / مجموع المخاطر
*** معطيات أولية

المصدر: تقرير لبنك الجزائر سنة 2017

1 لمعلومات أكثر يمكن الاطلاع على الفصل السابع من تقرير بنك الجزائر السنوي لسنة 2017 في المرجع السابق.

نلاحظ أن النسب الخاصة بالملاءة المصرفية للسنوات الخمس مرتفعة و هي في تطور مستمر، و أن نسبة الملاءة الإجمالية أكبر من نسبة الملاءة القاعدية، و أن النسبتين بالنسبة للمصارف الخاصة مرتفعة عن تلك الخاصة بالمصارف العمومية، هذا يعني أن المصارف الخاصة إما أنها تتحكم في تسيير مخاطرها الإجمالية أو أنها تمتلك رؤوس أموال خاصة أكبر مما جعلها تحقق نسبة كفاية رأس المال أكبر من الصفر، و على المصارف العمومية أن تسعى لرفع من نسبها الخاصة بالملاءة المصرفية حتى لا تقع في أزمات مالية، خصوصا و أن هذه النسب في انخفاض مستمر مقارنة مع السنوات الأولى: 2008، 2009، 2010... إلخ.

لكن تحقيق هذه النسبة من طرف البنوك الجزائرية التي تجاوزت النسبة المحددة من طرف اتفاقيات بازل (I، II، III)، لا يعتبر كافيا، فالأمر لا يخص نسبة تحسب بعلاقة رياضية أو بين متغيرين، بل هناك العديد من العناصر و المعطيات و التي يعتبر تحديدها أمرا صعبا، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حتى تكون هذه النسبة ذات دلالة حقيقية تعكس وضعية البنك و ملاءته و كفاية رأسماله، كما تتميز هذه المعايير بدرجة عالية من التعقيد و التكلفة الكبيرة التي يتحملها المصرف، حيث تقدر تكلفة التزام البنوك الأوروبية بهذه المعايير حوالي 3,2 مليار أورو فقط في سنتين. و لهذا فإن النظام المصرفي الجزائري لا يحتاج فقط لتحقيق نسبة ملاءة مصرفية تتوافق مع تلك المحددة من طرف لجان المراقبة و الاستشراف المصرفي الدولي، و إصدار قوانين و تعليمات تشريعية خاصة بالتقنين و الرقابة المصرفية، بل هي بحاجة أكثر إلى إصلاح أكثر فعالية يمس كل نقاط الضعف الموجودة حاليا، حتى يتمكن من الارتقاء إلى مستوى أداء و كفاءة المصارف الدولية.

فمن خلال ما تم التطرق إليه حول رضوخ النظام المصرفي أم عدم رضوخه إلى معايير و قواعد اتفاقيات بازل الثلاثة، نستنتج أن السلطات الجزائرية من خلال التشريعات القانونية تأخرت نوعا ما في تطبيق اتفاقية بازل الأولى، حتى بعد إصلاحات قانون النقد و القرض بعدة سنوات، أما فيما يخص الاتفاقية الثانية فقد تم تطبيقها من خلال: القوانين و الهياكل التي تضمن السير الحسن للقواعد الاحترازية، من خلال تحديث نظام الدفع و خلق صندوق لتأمين الودائع، و كذا إنشاء مركزية المخاطر بغرض تدنية المخاطر المصرفية، و عليه و من خلال ما سبق فإن الجزائر حاولت و تمكنت من النجاح و تحقيق نتائج إيجابية في هذا المجال، خصوصا مع تحسن الوضعية النقدية للبنوك، التي تمكنت من امتصاص نسبة سيولتها خلال الفترة الأخيرة التي كانت تنخفض بمقدار 69,9% على مدار كل فترة، و هذا ما أدى إلى انتعاش نسبي في السوق النقدية ما بين البنوك، كما أنها بقيت مرسمة بصفة جيدة و مربحة، و لم تسجل سوى نسب ضعيفة لحالات عدم توافق آجال الاستحقاق. و يبقى الإطار التنظيمي

في تعزيز متواصل من طرف السلطات الوصية، لكن بالرغم من الجهود المبذولة، فإن الوساطة المصرفية تبقى ضعيفة نسبيا مقارنة حتى مع الدول العربية و هي بحاجة إلى تحفيز أكبر.¹

1 مداخلة السيد المحافظ. (أفريل 2017). التطورات المالية و النقدية لسنة 2015 و توجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مجلس الأمة ، ص ص: 17، 18.

المبحث الرابع: إسقاط محاور الشمولية المالية على بعض بنوك النظام المصرفي الجزائري

لمعرفة أثر عناصر الشمولية المالية على النظام المصرفي الجزائري من عدمه، لم نكتفي بالدراسة النظرية التي تناولناها من قبل من خلال القوانين و التعليمات التي جاء بها المشرع الجزائري في إطار إصلاحات قانون النقد و القرض فارتأينا النزول إلى الميدان و الاستطلاع على الحقيقة من خلال إعداد استبيان مفتوح وجه لبعض البنوك العمومية و أخرى خاصة و بعض المؤسسات المالية التي تمثل القطاع المصرفي الجزائري. لكن قبل أن نوضح عينة الدراسة و النتائج المتحصل عليها منها يجب إعطاء نظرة حول القطاع المصرفي الجزائري الحالي من خلال التعريف بالبنوك و المؤسسات المالية الموجودة في الجزائر.

المطلب الأول: هيكل القطاع المصرفي الجزائري لسنة 2019

تحتوي الساحة المصرفية الجزائرية حاليا على مجموع 29 مصرفا و مؤسسة مالية تمارس نشاطها بالجزائر، بقرار و اعتمادها من طرف بنك الجزائر في 2 يناير 2018 و معلن عنها في الجريدة الرسمية رقم 04.

بحيث تحتوي السوق المصرفية على عشرين مصرفا منها 6 مصارف عمومية و 14 مصارف خاصا بأموال أجنبية منها واحدا بأموال مختلطة، و تسعة مؤسسات مالية، موزعة كالآتي: ثلاث مؤسسات مالية فيها مؤسستين عموميتين، خمس شركات للإيجار منها ثلاثة عمومية؛ و واحدة هي التعااضدية للتأمينات الفلاحية.

أولاً: البنوك

1.1 البنوك العمومية:

يحتوي الجهاز المصرفي الجزائري على ستة بنوك عمومية تهيمن على الساحة المصرفية الجزائرية بنسبة كبيرة بالرغم من تفوق عدد المصارف الخاصة عليها، و تعتبر وسيط مالي، يؤمن جمع الموارد من الجمهور، ليمنحها في شكل قروض إلى الزبائن مباشرة أو عن طريق شراء سندات تصدر على مستوى السوق المالي من طرف مؤسسات أو أي هيئات مالية أخرى و يضع في متناول عملائه وسائل دفع مع ضمان تسييرها. و هي كما يلي:

أ. البنك الوطني الجزائري (BNA): هو أول بنك تجاري وطني، تم تأسيسه في جوان 1966. يمارس كل نشاطات المصرف الشامل مع دائرة متخصصة في التمويل الفلاحي. أصبح بنك متخصص في سنة 1982، و قد نتج عن إعادة هيكلته ميلاد بنك جديد، متخصص في تمويل و ترقية القطاع الفلاحي. سنة 1988 تحصل على استقلالته

كباقي المؤسسات العمومية، ليصبح شركة ذات أسهم، سنة 1995 تحصل على رخصته من خلال مداولة مجلس النقد و القرض، و قد رفع من رأسمالهفي جوان 2009 إلى 41,6 مليار دينار جزائري بعدما كان 14,6 مليار دينار جزائري. كما تملك 2,6 مليون عميل خاص و مؤسسات بأحجام متنوعة. و تقترح على عملائها مجموعة من المنتجات و الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى منتجات التأمين و هي مطابقة للتشريعات المصرفية. و قد وسعت شبكتها إلى 214 وكالة مصرفية موزعة في كل التراب الوطني، و توفر لعملائها بطاقات CIB مجاناً، مع إنشاء 95 شبكا مصرفيا أوماتيكي (GAB) و 145 موزع آلي للأوراق النقدية (DAB).¹

ب. القرض الشعبي الجزائري (CPA): تم تأسيسه سنة 1966 مباشرة بعد إنشاء البنك الوطني الجزائري و ذلك من أجل تعزيز القطاع المصرفي الجزائري. و قد حصلت على رخصتها سنة 1997. و من خلال قوانينها الأساسية يعتبر القرض الشعبي الجزائري مصرفاً شاملاً، لأنها تؤدي عدة وظائف من بينها: ترقية و تنمية قطاع BTPH، قطاعي الصحة و الأدوية، التجارة و التوزيع، الفنادق و السياحة، وسائل الإعلام... إلخ. و في سنة 1988 أصبح مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم. قامت برفع رأس مالها خلال عدة سنوات حتى وصل إلى 48 مليار دج سنة 2011، أما عدد وكالات القرض فقد بلغ 139 سنة 2011. و قد حاول تقديم خدمات و منتجات مصرفية متنوعة من بينها مشروع إطلاق القروض الحلال.

ت. البنك الخارجي الجزائري (BEA): تم تأسيسه سنة 1967 في شكل شركة وطنية، سنة 1970 تم تنفيذ من خلالها عمليات مصرفية في الخارج من طرف أهم شركات وطنية جزائرية، تم تغيير قانونها الأساسي إلى شركة ذات أسهم سنة 1989 مع الاحتفاظ بموضوعها الأساسي، و قد صنفت في المراتب الأولى مغاريباً، و المرتبة السادسة إفريقيا سنة 2008، و في سنة 2011 فتحت أول وكالة للخدمة الذاتية على المستوى الوطني، و قد رفعت من رأسمالها الاجتماعي من 150 مليار دج إلى 230 مليار دج سنة 2019، و يدخل هذا الارتفاع في إطار استراتيجية التنمية الدولية. و قد بلغ عدد وكالات هذا البنك 127 وكالة سنة 2012 موزعة عبر التراب الوطني و حالياً ارتفع عدد الوكالات بعد فتح وكالة في مغنية سنة 2016 و قرار فتح وكالات في الخارج منها في فرنسا. كما أنها تقدم عدة خدمات من بينها خدمات على النت من بينها، الدفع الإلكتروني، و الصيرفة الإلكترونية، بالإضافة إلى تطوير نظامها الإلكتروني.²

1 موقع البنك الوطني الجزائري: <http://www.bna.dz/fr>

2 عن موقع BEA و موقع وكيبيديا:

https://fr.wikipedia.org/wiki/Banque_ext%C3%A9rieure_d%27Alg%C3%A9rie

ث. بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR): هو مؤسسة مالية مصرفية وطنية منحدره من تفكيك البنك الوطني الجزائري، تم تأسيسه سنة 1982، ينحصر نشاطها الأساسي في تنمية القطاع الزراعي، الصيد البحري و الموارد المائية، بالإضافة إلى الترقية الريفية، سنة 1991 انضمت إلى نظام SWIFT ، سنة 1992 قامت بوضع نظام « Sybu » الذي يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية، سنة 1998 شرعت في العمل ببطاقة السحب بين البنوك (CIB)، سنة 2001 القيام بعمليات التطهير المالي و المحاسبي و تحقيق مفهوم البنك الجالس (la banque assise)، سنة 2002 تعميم تطبيق البنك الجالس، عام 2004 تعميم استخدام الشبايك الآلية للأوراق النقدية، كما بلغ عدد وكالات البنك حاليا 293 وكالة و 39 مديرية جهوية منتشرة عبر التراب الوطني. و يبلغ رأسمالها الخاص 54 مليار دج.¹

ج. صندوق التوفير و الاحتياط (CNEP-Banque): تم إنشاؤه سنة 1964 تحت شبكة صندوق الضمان للمصالح و البلديات الجزائرية، مهمته مخصصة في جمع الإدخار و تمويل السكن من خلال منح قروض عقارية للخواص و المستثمرين الخواص و العموميين و قطاع المباني. و قد أصبح مصرفا سنة 1997، و في سنة 1998 تبنى سياسة تنويع القروض الممنوحة خصوصا في مجال المهن الحرة. و في سنة 2014 أطلق صيغة جديدة للقرض لتمويل شراء السكنات. و قد بلغ عدد وكالاته خلال هذه السنة 226 وكالة تجارية موزعة على مستوى التراب الوطني ، و هو موجود على مستوى الشبايك البريدية فيما يخص الادخار الأسري.² و يبلغ رأسمالها حاليا 46 مليار دج³

ح. بنك التنمية المحلية (BDL): تم إنشاؤه ابتداء من إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري سنة 1985، و يقدم خدماته إلى المؤسسات و الصناعات المتوسطة و الصغيرة (PME/PMI)، التجارة بمفهومها الواسع، المهن الحرة، الخواص و الأسر. يبلغ عدد وكالاته 147 وكالة تجارية و 35 قطب تجاري و 5 وكالات قرض على الرهن و فرعين تجاريين عبر التراب الوطني، و بلغ رأسماله الخاص 15 مليار دج سنة 2014.⁴

2.1 البنوك الخاصة:

تحتوي الساحة المصرفية الجزائرية حاليا على ثلاثة عشر مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية، و مصرفا خاص برؤوس أموال مختلطة (عمومية و خاصة) و هي كالاتي:

¹ https://fr.wikipedia.org/wiki/Banque_de_l%27agriculture_et_du_d%C3%A9veloppement_rur
al تاريخ الإطلاع: 2019/07/07

² <https://fr.wikipedia.org/wiki/CNEP-Banque>. 2019/ 07/07: تاريخ الاطلاع:

³ <http://bourse-dz.com/finance-augmentation-du-capital-social-des-banques/>

تاريخ الإطلاع: 2019/07/07 الساعة 00:09

⁴ موقع BDL: <https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/index.html>. تاريخ الإطلاع: 2019/07/07.

أ. **بنك البركة الجزائري (Al Baraka Bank Algérie)**: هو أول مصرف بطابع إسلامي « Bankink islamique » تم تأسيسه في الجزائر، و قد باشر في نشاطاته داخل الدولة الجزائرية سنة 1991. و قد تم إنشاؤه بمساهمة بين بنك BADR و مجموعة AGB (المملكة السعودية). سنة 1999 تم إنشاء شركة التأمين البركة و الأمان، سنة 2000 تم تصنيفه فب المرتبة الأولى كمؤسسة مالية مصرفية برأس مال خاص، سنة 2003 تم إنشاء فرع الترقية " دار البركة" برأسمال اجتماعي مقدر ب1,55 مليار دج، تأسيس معهد للبحث و التكوين في التمويل الإسلامي سنة 2015 ، و إنشاء فرع SATEC « IMMO، و في سنة 2018 رفعت رأسمالها إلى 15 مليار دج،¹ أما عن عدد وكالاتها الموجودة على مستوى التراب الوطني فهو 25 وكالة سنة 2011. أما عن الخدمات المصرفية المقدمة وفقا للشريعة الإسلامية فهي: الإيجار، المرابحة، الاستصناع، سلام، المشاركة.

ب. **سيتي بنك الجزائري (CitiBank Algérie)**: تمثل في الجزائر منذ 1992 بعد افتتاح مكتب تمثيل، و في سنة 1998 حصل البنك على الموافقة بفتح مكتب فرعي (Succursale) له في الجزائر. و تنحصر نشاطاته في الاستثمار الخارجي، تسيير الخزينة، الودائع و البنك على الخط، يمتلك البنك أربع وكالات فقط على المستوى الوطني.² و يبلغ رأسماله 10 مليار دج.

ت. **المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية (ABC- Algeria)**: بدأت المؤسسة العربية المصرفية المؤسسة في البحرين 1980 نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية سنة 1995 من خلال إنشاء مكتب تمثيلي، و نظرا لانتامي اهتمام مجمع بنك ABC بالسوق الجزائري، قرر مجلس النقد و القرض في 24 سبتمبر 1998 أن يتحول المكتب إلى بنك كامل و باشر نشاطه فعليا و بصفة رسمية في 2 ديسمبر 1998، و ينتشر في التراب الوطني عبر 24 وكالة موجودة في 15 ولاية (الجزائر العاصمة، البليدة، البويرة، تيزي وزو، بجاية، برج بوعريرج، سطيف، سكيكدة، قسنطينة، عنابة، وهران، سيدي بلعباس، الشلف، مستغانم، حاسي مسعود) و مكتب رئيسي موجود بالعاصمة بئر مراد رايس. أما عن رأسمالها الخاص الصافي فقد ارتفع إلى 14932 مليون دج أما عن نسبة الملاءة المصرفية فحققت 29% سنة 2017.³

1 موقع البركة الإلكتروني: <https://www.albaraka-bank.com/albaraka-algerie>. تاريخ الاطلاع: 2019/07/08.

2 Khalil Tayar(2015). Guide des banques en Algérie, niversité quasdi Merbah, site : <https://www.researchgate.net/publication/276268740>.

3موقع البنك: <https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Fr/Pages/default.aspx> تاريخ الاطلاع: 2019/07/08.

ث. **ناتيكسيس الجزائرية (Natixis Algérie)**: هي أول بنك فرنسي مرخص في 2000 في شكل بنك شامل، تمارس نشاط بنك استثماري. و تحتوي على شبكة مكونة من 20 وكالة مصرفية موزعة على المراكز الحضرية للتراب الوطني نشطة في وسط و شرق و غرب الجزائر، و هي مازالت تواصل انتشارها في جميع التراب الوطني. و قد أطلقت مشروع BANXY ، و هو أول بنك نقال في الجزائر، يمكن الولوج إليه عن طريق هاتف ذكي، في أي وقت و في أي مكان، فهو خدمة جديدة تسعى لتسهيل الحياة اليومية للجزائريين.

ج. **سوسيتي جينرال الجزائر (Société Générale Algérie)**: هي مصرف تجاري يتكون من 100% مساهمة المجموعة الفرنسية سوسيتي جينيرال، بعد إعادة شراء الأسهم الأقلية. معتمد من طرف المشرع الجزائري سنة 1999 بقانون أساسي للبنك الشامل، تم افتتاحه رسميا أمام الزبائن في مارس 2000 بوكالة الأبيار. تتكون من 91 وكالة تجارية سنة 2018 منتشرة عبر 31 ولاية جزائرية بعدما كانت 8 سنة 2004، بلغ رأسمالها الخاص 43 مليار دج سنة 2017 بعدما كان 38 مليار دج سنة 2016.¹

ح. **بي أن بي باريبا الجزائر (BNP Paribas Al Djazaïr)**: هي فرع ل BNP Paribas (فرنسا) ب100% أسهم فرنسية. و قد تواجدت بالجزائر لأول مرة كمكتب تمثلي، لتتصل على ترخيص في جانفي 2002، للقيام بكل العمليات المصرفية. و يعتبر هذا المصرف الأكثر أهمية على المستوى الوطني منذ تأسيسه، بحيث يتكون من 71 وكالة و 13 مركز أعمال موزعة على مستوى 19 ولاية.² ارتفع رأسماله الخاص سنة 2017 إلى 10 ملايير دج.

خ. **بنك تريست الجزائر (Trust Bank Algeria)**: تم اعتمادها في سبتمبر 2002، لديها قانون أساسي لبنك شامل، شرعت في نشاطها فعليا سنة 2003 برأس مال قدره 750 مليون دج، و ارتفع إلى 13 مليار دج سنة 2012 إلى غاية سنة 2017. و تتكون شبكته من 40 وكالة مصرفية تغطي بعض الولايات الأساسية للدولة على المستوى الوسط، الشرق و الغرب.³

د. **بنك العرب الجزائري (Arab Bank PIC-Algeria)**: هو مكتب فرعي للمجموعة البنكية و المالية الأردنية تم اعتمادها في الجزائر في أكتوبر 2001 مع قانون أساسي

1 موقع البنك: <https://particuliers.societegenerale.dz/fr/nous-connaître/presentation-societe-generale-algeri>

2 موقع البنك: <https://www.bnpparibas.dz/nous-connaître/activites-et-filiales> تاريخ الاطلاع: 19/07/09.

3 موقع البنك: <https://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-19-56-06/presentation> تاريخ الاطلاع: 19/07/09.

لبنك شامل. تتكون شبكته من 8 وكالات بنكية موجودة في أهم الولايات الجزائرية (الوسط، الشرق و الغرب). قدر رأسمالها الخاص ب 10 مليار دج.¹

ذ. بنك الخليج الجزائري (Gulf Bank Algeria AGB): هو فرع من الشركة الكويتية للمشروع المصرفي، و يخضع للقانون التجاري الجزائري، تم اعتماده كمصرف تجاري في الجزائر سنة 2004، و هو بنك بقانون أساسي لبنك شامل يقدم منتجات مصرفية تقليدية ، بالإضافة إلى منتجات إسلامية ، و هو من رواد الخدمات المصرفية الالكترونية ، خصوصا فيما يتعلق بالبطاقات الدولية (Visa et master card)، يمتلك شبكة مكونة من 60 وكالة مصرفية منتشرة عبر معظم مناطق الدولة الجزائرية، قدر رأسماله الخاص سنة 2017 ب 26 مليار دج بعدما بلغ 24 مليار دج سنة 2016.²

ر. بنك السلام الجزائر (Al Salam Bank- Algeria): هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، كثرمة للتعاون الخليجي الجزائري، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليزاول نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة تنبع من القيم و المبادئ الأصلية للشعب الجزائري و الشريعة الإسلامية، و تضبط معاملاته هيئة شرعية متكونة من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد. و يمتلك شبكة مكونة من أكثر من 9 شبابيك على مستوى بعض الولايات فقط، أما عن رأسماله الخاص فقد قدر ب 10 مليار دج خلال سنة 2017.³

ز. بنك فرنسا الجزائر (Fransabank el-djazair SPA): تم تأسيسه سنة 2006، و هو بنك لبنانيو قد تحصل على رخصة ممارسة نشاطه بالكامل سنة 2010، و قد افتتح أول وكالة له في وهران و له شبكة تتكون من 10 وكالات موجودة في الولايات الكبرى من الجزائر العميقة،⁴ و قدر رأسماله الخاص ب 10 مليار دج.

س. بنك كاليون (Calyon Algérie): هو فرع 100% لكاليون (فرنسا)، ملك للمجموعة الفرنسية القرض الفلاحي، أنشئت سنة 2006 و تم اعتماده كبنك شامل

1 مأخوذ من المرجعين: موقع البنك: <https://www.abef-dz.org/abef/sites/default/files/arabank.pdf> تاريخ الاطلاع: 09.07.2019.

& Khalil Tayar(2015). Guide des banques en Algérie, niversité quasdi Merbah, site : <https://www.researchgate.net/publication/276268740>.

2 عن موقع البنك: <https://www.agb.dz/PDFA-RapportdActivite2017AGB.html> . تاريخ الاطلاع: 2019/07/09 .

3 عن موقع البنك: <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-15-0-11.html> . تاريخ الاطلاع: 19/07/10.

4 موقع البنك: <https://www.fransabank.dz> تاريخ الاطلاع: 19/07/10.

سنة 2007 للقيام بكل العمليات المصرفية خصوصا الاستثمار، قدر رأسمالها ب 10 مليار دج.¹

ش. بنك HSBC الجزائر: (Succursale) تم تأسيس المكتب الفرعي لهذا البنك في أوت 2008 بفتح وكالة بالجزائر العاصمة، ليرخص له بنك الجزائر بفتح وكالة أخرى بالجزائر العاصمة سنة 2010 ووكالة ثالثة بوهان سنة 2012 و يقترح منتجات مصرفية للخواص و المؤسسات و قدر رأسماله الخاص ب 11,3 مليار دج.²

ص. بنك الإسكان للتجارة و المالية The Housing bank for trade and finance-Algeria هو فرع للمجموعة Housing Bank، و قد بدأ في ممارسة نشاطه بالجزائر في أكتوبر 2003، ليعرض على زبائنه تشكيلة من المنتجات المصرفية المتنوعة، و استجابة لرغبات و تطلعات عملائه، وسع نشاطه المصرفي في مجال الصيرفة الإسلامية، بحيث وضع احت تصرف زبائنه صيغ تمويلية مطابقة للشريعة الإسلامية، ومن خلال نشاطاته المتنوعة فإن هذا المصرف يملك القانون الأساسي للبنك الشامل، و في هذا الإطار فإن هذا المصرف يمتلك شبكة من البنوك المراسلة دوليا. أما على المستوى المحلي فإنها تتكون من سبع وكالات متواجدة في أهم الأقطاب الاقتصادية للدولة. أما عن رأسماله الخاص المحرر فيقدر ب 10 مليار دج سنة 2015.³

ثانيا: المؤسسات المالية

تحتوي الساحة المصرفية الجزائرية على تسع مؤسسات مالية منها: ثمانية مؤسسات عامة (à Vocation générale) و واحدة متخصصة (à Vocation Spécific).

1.2 المؤسسات المالية العامة و هي:⁴

الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (CNMA)، الشركة المالية للاستثمار، المساهمة و التوظيف شركة ذات أسهم (SOFINANCE- SPA)، شركة إعادة التمويل العقاري (SRH)، الشركة العربية للانتمان الإيجاري (Arab Leasing Corporation ALC)، المغربية للإيجار (Maghreb Leasing Algeria MLA)، الشركة الوطنية للإيجار (Société

1 موقع البنك: <https://dz.kompass.com/c/calyon-algerie-spa/dz016528> تاريخ الاطلاع: 19/07/10.

2 موقع البنك: <https://www.about.algeria.hsbc.com/fr-fr/hsbc-in-algeria> تاريخ الاطلاع: 19/07/10.

3 موقع البنك: <https://www.housingbankdz.com/documents/chiffres-2015.pdf> تاريخ الاطلاع: 19/07/10.

4 الموقع الإلكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/banquescommerciales_vocationgenerale.pdf

(EL- الجزائر إيجار- Nationale de leasing SNL ، IJAR LEASING ALGERIA ILA ، DJAZAÏR IJAR EDI).

2.2 المؤسسات المالية المتخصصة و هي:¹

الصندوق الوطني للاستثمار (FONDS NATIONAL D'INVESTISSEMENT) تم إنشاؤه من طرف السلطات العمومية من أجل إعادة هيكلة البنك الجزائري للتنمية على إثر ترقية الوسائل الجديدة اللازمة لتدخل الدولة في تمويل التنمية، و تدخل هذه العملية في إطار الإصلاحات التي تمت على القطاعين المالي و المصرفي. و من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تم تعديل اسم البنك الجزائري للتنمية (BAD) باسم الصندوق الوطني للاستثمار (FNI) مع الاحتفاظ حاليا بالقانون الأساسي ل BAD ، مع تزويد المؤسسة المالية الجديدة برأسمال يقدر ب 150 مليار دج.²

المطلب الثاني: متغيرات، عينة و أدوات الدراسة

لدراسة مدى تأثير النظام المصرفي الجزائري بعناصر الشمولية المالية من عدمه، وللإجابة عن الإشكالية المطروحة في المقدمة و اختبار الفرضيات المقترحة، يجب تحديد متغيرات الدراسة تحديدا دقيقا.

أولا: متغيرات الدراسة و فرضياتها

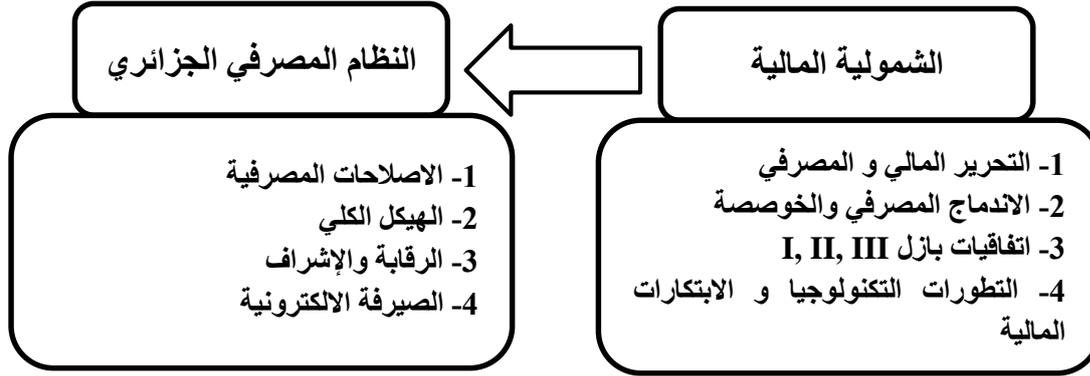
1.1 متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة في كل من الشمولية المالية بأبعادها كمتغير مستقل و النظام المصرفي الجزائري كمتغير تابع.

1.1.1 المتغير المستقل: بناء على ما تم التطرق إليه في النظري و على المقاربات النظرية التي تناولنها في الفصل الأول، تم تحديد ابعاد المتغير المستقل و المتمثل في الشمولية المالية و هي: التحرير المالي و المصرفي، الاندماج المصرفي و الخصوصية، القواعد الاحترافية لاتفاقيات بازل الثلاثة، التطور التكنولوجي و الابتكارات المالية. و التي تم قياسها من خلال الاستبانة المفتوحة و المتمثلة في مجموعة من العبارات موجودة في قائمة الاستبيان.

2.1.1 المتغير التابع: و هو النظام المصرفي الجزائري المكون من: هيكله الكلي، القوانين المنظمة له، آليات سيره و موارده المالية، البشرية و المادية.

1: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/banquescommerciales_vocationspecifique.pdf
2 الموقع: <https://www.fni.dz/fni/index.php> تاريخ الاطلاع لكل المواقع السابقة: 2019/07/10.

الشكل 4. 6: نموذج الدراسة



2.1 فرضيات الدراسة

انطلاقاً من إشكالية الدراسة المطروحة و استناداً على الدراسات السابقة لنفس الموضوع و من أجل تحقيق الهدف المسطر للأطروحة و المتمثل في الوصول إلى النتائج الحقيقية لطبيعة العلاقة بين المتغيرين المحددين في النموذج، تم اقتراح بعض الفرضيات لدراستنا:

الفرضية الأولى:

خضوع النظام المصرفي الجزائري لشروط و آليات الشمولية المالية. تنبثق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الثانوية التالية:

أ. الإصلاحات المصرفية التي تمت على مستوى النظام المصرفي الجزائري تتوافق مع سياسة التحرير المالي و المصرفي؛

ب. تم تعديل هيكل القطاع المصرفي الجزائري الكلي مع عمليتي الاندماج المصرفي و خصوصية البنوك؛

ت. تعزيز الرقابة و الإشراف المصرفي طبقاً لاتفاقيات بازل الثلاثة؛

ث. تحديث عمليات الصيرفة، و إطلاق منتجات و خدمات مصرفية عصرية على مستوى البنوك العمومية الجزائرية تتماشى مع التكنولوجيا الحديثة للمعلومات و الاتصالات.

الفرضية الثانية:

لم يتمكن النظام المصرفي الجزائري من التكيف مع أبعاد و آليات الشمولية المالية. ومن هذه الفرضية تنبثق الفرضيات الجزئية التالية:

- أ. لم يتم تحرير النظام المصرفي الجزائري كليا بالرغم من الإصلاحات المصرفية التي اعتمدها السلطات الوصية؛
- ب. لم تطبق السلطات النقدية و المالية عمليتي الخصخصة و الاندماج المصرفي على البنوك العمومية الجزائرية ،مثل باقي البنوك العربية؛
- ت. لم تلتزم البنوك العمومية و لا الخاصة الناشطة في الجزائر بمعايير كفاية رأس المال المحددة في اتفاقيات بازل؛
- ث. لم يتم عصرنه النظام المصرفي الجزائري بما فيه الكفاية بالرغم إنفاق أموال طائلة على تطبيق التكنولوجيا الحديثة.

ثانيا: مجتمع، عينة و أدوات الدراسة

1.2 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك و المؤسسات المالية المكونة للقطاع المصرفي الجزائري، بهدف اختبار الفرضيات المطروحة و التوصل إلى نتائج الدراسة المحققة و مقارنتها مع النتائج المتوقعة. و من أجل ذلك تم اختيار عينة من البنوك و المؤسسات المالية للدراسة الميدانية و إسقاط ما تم تناوله نظريا على ما هو محقق في الواقع، و تم تحديد المكان و الزمن لاستهداف عينة الدراسة.

2.2 عينة الدراسة، و حدودها

1.2.2 عينة الدراسة

تم تحديد مجموعة من البنوك العمومية و الخاصة بالإضافة إلى بعض المؤسسات المالية التي تنشط في الساحة المصرفية الجزائرية لإتمام دراستنا و الخروج ببعض النتائج عن واقع النظام المصرفي، آفاقه في الجزائر و ما يمكن للسلطات العمومية العمل به وفقا لما هو معمول به في الأنظمة المصرفية للدول المجاورة، العربية أو الأجنبية. فتمثلت العينة في ستة بنوك عمومية و عشرة بنوك خاصة بالإضافة إلى مؤسسة مالية واحدة. أما وحدة المعاينة فتمثلت في مدراء المصارف باعتبارهم المسؤولين الأوائل الذين لديهم دراية كاملة بالسياسة المتبعة و الاستراتيجية المخططة، كما يملكون معلومات مهمة و كافية يمكنها إفادتنا في استخلاص النتائج. لكن نظرا لبعض الصعوبات التي تعرضت لها الباحثة لم تتمكن من استرجاع كل الاستبيانات الموزعة على المؤسسات المذكورة. و يمكن توضيح العينة في الجدول التالي:

الجدول 4. 16: عينة الدراسة

اسم البنك	طبيعة المؤسسة المالية	نوع الهيئة المالية	طبيعة النشاط
01	البنك الوطني الجزائري BNA	عمومي	هيئة مالية بنكية تجاري تقليدي
02	البنك الخارجي الجزائري BEA	عمومي	هيئة مالية بنكية تجاري تقليدي
03	بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	عمومي	هيئة مالية بنكية تجاري تقليدي
04	بنك التنمية المحلية BDL	عمومي	هيئة مالية بنكية تجاري تقليدي
05	القرض الشعبي الجزائري CPA	عمومي	هيئة مالية بنكية تجاري تقليدي
06	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP-Banque	عمومي	هيئة مالية بنكية تجاري تقليدي
07	سوسيتي جينرال الجزائرية société générale	خاص	هيئة مالية بنكية تجاري تقليدي
08	نتيكسيس الجزائرية Natixis Algérie	خاص	هيئة مالية بنكية تجاري تقليدي
09	بي أن بي باريبا الجزائرية BNP-Paribas*(2)	خاص	هيئة مالية بنكية تجاري تقليدي
10	بنك الخليج الجزائري AGB	خاص	هيئة مالية بنكية تجاري تقليدي
11	بنك البركة الجزائري Al baraka Bank	مختلط	هيئة مالية بنكية إسلامي
12	بنك السلام الجزائري Al Salam Bank	خاص	هيئة مالية بنكية إسلامي
13	بنك ترست Trust Bank	خاص	هيئة مالية بنكية تجاري تقليدي
14	سيتي بنك الجزائري Citi Bank	خاص	هيئة مالية بنكية تجاري تقليدي
15	البنك العربي الجزائري ABC	خاص	هيئة مالية بنكية تجاري تقليدي
16	الشركة المالية للاستثمار، المساهمة و التوظيف SOFINANCE	عمومي	مؤسسة مالية عامة تجاري تقليدي و إيجاري

المصدر: من إعداد الباحثة

2.2.2 أدوات و حدود الدراسة

لقد اعتمدت الدراسة الميدانية على الاستبانة لجمع البيانات من مجموعة من البنوك و المؤسسة المالية المذكورين في الجدول، و باعتبارها أنسب أدوات البحث العلمي التي تقربنا من الحقائق و تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة الميدانية. و تم تصميم الاستبانة من طرف الباحثة بغرض قياس أبعاد متغيرات الدراسة و معرفة مدى تأثير المتغير التابع

* فرع على مستوى ولاية معسكر و المقر الرئيسي للبنك على مستوى ولاية الجزائر العاصمة.

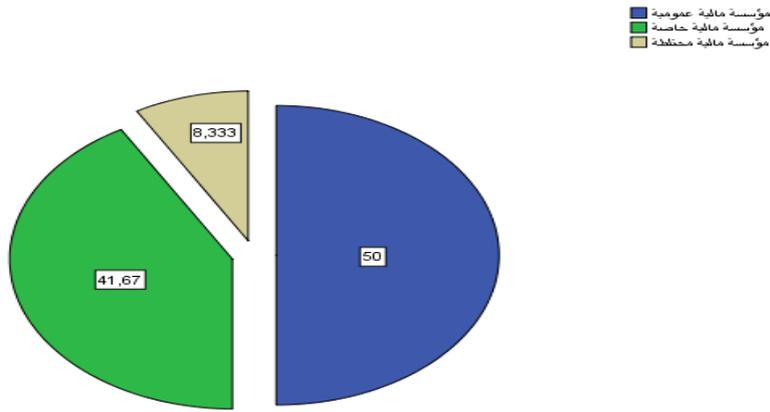
بالمتغير المستقل. و قد تم تقسيمها إلى أربع محاور تحتوي على أسئلة مغلقة ووجهت كما سبق و أن ذكرنا إلى مدراء و مسؤولين كبار و متخصصين بالبنك. و قد تم توزيع الاستبانة على مجموعة من البنوك العمومية و الخاصة بكل من الولايات التالية: معسكر، وهران و الجزائر العاصمة. خلال الفترة الممتدة بين 20 ديسمبر 2018 إلى غاية 15 مارس من سنة 2019 و كانت درجة الاستجابة متفاوتة من بنك إلى آخر فهناك من تجاوز معنا أثناء تسليمها و هناك من رفض ذلك إلا بعد الإصرار و المحاولة و هناك من لم يرجع لنا الاستبانة. و لتحليل الإجابات الخاصة بالاستبانة اعتمدنا على برنامج SPSS 20 من خلال مخرجاته.

المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة

سيتم تحليل المعطيات و نتائج الدراسة من خلال الاحصائيات المتحصل عليها من مخرجات SPSS 20 و التماثيل البيانية للإجابات الخاصة بكل بعد.

أولاً: معلومات خاصة بالبنك

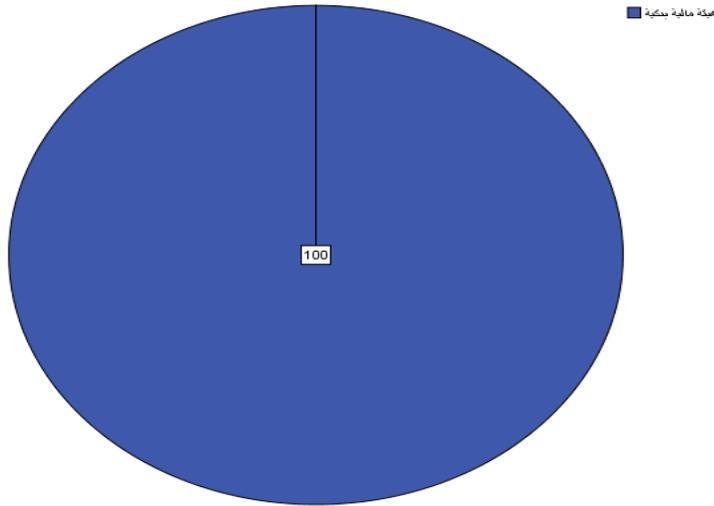
الشكل 4.7: طبيعة المؤسسات المالية



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على نتائج SPSS20

❖ يوضح الشكل بأن البنوك العمومية هي التي تهيمن على القطاع المصرفي الجزائري بحيث بلغت نسبتها 50%، بينما بلغت نسبة البنوك الخاصة 41,67% أما المختلطة فكانت هي النسبة الضعيفة بينهم لأنها كانت 8,33%. علماً بأن هذه المعطيات كانت خاصة بالعينة التي استجوبناها من خلال الاستبيان، لكن في الحقيقة أن عدد البنوك الخاصة أكبر من عدد البنوك العمومية لكن نسبة الشبكة بالنسبة للثانية أكبر من الأولى، أنها أكثر انتشاراً من الأولى.

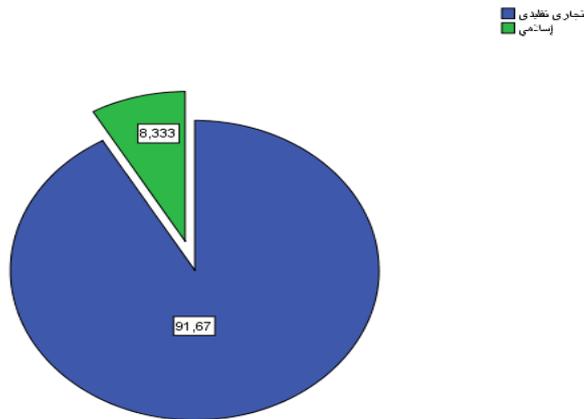
الشكل 4.8: نوع الهيئة المالية



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

❖ تشير النتائج الموضحة في الشكل أعلاه أن الجهاز المصرفي الجزائري أغلبيته مؤسسات مالية بنكية بحيث بلغت نسبة العينة المأخوذة 100% بنوك أما عن المؤسسات المالية غير البنكية سواء كانت عامة أو خاصة لم يتم إدراجها في عينة الدراسة. بسبب صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بهذا النوع من المؤسسات من طرف الباحثة.

الشكل 4.9: طبيعة نشاط المؤسسات المالية



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

❖ إن نسبة البنوك محل الدراسة التي تمارس النشاط التجاري التقليدي أكبر من تلك التي تمارس الصيرفة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية (أي الصيرفة الإسلامية)، بحيث حددت نسبة النشاط التجاري التقليدي 91,67% لكن

البنوك التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية فقد كانت متدنية جدا حيث كانت 8,33% فقط، و هذا دليل على هيمنة البنوك التجارية التي تتعامل بالفائدة على السوق المصرفية الجزائري.

ثانيا: محور التحرير المالي و المصرفي

لقد شمل هذا المحور 19 سؤال من أجل معرفة درجة تحرر النظام المصرفي الجزائري: هل هو محرر جزئيا، محرر كليا أم نظام موجه بالقوانين.

الجدول 4.17: مدى تدخل الدولة في تحديد الإطار القانوني و التنظيم المصرفي			
النسبة	التكرار	الأسئلة	
91,7	11	نعم	السؤال الأول:
8,3	1	لا	هل تتدخل الدولة في تنظيم عملكم المصرفي؟
100	12	المجموع الكلي	
25	3	أقل من 25%	السؤال الثاني:
25	3	من 25 إلى أقل من 50%	إذا كان نعم ما هي نسبة التدخل؟
50	6	50% فأكثر	
100	12	المجموع الكلي	
27,3	3	غير محرر تماما	السؤال الثالث:
72,7	9	محرر جزئيا	كيف تنظرون إلى الإطار القانوني الذي يحدد القواعد العامة لعمل البنوك؟
0	0	محرر كليا	
100	12	المجموع الكلي	
100	12	نعم	السؤال الرابع:
0	0	لا	هل تحفز درجة تحرير معدلات الفائدة على المنافسة ما بين البنوك و الهيئات المالية في الجزائر؟
100	12	المجموع الكلي	

نتائج SPSS20

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على.

الشرح:

العنصر الأول: نلاحظ بأن الدولة تتدخل في العمل المصرفي في رأي معظم البنوك محل الدراسة بحيث كانت نسبة الإجابة بنعم 91,7% أما نسبة الإجابة بلا فقدت ب 8,3%

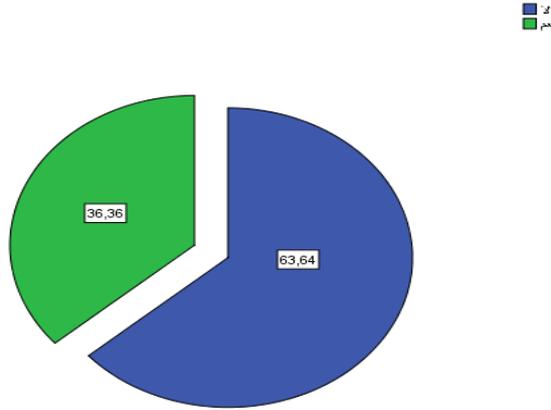
العنصر الثاني: نلاحظ أن 50% من عينة الدراسة ترى بأن نسبة تدخل الدولة في العمل المصرفي 50% فأكثر، في حين 25% من البنوك ترى بأن نسبة التدخل تنحصر في المجال 25% إلى أقل من 50%، أما 25% الباقية فتحدد نسبة التدخل بأقل من 25%. و منه فإن معظم البنوك ترى بأن الدولة تتدخل بنسبة كبيرة في العمل المصرفي للبنوك سواء الخاصة أو العمومية.

العنصر الثالث: من خلال هذا السؤال نستنتج أن الإطار القانوني الذي يحدد مجال النشاط المصرفي، أنه محرر جزئيا حسب رأي معظم البنوك التي بلغت نسبة 72,7%،

أما باقي البنوك التي بلغت نسبتها ب 27,3% فترى أنه غير محرر تماما، لكن كل البنوك فلا ترى بأنه محرر كليا.

العنصر الرابع: كل العينة تعتقد أن تحرير معدلات الفائدة يحفز البنوك و المؤسسات المالية على المنافسة لأنها قدرت ب 100%.

الشكل 4. 10: الاستقلالية في منح الاعتمادات البنكية



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

❖ من خلال السؤال الذي طرح عن ما إذا كانت البنوك مستقلة تماما عن بنك الجزائر في منح الاعتمادات المصرفية، فإن 63,64% من العينة ليست مستقلة في قرارها الخاص بمنح الاعتمادات، أما النسبة الباقية و التي تمثل 33,36% في الشكل يعود لها القرار في منح الاعتمادات المصرفية و هي مستقلة عن بنك الجزائر فيما يخص ذلك.

الجدول 4. 18: ظاهرة التقليل من الحواجز المالية بالنسبة للنظام الجزائري

النسبة	التكرار	الأسئلة
50	6	السؤال الأول:
50	6	هل تتدخلون في بورصة الجزائر؟
100	12	المجموع الكلي
41,7	5	السؤال الثاني:
33,3	4	ما هو الدور الذي تقومون به في
25,0	3	البورصة؟
100	12	المجموع الكلي
41,7	5	السؤال الثالث:
58,3	7	هل لكم دور في تنظيم سوق الصرف؟
100	12	المجموع الكلي
0	0	السؤال الرابع:
0	0	التدخل من أجل تعديل سريع لتغيرات
100	12	معدل الصرف
100	12	التدخل لحماية العملة الوطنية
100	12	عدم التدخل نهائيا
100	12	المجموع الكلي

83,3	10	نعم	السؤال الخامس: هل يتعامل مصرفكم مع مصارف أجنبية خارجية؟
16,7	2	لا	
100	12		المجموع الكلي
55,6	7	نعم	السؤال السادس: هل لديكم فروع في دول أخرى؟
44,4	5	لا	
100	12		المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20.

الشرح:

العنصر الأول: نلاحظ أن نصف البنوك محل الدراسة تتدخل في البورصة (50%) و النصف الآخر لا يتدخل في بورصة الجزائر (50%).

العنصر الثاني: أغلبية البنوك المعنية تتدخل في البورصة كوسيط مالي بين البائع و الشاري حيث بلغت النسبة التي تلعب هذا الدور 41,7%، لكن هناك 33,3% من يستثمر لحسابه الخاص، بينما نسبة العينة التي تستثمر لصالح زبائنها فقد بلغت 25% من النسبة الإجمالية.

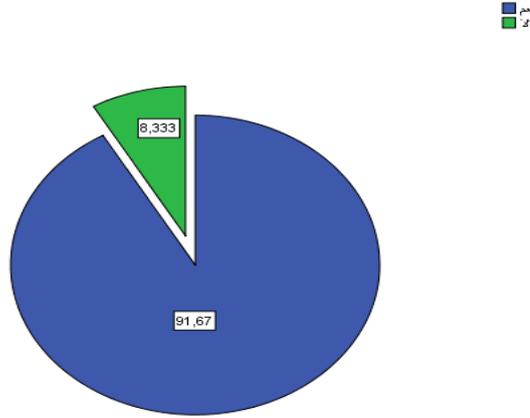
العنصر الثالث: أغلبية البنوك محل الدراسة ليس لها أي دور في تنظيم سوق الصرف بحيث تمثل بنسبة 58,3% أما باقي البنوك و التي تمثل نسبتها 41,7% من النسبة الإجمالية فلها دور في تنظيم هذا السوق.

العنصر الرابع: بالنسبة لهذا العنصر الخاص بكيفية و الهدف من التدخل، فكل العينة لا تتدخل نهائيا من أجل حماية العملة الوطنية أو لتعديل سريع لتغيرات سعر الصرف فقد بلغت نسبة عدم التدخل 100%.

العنصر الخامس: من خلال الإجابات على هذا السؤال فإن أغلبية العينة تتعامل مع مصارف أجنبية حيث بلغت النسبة 83,3% أما الفئة القليلة التي تقدر نسبتها ب 16,7%

لا تتعامل على الإطلاق مع المصارف الأجنبية. **العنصر السادس:** هناك تقارب بين نسبة البنوك المدروسة التي لديها فروع في الخارج و التي ليس لديها فروع خارج الوطن، فقد بلغت نسبة العينة الأولى 55,6% أما الثانية فقد قدرت ب 44,4%.

الشكل 4. 11: وجود قيود ومراقبة على سعر الفائدة



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

❖ لقد اجتمع 11 بنك على رأي واحد و هو أنه يوجد مراقبة و قيود على سعر الفائدة، و بنك واحد كان رأيه مخالف لذلك، فقد بلغت النسبة الأغلبية 91,67%، أما النسبة المناقضة فقدرت ب 8,33%.

الجدول 4. 19: التقليل من القيود القانونية على مستوى البنوك الجزائرية

النسبة	التكرار	الأسئلة
50	6	تدخل الدولة بتخفيضها إلى مستوى أقل من قيمتها الحقيقية
41,7	5	تخضع إلى قواعد و آليات السوق المصرفي
8,3	1	البنك حر في تحديدها
100	12	المجموع الكلي
50	6	غير ملغاة تماما (موجودة بكثرة)
30	4	ملغاة نسبيا (منخفضة)
20	2	ملغاة تماما (غير موجودة)
100	12	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20.

الشرح:

العنصر الأول: هناك تقارب في آراء العينة بين مؤيد للرأي الأول بأن الدولة هي من تتدخل لتحديد معدلات الفائدة الدائنة و المدينة و قد بلغت نسبة المؤيدين لهذا الاختيار 50%، و المؤيدين للرأي الثاني والمتمثل في خضوعها لقواعد وآليات السوق و التي

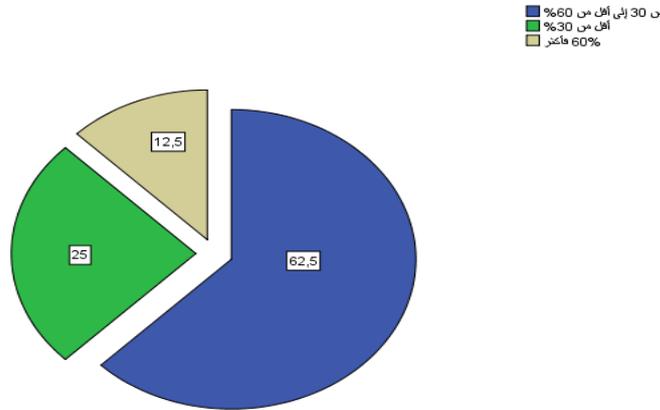
بلغت نسبتهم 41,7% ، أما الاختيار الثالث و المتمثل في حرية البنك في تحديدها لم تكون نسبة الإجابة عنها إلا 8,3% أي بنك واحد فقط كان مع هذا الرأي.

العنصر الثاني: إن أغلبية العينة توافق على أن القوانين و اللوائح الخاصة بإنشاء هيئات مالية أجنبية موجودة بكثرة فهي غير ملغاة تماما و التي بلغت 50% من النسبة الإجمالية، و أدنى نسبة كانت مع أنها ملغاة تماما أي غير موجودة و التي بلغت 20% أما 30% من البنوك ترى بأنها ملغاة نسبيا.

❖ مدى تطبيق عملية التقليل من الوساطة المالية على مستوى العينة

لاختبار مدى تطبيق عملية التقليل من الوساطة المالية على مستوى النظام المصرفي الجزائري، هناك ثلاث عناصر أساسية لذلك تتمثل في: نسبة الودائع على مستوى خصوم الميزانية، نسبة سندات المساهمة على مستوى أصول الميزانية و أخيرا مدى تطبيق تقنية التوريق المالي على مستوى البنوك المعنية.

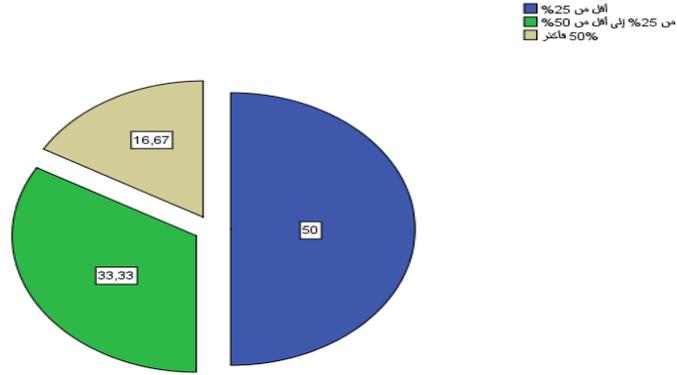
الشكل 4. 12: نسبة الودائع على مستوى خصوم الميزانية



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

❖ نلاحظ أن 62,5% من البنوك الجزائرية تمتلك من 30 إلى أقل من 60% من الودائع على مستوى خصومها، والرابع منها تملك نسبة أقل من 30% أما النسبة الباقية (12,5%) و هي الأدنى و التي يظهر على مستوى خزيتها 60% فأكثر من الودائع.

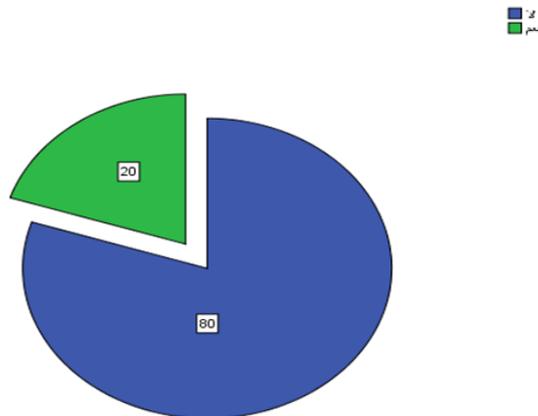
الشكل 4. 13: نسبة حصة المساهمة في أصول الميزانية



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

❖ أما بالنسبة لسندات المساهمة فإن نصف البنوك المعنية لا تتوفر على سندات المساهمة بنسبة أكبر حيث أقل من 25% من سندات المساهمة موجودة على مستوى 50% من البنوك، 33,33% من البنوك تقتني من 25% إلى أقل من 50% من سندات المساهمة، الأقلية من العينة و التي تمثل نسبتها حسب إحصائيات الاستبيان (16,67%) تتوفر على 50% فأكثر من سندات المساهمة.

الشكل 4. 14: تطبيق تقنية التوريق المالي على مستوى المصارف



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

❖ من خلال الشكل فإن تقنية التوريق المالي (Titrisation) تطبق على مستوى

20% فقط من العينة المدروسة أما 80% منها لا تطبق هذه التقنية.

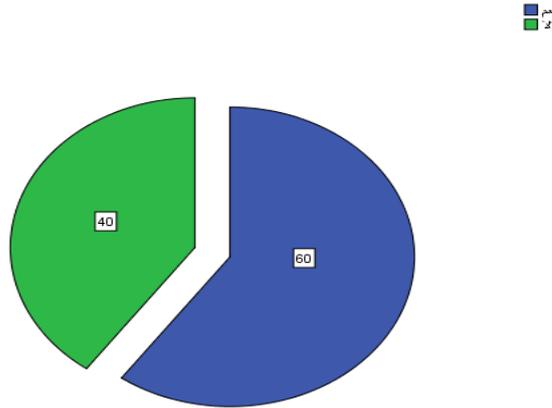
ثالثا: محور الإندماج المصرفي و الخصصة

لقد تم طرح أربعة عشرة سؤالاً فيما يخص هذا المحور من أجل معرفة مدى تطبيق البنوك المكونة للنظام المصرفي الجزائري لمشروع الاندماج المصرفي و الخصصة و سوف نقسم هذا المحور إلى ثلاثة أقسام: قسم خاص بالخصصة، آخر مخصص للاندمج المصرفي و أخيراً البنوك الشاملة.

1.3 الخصصة المصرفية:

لقد شمل قسم الخصصة المصرفية ستة أسئلة تم تقسيمها إلى عدة أجزاء: أولاً مدى موافقة عينة المصرف العمومي على مشروع الخصصة و هذا سيكون من خلال الشكل رقم 4. و الأسئلة الأربعة الباقية ستحلل من خلال الجدول رقم 4. أما السؤال الأخير سيكون اختباره من خلال الشكل.

الشكل 4. 15: موافقة البنوك العمومية على مشروع الخصصة



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على نتائج SPSS20

❖ 60% من البنوك عينة الدراسة وافقت على عملية الخصصة و التي تمثل أغلبية العينة أما 40% منها رفضت عملية الخصصة و تمثل الأقلية.

الجدول 4. 20: مشروع الخصخصة في الجزائر

النسبة	التكرار	الأسئلة:	السؤال الأول: ما هو سبب اعتراضكم لعملية الخصخصة؟
25	3	نعم	<u>العبارة الأولى:</u> التخوف من سيطرة الأجانب على القطاع المصرفي
75	9	لا	
100	12		<u>المجموع الكلي</u>
8,3	1	نعم	<u>العبارة الثانية:</u> لتجنب تحويل الأزمات المصرفية إلى النظام المصرفي
91,7	11	لا	
100	12		<u>المجموع الكلي</u>
33,3	4	نعم	<u>العبارة الثالثة:</u> عدم كفاءة القطاع المصرفي الجزائري مع البنوك الأجنبية
66,7	8	لا	
100	12		<u>المجموع الكلي</u>
			<u>السؤال الثاني:</u> فما هي الإيجابيات التي يمكن أن تمنحها هذه العملية لمصرفكم؟
33,3	4	نعم	<u>العبارة الأولى:</u> زيادة الموارد المالية للبنك
66,7	8	لا	
100	12		<u>المجموع الكلي</u>
41,7	5	نعم	<u>العبارة الثانية:</u> نقل الخبرات الأجنبية في مجال الخدمات المالية المبتكرة
58,3	7	لا	
100	12		<u>المجموع الكلي</u>
50	6	نعم	<u>العبارة الثالثة:</u> الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة للبنوك الأجنبية
50	6	لا	
100	12		<u>المجموع الكلي</u>
58,3	7	نعم	<u>العبارة الرابعة:</u> عصرنة عملكم المصرفي
41,7	5	لا	
100	12		<u>المجموع الكلي</u>
			<u>السؤال الثالث:</u> كيف تنظرون إلى القانون الخاص بنسبة المساهمة بين رأسمال العمومي و الخاص 51 - 49%؟
25	3	نعم	<u>العبارة الأولى:</u> يعيق تنمية القطاع البنكي في الجزائر
75	9	لا	
100	12		<u>المجموع الكلي</u>
25	3	نعم	<u>العبارة الثانية:</u> يعرقل عملية دخول هيئات مالية أجنبية إلى الجزائر
75	9	لا	
100	12		<u>المجموع الكلي</u>
50	6	نعم	<u>العبارة الثالثة:</u> يعيق عملية الاندماج ضمن شروط العولمة المصرفية
50	6	لا	
100	12		<u>المجموع الكلي</u>
			<u>السؤال الرابع:</u> ما هي عوامل عدم نضج عملية الخصخصة؟
8,3	1	نعم	<u>العبارة الأولى:</u> بسبب نقص الدقة في تحديد الأهداف
91,7	11	لا	
100	12		<u>المجموع الكلي</u>

66,7	8	نعم	<u>العبرة الثانية:</u>
33,3	4	لا	عدم تهيئة المناخ المناسب لعملية الخصوصية
100	12		<u>المجموع الكلي</u>
58,3	7	نعم	<u>العبرة الثالثة:</u>
41,7	5	لا	انعدام الوضوح، الشفافية و التخطيط بعيد المدى
100	12		<u>المجموع الكلي</u>

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

شرح الجدول:

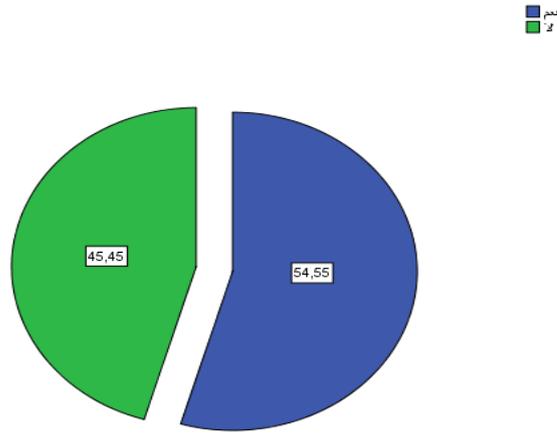
السؤال الأول: لمعرفة السبب الرئيسي في رفض بعض البنوك عملية الخصوصية تم اقتراح بعض الاختيارات على عينة الدراسة لكن لاحظنا أن كل الأسباب المقترحة كانت مرفوضة من طرف العينة المصرفية و هذا دليل على احتمال وجود أسباب أخرى للرفض. بحيث كانت نسبة رفض العبارة الثانية هي الأكبر بحيث بلغت 91,7%، و تليها العبارة الأولى التي كانت فيها نسبة الرفض 75%، و في المرتبة الأولى من القبول كانت العبارة الثانية التي بلغت نسبة قبولها 33,3% و نسبة الرفض كانت 66,7% و هي الأقل مقارنة بالعبارات الأخرى.

السؤال الثاني: و التي كانت حول الإيجابيات المتوقعة من عملية الخصوصية فخصص لها أربع اقتراحات و كانت نسب قبولها و رفضها متفاوتة، فكانت نسبة قبول العبارة الرابعة هي الأكبر و التي بلغت 58,3%، و بعدها العبارة الثالثة التي كانت نصف الإجابات موافقة لهذا الرأي و النصف الآخر قوبل بالرفض لتليها العبارة الثانية حيث كانت نسبة الموافقة 41,7% و آخر نسبة موافقة للعبارة الأولى و التي كانت 33,3% كانت لزيادة الموارد المالية للبنك.

السؤال الثالث: و هو متعلق عن نتيجة تطبيق القانون الخاص بنسبة المساهمة بين رأس المال العمومي و الخاص، فكانت الأقلية من البنوك التي قبلت العبارتين الأولى و الثانية و كانت نسبتها 25% لكيهما، و الأكثرية رفضت هتين النتيجةين، لكن عن إعاقاة عملية الاندماج فكانت نسبة الرفض و القبول لها متساوية ب 50% للإثنين.

السؤال الرابع: و الذي كان حول سبب عدم نضج الخصوصية على مستوى البنوك العمومية فكان السبب الأكثر موافقة من طرف البنوك هو عدم تهيئة المناخ المناسب لهذه العملية فبلغت نسبة العينة المفضلة لهذا السبب 66,7% ، و تأتي العبارة الأخيرة و هي انعدام الوضوح و التخطيط على المدى البعيد في المرتبة الثانية لتبلغ نسبة البنوك التي اختارت هذا السبب 58,3% ، أما معظم البنوك و التي بلغت نسبتها 8,3% رفضت على أن يكون سبب فشل الخصوصية في الجزائر هو نقص الدقة في تحديد الأهداف.

الشكل 4. 16: فشل بنك الخليفة سبب في ارتفاع درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

2.3 الاندماج المصرفي: لقد تم تخصيص ستة أسئلة لهذا العنصر من أجل معرفة مدى تجاوب النظام المصرفي الجزائري لمشروع الاندماج المصرفي:

الجدول 4. 21: مدى تجاوب البنوك الجزائرية مع مشروع الاندماج المصرفي

النسبة	التكرار	الأسئلة
66,67	8	السؤال الأول: هل أنتم مع اندماج مصرفكم العمومي مع بنوك عمومية أخرى أو مع بنوك أجنبية؟
33,33	4	لا
100	12	المجموع الكلي
58,3	7	السؤال الثاني: هل يتوفر مصرفكم على خدمة التأمين المصرف «bancassurance»؟
41,7	5	لا
100	12	المجموع الكلي
91,7	11	السؤال الثالث: من خلال خدمة التأمين المصرفي، هل تقوم شركة التأمين بتسويق منتجاتها عبر شبكة مصرفكم؟
8,3	1	لا
100	12	المجموع الكلي

السؤال الرابع:		
75	9	نعم
25	3	لا
100	12	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS20

الشرح:

العنصر الأول: نلاحظ أن 66,67% من عينة الدراسة كانت مع اندماج البنوك العمومية مع بنوك أخرى محلية أو أجنبية، أما الفئة الأخرى القليلة والتي تمثل 33,33% ترفض عملية الاندماج المصرفي تماما.

العنصر الثاني: أكثر من نصف البنوك تملك خدمة التأمين المصرفي و التي تبلغ 58,3% و الباقي لايتعامل مع شركات التأمين (عدم وجود خدمة التأمين المصرفي) و هي 41,7%.

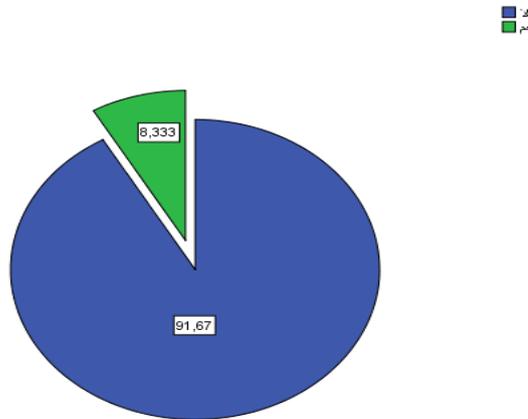
العنصر الثالث: 91,7% من البنوك التي تملك خدمة التأمين المصرفي تسوق منتجات شركات التأمين، و نسبة 8,3% منها لا تسوق لشركات التأمين.

العنصر الرابع: 75% من البنوك المعنية تتوقع أن تتم عملية الاندماج بين البنوك العمومية و و بنوك أخرى في المستقبل، أما 25% منها لا تتوقع ذلك.

العنصر الخامس: خدمات التأمين المقدمة من طرف البنك

من خلال الأشكال الأربع التالية سنتعرف على أهم خدمات التأمين المهيمنة في النشاط المصرفي أو التي تمثل نسبة أكبر من خدمات التأمين المصرفي على مستوى العينة المدروسة.

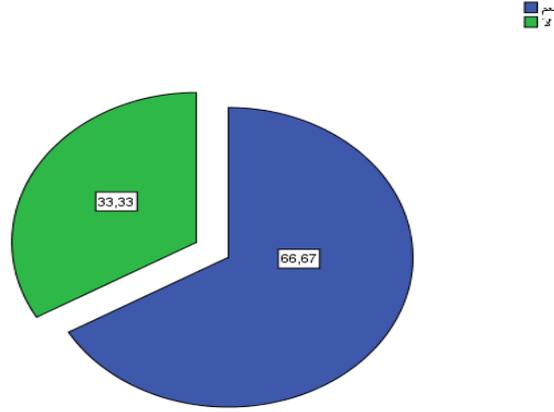
الشكل 4. 17: التأمين على وسائل الدفع



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

❖ 91,67% من العينة تسوق لخدمات التأمين على وسائل الدفع و 8,33% لا تسوق هذه الخدمة.

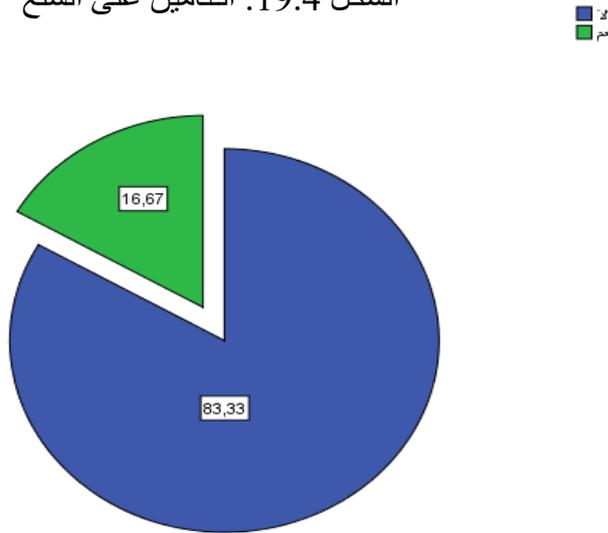
الشكل 4.18: التأمين على القروض



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

❖ 66,7% من العينة تؤمن على القروض و 33,33% منها لا تقوم بذلك.

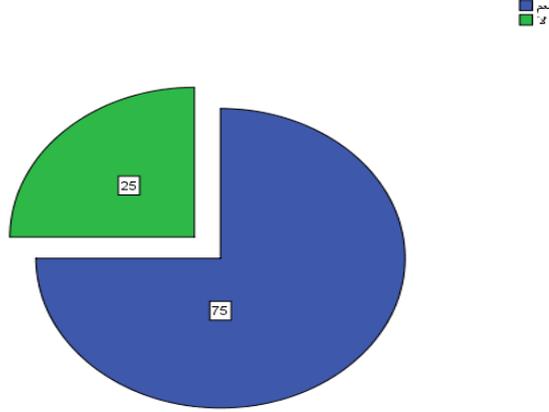
الشكل 4.19: التأمين على السلع



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

❖ تبلغ نسبة البنوك التي تقدم خدمة التأمين على السلع هي 83,33% و الفئة القليلة التي لا تقدم هذه الخدمة، و هي 16,67%.

الشكل 4. 19: التأمين على الأشخاص



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

معظم البنوك تؤمن على الأشخاص و تبلغ 75%، أما الفئة القليلة من البنوك لا تقدم هذا النوع من التأمينات و هي 25%.

الجدول 4. 22: السبب في عدم تطبيق مشروع الاندماج المصرفي في الجزائر

النسبة	التكرار	العبارة
33,3	4	العبارة أ: نعم
66,7	8	لا سيطرة البنوك العمومية على تمويل النشاطات
100	12	المجموع الكلي
50	6	العبارة ب: نعم
50	6	لا صرامة القوانين
100	12	المجموع الكلي
58,3	5	العبارة ت: نعم
41,7	7	لا عدم تكافؤ البنوك العمومية الجزائرية مع البنوك الأجنبية
100	12	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS20

الشرح:

بالنسبة للسبب في عدم تطبيق الاندماج لحد الآن في الجزائر، هناك ثلاث عبارات تم اقتراحها على العينة، فكان تفاعل المجيبين مع الاختيارات كما يلي:

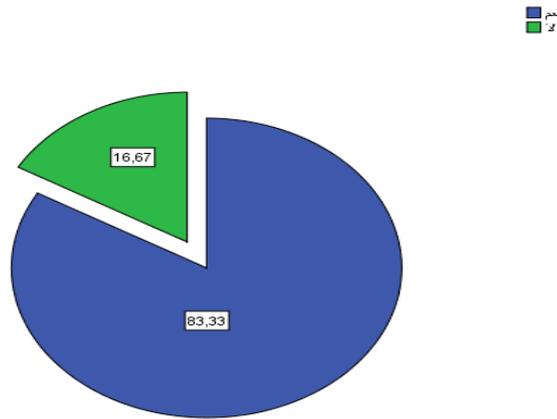
العبارة أ: أن 66,7% من العينة لا ترى بأن السبب في ذلك يعود إلى سيطرة البنوك العمومية في عملية التمويل، و 33,3% ترى العكس.

العبارة ب: نصف العينة يرى بأن صرامة القوانين هي السبب و النصف الآخر لا يوافق على هذا الاختيار.

العبارة ت: 58,3% من عينة الدراسة و هي الأغلبية ترى بأن السبب في عدم تطبيق الاندماج هو عدم التكافؤ بين البنوك العمومية و الأجنبية، أما 41,7% و هي نسبة لا بأس بها تعارض هذا الاقتراح.

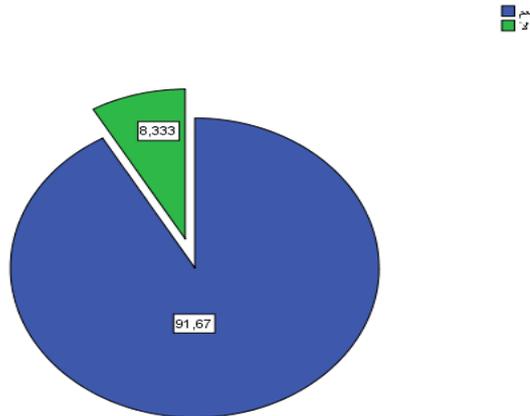
3.3 البنوك الشاملة : أما العنصر الخاص بالبنوك الشاملة فقد خصصنا له سؤالين لمعرفة ما إذا كان لدينا بنوك شاملة متطورة أم لا.

الشكل 4. 20: قيام المصرف بوظائف أخرى غير الوظائف التقليدية



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

الشكل 4. 21: تأثير المصارف الشاملة على تطوير النظام المصرفي الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

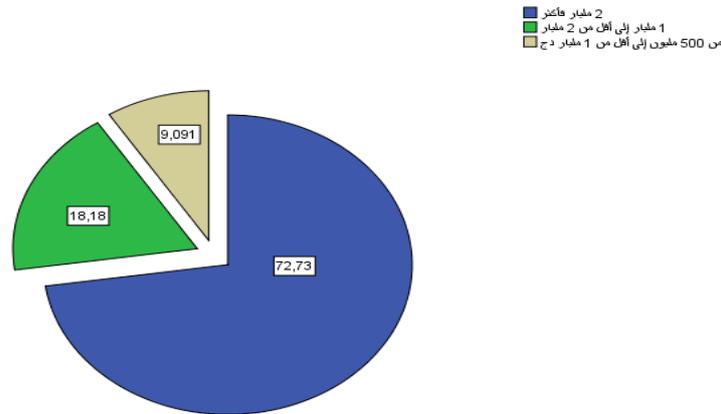
الشرح: من خلال الشكلين السابقين فإن نسبة كبيرة (83,33%) من البنوك محل الدراسة تقوم بوظائف غير تقليدية إلى جانب وظائفها الأساسية و بالتالي فمعظمها يقوم بوظائف البنوك الشاملة، و أن النسبة الأكبر (91,67%) من العينة ترى بأن البنوك الشاملة من بين أسس تطوير النظام المصرفي الجزائري.

رابعاً: محور التزام البنوك الجزائرية بقواعد اتفاقية بازل

حتى نتأكد من مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بمعايير الملاءة المصرفية و الرقابة و الاستشراف التي أقرتها لجان بازل الثلاثة على مستوى عينة البنوك الجزائرية محل الدراسة شملت الاستبانة محوراً خاصاً بهذا العنصر و الذي شمل أربعة أسئلة: منهما سؤالين لمعرفة الحد الأدنى للرأس المال الخاص عند إنشاء البنوك المعنية و نسب كفاية رأس المال المطبقة، و من خلال الشكلين يمكن إحصاء نسبة البنوك التي تطبق قواعد اتفاقيات بازل I و II و III.

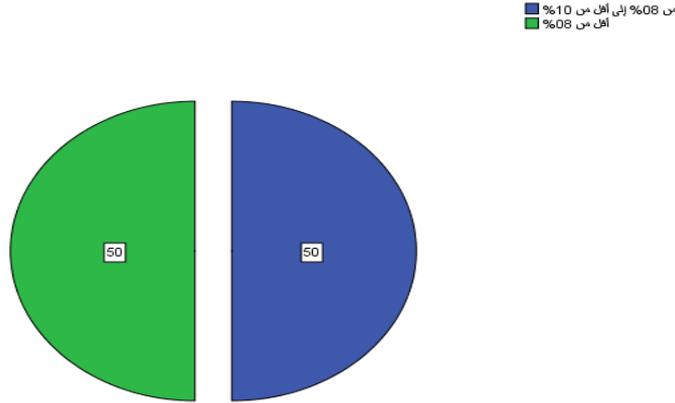
أما السؤالين الآخرين يبينان مستوى التزام المصارف الجزائرية بالرقابة و الإشراف المصرفي المحددان من طرف لجان بازل و أيضاً مدى تأثير النظام المصرفي الجزائري بالأزمة المالية للرهن العقاري، و هذا سيكون ممثلاً في الجدول رقم 23.4.

الشكل 4. 22: الحد الأدنى لرأس مال البنك عند تأسيسه



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على نتائج SPSS20

الشكل 4. 23: نسبة الملاءمة المصرفية في المصارف



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

الشرح: فيما يخص الشكل الأول حول الحد الأدنى لرأس المال فإن نسبة البنوك التي يقدر رأسمالها الخاص عند التأسيس بمليارين فأكثر تمثل النسبة الأكبر و هي 72,73%، و تليها نسبة البنوك و التي تمثل في الشكل 18,18% و هي التي يبلغ رأسمالها الخاص من مليار إلى أقل من 2 مليار دج، و أخيرا 9,091% من البنوك قدر رأسمالها الخاص من 500 مليون إلى أقل من مليار دج.

أما الشكل الثاني فإن نصف البنوك بلغت نسبة الملاءمة المصرفية لها أقل من 8% و النصف الآخر بلغت نسبة كفاية رأس المال من 8 إلى أقل من 10% أما النسبة أكثر من 8% لم يحققها أي بنك من العينة.

الجدول 4. 23: الرقابة و الإشراف المصرفي طبقا لاتفاقيتي بازل II و III

النسبة	التكرار	الأسئلة
54,5	7	نعم
45,5	5	لا
100	12	المجموع الكلي
66,67	8	نعم
33,33	4	لا
100	12	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS 20.

الشرح:

بالنسبة للعنصر الأول فإن إحصائيات SPSS 20 تظهر بأن 54,5% من العينة ترى بأن أزمة الرهن العقاري لسنة 2007-2008 أثرت على النظام المصرفي الجزائري، أما الفئة الأخرى و التي تمثل نسبتهم 45,5% ترى أنه لا يوجد تأثير.

أما العنصر الثاني الذي كان حول الرقابة و الإشراف المصرفي لاتفاقيتي بازل الأولى و الثانية و دورها في تحسين القطاع المصرفي الجزائري من ناحية الرقابة و الإشراف، فكانت النتائج كما يلي: 66,67% أي أقرب إلى 70% من عينة الدراسة ترى بأن هناك تأثير أما 33,33% فترى بأنه لا علاقة بين المتغيرين.

5.3 محور التطور التكنولوجي و الابتكارات المالية:

هذا المحور يبين لنا مدى تقدم و تطور الصيرفة الالكترونية على مستوى البنوك الجزائرية سواء كانت عمومية أو خاصة مقارنة مع ما يجري في الدول الأخرى. و حصرنا هذا المحور في مجال لوحده و خصصنا له خمسة أسئلة التي تمكننا من الوصول إلى واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

و الجدول التالي يساعدنا على معرفة نسب تبني الصيرفة الالكترونية و نسب استعمال البطاقات المصرفية على مستوى المصارف:

الجدول 4. 24: نسب الصيرفة الالكترونية و استعمال البطاقات الالكترونية

النسبة	التكرار	الأسئلة
25	3	السؤال الأول: في ظل التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات (NTIC)، ما هي نسبة تبني الصيرفة الإلكترونية على مستوى مصرفكم؟
33,3	4	قليلة نسبيا
41,7	5	متوسطة نسبيا
100	12	عالية جدا
المجموع الكلي		
25	3	السؤال الثاني: ما هي نسبة استعمال البطاقة البنكية في مصرفكم؟
41,5	5	ضعيفة
33,3	4	متوسطة
100	12	مرتفعة
المجموع الكلي		
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS 20.		

الشرح:

العنصر الأول: نلاحظ من خلال هذا العنصر أن نسبة أكبر من البنوك تتبنى الصيرفة الإلكترونية من خلال أشكالها المتنوعة و هي 41,7% أما 33,3% من العينة فتطبق الصيرفة الالكترونية بنسبة متوسطة و نسبة قليلة من البنوك و التي تمثل 25% من مجموع البنوك تطبق الصيرفة الإلكترونية بنسبة قليلة.

العنصر الثاني: أما نسبة استعمال البطاقات البنكية الإلكترونية على مستوى المصارف فهي موزعة كالتالي: نسبة 41,7% من البنوك تطبق على مستواها البطاقة الإلكترونية بنسبة متوسطة، تليها نسبة 33,3% منها تطبق التقنية بنسبة مرتفعة و أخيرا نسبة 25% تطبقها بنسبة منخفضة.

أما فيما يخص السبب الأساسي في انخفاض مستوى الصيرفة الإلكترونية على مستوى البنوك المعنية سيتم تحديده من خلال العبارات التالية و في الجدول التالي:

الجدول 4. 25: سبب انخفاض مستوى الصيرفة الإلكترونية

النسبة	التكرار	العبارات
8,3	1	العبارة الأولى: نقص في المهارات البشرية المتمكنة من التكنولوجيا.
91,7	11	لا
100	12	المجموع الكلي
41,7	5	العبارة الثانية: عدم تمهيد الأراضية المناسبة لهذه التقنيات.
58,3	7	لا
100	12	المجموع الكلي
16,7	2	العبارة الثالثة: انعدام الثقافة الإلكترونية لدى الزبائن.
83,3	10	لا
100	12	المجموع الكلي
0	0	العبارة الرابعة: بسبب قلة الوسائل التكنولوجية المتوفرة.
100	12	لا
100	12	المجموع الكلي

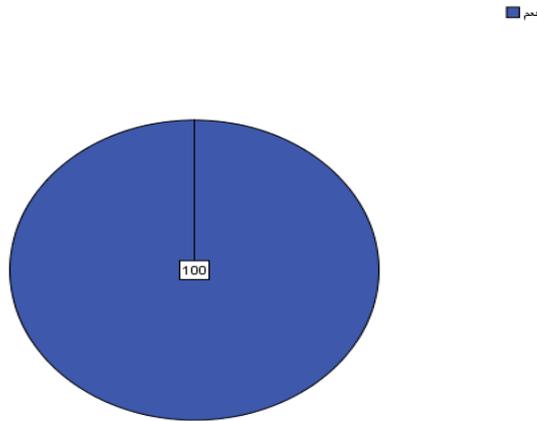
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS 20.

الشرح:

كل العينة أي 100% ترى بأن قلة الوسائل التكنولوجية المتوفرة ليست السبب في انخفاض الصيرفة الإلكترونية، و تليها العبارة الأولى و هي نقص المهارات البشرية المتمكنة من التكنولوجيا التي رفضتها 91,7% من العينة. أما عن اقتراح السبب في ذلك هو انعدام الثقافة الإلكترونية لدى الزبائن، فإن 2 من البنوك تقبل بهذا الاقتراح، و 10 الباقية ترفض ذلك، و أخيرا فإن 41,7% من البنوك ترى بأن السبب الرئيسي في عدم تبني الصيرفة الإلكترونية بنسبة عالية جدا هو عدم تمهيد الأراضية المناسبة لهذه التقنية.

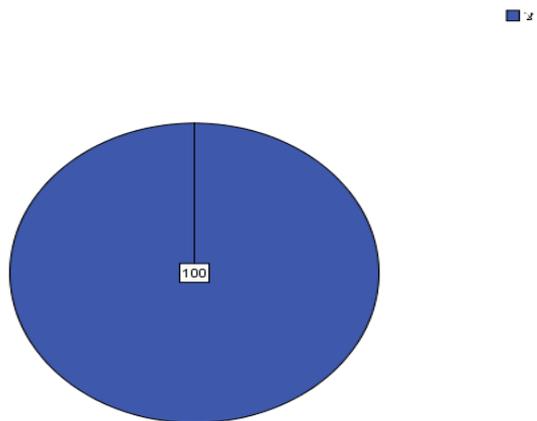
العنصر الأخير: مجال استخدام البطاقة الالكترونية من خلال هذا الشكل يمكن معرفة في أي مجال تستخدم البطاقة البنكية، لسحب النقود أم في التجارة الالكترونية.

الشكل 4. 24: استخدام البطاقة البنكية في سحب النقود



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

الشكل 4. 25: استخدام البطاقة البنكية في التجارة الالكترونية



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على نتائج SPSS20

الشرح:

البطاقة البنكية تستخدم في رأي كل البنوك المعنية في سحب النقود، و لا تستعمل اطلاقا في التجارة الالكترونية. [أي 100% من البنوك أجابت على أن البطاقة البنكية تستخدم لسحب النقود، 100% منها ترى بأنها لا تستخدم في التجارة الالكترونية.

الجدول 4. 26: عصرنة أنظمة الدفع محور للإصلاحات المصرفية الجزائرية

النسبة	التكرار	الأسئلة	السؤال الأول: هل عصرنة أنظمة الدفع كافية لأن تكون محورا أساسيا للإصلاحات المصرفية الجزائرية؟
58,3	7	نعم	
41,7	5	لا	
100	12	المجموع الكلي	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS20

الشرح:

نلاحظ من خلال الجدول أن 58,3% من العينة ترى بأن نجاح الإصلاحات المصرفية الجزائرية تعتمد على عصرنة أنظمة الدفع للبنوك الجزائرية، و 41,7% ترى عكس ذلك.

المطلب الرابع: اختبار فرضيات الدراسة

من خلال الدراسة الميدانية حول مدى تأثر البنوك الجزائرية بأبعاد الشمولية المالية، وبعد اختبار الفرضيات المطروحة استخلصنا النتائج التالية.

1. هيمنة القطاع المصرفي العمومي على القطاع الخاص، و أن الجهاز المصرفي الجزائري تغطي عليه الهيئات المالية البنكية المنتشرة في معظم ولايات الوطن على الهيئات المالية العامة و المتخصصة. كما أن النشاط التجاري التقليدي على مستوى النظام المصرفي الجزائري يفوق النشاط الإسلامي، بحيث سجلنا قلة المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية مع محدودية انتشارها جغرافيا.

2. اختبار الفرضيات عن العلاقة الموجودة بين المتغير المستقل و المتغير التابع:

استخلصنا من تحليل البيانات الإحصائية مدى صدق الفرضيات المطروحة من عدمه و كانت الاستنتاجات التالية:

1.2 الفرضية الأولى: من أجل اختبارها تطرقنا أولا إلى الفرضيات الجزئية:

أ. فيما العنصر الخاص بمدى توافق الإصلاحات المصرفية مع سياسة التحرير المالي و المصرفي، فإننا استخلصنا من خلال الإجابة على الأسئلة التي احتواها

هذا المحور، أن هناك تدخل للدولة بنسبة كبيرة في العمل المصرفي من خلال: تحديد معدلات الفائدة المدينة و الدائنة، تسقيف حجم الائتمان الذي يمنحه البنك، التدخل في سوق الصرف من أجل تعديل العملة الوطنية، بالإضافة إلى عدم إلغاء كلي للقوانين الخاصة بإنشاء هيئات مالية خاصة.

ب. عنصر الرقابة و الإشراف المصرفي: كان هناك رقابة و قيود على سعر الفائدة نظرا لأن نسبة 91,7% من البنوك أجابت بأن هناك رقابة. كما أن نسبة أكبر وافقت على أن امتثال النظام المصرفي الجزائري لقواعد الرقابة المصرفية المحددة من طرف لجان بازل ستحسن من مستوى الرقابة للنظام المصرفي الجزائري.

ت. أما عن تطوير الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية باستعمال وسائل تكنولوجيا عصرية لمواكبة التقدم التكنولوجي، فإننا استنتجنا أن مستوى الصيرفة الإلكترونية على مستوى البنوك منخفض من ناحية استعمال البطاقات البنكية، و القيام بعمليات مصرفية من خلال مواقع الانترنت للمصرف، أو من ناحية التسويق الإلكتروني للخدمات المصرفية.

2.2 الفرضية الثانية:

و التي سيتم اختبارها من خلال فرضياتها الجزئية أيضا:

أ. من خلال ما حصلنا عليه من نتائج عن هذه الفرضية، وصلنا إلى أنه بالرغم من التوصيات و الشروط و الاقتراحات التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية، إلا أن النظام المصرفي الجزائري لا زال يعاني من مخلفات الاقتصاد الاشتراكي الذي يستدعي تدخل الكبير للدولة و السلطات الوصية (بنك الجزائر، مجلس النقد و القرض و اللجنة المصرفية) في كل العمليات المصرفية.

ب. أما عن مشروع الخصخصة و الاندماج المصرفي، فإن مشروع الخصخصة قد باء بالفشل و أنه لم يتم خصخصة أي بنك عمومي و أن هناك نسبة كبيرة من البنوك ترفض هذا المشروع لا سيما بعد فشل و إفلاس بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي و أيضا فشل مشروع خصخصة القرض الشعبي الجزائري لأسباب غامضة. أما عن الاندماج المصرفي فلم نسجل سوى اندماج البنوك العمومية و بعض البنوك الخاصة مع بعض شركات التأمين في إطار التأمين المصرفي، لكن فيما يخص اندماج بنوك عمومية أو خاصة سواء محلية أو أجنبية فقبلت بالرفض من طرف أغلبية العينة.

ت. و عن مدى التزام البنوك العمومية و الخاصة بمعايير معدل كفاية رأس المال نلاحظ تناقضا بين ما صدر عن بنك الجزائر في تقاريره السنوية عن نسبة الملاءة المصرفية للبنوك، و ما تحصلنا عليه في النتائج الإحصائية التي كانت كما يلي: 50% من البنوك حققت نسبة ملاءة مصرفية أقل من 8% و النصف الآخر تراوحت نسبته بين 8% و أقل من 10%. و لا أحد من البنوك المدروسة حققت نسبة تساوي أو أكبر من 10%.

ث. و أخيرا فإن النظام المصرفي الجزائري لم يتم عصرنته بما فيه الكفاية بالرغم من إصدار بطاقات بنكية سواء للسحب أو من أجل تعميم التجارة الالكترونية. بحيث لا زال مستوى استعمال البطاقة البنكية بنسبة متوسطة في البنوك الجزائرية لكن إذا قارنه بمستوى الأنظمة الأخرى يكون ضعيفا. فنسبة كبيرة من مستخدمي البطاقة البنكية يوجهونها لسحب النقود فقط، و لا توجه على الإطلاق للتجارة الإلكترونية.

و في نهاية الدراسة و تحليل البيانات الإحصائية و بعد اختبار كل الفرضيات و مقارنتها مع آليات و أبعاد الشمولية المالية و العولمة المصرفية خلصنا إلى رفض فرضية الإثبات H1 : خضوع النظام المصرفي الجزائري لشروط الشمولية المالية و توافق آلياته مع آليات العولمة المصرفية.

و نقبل فرضية العدم H0: لم يتأثر النظام المصرفي الجزائري بنسبة مطلقة بأبعاد الشمولية المالية و العولمة المصرفية.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل مسيرة النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، وأهم التطورات، الإصلاحات و التعديلات التي مست كل جوانبه.

إن تبني السلطات النقدية و المالية لقانون النقد و القرض الذي يعتبر فلسفة الإصلاح و إحدى مظاهر المرحلة الانتقالية التي عرفت الجزائر بعد التسعينيات، و تحت الشروط و الضغوطات التي مارستها عليها الهيئات المالية الدولية على تغيير نمطها الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، الذي أثقل كاهل الحكومة و الخزينة العمومية التي أنفقت الكثير من الأموال لتطهير و إعادة هيكلة القطاع المصرفي الجزائري.

و في إطار تعديل الجهاز المصرفي الجزائري، فإنه عرف تغييرات و تعديلات فيما يخص هيكله الكلي، حيث تم تعزيزه بمصارف إسلامية عن طريق توفير المناخ الملائم لممارسة نشاطها الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية، من خلال عرض خدمات مصرفية ذات طابع إسلامي، مساهمتها في تمويل مختلف القطاعات خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. بالإضافة إلى بعض البنوك الخاصة الأجنبية الفرنسية و الأمريكية و العربية التي أثرت على واقع الجهاز المصرفي الجزائري، و هذا ما افتقرت إليه المنظومة المصرفية خلال النموذج الاقتصادي القديم و هو الاقتصاد الاشتراكي الذي استنزف الخزينة العمومية من خلال تمويل خسائر المؤسسات العمومية خضوعاً لمبدأ الاشتراكية.

و بناء على المعلومات التي تحصلنا عليها من إحصائيات الاستبانة الموجهة إلى عينة من البنوك الجزائرية، فإن هذا النظام لا زال يعاني من بعض النقائص و الإمكانيات التي بإمكانها تأهيله لأن يكون قادراً على مواجهة التطورات و التحولات التي أفرزتها الشمولية المالية، من إندماج و خصوصية، تحرير الخدمات المصرفية، عصرة المنظومة المصرفية وفقاً للتكنولوجيا الحديثة للمعلومات و الاتصالات لأنها غير قادرة على تبني و تعميم الصيرفة الالكترونية و فرضها على الجمهور الجزائري، كما أن البنوك المعنية لم تلتزم بمعايير لجان بازل.

خاتمة عامة

الخاتمة العامة

لقد أدى الاهتمام بالقطاع المالي و المصرفي الذي يعتبر عصب الاقتصاد الحقيقي و مصدره الأساسي للتمويل، إلى تطوير الأنظمة المالية على المستوى العالمي و توجيهها نحو الشمولية.

لهذا كان موضوع دراستنا حول الشمولية المالية و كيف تمكنت الأنظمة المصرفية العالمية بصفة عامة و الجزائرية بصفة خاصة من مواكبتها. التي قسمت إلى أربعة فصول عالجت أثر هذه الظاهرة العالمية و التي كانت أكثر التصاقا بالنشاط الاقتصادي و المالي خصوصا على إصلاحات النظام المصرفي الجزائري.

الفصل الأول كان حول الإطار النظري للشمولية المالية من خلال عرض بعض المقاربات التي تناولت هذه الظاهرة و من بينهم Bourguinat & Aglietta و هم من أشهر المفكرين العالميين المتخصصين في مجال المالية، و الذين تناولوا هذه الظاهرة و ألموا بجميع جوانبها. و كانت دراسة هذه الظاهرة محل اهتمام الكثير من الاقتصاديين و أصحاب التخصص في هذا المجال، فكانت بين مؤيد و معارض. و **الفصل الثاني** فكان عن أهم المؤشرات التي تقيس مدى تقدم هذه الظاهرة المتمثلة في التحرير المالي و المصرفي، الإبداعات المالية، الاندماج المالي و صناديق التحوط، الصناديق السيادية. أما العوامل الأساسية التي ساعدت على انتشارها، فتمثلت في عوامل حكومية، عوامل التكاليف، عوامل المنافسة و عوامل متعلقة بالسوق و الطلب، و ساعدتها عوامل ثانوية كثيرة. و قد تميزت هذه الظاهرة بعدة خصائص ك: هيمنة آلية السوق *marchéisation*، تعاضم دور شركات متعددة الجنسيات، ديناميكية حركية العولمة و الاعتماد المتبادل للاقتصاديات. أما الآثار التي خلفتها الشمولية المالية سواء على الأنظمة المالية أو على الاقتصاد ككل و التي كانت سلاح ذو حدين كأى ظاهرة كونية يتفاعل معها العنصر البشري و بعض العناصر الأخرى، فتمثلت هذه الآثار في مزايا هي التنمية المالية، و من جهة أخرى حققت بعض السلبيات التي أخلت بالأنظمة المالية و منه الأنظمة الاقتصادية عن طريق انتشار عدوى الأزمات المالية.

أما الفصل الثالث: فخصص لتحليل تأثير ظاهرة الشمولية المالية على تطوير الأنظمة المصرفية من خلال الأبعاد الثلاثة التي تطرق إليها Bourguinat و هي: التقليص من الحواجز المالية الداخلية و الخارجية، التقليص من القوانين و اللوائح التي تسير الأنظمة المالية، التقليص من الوساطة المالية على مستوى البنوك التي أصبحت تتعامل مع السوق المالي، لنتج من وظيفتها التقليدية المتمثلة في جمع الودائع و منح القروض إلى وظيفة جديدة تتمثل في الاستثمار في البورصة لحسابها الخاص أو صالح زبائنها

أو أنها تقوم بتقنية التوريق المالي. فكل هذا أدى إلى العولمة المصرفية و اندماج بين المؤسسات المالية و إلى ظهور البنوك الشاملة... إلخ من مظاهر الشمولية المالية.

و آخر فصل تناولنا فيه النظام المصرفي الجزائري و ما تعرض إليه من إصلاحات و تعديلات على مستوى القوانين و الهيكل الكلي للجهاز المصرفي.

فقد أدت الإصلاحات التي شرعت فيها السلطات الجزائرية منذ 1986 إلى تجديد الجهاز المصرفي و استقلاليته من خلال قانون 1988 الخاص باستقلالية المؤسسات العمومية.

و يعتبر قانون النقد و القرض برنامج طموح و فلسفة للإصلاح الاقتصادي و منه إصلاح المنظومة المصرفية، و الذي يعد أيضا الخط الفاصل لانتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث أخذ بعين الاعتبار مبدأ العولمة المصرفية التي تركز عبر برنامج التصحيح الهيكلي. و ذلك من خلال محتويات موضوعه المتمثلة في:

ج. استقلالية البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية و إعادة تسميته ببنك الجزائر؛

ح. إنشاء هيئات نقدية جديدة كمجلس النقد و القرض، الذي منح الرخص لإنشاء مصارف أجنبية في الجزائر و مكاتب تمثيلية لبنوك أجنبية، و اللجنة المصرفية لمراقبة العمليات المصرفية؛

و قد كان الخضوع إلى شروط الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي فيما يخص التطهير المالي و التصحيح الهيكلي للمؤسسات العمومية الاقتصادية مع إبرام اتفاقيات مع FMI، و إجراء بعض المحاولات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و إمضاءها لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، لتحقيق هدف إصلاح القطاع المصرفي الجزائري الذي كان يعاني الكثير من الاختلالات و النقائص و الاحتكار و عدم الشفافية و كثرة القوانين و التشريعات المصرفية. فضلا عن ضعف و تأخر في استخدام التكنولوجيا و انعدام التكوين في مجال الصيرفة بصفة عامة، و كل هذا أثر سلبيا على أداء البنوك في تمويل الاحتياجات الاقتصادية.

و و هذا ما دفع بالسلطات النقدية و المصرفية إلى تعزيز المنظومة المصرفية الجزائرية بقوانين و أوامر معدلة متممة للأوامر السابقة من خلال الأوامر الصادرة في السنوات التالية: 2001، 2003، 2010... إلخ من الأوامر المعدلة و المتممة لقانون 90-10 خلال مسيرة طويلة و حافلة بالإصلاحات المصرفية.

و في إطار تعديل الجهاز المصرفي الجزائري، مر هذا الأخير بعدة مراحل أساسية تم من خلالها تعديل و تطوير هيكله الكلي، فتم تعزيزه بمصارف إسلامية عن طريق توفير المناخ الملائم لممارسة نشاطها الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال عرض خدمات مصرفية ذات طابع إسلامي و مساهمتها في تمويل مختلف القطاعات خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. بالإضافة إلى بعض البنوك الخاصة الأجنبية الفرنسية و الأمريكية و العربية التي أثرت على واقع الجهاز المصرفي الجزائري، و هذا ما لم تتميز به المنظومة المصرفية سابقا خلال النظام الاقتصادي الاقتصادي القديم "الاقتصاد الاشتراكي" الذي أستنزف موارد الخزينة العمومية من خلال تمويل خسائر المؤسسات العمومية خضوعا للمبدأ الاشتراكي.

و لإثراء دراستنا و إعطائها قيمة مضافة، قمنا بدراسة ميدانية لمحاولة إسقاط ما تناولناه في النظري على أرضية القطاع المصرفي الجزائري، من خلال توجيه استبانة إلى عينة من البنوك العمومية و الخاصة و بعض المؤسسات المالية.

و أخيرا و بعد جهد كبير من الدراسة و التدقيق في الأحداث التي مرت بها الأنظمة المالية و المصرفية سواء على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي، و استنادا إلى ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي استعنا بها لإعداد هذه الأطروحة، و بعد اختبار فرضيات الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج و اقترحنا بعض التوصيات.

نتائج الدراسة

بعد دراسة الجوانب النظرية و الميدانية لموضوع الشمولية المالية و مدى تأثير الأنظمة المصرفية العالمية و النظام المصرفي الجزائري، خرجنا بعدة استنتاجات من خلال الاستعانة ببعض الدراسات التي كانت سباقة في هذا الموضوع، كما استندنا في ذلك على نتائج دراسة ميدانية لبعض البنوك و على خبرتنا المتواضعة في هذا المجال.

تنمية الأنظمة المصرفية و المالية العالمية و تطويرها بفضل تدويل النشاط المالي و المصرفي و تحرير الخدمات المالية و المصرفية بدعم من المنظمة العالمية للتجارة التي فرضت على الدول التي تريد الاشتراك القيام بذلك لقبولها كعضو مشارك؛

اختراق وسائل التكنولوجيا عالم المالية و القطاع المالي و المصرفي أكثر من القطاعات الأخرى، لأنها استفادت من الثورة الهائلة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لتطوير منتجات و خدمات مالية و مصرفية، فتم ابتكار منتجات مالية أكثر تعقيدا بسبب التقدم التكنولوجي و اختراق العالم المصرفي و المالي للانترنت. لتسهيل إتمام العمليات المالية على المتعاملين الماليين و عملاء المصارف. لقد حققت الشمولية

المالية للأنظمة المصرفية العالمية عدة مزايا من أهمها: زيادة في تدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي و منه ارتفاع في رساميل المصارف العالمية، بسبب إزالة الحواجز الداخلية و الخارجية. كما وفرت منتجات مصرفية جديدة بفضل الابتكارات المصرفية و المالية، بالإضافة إلى بعض الإيجابيات الكثيرة التي تم ذكرها بالتفصيل في العرض؛

بالإضافة إلى هذه المزايا فإنها لم تخلو من بعض المساوئ التي خلفتها أبعاد الشمولية المالية، و المتمثلة في اختلال الأنظمة المالية و المصرفية و الذي أدى إلى اختلالات مست القطاع الحقيقي و من هنا تأثر الاقتصاد ككل بهذه الظاهرة، و ذلك بسبب الاستعمال المفرط و غير المراقب للأدوات المشتقة و التكنولوجيا و وجود مصارف افتراضية، و كان تدخل الخواص المفرط و غياب الدولة في تأطير الأنشطة و الأدوات المالية، حافظا لحدوث كوارث مالية ناجمة عن أزمت مصرفية أو تلك التي تحدث على مستوى الأسواق المالية الأمريكية و تنتقل عدواها إلى كل دول العالم بسبب الترابط و الاعتماد المتبادل للأسواق المالية العالمية و البنوك الدولية؛

حققت الشمولية المالية منافع كثيرة للدول الكبرى و القوية التي كانت القائد الفاعل و الموجه لها، و لكن الدول التي تبنت هذه الظاهرة من خلال الإصلاحات التي قامت بها إلا من بقايا العظام التي تركتها القوى العظمى، و بعد الاستفادة من الاستعمار غير المباشر باستغلال ثروات الدول الضعيفة بحجة الاستثمارات الأجنبية المباشرة IDE. قررت بعض الدول كأمريكا في السنوات الأخيرة بقرار من رئيسها ترامب التخلي عن العولمة، و ذلك برفع الرسوم الجمركية على السلع. و قد تفتن الكثير إلى أن الجانب السلبي لها كان أكثر من جانبها الإيجابي، و هذا ما أدى إلى اقتراح التوجه نحو التقليل من العولمة « Démondialisation ».

وقد توجهت الكثير من الدول الناشئة للقيام ببعض الإصلاحات من أجل تحرير أنظمتها المصرفية، و الانفتاح على الأنظمة الأخرى، و بالتالي تبني العولمة المصرفية لتطوير أنظمتها. فالشمولية هي شر لا بد منه لتنمية العلاقات بين الدول في المجال المالي.

أما النتائج الخاصة بالنظام المصرفي الجزائري فهي كالآتي:

بالرغم من محاولات الجزائر للقيام بإصلاحات جذرية على مستوى الاقتصاد الكلي و كذا على مستوى نظامها المصرفي من أجل تعزيز تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنها لم تواكب التطورات الحاصلة على مستوى الأنظمة المصرفية العالمية، و أن التغيير العميق على مستوى النظام البنكي لا زال قائما و لم

يتم بصفة نهائية، إذا ما قورن بسياسة الإصلاح التي تمت على مستوى الاقتصاد الكلي فيما يخص رفع نسبة النمو و تخفيض معدل البطالة، و ذلك بسبب عدة عوامل:

أ. التدخل الكبير للدولة في التنظيم المصرفي، و الذي يظهر في هيمنة البنوك العمومية عن البنوك الخاصة و هذا ما يعيق تطويرها و اختراقها العالمية و يعرضها إلى مخاطر؛

ب. صرامة القوانين و التشريعات المصرفية التي تحكم الجهاز المصرفي، بسبب غموضها و عدم مرونتها الأمر الذي يجعلها غير قادرة على التفاعل مع التطورات الحاصلة على المستوى العالمي، كما أنها تقتصر إلى دقة التفاصيل مما يجعلها أكثر عرضة لخلق بعض الثغرات التي تكبح تنميته؛

ت. نقص الإطارات و المهارات البشرية التي تسن القوانين و تسير النظام المصرفي، و عدم قدراتها على وضع استراتيجيات على المدى البعيد، تمكنه منافسة الأنظمة المصرفية العالمية. بالإضافة إلى سوء تسيير الموارد المالية المتاحة للبنوك بسبب كثرة القروض المتعثرة و ظاهرة تبييض الأموال، حيث خصص لتطهير المصارف العمومية من القروض المتعثرة أموال طائلة أثقلت أعباء الخزينة العمومية و الاقتصاد الجزائري ككل . مع تهريب الأموال بالعملة الصعبة إلى بنوك أجنبية؛

ث. عدم تمهيد الأرضية للإصلاحات المصرفية، فلم تقوم السلطات النقدية و المالية بتهيئة المحيط الاقتصادي و الاجتماعي الملائم لها.

ج. ضعف و هشاشة القطاع المصرفي الجزائري، بسبب عدم كفاءته و قلة رسملته المالية و ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة، و قلة المؤسسات المالية التي لا تخلق النقود و تمويل مشاريع استثمارية بأموال طائلة لا تقدر على تمويلها المؤسسات المالية البنكية، كما أن الجهاز المصرفي المكون من مصارف صغيرة الحجم من حيث الصفقات المصرفية، أو من حيث رؤوس الأموال أو من حيث العملاء؛

ح. فشل مشروع الخصخصة الذي سعى لتحقيقه القرض الشعبي الجزائري لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية و عدم المحاولة للقيام بالاندماج المصرفي بين البنوك العمومية و الأجنبية، و ذلك بسبب عدم بلوغ القطاع المصرفي الجزائري المستوى المطلوب للمنافسة المصرفية كما أن الإصلاحات لم تهدف إطلاقا الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

خ. التخلف في استعمال وسائل الدفع الحديثة و عدم الوصول إلى عصرنة القطاع المصرفي الجزائري إلى المستوى المرغوب. تأخر البنوك الجزائرية في مواكبة التقدم التكنولوجي و تسهيل الخدمات المصرفية على العملاء بتخفيض تكاليفها و سرعة المعاملات المصرفية، باستعمال الانترنت لتحقيق ذلك؛

د. تسييس المنظومة المصرفية، بحيث كل القرارات الخاصة بتسيير القطاع المصرفي الجزائري ليست قرارات اقتصادية بحتة نابعة من أهداف مسطرة من طرف المسؤولين المصرفيين بل قرارات تتخذها السلطات السياسية؛

ذ. تقدم البنوك الجزائرية خدمات مصرفية تقليدية لا تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الوطني و تطوره، في حين تقدم أكبر البنوك الدولية أكثر من 360 خدمة لربانها، فإن البنوك الجزائرية لا تصل حتى إلى مستوى الخدمات التي تقدمها بنوك الدول النامية و المقدرة ب 40 خدمة؛

بما أن الجزائر دولة إسلامية ونسبة كبيرة من شعبها هو شعب محافظ لمبادئ الشريعة الإسلامية، فهو يفضل الاكتناز على وضع نقوده في البنوك و بالتالي هناك نقود غير موظفة في تمويل الاقتصاد الجزائري و تفقد قيمتها الحقيقية بسبب الاكتناز. و هذا دليل على وجود نظام مصرفي لا يتميز بالكفاءة في استقطاب الأموال و توجيهها في التنمية الاقتصادية و غير قادر على تثقيف و توعية الشعب الجزائري في المجال المصرفي؛

يمكن أن يكون عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و انعدام الأمان و الثقة بسبب التجربة الفاشلة لبنك الخليفة الخاص و البنك التجاري و الصناعي الذي تم الإعلان عن إفلاسهما و تبديد أموال عملائهما، عاملا أساسيا في تخوف الجمهور الجزائري من البنوك الخاصة و الابتعاد عنها؛

لكن بالرغم من هذه السلبيات التي تميز نظامنا المصرفي، إلا أننا لا يمكن أن تجاهل ما وصل إليه هذا النظام بعد مراحل طويلة من الإصلاح و التغيير و التعديل من أجل تحقيق التطور و التنمية، و الذي تم سواء على مستوى السيولة أو وسائل التكنولوجيا ، أو طريقة جلب الزبائن و السرعة في إجراء المعاملات المصرفية، و توفير جو من المنافسة بين مصارفه في استقطاب عملاء جدد أو المحافظة على العملاء الموجودين. كما أن هناك نقطة إيجابية تضاف إلى العمل المصرفي الإسلامي الذي يوفر كل الصيغ الملائمة للتمويل دون فوائد ربوية، كما أن بنك الجزائر خلال سنتي 2017 و 2018 أطلق منتجات بديلة و بصيغ تتلائم مع الشريعة الإسلامية و هذا يمكنه منح فرص للمستثمرين الجزائريين و الأجانب الذين لا يفضلون التعامل بالربا.

و هناك ملاحظات كثيرة تطرق إليها الكثير من الباحثين في مجال النظام المصرفي الذي كان محل اهتمامهم، بسبب دور هذه المنظومة في التنمية الاقتصادية و تخصيص رؤوس الأموال، و نظرا للتحديات الكبيرة التي واجهت البنوك الجزائرية سواء كانت محليا أو عالميا.

فمن خلال ما توصلنا إليه في هذه الدراسة و ما أطلعنا عليه في الأنظمة المصرفية الدولية و حسب تطلعات الخبراء الماليين، سنقترح بعض التوصيات أو الاقتراحات حسب وجهة نظرنا المتواضعة.

التوصيات

من خلال ظاهرة الشمولية المالية التي غزت كل الأنظمة المصرفية العالمية و تمكنت من التأثير عليها إيجابيا، و/ أو سلبيا. حاول النظام المصرفي الجزائري أيضا مواكبة هذه التحولات سواء لأسباب ذاتية أو بسبب الضغوطات الخارجية التي مارسها المؤسسات المالية الدولية على السلطات النقدية و المالية و السياسية للقيام بإجراءات حول إصلاح المنظومة المصرفية، بالإضافة إلى أن الجزائر يعتبر شريك استراتيجي لمعظم الدول الأوروبية بسبب موقعها الجغرافي المهم و مواردها الطبيعية و النفطية التي تمثل مكسبا اقتصاديا لهذه الدول. و هذا كان لزاما عليها مواكبة التحولات المالية و المصرفية التي تحدث في العالم. و من أجل مسايرة العولمة المصرفية و الأخذ بجوانبها الإيجابية و تجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تؤثر سلبا على النظام المصرفي الجزائري، نقترح بعض التوصيات:

1. انفتاح النظام المصرفي الجزائري على الأنظمة المصرفية العالمية من خلال اتباع استراتيجية معينة تتماشى مع أبعاد الشمولية المالية، دون الإخلال به و لا بآلياته و ذلك من خلال اتباع الخطوات التالية:

أ. خصصة البنوك العمومية و تفعيل شراكتها مع بنوك أجنبية أخرى من أجل: زيادة الموارد المالية للبنك، نقل الخبرات المصرفية للبنوك الأجنبية و الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لها، و بهذا تتمكن من التأهل و يتم عصرنة العمل المصرفي الجزائري؛

ب. تبني استراتيجية مصرفية شاملة تعمل على تعظيم المكاسب من انفتاح الأسواق المالية، من خلال رفع كفاءتها نتيجة لاحتكاكها بالمصارف العالمية في الساحة المصرفية المحلية و الدولية من خلال اندماجها مع مصارف أجنبية خاصة و الترخيص لفتح فروع أجنبية أخرى في الجزائر لتعزيز المنافسة بينها؛

ت. تكوين و تأهيل الإطارات البشرية في المجال المصرفي حتى تتمكن من رفع أداء المصارف الجزائرية بما يحقق أهدافها و ترقى إلى مستوى أداء المصارف الأجنبية؛

ث. الالتزام بمقررات لجان بازل العالمية I و II و III من طرف المصارف الجزائرية حتى تتمكن من التصدي إلى الأزمات و الصدمات المالية و المصرفية في حال مواكبة العولمة المصرفية و أبعادها، و التخفيف من المخاطر الناتجة عن هروب رؤوس الأموال الوطنية و الحد من انتشار ظاهرة غسل الأموال و ذلك من خلال تعزيز الرقابة و الاشراف المصرفي و الرفع من الحد الأدنى لرؤوس الأموال الخاصة، و رفع معدل كفاية رأس المال حسب معيار اتفاقيات بازل إلى أكبر نسبة ممكنة؛

ج. توفير الأموال اللازمة و التقنيات الحديثة لعصرنة النظام المصرفي الجزائري بإدخال وسائل الدفع الالكترونية و إدراج الانترنت في المعاملات المصرفية الالكترونية لتسهيلها و تقليص التكاليف، مع تعزيز الرقابة على البنوك و حسابات الزبائن لحماية أموال المودعين؛

2. تعميق الأسواق المالية، إدراج مكثف للتكنولوجيا و الهندسة الحديثة و تعزيز القدرة التنافسية في القطاع.

3. و لتحرير تجارة الخدمات المصرفية، هناك مجموعة من الإجراءات يجب إتخاذها حتى لا تكون نقمة على النظام المصرفي الجزائري:

✓ تحسين مستوى الخدمات و تطويرها باستمرار و تبني إدارة الجودة الشاملة؛

✓ تنويع و عصرنة الأدوات المصرفية؛

✓ رفع أداء و إدارة المخاطر لمواجهة الأزمات المالية؛

✓ تبني استراتيجية التسويق المصرفي على مستوى البنوك العمومية حتى تكتسب الميزة التنافسية.

4. انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي سيمكنه من التطور و التصدي للأزمات المصرفية، و هذا ما لجأت إليه معظم الدول الأوروبية بعد الأزمات المالية المتكررة التي عانت منها الأنظمة المصرفية الدولية بسبب معدلات الفائدة الربوية التي تتعامل بها البنوك التجارية التقليدية، كما أن معظم الخبراء الماليون استنتجوا أن السبب الرئيسي لهذه الأزمات هو

التعامل بالربا، و اقترحوا بنوك بمعدلات فائدة 0 % ، و صيغ تمويلية تتناسب مع الصيغ التمويلية التي تقدمها البنوك الإسلامية.

5. و لتسريع وتيرة إجراءات الإصلاح المصرفي ، يجب تشجيع إنشاء المصارف و المؤسسات المالية الخاصة، إعادة رسمة البنوك الوطنية و التقليل من الامتيازات الممنوحة للبنوك العمومية، و ذلك لتنشيط المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية؛

6. التكتيف من البنوك الإسلامية و محاولة توسيع فروعها في كل المناطق الجغرافية للدولة الجزائرية و على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري ككل، و ذلك نظرا لما ستقدمه هذه الأخيرة له: زيادة و ترقية الإدخار المحلي، توفير التمويل اللازم للقطاع الفلاحي؛ عرض صيغ تمويلية متنوعة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يجب التعجيل في مشروع الصيرفة البديلة التي اقترحها مدير بنك الجزائر؛

7. سن قوانين و تشريعات مصرفية تكون أكثر مرونة تتفاعل مع التغيرات السريعة التي يشهدها العالم سواء من الناحية التكنولوجية، السياسية، الإيكولوجية، الاجتماعية و الثقافية و أخيرا الاقتصادية، لأن المصرف في الأخير هو مؤسسة اقتصادية تسعى لتعظيم الأرباح و تقليل التكاليف و تتفاعل وسط محيط متنوع و متغير و يتميز بعدم التأكد (Monde Incertain) .

و أخيرا سنقترح بعض المواضيع ذات صلة بموضوعنا و التي تمثل آفاقا لدراستنا.

آفاق الدراسة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة، تبين لنا بأنها غير كافية لإظهار نقائص النظام المصرفي الجزائري و أنها لم تلم ببعض العناصر المهمة في مجال المالية و الصيرفة، لذلك سنقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكمل ما شرعنا فيه:

1. مشروع توسيع الصيرفة الإسلامية و دوره في تنمية النظام المصرفي الجزائري؛

8. العولمة المصرفية و دورها في التسويق المصرفي المتحرك؛

9. واقع البنوك الافتراضية و دورها في تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر؛

10. التطورات السياسية الرهنة في الجزائر و أثرها على أداء النظام المصرفي الجزائري؛

11. أثر التقدم التكنولوجي على أداء المصارف الجزائرية في ظل العولمة المصرفية؛

12. نظام المعلومات و أثره على النظام المصرفي الجزائري.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. حسن كريم حمزة. (2011). العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع- عمان.
2. خباياة عبد الله. (2008)، الاقتصاد المصرفي: البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر.
3. خنفوسي عبد العزيز. (2016). العولمة و تأثيراتها على الجهاز المصرفي، ج 2 . دار الأيام للنشر و التوزيع، ط 1.
4. رضا عبد الواحد أمين. (2007). الإعلام و العولمة. دار الفجر للنشر و التوزيع
5. ضياء مجيد الموسوي. (2013). عولمة أسواق رأس المال. ديوان المطبوعات الجامعية، ص13.
6. طاهر لطرش. (2007)، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU).
7. عبد الحليم عمار غربي. (2013). العولمة الاقتصادية. مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر و التوزيع و الترجمة، سوريا.
8. عبد القادر بلطاس، (2009) تداعيات الأزمات المالية العالمية أزمة- prime Sub ، Edition Légende ،
9. عبد المطلب عبد الحميد. (2000). البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص19.
10. عبد المطلب عبد الحميد. (2015). الاندماج المصرفي و خصخصة البنوك تحليل مقارن. الطبعة الأولى، الدار الجامعية – الإسكندرية.
11. عصام الدين أحمد أباطة. (2010). العولمة المصرفية: Banking Globalization. دار النهضة العربية.
12. غالم عبد الله. (2013). العولمة المالية و الأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة و نبلاء ناشرون و موزعون عمان.

ثانياً: المجلات و الجرائد

13. إدارة الدراسات الاقتصادية و المالية: دائرة المالية. (2007). العولمة الاقتصادية: فرص أم تحديات؟ حكومة دبي.

14. أنيس نواري.(2017). طرح سنوات دون فوائد لأول مرة في الجزائر: " قروض حلال " في البنوك العمومية و الخاصة نهاية 2017، موقع جزايرس، منشور في جريدة النصر في 2017/04/23، العدد 170669.
15. بشرى محمد سامي. (2010). إمكانية تبني و تطبيق مفهوم المصارف الالكترونية دراسة استطلاعية لعينة من المصارف التجارية في مدينة دهوك، مجلة جامعة كربلاء العلمية- المجلد الثامن – العدد الأول.
16. الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 52 الصادرة في 27 أوت 2003.
17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35، المؤرخة في 02 /06/ 2004.
18. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47 المؤرخة في 29 اوت 2012.
19. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16. (1990).
20. حمادي مليكة. (جوان 2016). الصيرفة الإسلامية من قوقعة دول الخليج إلى محيط الدول الغربية. مجلة البشائر الاقتصادية.
21. زبير عياش و سمية عبابسة.(2016). الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة و تطوير البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، المجلد أ.
22. زوبير عياش و سمية عبابسة. (2016). الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة و تطوير البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46.
23. عبد الرزاق حمد حسين، علي خضير عباس. (2012). العولمة و آثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية (الجزائر حالة دراسية)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية/ المجلد 8/ العدد 24، جامعة تكريت- كلية الإدارة و الاقتصاد.
24. مطاي عبد القادر. (2011). الاندماج المصرفي كأداة للارتقاء بكفاءة و جودة الخدمة المصرفية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، العدد 4 جامعة الجزائر3.

ثالثا: مذكرات و أطروحات دكتوراه

25. بعلي حسني مبارك. إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير فرع: إدارة المالية بجامعة منتوري قسنطينة. (2011-2012).
26. الحاجة خديجة بوكحلة. التنمية المالية و الهيكل المالي للمؤسسة الجزائرية: العلاقة المالية في منظور مقارنة: R.W.Goldsmith، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: المؤسسة و المالية، المركز الجامعي معسكر(2000-2001).

27. سنوسي علي.(2016/2015). مواضيع مختارة في مقياس ندوة بنكية، مطبوعة جامعة محمد بوضياف مسيلة.
28. عبد الرزاق سلام. القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر(2011-2012).
- رابعاً: تقارير، ملتقيات و أوراق بحثية**
29. بنك الجزائر.(2013). التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2012 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة.
30. بنك الجزائر.(2009). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
31. بنك الجزائر.(2010). التقرير السنوي للتطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2010.
32. التقرير السنوي لبنك الجزائر. (2008). تطورات الوضعية النقدية و المالية في الجزائر.
33. التقرير السنوي لبنك الجزائر. سنة 2017، الفصل السابع: الرقابة و الإشراف المصرفي.
34. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017. الفصل السادس: الوساطة المصرفية و البنية التحتية للقطاع المصرفي.
35. رحيم حسين و هواري معراج (2004). الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية: واقع و تحديات.
36. زيدان محمد و دريس رشيد. (2004). متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية: واقع و تحديات.
37. سليمان ناصر. (2004). النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية: واقع و تحديات.
38. سليمان ناصر. (2006). تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر: الأسلوب و المبررات، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا.
39. سميرة عطوي و محمد رضا بوسنة. (2011). تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام نموذج ال-SCP، الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز

- للمنظمات و الحكومات، نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، الطبعة الثانية، جامعة ورقلة.
40. شراطي نسيمة.(2015). التأمين المصرفي كنموذج للابتكار في الخدمات. العدد 4 من المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية.
41. صباح شنايت و كريمة منصر.(2002). النظام المصرفي الجزائري وآليات تطبيق الاجراءات الاحترازية لجنة بازل.
42. فريد كورتل و كمال رزيق "الأزمة المالية: مفهوما، أسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية"المؤتمر العلمي الثالث حول "الأزمة العالمية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول –التحديات و الآفاق المستقبلية" جامعة الأردن 2009.
43. محافظ بنك الجزائر السابق.(2018). تطور الصيرفة البديلة في الجزائر. اليوم البرلماني حول: عصرنة المصارف: إنجازات و آفاق.
44. محافظ بنك الجزائر. (أفريل 2017). التطورات المالية و النقدية لسنة 2015 و توجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مجلس الأمة.
45. نبيل قبلي و نقماري سفيان.(2012). التأمين المصرفي في الجزائر بين النظرية و الواقع، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العلمي و آفاق التطوير – تجارب الدول- جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

Les livres :

46. Aglietta. M. (1995). Macroéconomie financière. La découverte.
47. Beltas .A. (2007 La titrisation (instrument efficace pour la gestion du risque du crédit bancaire).Ed, Legende.
48. Benhalima.A . (1996). Le système bancaire Algérien , Ed Dahlab.
49. Bénichi.R . (2006). Histoire de la mondialisation. 2emeED Vuibert.
50. Bourguinat.H, Teiletche.J &.Dupuy.M.(2007).Finance internationale. Ed. Dalloz.
51. Cynthia.G.(2012). Dictionnaire critique de la mondialisation. Armand colin.
52. D'arvisenet.Ph. (2008).Finance internationale, 2eme édition DUNOD.
53. De Boissieu.CH. (2009). Les systèmes financiers : mutations, crises et régulation, 3eme édition Economica.
54. De Lima.P.(2004). Intégration du système bancaire et financier en Europe. Ed, Revue Banque.

55. Dhafer.S. (2007).L'industrie bancaire : Mondialisation des acteurs et des marchés, Ed Revue Banque.
56. Fontanel. J. (2005). Géoéconomie de la globalisation. Office des publications universitaires.
57. Hubert de Vauplane.(2005). 20 ans de dématérialisation des titres en France, ouvrage collectif, Ed Revue Banque.
58. Jean-pierre .A.(2008).Monnaies, finance et Mondialisation, 3eme édition .Vuiber-Economie.
59. karyoti C. (2005). mondialisation des marchés et circulation des titres. Ed Revue Banque.
60. Karyotis.C.(2005). mondialisation des marchés et circulation des titres. Ed Revue Banque.
61. Lemoine.M, Madies.PH et Madies. Th. (2013). Les grandes questions d'économie et de finance internationales 2eme édition De Boeck Supérieur.
62. Mishkin, F.(2010). Monnaie, banque et marchés financiers. 9 eme édition Pearson.
63. Nonjon.A.(2004). La mondialisation /Les mutations technologiques et structurelles, La mondialisation : genèse, acteurs et enjeux. Transversale, collection sous la direction D'Alain Nonjon et de pierre Dallenne. Ellipses Edition Marketing, Paris.
64. Oufriha.F-Z.(2008). La difficile de transformation du système bancaire en Algérie. Ouvrage Collectif, L'Algérie face à la mondialisation.
65. Yves capul J &Garn O.(2013-2014).Dictionnaire d'économie et de science sociale, Ed hatier.p p 474-476.
66. Mémoires :
67. Aroudj.H. (2015). Réforme et modernisation du système bancaire algérien durant la période 1990-2010, thèse de doctorat, Université d'Oran.
68. MARONE. M.(2010). Systèmes financiers et canaux de transmission de la politique monétaire. Thèse de doctorat à l'université de bourgogne, laboratoire d'économie et de gestion.
69. Rey.N. (1997). L'intégration financière internationale En Perspective. Thèse de Doctorat de sciences économiques, Université Paris-Nord.

70. Rapports :
71. El kadiri, Y. Richir, M. Somville, L. Toselli, F. Vasseur, M. (2003). Rapport du module Environnement Mondialisation. Ecole Nationale Supérieure des Mines, saint-Etienne.
72. Rapport annuel de la banque d'Algérie(2010).
73. Rapport annuel de la banque d'Algérie(2011).
74. Rapport de la Banque d'Algérie (2017). chapitre vi :intermediation et infrastructure bancaire.
75. rapport de La banque d'algerie. (2016).Chapitre VI intermediation et infrastructure bancaire.
76. Rapport La banque d'algerie (2003). Bank of Algéria. chapitre v :systeme bancaire :intermediation, supervision et modernisation.
77. Rapport La banque d'algerie.(2003). chapitre VI :intermediationetinfrastructure bancaire.
78. Articles, Périodiques, conférences:
79. Aglietta, M. (1999). la globalisation financière. L'économie mondiale 2000. ed la découverte, collection Repères Paris.
80. Aglietta.M. (2007). Vingt ans de mutations. In Olivier Pastré, La guerre mondiale des banques, Cahiers du cercle des économistes.
81. Ait Mokhtar.O. (2013). La mondialisation : caractéristiques et impacts. Revue académique des études sociales et humaines N°9.
82. Belghersa.A.(2007).Questionnement sur la privatisation Des banques publiques en Algérie, Revue des Sciences Humaines- Université Mohamed Khider Biskra, N°11, P-P : 73-90.
83. Bengamra.S&Plion.D.(2007). Politiques de libéralisation financière et crises bancaire ; revue Economie internationale, N°112 ; Editeur La documentation Française ; PP5-28.
84. Bolduc .d et Green .Antoine.A. (2000) « La mondialisation et ses effets ». revue de la littérature Université Laval Québec, Canada.
85. Bouadam.K & Meliani.H.(Février 2005). Quelles visions stratégiques pour la réforme bancaire en Algérie, Revue des Sciences Humaines- Université- Mohamed Khider Biskra N° :07, P P :39-56.

86. Bourguinat H.(1990). Investissement direct étranger et globalisation financière. In: Revue d'économie financière. Le financement de l'économie mondiale : les perspectives.
87. Bouton .D. (Novembre2001). Institutions financières et canaux de transmission de la politique monétaires. Banque de France–Colloque: Nouvelles technologies et politique monétaire ; PP 112-115.
88. BRI. (2010). Bâle III : Dispositif international de mesure, normalisation et surveillance du risque de liquidité, traduction française.
89. Cartapanis. A;TEÏEtche. J;(2008). Les HedgeFunds et Lacrise financière internationale; Revue D'économiefinancière; P2,3. Site:
90. Chaix.L.(2013). le paiement mobile : modèles économiques et régulation financière, « Revue d'économie financière », N° 112 | pages 277 à 298.
91. D.Plihon, (2007) « le financement de l'économie, nouveaux acteurs, nouveaux enjeux », cahiers français n°331, pp85-90.
92. Demoy. H. (2013). Les Tendances EN Matière DE Fusions-acquisitions Dans Le Secteur Bancaire GlobalPour Les Prochaines années, Revue d'économie financière, N° 110 | pages 79 à 98.
93. Dib Said, "L'évolution de la réglementation bancaire algérienne depuis la promulgation de la loi sur lamonnaie et le crédit", Média bank, N048, juin/juillet 2000.
94. Ensleme.Xa.(2012). La globalisation financière, Des vertus supposées aux dangers avérés.
95. Häusler.G .(Mars 2002). la mondialisation de la finance, finance & développement ; PP 10-12.
96. IMF,(1996). «balance of payment, statistic year book », Washington, D.C, P130.
97. Jacob A. Frenkel.(2001).Nouvelles technologies, risques et perspectives de croissance et d'inflation, Colloque : nouvelles technologies et politique monétaire,Banque de France.
98. Jacquillat.B.(2007). Le capitalisme financier du XXIe Siecle, in Olivier Pastré, La guerre mondiale des banques, Presses Universitaires de France, Cahiers du cercle des économistes.

99. Jérémy Charbonneau, Nicolas Couderc. (2008).« Globalisation et (in)stabilité 3), revue, CAIRN. INFO, N°3, ed la découverte. P P 235 – 242.
100. Kaminsky.G. L; Schmukler. S. L. (June 2003). short-run pain, long-run gain:the effects of financial liberalization, national bureau of economic research, Cambridge, Working Paper 87 -97.
101. Khalil Tayar(2015). Guide des banques en Algérie, université quasdi Merbah.
102. M.Aglietta, Lyon.(2008). dix questions sur la crise ,Extrait d'un article pour le nouvel observateur, Journée d'économie.
103. Moreau.O. chapitre 5 :Qu'est-ce que la globalisation financière ? consultez site internet le 6 /09/2014 à 17 :41.
104. OCDE, (2005). Manuel de l'OCDE sur les indicateurs de la mondialisation économique » . publié en anglais sous le titre : OECD Handbook on Economic Globalisation Indicators.
105. Prasad.E, Rogoff.K et autres.(2003). Effets de la mondialisation financière sur les pays en développement : Quelques constatations empiriques.
106. Schildbach.J & Speyer.B.(2013). la banque universelle: un modèle menacé malgré son succès, « Revue d'économie financière », N° 112 | pages 125 à 158.
107. Schmukler.S.L. Benefits and Risks of Financial Globalization: Challenges for Developing Countries, World Bank.
108. Uncatad, (2004) , World Investment Report, the Shift, Worlds Services, United Nation,New York
109. Webgraphie :
110. <https://www.housingbankdz.com/documents/chiffres-2015.pdf>.
111. <https://www.about.algeria.hsbc.com/fr-fr/hsbc-in-algeria>.
112. <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-15-0-11.html>.
113. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/banquescommerciales_vocationgenerale.pdf.
114. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/banquescommerciales_vocationgenerale.pdf.
115. <https://dz.kompass.com/c/calyon-algerie-spa/dz016528>.
116. <https://www.fransabank.dz>.
117. <https://www.agb.dz/PDFA-RapportdActivite2017AGB.html>

118. <https://www.abef-dz.org/abef/sites/default/files/arabank.pdf>
119. <https://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-19-56-06/presentation>.
120. <https://www.bnpparibas.dz/nous-connaitre/activites-et-filiales>.
121. <https://www.albaraka-bank.com/albaraka-algerie/>.
122. <https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/index.html>.
123. <http://bourse-dz.com/finance-augmentation-du-capital-social-des-banques/>.
124. <https://fr.wikipedia.org/wiki/CNEP-Banque>.
125. https://fr.wikipedia.org/wiki/Banque_de_1%27agriculture_et_du_d%C3%A9veloppement_rural.
126. <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf>.
127. <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2004/A2004035.pdf>.
128. https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10_5.htm.
129. <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2012/A2012047>.
130. Pdf20%.
131. [:https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat_mo3.Htm](https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat_mo3.Htm).
132. <https://www.djazairess.com/annasr/170669>.
133. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2017/chap6_2017.pdf
134. http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facsegc/wp-content/uploads/2017/02/CT%C3%A9t_S%C3%9minaire_bancair.pdf.
135. http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_4-2.pdf.
136. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2012/chap6_2012.pdf.
137. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2013/chap6_2013.pdf.
138. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_2010/chap_VI_2010.pdf.
139. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/intervention_25082010_ar.pdf.
140. www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf.
141. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/intervention_apn_ar.pdf.

142. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba/chap_05_06.pdf.
143. <http://www.made-in-algeria.com/vitrine/contact.php?tc1=1K mRmqqs>.
144. <https://www.bis.org>.
145. www.enssea.net/enssea/majalat/2540.
146. <http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/2375>.
147. <https://www.cairn.info/revue-d-economie-financiere-2013-4-htm>.
148. <http://www.omatmohamed.yoo7.com/t1266-topic>.Internet.
149. <https://www.cairn.info/revue-d-economie-financiere-2013-4-page-125.htm>.
150. https://fr.wikipedia.org/wiki/Banque_universelle.
151. <https://www.cairn.info/revue-d-economie-financiere-2013-2>.
152. <https://www.cairn.info/la-guerre-mondiale-des-banques--9782130561798-.htm>.
153. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10786>.
154. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/11859>.
155. WWW.mataf.net/fr/edu/glossaire/crise.
156. <https://www.cairn.info/revue-regards-croises-sur-l-economie-2008-1-page-235.htm>.
157. <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00567708>.
158. <https://www-cairn-info.www.sndl1.arn.dz>.
159. <http://www.nber.org/papers/w9787>.
160. https://www.lyceedadultes.fr/sitepedagogique/documents/eco/ecoTermES/e_TermES_spe_05_glob.
161. <http://www.ses-et-cie.fr/ses/spip.php?article99>.
162. https://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/libris/3303330403310/3303330403310_EX.pdf.
163. https://jean-marcsiroen.dauphine.fr/fileadmin/mediatheque/pages_perso/siroen/documents/colloqueehess.pdf.
164. <http://site.iugaza.edu.ps/maagha/files/2017/02>.
165. <http://www.creden.univ-montp1.fr/>
166. www.kantakji.com.
167. www.oecd.org/fr/industrie/ind/34965041.pdf.
168. <http://www.creden.univ-montp1.fr>.

169. <https://www.ofce.sciences-po.fr/pdf/revue/10-102.pdf>.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

تحية طيبة و بعد:

نضع بين أيديكم هذه الاستبانة، بغية تحليل: " أثر العولمة المالية على النظام البنكي الجزائري: دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر". آملي أن تمنحونا جزءا من وقتكم الثمين. لإتمام هذه الدراسة و ذلك عن طريق الإجابة على الأسئلة التي تتضمنها الإستبانة المرفقة، و كلنا ثقة بدقة الإجابة و موضوعيتها حول جميع الفقرات الواردة فيها. و نؤكد لكم بأن جميع المعلومات التي سنحصل عليها ستعامل بسرية تامة و لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

الباحثة:

الحاجة خديجة بوكحلة

الأستاذ الدكتور المشرف:

تشيكو فوزي

I- معلومات خاصة بالبنك:

1. ما هي طبيعة المؤسسة المالية؟

- أ. مؤسسة مالية عمومية
- ب. مؤسسة مالية خاصة
- ت. مؤسسة مالية مختلطة

2. ما نوع الهيئة المالية؟

- أ. هيئة مالية بنكية
- ب. هيئة مالية لغرض عام
- ت. هيئة مالية لغرض محدد

3. ما طبيعة النشاط؟

- أ. تجاري تقليدي
- ب. إسلامي

4. أجب بنعم أو لا بوضع علامة × في الخانة المناسبة:

لا	نعم	الأسئلة
		1. إذا كان مصرفكم عمومي، هل أنتم مع خوصصة البنوك العمومية؟
		2. هل أنتم مع اندماج مصرفكم العمومي مع بنوك عمومية أخرى أو مع بنوك أجنبية؟
		3. هل يتوفر مصرفكم على خدمة التأمين المصرف « bancassurance » ؟
		4. من خلال خدمة التأمين المصرفي، هل تقوم شركة التأمين بتسويق منتجاتها عبر شبكة مصرفكم؟
		5. هل يقوم مصرفكم بوظائف أخرى بالإضافة إلى وظائفه التقليدية؟
		6. هل تتدخل الدولة في تنظيم عملكم المصرفي؟
		7. هل لديكم استقلالية القرار فيما يخص منح الاعتمادات البنكية؟
		8. هل تطبق تقنية التوريق المالي (titrisation) على مستوى مصرفكم؟
		9. هل تتدخلون في بورصة الجزائر؟
		10. هل لكم دور في تنظيم سوق الصرف؟
		11. هل هناك قيود و مراقبة على سعر الفائدة؟
		12. هل يتعامل مصرفكم مع مصارف أجنبية خارجية؟
		13. هل لديكم فروع في دول أخرى؟ (خاص بالبنوك العمومية الجزائرية)

5. إذا كنتم ضد عملية الخوصصة، ما هو سبب ذلك؟

- أ. التخوف من سيطرة الأجانب على القطاع المصرفي
- ب. لتجنب تحويل الأزمات المصرفية إلى النظام المصرفي
- ت. عدم كفاءة القطاع المصرفي الجزائري مع البنوك الأجنبية

6. أما إذا كنتم مع الخوصصة، فما هي الإيجابيات التي يمكن أن تمنحها هذه العملية لمصرفكم؟

- أ. زيادة الموارد المالية للبنك
- ب. نقل الخبرات الأجنبية في مجال الخدمات المالية المبتكرة
- ت. الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة للبنوك الأجنبية
- ث. عصرة عملكم المصرفي

7. كيف تنظرون إلى القانون الخاص بنسبة المساهمة بين رأس المال العمومي و الخاص 51 - 49% ؟

- أ. يعيق تنمية القطاع البنكي في الجزائر
- ب. يكبح عملية خوصصة البنوك العمومية
- ت. يعرقل عملية دخول هيئات مالية أجنبية إلى الجزائر
- ث. يعيق عملية الاندماج ضمن شروط العولمة المصرفية

8. ما هي منتجات التأمين المقدمة من طرفكم؟

- أ. التأمين على وسائل الدفع
- ب. التأمين على القروض
- ت. التأمين على السلع
- ث. على الأشخاص

9. إذا كان للدولة علاقة في تنظيم عملكم المصرفي، فما هي نسبة التدخل؟

- أ. أقل من 25 %
- ب. من 25 % إلى أقل من 50
- ت. 50 % فأكثر

10. ما هو الدور الذي تقومون به في البورصة؟

- أ. وسيط مالي بين البائع و الشاري
- ب. الاستثمار في الأوراق المالية لحسابكم
- ت. الاستثمار لصالح زبائنكم

11. كيف يكون تدخلكم في سوق الصرف؟

- أ. التدخل من أجل تعديل سريع لتغيرات معدل الصرف
- ب. التدخل للدفاع عن العملة الوطنية
- ت. عدم التدخل نهائيا

12. ما هي نسبة الودائع على مستوى الخصوم في ميزانيتكم؟

- أ. أقل من 30%
- ب. من 30 إلى أقل من 60%
- ت. 60% فأكثر

13. ما هي حصة سندات المساهمة في أصول مصرفكم؟

- أ. أقل من 25 %
- ب. من 25 % إلى أقل من 50 %
- ت. 50 % فأكثر
- أ. 10 % فأكثر

14. في أي مجال يصنف الحد الأدنى لرأس مال مصرفكم عند تأسيسه؟

- أ. من 500 مليون دج إلى أقل من مليار دج
- ب. 2 مليار من مليار إلى أقل من 2 مليار دج
- ت. 2 مليار دج فأكثر

15. طبقا للمادة 02 من التنظيم 03/91 و المادة 03 من التعليمات 74/94 الخاصة بتحديد القواعد

الحمائية المتعلقة بنسبة الملاءة المصرفية التي حددتها لجنة بازل لكفاية رأس المال، ما هي النسبة التي حققها مصرفكم بعد هذا المقرر؟

- أ. أقل من 08 %
- ب. مساوية لـ 08 %
- ت. أكبر من 08 %

16. في ظل التكنولوجيا الجديدة للمعلومات و الاتصالات (NTIC)، ما هي نسبة تبني الصيرفة

الإلكترونية على مستوى مصرفكم؟

- أ. قليلة نسبيا
- ب. متوسطة نسبيا
- ت. عالية جدا

17. إذا كانت متوفرة بنسبة منخفضة. ما هو السبب في ذلك؟

- أ. نقص في المهارات البشرية المتمكنة من التكنولوجيا
- ب. عدم تمهيد الأرضية المناسبة لهذه التقنيات
- ت. انعدام الثقافة الإلكترونية لدى الزبائن
- ث. بسبب قلة الوسائل التكنولوجية المتوفرة

18. ما هي نسبة استعمال البطاقة البنكية في مصرفكم؟

- أ. ضعيفة
- ب. متوسطة
- ت. مرتفعة

19. في أي مجال تستخدم البطاقة البنكية أكثر؟

- أ. لسحب النقود
- ب. في التجارة الإلكترونية

II- معلومات عامة حول تطور النظام المصرفي الجزائري:

1. أجب بنعم أو لا بوضع الإشارة × أمام الإجابة المناسبة:

لا	نعم	الأسئلة
		1. هل تظنون أن تحرير معدلات الفائدة يحفز على المنافسة ما بين البنوك و الهيئات المالية المؤسسة في الجزائر؟
		2. هل كان فشل البنك الخاص خليفة مع بداية الإصلاحات سببا في ارتفاع درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي؟
		3. هل هناك احتمال أن تتم عملية الاندماج بين البنوك العمومية و بنوك أخرى مستقبلا؟
		4. هل وجود مصارف شاملة ضروري لتطوير النظام المصرفي الجزائري؟
		5. هل أثرت أزمة الرهن العقاري « Subprime » على النظام المصرفي الجزائري؟
		6. هل سيؤدي امتثال الرقابة المصرفية لاتفاقتي بازل II و III إلى تحسين الرقابة و الإشراف على القطاع المصرفي الجزائري؟

2. كيف تنظرون إلى الإطار القانوني الذي يحدد القواعد العامة لعمل البنوك؟

- أ. غير محرر تماما
- ب. محرر جزئيا
- ت. محرر كلياً

3. ماذا ينقص الإصلاحات المصرفية في الجزائر؟

- أ. التحرير المصرفي الكامل
- ب. خصوصية البنوك العمومية
- ت. الاندماج مع بنوك عالمية كبرى

4. من هو المسؤول عن تحديد معدلات الفائدة المدينة و الدائنة؟

- أ. تدخل الدولة بتخفيضها إلى مستوى أقل من قيمتها الحقيقية
- ب. تخضع إلى قواعد و آليات السوق المصرفي
- ت. البنك حر في تحديدها

5. لماذا لم تطبق عملية الاندماج المصرفي لحد الآن في الجزائر؟

- أ. بسبب سيطرة البنوك العمومية على تمويل النشاطات
- ب. صرامة القوانين
- ت. عدم تكافؤ البنوك العمومية الجزائرية مع البنوك الأجنبية

6. ما هي عوامل عدم نضج عملية الخصخصة؟

- أ. بسبب نقص الدقة في تحديد الأهداف
- ب. عدم تهيئة المناخ المناسب لعملية الخصخصة
- ت. انعدام الوضوح، الشفافية و التخطيط بعيد المدى

7. كيف تنظرون إلى القوانين و اللوائح الخاصة بإنشاء هيئات مالية أجنبية في الجزائر؟

- أ. غير ملغاة تماما (موجودة بكثرة)
- ب. ملغاة نسبيا (منخفضة)
- ت. ملغاة تماما (غير موجودة)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و اقع النظام المصرفي الجزائري وسط التغيرات والتحويلات المالية الكثيرة والمعقدة التي شهدتها الأنظمة المالية الدولية، المتمثلة في ظاهرة الشمولية المالية. ثم تقديم اقتراحات عن ما يمكن القيام به لتسوية الاختلالات التي حققها النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ولا يكون ذلك إلا عن طريق تطبيق آليات السوق المصرفية الدولية والاستفادة من تجربة الأنظمة المصرفية العالمية - سواء المتقدمة أو سائرة في طريق النمو.

فالشمولية المالية سلاح ذو حدين، جانبا إيجابيا يجب الاستفادة منه واستغلاله أحسن استغلال؛ وآخر سلبي يجب اتخاذ الحيلة والحذر لتفادي مساوئه. فهي من جهة تسمح بجلب رؤوس الأموال والخبرة الأجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية، ومن جهة أخرى تنقل عدوى الأزمات المالية وتخل بالأنظمة المصرفية على وجه الخصوص.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول: فصلين عن الشمولية المالية الأول تناولها من الناحية النظرية أما الثاني فخصص لتحليل هذه الظاهرة من خلال أهم مؤشرات قياسها، والفصلين الآخرين كانا حول مدى تأثير الأنظمة المصرفية الدولية بظاهرة الشمولية ودراسة حالة النظام المصرفي الجزائري من خلال عرض واقعه وتطوره خلال الفترة الممتدة بين 1962-2018، ودراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية ومدى تكيفها مع أبعاد الشمولية المالية. لتتوصل في النهاية إلى أن النظام المصرفي الجزائري من خلال مكوناته لم يتكيف بصفة مطلقة مع الشمولية المالية مقارنة بالأنظمة المصرفية لباقي الدول.

الكلمات المفتاحية: الشمولية المالية، العولمة المصرفية، الاندماج المصرفي، الخصوصية، الصيرفة الالكترونية، اتفاقيات بازل.

ABSTRACT

This study analyzes the reality of the Algerian banking system amidst the many financial changes and the complex transformations witnessed by the international financial systems, namely the phenomenon of financial globalization. then offering suggestions on what can be done to solve the imbalances achieved by the Algerian banking system since independence, by applying the mechanisms of the international banking market and capitalizing the experience of global banking systems - whether Developed or in the way of growth.

Financial globalization is a double-edged sword, which has a positive aspect to be followed; another negative aspect to be avoided, to bring capital and expertise for economic development. In order to complete our study, we divided it into four chapters: two chapters on financial globalization in theory and the analysis of the most important indicators of their measurement. The other two chapters were about the effects of the phenomenon of globalization on international banking systems and the last chapter we dedicated to studying the state of the Algerian banking system through presenting its reality and its development during the period 1962-2018, and a field study of some Algerian banks and how far they respond to the dimensions of financial globalization. Let us finally conclude that the Algerian banking system through its components has not been totally affected by the financial globalization compared with other systems.

key words: Financial globalization, banking globalization, Banking consolidation (integration), privatization, Electronic Banking, Basel Convention